

قانون الموجبات والعقود

عدد المواد: 1107

طباعة

تعريف النص: قانون رقم 0 تاريخ: 09/03/1932

عدد الجريدة الرسمية: 2642 | تاريخ النشر: 11/04/1932 | الصفحة: 104-2

فهرس القانون

القسم الاول - : في الموجبات على وجه عام (1-1)

الكتاب الاول - : في انواع الموجبات

الباب الاول - : في الموجبات المدنية والموجبات الطبيعية

الباب الثاني - : في الموجبات المختصة بعدة اشخاص (تعدد الدائنين او المديونين)

الفصل الاول - : في الموجبات المتقارنة

الفصل الثاني - : في موجبات التضامن

الجزء الاول - : في الموجبات المتضامنة بين الدائنين (تضامن الدائنين)

الجزء الثاني - : في الموجبات المتضامنة بين المديونين (تضامن المديونين)

الفقرة الاولى - : احكام عامة

الفقرة الثانية - : مفاعيل التضامن

1 - - مفاعيل التضامن في علاقات الدائن بالمديونين

2 - - مفاعيل التضامن في العلاقات الكائنة بين المديونين

الفقرة الثالثة - : زوال التضامن

الباب الثالث - : في الموجبات المتتابعة وغير المتتابعة

الباب الرابع - : في الموجبات الاليجابية والموجبات السلبية

الباب الخامس - : في الموجبات الشخصية والعينية

الباب السادس - : في الموجبات ذات المواضيع المتعددة

الفصل الاول - : في الموجبات المتلازمة

الفصل الثاني - : في الموجبات التخيرية

الفصل الثالث - : في الموجبات الاختيارية

الباب السابع - : في الموجبات التي تتجزأ والموجبات التي لا تتجزأ

الفصل الاول - : في الموجبات التي لا تتجزأ

الفصل الثاني - : في الموجبات القابلة للتجزئة

الباب الثامن - : في الموجبات الاصلية والموجبات الاضافية

الباب التاسع - : في الموجبات الشرطية

الفصل الاول - : احكام عامة

الفصل الثاني - : في أي الاحوال يعد الشرط متحققا او غير متحقق

الفصل الثالث - : في مفاعيل شرط التعليق

الفصل الرابع - :في مفاعيل شرط الالغاء	
الباب العاشر - :في الموجبات ذات الاجل	
الفصل الاول - : احكام عامة	
الفصل الثاني - :في الموجبات ذات الاجل المؤجل	
الجزء الاول - : عموميات	
الجزء الثاني - : احكام مختصة بالاجل الممنوح	
الفصل الثالث - :في الموجبات ذات الاجل المسقط	
الكتاب الثاني - :في مصادر الموجبات وشروط صحتها	
الباب الاول - : احكام عامة وموجبات قانونية	
الباب الثاني - : الاعمال غير المباحة) الجرم او شبه الجرم(
الفصل الاول - :في اسباب التبعة الناشئة عن الجرم او شبه الجرم	
الجزء الاول - :في التبعة الناجمة عن الفعل الشخصي	
الجزء الثاني - :في التبعة الناجمة عن فعل الغير	
الجزء الثالث - :في التبعة الناشئة عن فعل الحيوان	
الجزء الرابع - :في التبعة الناشئة عن الجوامد	
الفصل الثاني - :في المبلغ المعوض وماهيته	
الفصل الثالث - :بنود مختصة بالتبعة الجرمية وشبه الجرمية	
الباب الثالث - :في الكسب غير المشروع	
الفصل الاول - : احكام عامة	
الفصل الثاني - :في ايفاء ما لا يجب	
الباب الرابع - :في الاعمال القانونية	
الفصل الاول - :في الاعمال الصادرة عن فريق واحد(الفضول)	
الفقرة الاولى - : اصول عامة	
الفقرة الثانية - :موجبات الفضولي	
الفقرة الثالثة - :موجبات رب المال	
1 - - احكام عامة	
2 - -موجبات رب المال تجاه الفضولي	
الفصل الثاني - :في العقود	
الجزء الاول - : احكام عامة	
الجزء الثاني - : العناصر الاساسية للعقود او شروط صحتها	
الفقرة الاولى - :في الرضى) المدة السابقة للتعاقد وانشاء العقد(
1 - -في العرض او الايجاب	
2 - -في القبول	
3 - -في وقت حصول الرضى وانعقاد العقد	
الفقرة الثانية - :في الموضوع	
الفقرة الثالثة - :في السبب	
1 - -في سبب الموجب	
2 - -في سبب العقد	
الفقرة الرابعة - :في عيوب الرضى	
1 - -الغلط	
2 - -الخداع	
3 - -الخوف	
4 - -الغبين	
5 - -في عدم الاهلية	
6 - - احكام عامة لعيوب الرضى	

الفقرة الخامسة - :في شروط الصيغة
الجزء الثالث - :في مفاعيل العقود
الجزء الرابع - :في حل العقود
الفقرة الاولى - :في ابطال العقد
الفقرة الثانية - :في حل العقد من جراء احوال جرت بعد انشائه
1 - :في الغاء العقد
2 - :في فسخ العقد
الكتاب الثالث - :في مفاعيل الموجبات
الباب الاول - :تنفيذ الموجب بادائه عينا
الباب الثاني - :في التنفيذ البدلي أي باداء بدل العطل والضرر
الفصل الاول - :الشروط اللازمة لاستحقاق بدل العطل والضرر تأخر المدين ()
الفصل الثاني - :في تعيين بدل العطل والضرر
الجزء الاول - :التعيين القضائي
الجزء الثاني - :التعيين القانوني
الجزء الثالث - :التعيين بالاتفاق (البند الجزائي)
الباب الثالث - :في الوسائل الممنوحة للدائن بقصد ان يتمكن من تنفيذ الموجب المستحق له (حق الحبس -
الدعوى المباشرة - الدعوى غير المباشرة - الدعوى البوليانية)
الكتاب الرابع - :في انتقال الموجبات
الباب الاول - :انتقال دين الدائن
الباب الثاني - :انتقال دين المديون
الكتاب الخامس - :في سقوط الموجبات
الباب الاول - :في سقوط الموجب بتنفيذه (الايفاء)
الفصل الاول - :على من ولمن يجب الايفاء
الفصل الثاني - :بماذا يتم التنفيذ
الفصل الثالث - :مكان التنفيذ وزمانه
الفصل الرابع - :في نفقات الايفاء واقامة البيئة عليه
الفصل الخامس - :في مفاعيل الايفاء تعيين جهة الايفاء - الايفاء المقرون باستبدال الدائن ()
الفصل السادس - :الايفاء بالتحويل (الشك)
الباب الثاني - :طرق سقوط الموجب التي يحصل بها الدائن على منفعة غير التي كان يحق له ان يطلبها
الفصل الاول - :في الايفاء باداء العوض
الفصل الثاني - :في تجديد الموجب
الفصل الثالث - :في المقاصة
الفصل الرابع - :في اتحاد الذمة
الباب الثالث - :سقوط الموجب باسباب يجري حكمها مع قطع النظر عن كل منفعة للدائن
الفصل الاول - :في البراء من الدين
الفصل الثاني - :في استحالة التنفيذ
الفصل الثالث - :في مرور الزمن المسقط للموجب او المبرئ للذمة
الجزء الاول - :احكام عامة
الجزء الثاني - :مبدأ مرور الزمن ومدته
الجزء الثالث - :في توقف مرور الزمن وانقطاعه
الجزء الرابع - :مفاعيل مرور الزمن
الكتاب السادس - :البيانات في حقوق الموجبات
الكتاب السابع - :في قواعد تفسير الاعمال القانونية
القسم الثاني - :قواعد مختصة ببعض العقود (1105-372)
الكتاب الاول - :في البيع

الباب الاول - :في شروط البيع	
الفصل الاول - : احكام عامة	
الفصل الثاني - : من يمكنه ان يكون مشتريا او بائعا	
الفصل الثالث - : الاشياء الصالحة للبيع	
الفصل الرابع - : في الثمن	
الفصل الخامس - : متى يكون البيع تاما	
الباب الثاني - : في مفاعيل البيع	
الفصل الاول - : احكام عامة - انتقال الملكية	
الفصل الثاني - : في موجبات البائع	
الجزء الاول - : في التسليم والضمان	
الفقرة الاولى - : في التسليم	
1 - على أي وجه يجب أن يتم التسليم	
2 - في أي مكان يجب التسليم	
3 - في أي وقت يجب التسليم	
4 - الاحوال التي يستطيع أو لا يستطيع فيها البائع ان يرفض التسليم	
5 - في تحمل مصاريف التسليم	
6 - في ما يجب ان يشمل التسليم	
الفقرة الثانية - : في الضمان	
1 - موجب ضمان الانتفاع ووضع اليد بلا معارض	
2 - ضمان عيوب المبيع	
3 - ما يترتب على ضمان البائع	
4 - الاحوال التي تسقط فيها رد المبيع ما او لا يكون فيها وجه لهذه الدعوى	
الفصل الثالث - : في موجبات المشتري	
الجزء الاول - : في موجب دفع الثمن	
الجزء الثاني - : في موجب الاستلام	
الباب الثالث - : في بعض انواع خاصة من البيع	
الفصل الاول - : في بيع الوفاء	
الفصل الثاني - : في بيع السلم	
الفصل الثالث - : في الوعد بالبيع أو الشراء	
الكتاب الثاني - : في المقايضة	
الكتاب الثالث - : في الهبة	
الباب الاول - : في ماهية الهبة وانشائها	
الباب الثاني - : الاشخاص الذين يمكنهم ان يهبوا ويقبلوا الهبة	
الباب الثالث - : في مفاعيل الهبة	
الباب الرابع - : في الرجوع عن الهبة وتخفيضها	
الفصل الاول - : الرجوع عن الهبة	
الفصل الثاني - : في تخفيض الهبة	
الكتاب الرابع - : في ايجار الاشياء	
الباب الاول - : احكام عامة	
الفصل الاول - : القواعد المرعية في كل الاجارات	
الفصل الثاني - : قواعد مختصة بايجار العقارات	
الباب الثاني - : في مفاعيل ايجار الاشياء	
الفصل الاول - : في موجبات المؤجر	
الجزء الاول - : في تسليم المأجور	
الجزء الثاني - : في صيانة المأجور	

الجزء الثالث - :الضمان الواجب للمستأجر	
الفقرة الاولى - : احكام عامة	
الفقرة الثانية - :ضمان وضع اليد على المأجور والانتفاع به ، وضمان نزع اليد بالاستحقاق	
1 - -ضمان فعل المؤجر	
2 - -ضمان فعل الغير	
الفقرة الثالثة - :ضمان عيوب المأجور	
الفصل الثاني - : في هلاك المأجور وتعيبه	
الفصل الثالث - : في موجبات المستأجر	
الجزء الاول - : احكام عامة	
الجزء الثاني - : في اداء بدل الايجار	
الجزء الثالث - : في حفظ المأجور واعادته	
الجزء الرابع - : في حق التنازل عن الاجارة وحق المستأجر في الايجار	
الباب الثالث - : في انتهاء اجارة الاشياء	
الفصل الاول - : في حلول الاجل	
الفصل الثاني - : في فسخ الاجارة	
الباب الرابع - : في ايجار الاراضي الزراعية	
الكتاب الخامس - : في اجارة الخدمة او عقد الاستخدام وفي اجارة الصناعة او عقد المقاولات	
الباب الاول - : احكام عامة	
الفصل الاول - : تحديد	
الفصل الثاني - : في الرضى	
الفصل الثالث - : في موضوع الاجارة - اجارة الاستخدام	
الفصل الرابع - : في بدل اجارة الخدمة	
الفصل الخامس - : في اجراء العمل	
الجزء الاول - : في كيفية اجراء العمل	
الجزء الثاني - : في المخاطر	
الفصل السادس - : في انتهاء اجارة الخدمة او الصناعة	
الباب الثاني - : في عقد الاستخدام او اجارة الخدمة	
الباب الثالث - : في اجارة الصناعة (الاستصناع) او عقد التزام المشاريع	
الفصل الاول - : احكام عامة	
الفصل الثاني - : في ما يجب من الضمان على الصانع	
الفصل الثالث - : في خطر التلف او التعيب	
الفصل الرابع - : في اداء الاجرة	
الفصل الخامس - : في النقل	
الكتاب السادس - : في الوديعة والحراسة	
الباب الاول - : في الوديعة العادية	
الفصل الاول - : احكام عامة	
الفصل الثاني - : في موجبات الوديعة	
الفصل الثالث - : في موجبات المودع	
الباب الثاني - : الحبس في يد حارس	
الفصل الاول - : احكام عامة	
الفصل الثاني - : في موجبات الحارس	
الفصل الثالث - : في موجبات الفريق الذي يرد اليه الشيء	
الكتاب السابع - : في القرض	
الباب الاول - : في قرض الاستعمال	
الفصل الاول - : احكام عامة	

الفصل الثاني - :في موجبات المستعير
الجزء الاول - :احكام عامة
الجزء الثاني - :في موجب الرد
الجزء الثالث - :تبعة هلاك العارية او تعييبها
الفصل الثالث - :في موجبات المعير
الفصل الرابع - :في فسخ عقد الاعارة بوفاة المستعير
الفصل الخامس - :في مرور الزمن على حق اقامة الدعوى بين المعير والمستعير
الباب الثاني - :في قرض الاستهلاك
الفصل الاول - :في ما هية قرض الاستهلاك
الفصل الثاني - :في شروط قرض الاستهلاك
الفصل الثالث - :في مفاعيل قرض الاستهلاك
الباب الثالث - :القرض ذو الفائدة
الكتاب الثامن - :في الوكالة
الباب الاول - : في الوكالة على وجه عام
الباب الثاني - :في مفاعيل الوكالة بين الموكل والوكيل
الفصل الاول - :في حقوق الوكيل وموجباته
الجزء الاول - :في حقوق الوكيل
الجزء الثاني - :في موجبات الوكيل
الفصل الثاني - :في موجبات الموكل
الباب الثالث - :مفاعيل الوكالة بالنظر الى الغير
الباب الرابع - :في انتهاء الوكالة
الكتاب التاسع - :في الشركات
الباب الاول - :شركة الملك أو شبه الشركة
الفصل الاول - :حقوق الشركاء في الملك وموجباتهم
الفصل الثاني - :كيف تنتهي شركة الملك
الباب الثاني - :في شركات العقد
الفصل الاول - : احكام عامة مشتركة بين الشركات المدنية والشركات التجارية
الفصل الثاني - :في مفاعيل الشركة
الجزء الاول - :مفاعيل الشركة بين الشركاء
الفقرة الاولى - :في موجبات الشركاء
الفقرة الثانية - :في حقوق الشريك
الفقرة الثالثة - :في ادارة الشركة
الفقرة الرابعة - :قواعد مختصة بتعيين انصبة الشركاء في الارباح والخسائر
الفقرة الخامسة - :في تكوين المال الاحتياطي
الفقرة السادسة - : احكام خاصة
الجزء الثاني - :مفاعيل الشركة بالنظر الى الغير
الفصل الثالث - :في حل الشركة واخراج الشركاء
الفصل الرابع - :في التصفية والقسمة
الجزء الاول - :في التصفية
الجزء الثاني - :في القسمة
الكتاب العاشر - :في عقود الغرر
الباب الاول - :في الضمان
الفصل الاول - :في الضمان بوجه عام
الجزء الاول - : احكام عامة
الجزء الثاني - :في اثبات عقد الضمان وصيغة لائحة الشروط وكيفية تحويلها

الجزء الثالث - :في موجبات الضامن والمضمون وفي البطلان والفسخ	
الفقرة الاولى - :في موجبات الضامن وحقوقه في الادعاء	
الفقرة الثانية - :في موجبات المضمون	
الجزء الرابع - :في مرور الزمن	
الفصل الثاني - :في ضمان الحريق	
الفصل الثالث - :في ضمان الحياة	
الفصل الرابع - :في ضمان الحوادث	
الباب الثاني - :في المقامرة والمراهنة	
الباب الثالث - :في الدخل مدى الحياة	
الكتاب الحادي عشر - :في الصلح	
الباب الاول - :في شروط الصلح	
الباب الثاني - :في مفاعيل الصلح	
الفصل الاول - :احكام عامة	
الفصل الثاني - :في الاسباب الموجبة لابطال عقد الصلح أو حله	
الكتاب الثاني عشر - :في الكفالة	
الباب الاول - :في شروط الكفالة	
الباب الثاني - :في مفاعيل الكفالة	
الفصل الاول - :في مفاعيل الكفالة بوجه عام	
الفصل الثاني - :وجه الدفع بطلب مقاضاة المديون اولا	
الفصل الثالث - :في تعدد الكفلاء	
الفصل الرابع - :في بعض وجوه الدفع التي يحق للكفيل التذرع بها تجاه الدائنين	
الفصل الخامس - :حق الكفيل في الرجوع على المديون	
الباب الثالث - :في سقوط الكفالة	
الباب الرابع - :في كفالة الحضور	
الغاء الاحكام المخالفة وسريان القانون (1106-1107)	

اقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الاتي نصه:

القسم الاول - : في الموجبات على وجه عام

المادة 1

الموجب هو رابطة قانونية تجعل لشخص او لعدة اشخاص حقيقيين او معنويين صفة المديون تجاه شخص او عدة اشخاص يوصفون بالدائنين.

Article Premier - L'obligation est un rapport juridique qui assigne à une ou plusieurs personnes, physiques ou morales, la position de débiteur vis-à-vis d'une ou de plusieurs autres qui jouent le rôle de créanciers

الكتاب الاول - : في انواع الموجبات

الباب الاول - :في الموجبات المدنية والموجبات الطبيعية

المادة 2

الموجب المدني هو الذي يستطيع الدائن ان يوجب تنفيذه على المدينون ,والموجب الطبيعي هو واجب قانوني لا يمكن تطلب تنفيذه ,على ان تنفيذه الاختياري يكون له من الشأن والمفاعيل ما يكون لتنفيذ الموجب المدني.

Art. 2

L'obligation civile est celle dont l'exécution peut être imposée par le créancier au débiteur.

L'obligation naturelle est un devoir juridique dont l'accomplissement ne peut être exigé, mais dont l'exécution volontaire a la même valeur et produit les mêmes effets que celle d'une obligation civile.

المادة 3

للقاضي عند انتقاء النص , ان يفصل فيما اذا كان الواجب المعنوي يتكون منه موجب طبيعي او لا ولا يمكن ان يكون الموجب الطبيعي مخالفا لقاعدة من قواعد الحق العام.

Art. 3 - En cas de silence du législateur, il appartient au juge d'apprécier si un devoir moral constitue une obligation naturelle.

Il n'y a pas d'obligation naturelle possible contre une règle d'ordre public.

المادة 4

ان ما يفعله المرء عن علم لتنفيذ موجب طبيعي لا يصح استرداده ولا يعد تبرعا بل يكون له شأن الايفاء.

Art. 4 - La prestation effectuée sciemment, dans le but d'exécuter une obligation naturelle, ne peut être répétée; elle ne constitue pas une libéralité, mais elle a la valeur d'un paiement.

المادة 5

لا يسقط الموجب الطبيعي بحكم المقاصة.

Art. 5 - Une obligation naturelle ne s'éteint pas par le jeu de la compensation.

المادة 6

الاعتراف بموجب طبيعي ولو صريحا , لا يكون من شأنه ان يحوله الى موجب مدني .ومثل هذا التحويل لا يمكن ان ينشأ الا عن تجديد التعاقد.

Art. 6 - La reconnaissance, même expresse, d'une obligation naturelle n'a point pour effet de la transformer en obligation civile; une telle transformation ne peut résulter que d'une novation.

المادة 7

لا يجوز تأمين الدين الطبيعي بكفالة شخصية او برهن ما دام ديناً طبيعياً.

Art. 7 - Une dette naturelle ne peut être garantie, aussi longtemps qu'elle conserve ce caractère, par l'intervention d'une sûreté, personnelle ou réelle.

المادة 8

ان العهود المقطوعة لضمان تنفيذ موجب طبيعى تخضع من حيث الشكل والاساس لاحكام العقود ذات العوض.

Art. 8 - Les engagements pris pour assurer l'exécution d'une obligation naturelle sont assujettis, quant à la forme et quant au fond, aux dispositions applicables aux actes à titre onéreux.

الباب الثاني - :في الموجبات المختصة بعدة اشخاص) تعدد الدائنين او المدينين(

المادة 9

يجوز ان يختص الموجب الواحد بعدة اشخاص موجب لهم , او موجب عليهم .وتقسم الموجبات من هذا القبيل الى موجبات متقارنة وموجبات متضامنة.

Art. 9 - Un même rapport obligatoire est susceptible d'intéresser plusieurs sujets actifs ou passifs.

On distingue, à cet égard, les obligations conjointes et les obligations solidaires

الفصل الاول - :في الموجبات المتقارنة

المادة 10

ان توزيع المنافع والتكاليف في الموجبات المتقارنة يتم حتما على قاعدة المساواة بين الدائنين والمدينين , ما لم يكن العقد يقضي بخلاف ذلك .فيكون في الحقيقة عدد الديون بقدر عدد الدائنين او المدينين هو الامر الذي يجب الاعتداد به ولا سيما في:

1 - مما يتعلق بحق المداعة , إذ لا يمكن احد الدائنين ان يستعمل هذا الحق كما لا يمكن استعماله على احد المدينين الا بقدر النصيب الذي يكون للدائن او النصيب الذي يكون على المدين من ذلك الموجب

2 - مما يختص بانذار كل من المدينين او بنسبة الخطأ اليه , فان الانذار ونسبة الخطاء يتمان في شأن كل مدين على حدة

3 - مما يتعلق بتقدير احوال البطلان التي يمكن ان تكون شخصية لكل ذي شأن في الموجب.

4 - مما يختص بالاعمال التي تقطع حكم مرور الزمن وبالاسباب التي توقف سريانه.

Art. 10 - Dans les obligations conjointes, la division de l'émolument ou de la charge s'effectue également et de plein

droit entre les créanciers et les débiteurs, à moins que le titre constitutif n'en décide autrement.

Il y a donc, en réalité, autant de créances et autant de dettes qu'il y a de créanciers ou de débiteurs.

On doit tenir compte de cette situation, notamment:

- 1 - Pour le droit de poursuite, lequel ne saurait être exercé par chacun des créanciers ou contre chacun des débiteurs que jusqu'à concurrence de la quantité leur appartenant ou leur incombant dans le rapport obligatoire;
- 2 - Pour la mise en demeure ou la faute de chacun des débiteurs, lesquelles se réalisent individuellement;
- 3 - Pour l'appréciation des cas de nullité qui peuvent être personnels à chacun des intéressés;
- 4 - Pour les actes interruptifs ainsi que pour les causes suspensives de prescription.

الفصل الثاني - :في موجبات التضامن

الجزء الاول - : في الموجبات المتضامنة بين الدائنين) تضامن الدائنين(

المادة 11

يوجد التضامن بين الدائنين حين يكون شخصان او عدة اشخاص اصحابا لدين واحد يحق لكل منهم ان يطلب دفع هذا الدين بجملته كما يحق من جهة اخرى للمدين ان يدفع الدين الى اي .كان منهم ,وهذا ما يسمونه تضامن الدائنين .على ان الدائن المتضامن لا يحق له ان يتصرف في مجموع الدين بل يعد مفوضا من قبل سائر الدائنين في المحافظة على القسم الذي يتجاوز مبلغ حصته ,وفي استيفائه من المدينين.

Art. 11 - Il y a obligation solidaire entre créanciers lorsque deux ou plusieurs personnes sont créancières d'une même dette et que, une part, chacune d'elles peut exiger le paiement de la totalité de la dette, tandis que, d'autre part, le débiteur peut se libérer valablement entre les mains de l'une quelconque d'entre elles. Il y a alors solidarité active.

Le créancier solidaire n'a point pouvoir de disposer de la totalité de la créance. Il est seulement réputé avoir pouvoir des autres créanciers de conserver et recouvrer la portion de la créance qui excède sa part.

المادة 12

ان التضامن بين الدائنين لا يؤخذ بالاستنتاج بل يجب ان ينشأ عن عقد قانوني او عن القانون او عن ماهية العمل.

Art. 12 - La solidarité entre créanciers ne se présume pas.

Elle doit résulter nécessairement de l'acte juridique ou de la loi, ou de la nature de l'affaire.

المادة 13

ان موجب التضامن يسقط تجاه كل الدائنين بالايفاء او باداء العوض او بايداع الشيء المستحق او بالمقاصة او بتجديد التعاقد تجاه احد الدائنين ان المدين الذي يوفي احد الدائنين المتضامنين للدين لا يسري على الآخرين ولا يبرىء المدينون الا من حصة ذلك الدائن .وان اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد الدائنين المتضامنين وفي شخص المدينون لا يسقط الموجب الا بالنظر الى هذا الدائن

Art. 13 - L'obligations solidaire s'éteint, à l'égard de tous les créanciers, par le paiement ou la dation en paiement, la consignation de la chose dûe, la compensation, la novation, opérés à l'égard de l'un des créanciers.

Le débiteur qui paie au créancier solidaire la part de celui-ci, est libéré jusqu'à concurrence de cette part, vis-à-vis des autres.

المادة 14

ان مرور الزمن الذي تم على حق احد الدائنين المتضامنين لا يسري على الآخرين .وخطأ احد الدائنين المتضامنين او تأخره لا يضر ببقية الدائنين.

Art. 14 - La remise de la dette, consentie par l'un des créanciers solidaires, ne peut être opposée aux autres; elle ne libère le débiteur que pour la part de ce créancier.

La confusion qui s'opère dans la personne de l'un des créanciers solidaires et du débiteur n'éteint l'obligation qu'à l'égard de ce créancier.

المادة 15

ان اسقاط احد الدائنين المتضامنين للدين لا يسري على الآخرين ولا يبرئ المدينين الا من حصة ذلك الدائن .وان اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص احد الدائنين المتضامنين وفي شخص المدين لا يسقط الموجب الا بالنظر الى هذا الدائن.

Art. 15 - La prescription accomplie contre un créancier solidaire ne peut être opposée aux autres.
La faute ou la demeure d'un créancier solidaire ne nuit pas aux autres.

المادة 16

اذا انذر احد الدائنين المدينين او اجرى حكم الفائدة على الدين ,فسائر الدائنين يستفيدون من نتيجة عمله.

Art. 16 - Lorsque l'un des créanciers a mis le débiteur en demeure ou a fait courir les intérêts, le résultat de l'action de ce créancier profite aux autres créanciers.

المادة 17

ان الاعمال التي تقطع مرور الزمن بالنظر الى احد الدائنين المتضامنين يستفيد منها الآخرون .اما الاسباب التي تقف سريان مرور الزمن فتبقى شخصية ومختصة بكل من الدائنين.

Art. 17 - Les actes qui interrompent la prescription à l'égard de l'un des créanciers solidaires profitent aux autres, mais les causes de suspension demeurent personnelles et spéciales à chacun des créanciers.

المادة 18

ان الصلح الذي يعقد بين احد الدائنين والمدينين يستفيد منها الدائنون الآخرون حينما يكون متضمنا الاعتراف بالحق او بالدين .ولا يسري عليهم هذا الصلح حين يتضمن اسقاط الدين او إحراج موقفهم ,الا اذا رضوا به.

Art. 18 - La transaction intervenue entre l'un des créanciers et le débiteur profite aux autres lorsqu'elle contient la reconnaissance du droit ou de la créance; elle ne peut leur être opposée lorsqu'elle contient la remise de la dette ou lorsqu'elle aggrave la position des autres créanciers, à moins qu'ils n'y aient accédé.

المادة 19

إذا منح أحد الدائنين المتضامنين المديون مهلة فلا يسري ذلك على الآخرين ما لم يستنتج العكس من صك انشاء الموجب أو من القانون أو من ماهية القضية.

Art. 19 - Le délai accordé au débiteur par l'un des créanciers solidaires ne peut être opposé aux autres, si le contraire ne résulte de l'acte constitutif de l'obligation, de la loi ou de la nature de l'affaire.

المادة 20

ما يأخذه كل واحد من الدائنين المتضامنين سواء أكان بالاستيفاء أم بالصلح يصبح مشتركا بينه وبين الدائنين الآخرين فيشتركون فيه على نسبة حصصهم. وإذا حصل أحد الدائنين على كفالة أو حوالة لحصته فيحق للدائنين الآخرين الاشتراك في ما يوفيه الكفيل أو المحال عليه، هذا كله إذا لم يستنتج العكس من العقد أو القانون أو ماهية القضية.

Art. 20 - Ce que chacun des créanciers solidaires reçoit, soit à titre de paiement, soit à titre de transaction, devient commun entre lui et les autres créanciers, lesquels y concourent pour leur part. Si l'un des créanciers se fait donner une caution ou une délégation pour sa part, les autres créanciers ont le droit de participer aux paiements faits par la caution ou par le débiteur délégué: le tout, si le contraire ne résulte de l'acte, de la loi ou de la nature de l'affaire.

المادة 21

بعد الايفاء يقسم مجموع الدين حصصا متساوية إذا لم يشترط العكس.

Art. 21 - Sauf stipulation contraire, le montant de la créance est réparti par parts égales après paiement.

المادة 22

إن الدائن المتضامن الذي لا يتمكن بعد الاستيفاء من تقديم المال المستوفى لسبب يسند إلى خطأه هو مسؤول تجاه الدائنين الآخرين على قدر حصصهم.

Art. 22 - Le créancier solidaire qui, après avoir reçu le paiement, ne peut le représenter pour une cause imputable à sa faute, est tenu, envers les autres créanciers jusqu'à concurrence de leur part.

Art. 22 - Le créancier solidaire qui, après avoir reçu le paiement, ne peut le représenter pour une cause imputable à sa faute, est tenu, envers les autres créanciers jusqu'à concurrence de leur part.

الجزء الثاني - : في الموجبات المتضامنة بين المديونين) تضامن المديونين)

الفقرة الاولى - : احكام عامة

المادة 23

يكون الموجب متضامنا بين المديونين حين يكون عدة مديونين ملزمين بدين واحد وكل منهم يجب اعتباره في علاقاته بالدائن كمديون بمجموع هذا الدين فيقال إذ ذاك "تضامن المديونين" على أن التضامن لا يحول دون قسمة الدين بين ورثة المديون المتضامن.

Art, 23 - Il y a obligation solidaire entre débiteurs lorsque plusieurs débiteurs sont tenus d'une même dette et que chacun doit être considéré, dans ses rapports avec le créancier, comme débiteur de la totalité de cette dette, Il y a alors solidarité passive.

La solidarité ne met, toutefois, pas obstacle à la division de la dette entre les héritiers du débiteur solidaire.

المادة 24

ان التضامن بين المدينين لا يؤخذ بالاستنتاج بل يجب ان يستفاد صراحة من عقد انشاء الموجب او من القانون او من ماهية القضية .على ان التضامن يكون حتما في الموجبات المعقودة بين التجار في شؤون تجارية اذا لم يتحصل العكس من عقد انشاء الموجب او من القانون.

Art. 24 - La solidarité entre débiteurs ne se présume pas.

Elle doit résulter formellement du titre constitutif de l'obligation, de la loi ou de la nature de l'affaire.

Cependant, la solidarité est de droit dans les obligations contractées entre commerçants pour affaires de commerce si le contraire ne résulte du titre constitutif de l'obligation ou de la loi.

Art. 24 - La solidarité entre débiteurs ne se présume pas.

Elle doit résulter formellement du titre constitutif de l'obligation, de la loi ou de la nature de l'affaire.

Cependant, la solidarité est de droit dans les obligations contractées entre commerçants pour affaires de commerce si le contraire ne résulte du titre constitutif de l'obligation ou de la loi.

الفقرة الثانية - : مفاعيل التضامن

1 - - مفاعيل التضامن في علاقات الدائن بالمدينين

المادة 25

اذا وجد موجب التضامن بين المدينين فان جميع هؤلاء ملزمون بالشيء ذاته ولكن بمقتضى روابط متميزة ومستقلة بعضها عن بعض ولا سيما فيما يختص:

1 -بصحة هذه الروابط

2 -بإستحقاقها

3 -بسقوطها

Art. 25 - Lorsqu'il y a obligation solidaire entre débiteurs, tous les codébiteurs doivent la même chose, mais en vertu de liens distincts et qui, dès lors, sont indépendants les uns des autres, notamment en ce qui concerne:

1- Leur validité;

2 - Leur exigibilité;

3 - Leur extinction.

المادة 26

يحق لكل من المدينين المتضامنين ان يدلي باسباب الدفاع المختصة به والمشاركة بين جميع المدينين.

Art. 26 - Chacun des débiteurs solidaires peut opposer les moyens de défense qui lui sont personnels et ceux qui sont communs à tous les codébiteurs.

المادة 27

ان اسباب الدفاع المختصة بكل من المدينين هي التي يمكن ان يدلي بها واحد او عدة منهم ,واخصها:

- 1 -الاسباب الممكنة من الابطال) الاكراه والخداع والغلط وعدم الاهلية (سواء اكانت مختصة باحد المدينين ام ببعضهم
- 2 -الشكل) الاجل او الشرط (الذي لا يشمل ما التزمه الجميع.
- 3 -اسباب سقوط الموجب التي لم تحدث للجميع.

Art. 27 - Les moyens de défense personnels à chaque codébiteur sont ceux qui peuvent être opposés par un ou plusieurs des codébiteurs seulement, tels que notamment:

- 1- Les causes d'annulabilité (violence, dol, erreur, incapacité) spéciales à l'un d'eux ou à quelques uns;
- 2- Les modalités (terme ou condition) qui n'affectent pas l'engagement de tous.
- 3 - Les causes d'extinction qui ne se sont pas produites pour tous.

المادة 28

اسباب الدفاع المشتركة هي التي يمكن ان يدلي بها جميع المدينين بالموجب المتضامن ,وهي على الخصوص:

- 1 -اسباب البطلان) كموضوع غير مباح وكفقدان الصيغ المطلوبة شرعا الخ (التي تشمل ما التزمه الجميع
- 2 -الشكل) الاجل او الشرط (الشامل لما التزمه الجميع
- 3 -اسباب الاسقاط التي افضت الى سقوط الدين من الجميع.

Art. 28 - Les moyens de défense communs sont ceux qui peuvent être opposés par tous les codébiteurs de l'obligations solidaire, tels que notamment:

- 1 - Les causes de nullité (objet illicite, absence de formes requises, etc...) qui affectent à la fois l'engagement de tous;
- 2 - Les modalités (terme ou condition) communes à l'engagement de tous;
- 3 - Les causes d'extinction qui ont éteint la dette par rapport à tous.

المادة 29

ان الايفاء او اداء العوض او ايداع الشيء المستحق او المقاصة التي جرت بين احد المدينين والدائن ,كلها تبرى ذمة سائر الموجب عليهم.

Art. 29 - Le paiement, la dation en paiement. la consignation de la chose due, la compensation réalisée entre l'un des débiteurs et le créancier, libèrent tous les autres coobligés.

المادة 30

ان تأخر الدائن بالنظر الى احد الموجب عليهم يستفيد من نتائج الآخرين.

Art. 30 - La demeure du créancier, à l'égard de l'un des coobligés, produit ces effets au profit des autres.

المادة 31

ان تجديد الموجب بين الدائن واحد الموجب عليهم يبرىء ذمة الآخرين الا اذا رضى هؤلاء بالتزام الموجب الجديد. اما اذا اشترط الدائن قبول المدينين وامتنع هؤلاء فالموجب السابق لا يسقط.

Art. 31 - La novation opérée entre le créancier et l'un des coobligés, libère les autres, à moins que ceux-ci n'aient consenti à être tenus de la nouvelle obligation. Cependant, lorsque le créancier a stipulé que les autres codébiteurs donneraient ce consentement et que ceux-ci refusent de le donner, l'obligation antérieure n'est pas éteinte.

المادة 32

ان اسقاط الدين عن احد المدينين المتضامنين يستفيد منه سائر الموجب عليهم الا اذا كان الدائن قد صرح بانه لا يريد اسقاط الدين الا عن ذاك المدين وعلى قدر حصته منه. فعندئذ لا يستفيد المدينون الآخرون الا بنسبة حصة المدين المبرأة ذمته.

Art. 32 - La remise de la dette faite à l'un des débiteurs solidaires profite à tous les autres, à moins que le créancier n'ait expressément déclaré ne vouloir faire remise qu'au débiteur et pour sa part; dans ce cas, elle ne profite aux autres codébiteurs que dans la mesure de la part contributive qui incombait au débiteur libéré.

المادة 33

ان الدائن الذي يرضى بتجزئة الدين لمصلحة احد المدينين يبقى له حق الادعاء على الآخرين بمجموع الدين اذا لم يشترط العكس.

Art. 33 - Le créancier qui consent à la division de la dette au profit de l'un des débiteurs, conserve son action contre les autres pour la totalité de la dette, s'il n'y a clause contraire.

المادة 34

ان الصلح الذي يعقد بين الدائن واحد الموجب عليهم يستفيد منه الآخرون اذا كان يتضمن اسقاط الدين او صيغة اخرى للبراء وهو لا يلزمهم ولا يخرج موقفهم اذا كانوا لم يرضوا به.

Art. 34 - La transaction faite entre le créancier et l'un des coobligés profite aux autres lorsqu'elle contient la remise de la dette ou un autre mode de libération. Elle ne peut les obliger ou aggraver leur condition. s'ils ne consentent à y accéder.

المادة 35

ان اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص الدائن وشخص احد المدينين لا يسقط الموجب الا فيما يختص بحصة هذا المدين.

Art. 35 - La confusion qui s'opère dans la personne du créancier et de l'un des codébiteurs n'éteint l'obligation que pour la part de ce débiteur.

المادة 36

ليس للحاكم الصادر على احد المدينين المتضامنين قوة القضية المحكمة بالنظر الى المدينين الآخرين اما الحكم الصادر لمصلحة احد

المدينين فيستفيد منه الآخرون الا اذ كان مبنيا على سبب يتعلق بشخص المدينون الذي حصل على الحكم ان الاسباب التي توقف حكم مرور الزمن يمكن بقاؤها شخصية ومختصة باحد الدائنين ولكن الاسباب التي تقطع مرور الزمن بالنظر الى احد المدينين المتضامنين تقطعه ايضا بالنظر الى الآخرين.

.Art. 36 - Le jugement rendu contre l'un des débiteurs solidaires n'a pas l'autorité de la chose jugée contre les autres codébiteurs. Le jugement rendu en faveur d'un des débiteurs profite aux autres, à moins qu'il ne soit fondé sur une cause personnelle au débiteur qui l'a obtenu.

Les causes de suspension de la prescription peuvent demeurer personnelles et spéciales à l'un des débiteurs. Mais, l'interruption de la prescription à l'égard de l'un des débiteurs solidaires interrompt la prescription à l'égard des autres.

2 - - مفاعيل التضامن في العلاقات الكائنة بين المدينين

المادة 37

اذا وجد التضامن بين المدينين امكن كلا منهم ان يبرىء ذمة الآخرين جميعا:

1 - جبافاء الدين كله

2 - جاجراء المقاصة على دين له في ذمة الدائن مقابل مجموع الدين

3 - جان يلتزم وحده الموجب بدلا من سائر المدينين

4 - جان يحلف اليمين عند الاقتضاء على عدم وجوب دين ما

5 - جان ينال من الدائن اسقاط مجموع الدين.

Art. 37 - Lorsqu'il y a solidarité entre les débiteurs, chaque codébiteur peut libérer tous les autres:

1 - En payant la totalité de la dette;

2- En opposant, pour cette totalité, la compensation d'une créance existant à son profit sur le créancier;

3 - En s'obligeant seul à la place de tous les codébiteurs;

4- En prêtant, le cas échéant, le serment que rien n'est dû;

5- En obtenant du créancier, la remise de la totalité de la dette.

المادة 38

ان كلا من المدينين المتضامنين مسؤول عن عمله فقط في تنفيذ الموجب . والانداز الموجه على ادهم لا يسري مفعوله على الآخرين .

Art. 38 - Chacun des débiteurs solidaires n'est responsable que de son fait dans l'exécution de l'obligations, et la mise en demeure de l'un d'eux n'a pas d'effet à l'égard des autres.

المادة 39

ان موجب التضامن ينقسم حكما بالنظر الى علاقات المدينين بعضهم ببعض , فهم فيما بينهم لا يلزم احد منهم الا بنسبة حصته . وان الحصاص التي يلزم بها المدينون بمقتضى احكام الفقرة السابقة هي متساوية الا فيما يلي:

1 - اذا كان العقد يصرح بالعكس

2 - اذا كانت مصالح المدينين غير متساوية . واذا كانت المصلحة في الدين لاحد المدينين وحده , وجب اعتبار الآخرين كفلاء في علاقتهم

Art. 39 - L'obligation solidaire de divise de plein droit dans les rapports des débiteurs qui n'en sont tenus entre eux que chacun pour sa part.

Les parts dont les codébiteurs sont tenus, dans les termes du paragraphe précédent, sont égales, sauf:

1 - Si l'acte indique expressément le contraire.

2 - Si l'intérêt des codébiteurs est inégal.

Si l'un des codébiteurs a seul intérêt dans la dette, les autres doivent être considérés comme des cautions dans leurs rapports avec lui.

المادة 40

ان المديون في موجب التضامن اذا اوفى مجموع الدين كان له حق الرجوع على المديونين الآخرين بما يتجاوز حصته. وامكنه اذ ذاك ان يقيم الدعوى الشخصية او الدعوى التي كان يحق للدائن اقامتها مع ما يختص بها من التأمينات عند الاقتضاء. ولكن اية كانت الدعوى التي يقيمها, لا يحق له ان يتطلب من كل مديون الا الحصة التي يجب عليه نهائيا ان يتحملها.

Art. 40 - Le codébiteur d'une obligation solidaire qui a payé la totalité de la dette peut exercer un recours contre les autres codébiteurs pour ce qui excède sa part.

Il peut, à cet effet, exercer soit une action personnelle, soit l'action qui appartenait au créancier, avec les garanties, le cas échéant, qui y sont attachées.

Mais, quelle que soit l'action qu'il exerce, il ne peut exiger de chacun de ses codébiteurs que la part que celui-ci doit définitivement supporter.

المادة 41

اذا وجد بين المديونين المتضامنين شخص او عدة اشخاص غائبين او غير مقتدرين على الدفع فان اعباءهم من الدين يتحملها المديونون الحاضرون وذوو الاقتدار بنسبة ما يجب على كل منهم ان يتحملة من الدين, ذلك كله اذا لم يكن نص مخالف.

Art. 41 - Lorsqu'il y a, parmi les codébiteurs solidaires, un ou plusieurs insolvable ou absents, la part de ceux-ci dans la dette est supportée par les codébiteurs solvables et présents en proportion de la part de la dette que chacun d'eux doit supporter; le tout, à moins de stipulation contraire.

الفقرة الثالثة - : زوال التضامن

المادة 42

يزول التضامن حين يسقطه الدائن.

Art. 42 - La solidarité peut cesser quant il en est fait remise par le créancier.

المادة 43

يكون اسقاط التضامن اما عاما وشاملا لجميع المديونين واما شخصيا مختصا بواحد او بعدة منهم. فاذا شمل الاسقاط جميع المديونين يقسم الموجب فيما بينهم كما يقسم الموجب المتقارن واذا كان الاسقاط شخصيا مختصا بواحد او بعدة من المديونين فان الدائن لا يمكنه ان يطالب

الذين اسقط التضامن عنهم الا بنصيبهم وانما يحق له ان يقاضي سائر المدينين على وجه التضامن بملبغ الدين كله .واذا وقع لاحد المدينين الذين لم يشملهم اسقاط التضامن ان اصبح غير ملي فان سائر المدينين ,وفي جملتهم الذين استفادوا من هذا الاسقاط ,يتحملون ايفاء ما يجب عليه من الدين .

Art. 43 - La remise de la solidarité peut être générale et commune à tous les codébiteurs, ou spéciale et personnelle à l'un ou à quelques uns d'entre eux.

Au cas de remise commune à tous les codébiteurs, l'obligation se divise entre eux, comme une obligation simplement conjointe.

Au cas de remise personnelle à l'un ou à quelques uns des codébiteurs, le créancier, qui ne peut demander que leur part aux codébiteurs auxquels il a consenti cette remise, peut poursuivre solidairement les autres codébiteurs, jusqu'à concurrence du montant intégral de la dette.

الباب الثالث - : في الموجبات المتتابعة وغير المتتابعة

المادة 44

يكون الموجب متتابعاً اذا كان تنفيذ موضوعه لا يتم بعمل واحد دفعة واحدة بل يتم بالامتناع او بعمل مستمر او بسلسلة من الاعمال.

Art, 44 - L'obligation est successive lorsque la prestation qui en forme l'objet, au lieu de consister en un fait unique accompli en un seul trait de temps, consiste en une abstention ou bien en une action prolongée ou encore en une série d'actes.

الباب الرابع - :في الموجبات الايجابية والموجبات السلبية

المادة 45

الموجب الايجابي هو الذي يكون فيه المدين ملزماً باداء شيء او بفعله.

Art. 45 - Il y a obligation positive lorsque le débiteur est tenu de donner ou de faire quelque chose.

المادة 46

موجب الاداء هو الذي يكون موضوعه اما دفع مبلغ من النقود او اشياء اخرى من المثليات , واما انشاء حق عيني.

Art. 46 - Il y a obligation de donner lorsque l'obligation a pour objet, soit le paiement de sommes d'argent ou d'autres choses ayant le caractère de choses fongibles, soit la constitution d'un droit réel.

المادة 47

ان موجب الاداء ينقل حتماً حق ملكية الشيء اذا كان من الاعيان المعينة المنقولة.

Art. 47 - L'obligation de donner transfère de plein droit la propriété de la chose si celle-ci est un corps certain mobilier.

المادة 48

اذا كان موضوع موجب الاداء انشاء حق عيني غير منقول ,كان لصاحبه حق التسجيل في السجل العقاري.

Art. 48 - Si l'obligation de donner a pour objet la constitution d'un droit réel immobilier, elle ouvre le droit à l'inscription au registre foncier.

المادة 49

يتضمن ايضا موجب الاداء وجوب تسليم الشيء والمحافظة عليه الى حين تسليمه اذا كان من الاعيان المعينة.

Art. 49 - L'obligation de donner emporte, d'autre part, celle de délivrer la chose et de veiller à la conservation de celle-ci jusqu'à cette délivrance, si c'est un corps certain.

المادة 50

موجب الفعل هو الذي يكون فيه المديون ملزما باتمام فعل وخصوصا القيام بتسليم ما.

Art. 50 - Il y a obligation de faire lorsque le débiteur est tenu de l'accomplissement d'un fait et notamment d'une livraison à effectuer.

المادة 51

الموجب السلبي هو الذي يكون موضوعه الامتناع عن فعل ما.

Art. 51 - Il y a obligation négative chaque fois que l'obligation a pour objet l'abstention d'un fait quelconque.

الباب الخامس - في الموجبات الشخصية والعينية

المادة 52

ان الموجبات الشخصية هي التي يلتزمها المديون شخصيا وتكون من ثم مضمونة بمجموع مملوكه. والموجبات العينية هي التي لا يكون فيها المديون ملزما شخصيا ولا ضامنا لها بمجموع مملوكه بل ملزما بصفة كونه متصرفا في بعض الاشياء او الاموال وضامنا للموجب بها وحدها.

Art. 52 - Les obligations personnelles sont celles dont le débiteur est tenu personnellement et, par suite, sur l'ensemble de son patrimoine.

Il y a obligation réelle lorsque le débiteur n'est pas tenu personnellement et sur son patrimoine, mais comme possesseur de certaines choses ou biens, et sur ces choses et biens seulement.

الباب السادس - في الموجبات ذات المواضيع المتعددة

المادة 53

ان الموجبات ذات المواضيع المتعددة تكون متلازمة او تخييرية او اختيارية.

Art. 53 - Les obligations à objets multiples sont conjonctives ou alternatives ou facultatives.

الفصل الاول - في الموجبات المتلازمة

المادة 54

الموجب المتلازم هو الذي يكون موضوعه مشتملا على جملة اشياء تجب معا بحيث لا تبرأ ذمة المدينون الا بادائها كلها.

Art. 54 - Il y a obligation conjonctive lorsque l'obligation a pour objet une prestation comprenant plusieurs choses lesquelles sont dûes cumulativement, de telle sorte que le débiteur ne peut se libérer qu'en les fournissant toutes.

المادة 55

ان الموجبات المتلازمة خاضعة لاحكام المختصة بالموجب البسيط.

Art. 55 - L'obligation conjonctive est régie par les dispositions relatives à l'obligation simple.

.Art. 55 - L'obligation conjonctive est régie par les dispositions relatives à l'obligation simple

الفصل الثاني - في الموجبات التخيرية

المادة 56

الموجب التخيري هو الذي يكون موضوعه مشتملا على جملة اشياء تبرأ ذمة المدينون تماما باداء واحد منها وللمدينون وحده حق الاختيار ما لم يكن ثمة نص مخالف.

Art. 56 - Il y a obligation alternative, lorsque l'obligation a pour objet plusieurs prestations, mais que le débiteur se libère entièrement en fournissant une seule d'entre elles.

Sauf stipulation contraire, il appartient au seul débiteur de choisir celle-ci.

المادة 57

يتم الاختيار بمجرد اخبار الفريق الآخر وعندما يتم يعد الشيء المختار كأنه موضوع الموجب في الاصل.

Art. 57 - Le choix est opéré par la simple déclaration à l'autre partie. Dès que le choix est fait, l'obligation est censée n'avoir eu pour objet, dès le principe, que la prestation choisie.

المادة 58

اما اذا كان للموجب مواضيع تخيرية تستحق الاداء في آجال موقوتة فان اختيار احدها في اجل لا يمنع صاحب الحق من اختيار غيره في آجل آخر اذا كان لا يتحصل العكس من الصك الاساسي او العادة المألوفة او ما يرجح انه مشيئة الفريقين.

Art. 58 - Cependant, lorsqu'il s'agit de prestations périodiques portant sur des objets alternatifs, le choix, fait à une échéance, n'empêche pas l'ayant-droit, de faire un choix différent à une autre échéance, si le contraire ne résulte du titre constitutif, de la volonté probable des parties ou des usages en cours.

المادة 59

اذا توفي الفريق الذي له حق الاختيار قبل ان يختار فان حقه ينتقل الى ورثته, واذا أعلن عجزه يصبح حق الاختيار لجماعة الدائنين واذا لم يتفق الوراثون او الدائنون كان للفريق الآخر ان يطلب تحديد مهلة لهم حتى اذا انقضت اصبح حق الاختيار لهذا الفريق.

Art. 59 - Si la partie qui avait la faculté de faire le choix meurt avant d'avoir choisi, le droit d'option se transmet à ses héritiers.

Si elle tombe en état d'insolvabilité déclarée, le choix appartient à la masse des créanciers.

Si les héritiers ou les créanciers ne peuvent s'accorder, l'autre partie peut leur faire assigner un délai; si ce délai expire, le choix appartient à cette partie.

المادة 60

تبرأ ذمة المدينون بإداء احد الاشياء الموعود بها , لكنه لا يستطيع اجبار الدائن على قبول جزء من هذا الشيء وجزء من ذاك ولا يحق للدائن ان يطلب الا اداء احد الاشياء برمته , ولا يستطيع اجبار المدينون على التنفيذ بإداء جزء من هذا وجزء من ذاك.

Art. 60 - Le débiteur se libère en accomplissant l'une des prestations promises, mais il ne peut pas contraindre le créancier à recevoir une partie de l'une et une partie de l'autre.

Le créancier n'a droit qu'à l'accomplissement intégral de l'une des prestations, mais il ne peut pas contraindre le débiteur à exécuter une partie de l'une et une partie de l'autre.

المادة 61

إذا كان احد المواضيع وحده قابلاً للتنفيذ فالموجب يكون او يصبح من الموجبات البسيطة.

Art. 61 - Si une seule des prestations est susceptible d'exécution, l'obligation est ou devient pure et simple.

المادة 62

يسقط الموجب التخيري اذا اصبحت مواضيع الموجب كلها مستحيلة في وقت واحد بدون خطأ من المدينون وقبل تأخره.

Art. 62 - L'obligation alternative est éteinte si les prestations qui en font l'objet deviennent toutes impossibles en même temps sans la faute du débiteur et avant qu'il soit en demeure.

المادة 63

إذا اصبحت مواضيع الموجب كلها مستحيلة في وقت واحد بخطأ من المدينون او بعد تأخره , يمكن الدائن ان يطالبه بثمان ما يختاره من تلك المواضيع.

Art. 63 - Si les prestations qui font l'objet de l'obligation deviennent impossibles, en même temps, par la faute du débiteur ou après sa mise en demeure, le créancier peut demander le prix de l'une ou de l'autre à son choix.

المادة 64

إذا امتنع المدينون عن الاختيار او كان ثمة عدة مدينون لم يتفقوا على الاختيار , حق للدائن ان يطلب من القاضي تحديد مهلة لهم وتعيين الشيء الذي يجب اداؤه اذا لم يختاروا في خلال هذه المهلة.

Art. 64 - Si le débiteur se refuse à faire le choix ou, au cas de pluralité de débiteurs, si ceux-ci ne s'accordent pas sur le choix à faire, le créancier peut demander au juge de leur impartir un délai à cet effet, et de désigner la chose à fournir s'ils n'effectuent point de choix dans ce délai.

المادة 65

إذا كان الاختيار من حق الدائن وكان متأخراً عنه، حق للفريق الآخر أن يطلب تعيين مهلة كافية للدائن ليتمكن من الجزم في الأمر فإذا انقضت المهلة قبل وقوع اختياره أصبح هذا الحق للمدين.

Art. 65 - Lorsque le choix appartient au créancier et qu'il est en demeure de le faire, l'autre partie peut demander de lui impartir un délai raisonnable pour se décider, si ce délai expire sans que le créancier ait choisi, le choix appartient au débiteur.

المادة 66

إذا حدث في الحالة المشار إليها في المادة السابقة أن تنفيذ أحد مواضيع الموجب أصبح مستحيلًا بخطاء من المدين أو بعد تأخره، حق للدائن أن يطالب بالموضوع الذي بقي ممكناً أو بإداء عوض يناسب الضرر الناجم عن استحالة تنفيذ ذلك الموضوع.

Art. 66 - Si, dans le cas visé à l'article précédent, l'une des prestations qui font l'objet de l'obligation devient impossible par la faute du débiteur, ou après sa demeure, le créancier peut exiger la prestation qui est encore possible, ou l'indemnité correspondant au dommage résultant de l'impossibilité d'exécution de l'autre.

المادة 67

إذا أصبح تنفيذ أحد مواضيع الموجب مستحيلًا بخطاء من الدائن يعد كأنه اختار هذا الموضوع فلا يمكنه أن يطالب بما بقي ممكناً من المواضيع.

Art. 67 - Si l'une des prestations comprises dans l'obligation devient impossible par la faute du créancier, il doit être considéré comme ayant choisi cet objet et ne peut plus demander celui qui reste.

الفصل الثالث - في الموجبات الاختيارية

المادة 68

يكون الموجب اختياريًا حين يجب أداء شيء واحد مع تحويل المدين الحق في إبراء ذمته بإداء شيء آخر. والشيء الواجب الأداء هو، في نظر الشرع، موضوع الموجب الذي تتعين به ماهيته، لا الشيء الآخر الذي يستطيع المدين أن يبرئ ذمته بإدائه.

Art. 68 - Il y a obligation facultative lorsqu'une seule prestation est due, mais que le débiteur peut se libérer en fournissant une autre prestation.

La prestation due, et non celle au moyen de laquelle le débiteur a la faculté de se libérer, est, au point de vue juridique, l'objet de l'obligation et en détermine la nature.

المادة 69

يسقط الموجب الاختياري إذا هلك الشيء الذي يكون موضوعاً له بغير خطأ من المدين وقبل تأخره ولا يسقط إذا هلك الشيء الذي جعل تسليمه اختياريًا.

Art. 69 - L'obligation facultative s'éteint si la chose qui en forme l'objet périt, sans la faute du débiteur, avant que celui-ci fût en demeure, mais elle survit à la perte de la chose dont la remise était facultative.

الباب السابع - في الموجبات التي تتجزأ والموجبات التي لا تتجزأ

الفصل الأول - في الموجبات التي لا تتجزأ

يكون الموجب غير قابل للتجزئة:

اولا -بسبب ماهية الموضوع حينما يكون شيئا او عملا غير قابل لتجزئة مادية او معنوية

ثانيا -بمقتضى صك انشاء الموجب او بمقتضى القانون حينما يستفاد من الصك او من القانون ان تنفيذ الموجب لا يكون جزئيا.

Art. 70 - L'obligation est indivisible:

1- A raison de la nature de la prestation qui en fait l'objet, lorsque celle-ci consiste en une chose ou un fait qui n'est pas susceptible de division soit matérielle, soit intellectuelle.

2 - En vertu du titre qui constitue l'obligation ou de la loi, lorsqu'il résulte de ce titre ou de la loi que l'exécution ne peut en être partielle.

اذا تعدد المدينون في موجب غير قابل للتجزئة ,أمكن الزام كل منهم بايفاء المجموع , على ان يكون له حق الرجوع على سائر المدينين .ويسري هذا الحكم على ورثة من عقد مثل هذا الموجب اذ لا تصح فيه قاعدة التجزئة الارثية خلافا لدين التضامن ويكون الرجوع على بقية المدينين اما باقامة دعوى شخصية واما باقامة الدعوى التي كانت من حق الدائن مع ما يتبعها من وجوه التأمين.

Art. 71 - Lorsqu'il y a plusieurs débiteurs d'une obligation indivisible, chacun d'eux peut être contraint au paiement intégral, sauf son recours contre ses codébiteurs. Il en est de même des héritiers de celui qui a contracté une pareille obligation: à la différence de la dette solidaire, la dette indivisible répugne au fractionnement héréditaire.

Le recours contre les codébiteurs s'exerce, soit au moyen de l'action personnelle, soit à l'aide de l'action qui appartenait aux créanciers, avec les sûretés qui pourraient y être attachées.

اذا تعدد الدائنون في موجب غير قابل للتجزئة ولا تضامن بينهم ,فالمدينون لا يمكنه ان يدفع الا لجميع الدائنين معا .وكل دائن منهم لا يمكنه ان يطلب التنفيذ الا باسم الجميع ويتفويض منهم على انه يجوز لكل دائن ان يطلب لحساب الجميع ايداع الشيء الواجب او تسليمه الى حارس تعينه المحكمة اذا كان ذلك الشيء غير قابل للايداع.

Art. 72 - Lorsqu'il y a plusieurs créanciers d'une obligation indivisible, sans qu'il y ait entre eux solidarité, le débiteur ne peut payer qu'à tous les créanciers conjointement, et chaque créancier ne peut demander l'exécution qu'au nom de tous, et s'il y est autorisé par eux,

Cependant, chaque créancier peut exiger, pour le compte commun, la consignation de la chose due, ou bien sa remise à un séquestre désigné par le tribunal lorsqu'elle n'est pas susceptible de consignation.

ان المدينون بدين لا يتجزأ والمدعى عليه بمجموع الموجب يمكنه ان يطلب مهلة لادخال بقية المدينين في الدعوى ليحول دون صدور الحكم عليه وحده بمجموع الدين .اما اذا كان لا يمكن استيفاء الدين الا من المدينون المدعى عليه ,جاز صدور الحكم عليه وحده وله عندئذ حق الرجوع على سائر شركائه في الارث او في الموجب بما يناسب حصة كل منهم.

Art. 73 - Le débiteur d'une dette indivisible, assigné pour la totalité de l'obligation, peut demander un délai pour mettre en cause les autres codébiteurs, à l'effet d'empêcher qu'une condamnation au total de la dette ne soit prononcée contre lui seul.

Cependant, lorsque la dette est de nature à ne pouvoir être acquittée que par le débiteur assigné, celui-ci peut-être condamné seul, sauf son recours contre ses cohéritiers ou coobligés pour leur part et portion.

المادة 74

ان قطع احد الدائنين لمرور الزمن في موجب لا يتجزأ يستفيد منه الآخرون كما ان قطعه على مديون ينفذ في حق سائر المديونين وكذلك الاسباب الموقفة لمرور الزمن فان حكمها يسري على الجميع.

Art. 74 - L'interruption de la prescription opérée par l'un des créanciers d'une obligation indivisible profite aux autres; l'interruption opérée contre l'un des débiteurs produit ses effets contre les autres.

Les causes de suspension de la prescription opèrent également vis-à-vis de tous.

الفصل الثاني - في الموجبات القابلة للتجزئة

المادة 75

جميع الموجبات التي لم ينص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من المادة السبعين قابلة للتجزئة.

Art. 75 - Toutes obligations autres que celles visées aux numéros 1 et 2 de l'article 70 sont divisibles.

المادة 76

ان الموجب القابل للتجزئة يجب تنفيذه فيما بين الدائن والمديون كما لو كان غير قابل لها , ولا يلتفت الى قابلية التجزئة الا اذا كان هناك عدة دائنين لا يستطيع كل منهم ان يطالب الا بحصته من الدين القابل للتجزئة او اذا كان عدة مديونين لا يلزم كل منهم الا بجزء من الدين وتطبق القاعدة نفسها على الورثة فلا يمكن ان يطالبوا أو يطالبوا الا بالحصصة التي تعود لهم او عليهم من دين التركة.

Art. 76 - L'obligation qui est susceptible de division doit être exécutée, entre le créancier et le débiteur, comme si elle était indivisible. On n'a égard à la divisibilité que lorsqu'il y a plusieurs créanciers qui ne peuvent réclamer chacun qu'une part de la dette divisible, ou plusieurs coobligés qui ne sont tenus de celle-ci que pour une part.

La même règle s'applique aux héritiers: ceux-ci ne peuvent demander et ne sont tenus de payer que leur part leur part de la dette héréditaire.

المادة 77

ان الدين القابل للتجزئة بين المديونين لا يجزأ:

اولا - حينما يكون موضوع الموجب تسليم شيء معين بذاته موجود في حوزة احد المديونين

ثانيا - حينما يكون احد المديونين موكلا وحده بتنفيذ الموجب اما بمقتضى عقد الانشاء واما بمقتضى عقد لاحق له.

وفي كلتا الحالتين يمكن ان يطالب بمجموع الدين المديون الواضع يده على الشيء او الموكل بالتنفيذ ويكون له عند الاقتضاء حق الرجوع على شركائه في الدين.

Art. 77 - La divisibilité entre les codébiteurs d'une dette divisible n'a pas lieu:

1 - Lorsque l'obligation a pour objet la délivrance d'une chose déterminée dans son individualité, qui se trouve entre les mains de l'un des débiteurs;

2 - Lorsque l'un des débiteurs est chargé seul, par le titre constitutif ou par un titre postérieur, de l'exécution de l'obligation.

Dans les deux cas, le débiteur qui possède la chose ou qui est chargé de l'exécution peut être poursuivi pour le tout, sauf son recours, le cas échéant, contre ses codébiteurs.

المادة 78

ان قطع مرور الزمن, في الاحوال المبينة في المادة السابقة, على المديون الذي تمكن مطالبته بجميع الدين, تسري مفاعيله على سائر الموجب عليهم.

Art. 78 - Dans les cas énumérés à l'article précédent, l'interruption de la prescription opérée contre de débiteur qui peut être poursuivi pour la totalité de la dette, produit ses effets contre les coobligés.

الباب الثامن - في الموجبات الاصلية والموجبات الاضافية

المادة 79

اذا وجد موجبان فاحدهما يعد اصليا والآخر اضافيا اذا كان الاول اساسا للثاني ولا سيما فيما يلي:

اولا - حينما يكون احد الموجبين نتيجة قانونية للآخر كموجب التعويض من ضرر ناجم عن عدم تنفيذ موجب سابق

ثانيا - حينما يعقد احد الموجبين اعتبارا للموجب الآخر) كبند جزائي او كفالة او رهن).

Art. 79 - De deux obligations, l'une doit être considérée comme principale, lorsque celle-ci est le fondement de celle-là, et notamment:

1 - Lorsque l'une des obligations est la conséquence légale de l'autre, comme par exemple, l'obligation de payer des dommages-intérêts pour réparer le préjudice causé par l'inexécution d'une obligation préexistante;

2 - Lorsque l'une des obligations est contractée en considération de l'autre (clause, pénale, cautionnement nantissement).

المادة 80

ان الموجبات الاضافية المبينة في الفقرة الثانية من المادة السابقة تسقط مع الموجب الاصلي لكونها مرتبطة به, ما لم ينص على العكس في القانون او في اتفاق الفريقين.

Art. 80 - Sauf disposition légale ou accord des parties contraire, les obligations accessoires visées au paragraphe 2 de l'article précédent, s'éteignent avec l'obligation principale à laquelle elles sont corrélatives.

الباب التاسع - في الموجبات الشرطية

الفصل الاول - احكام عامة

المادة 81

الشرط عارض مستقبل غير مؤكد يتعلق عليه تولد الموجب أو سقوطه، ويكون له مفعول رجعي إلا إذا تحصل العكس من مشيئة الفريقين أو من ماهية الموجب وفي الحالة الأولى المشار إليها في الفقرة السابقة يقال له شرط التعليق، وفي الحالة الثانية يسمى شرط الإلغاء إن العارض الماضي أو الحاضر وإن جهله الفريقان، لا يعد شرطاً بالمعنى المقصود في هذه المادة.

Art. 81 - La condition est un événement futur et incertain duquel dépend, soit la naissance de l'obligation, soit son extinction, et qui produit son effet rétroactivement, sauf si le contraire résulte de la volonté des parties ou de la nature de l'obligation.

Dans le premier cas visé au paragraphe précédent, il y a condition suspensive; dans le deuxième cas, condition résolutoire.

Un événement passé ou actuel, même encore inconnu des parties, n'est point une condition au sens du présent article.

المادة 82

إن اشتراط الشيء المستحيل أو المخالف للأداب أو للقانون باطل ومبطل للاتفاق المعلق عليه. وإن صيرورة الشرط ممكناً فيما بعد من الوجه المادي أو الوجه القانوني لا تجعل الاتفاق صحيحاً بيد أن الأمر يكون خلاف ذلك أي أن الشرط المستحيل أو غير المباح يعد كأنه لم يكتب إذا كان الفريقان لم يجعلاً له شأنًا جازماً ولم يكن له في التعاقد شأن السبب الدافع الحامل على إنشاء الموجب.

Art. 82 - Toute condition d'une chose impossible, ou contraire aux bonnes mœurs ou à la loi, est nulle, et rend nulle la convention qui en dépend, laquelle n'est pas validée, si la condition devient, par la suite, possible, soit matériellement, soit juridiquement.

Il en va toutefois autrement, et la condition impossible ou illicite est simplement réputée non écrite, lorsque les parties ne lui ont par attribué une importance décisive et qu'elle n'a pas joué, dans la conclusion de l'opération, le rôle d'une cause impulsive et déterminante.

المادة 83

باطل كل شرط من شأنه أن يقيد أو يمنع استعمال الحقوق المختصة بكل إنسان كاستعمال حقوقه في الزواج أو حقوقه المدنية غير أن هذا الحكم لا يسري على الحالة التي يحبس فيها أحد الفريقين نفسه عن ممارسة صناعة أو مهنة ما في زمن معين أو مكان محدود أما شرط بقاء الترميل فيكون صحيحاً إذا وجد ما يصوبه من الأسباب المشروعة. وحق تقديرها يعود إلى القاضي.

Art. 83 - Est nulle toute condition ayant pour effet de restreindre ou d'interdire l'exercice des droits et facultés appartenant à toute personne humaine, telles que celles de se marier ou d'exercer ses droits civils.

Cette disposition ne s'applique pas au cas où une partie s'interdirait d'exercer une certaine profession ou industrie, pendant un temps limité ou dans un rayon déterminé.

D'autre part, la condition de viduité est valable lorsqu'elle trouve sa justification dans des mobiles légitimes dont l'appréciation est laissée au juge.

المادة 84

يكون الموجب باطلاً إذا جعل وجوده موقوفاً على إرادة الموجب عليه وحدها) وهو الشرط الإرادي المحض (غير أنه يحق للفريقين أو لأحدهما أن يحفظ لنفسه حق التصريح مهلة معينة بأنه يريد البقاء على العقد أو فسخه وهذا التحفظ لا يجوز اشتراطه في الاعتراف بالدين ولا في الهبة ولا في إسقاط الدين ولا في بيع السلم.

Art. 84 - L'obligation est nulle lorsque son existence même dépend de la seule volonté de l'obligé (condition purement

potestative).

Néanmoins, chacune des parties ou l'une d'elle peut se réserver la faculté de déclarer, dans un délai déterminé, si elle entend maintenir le contrat ou le résilier.

Cette réserve ne peut être stipulée dans la reconnaissance de dette, dans la donation, dans la remise de dette, dans la vente à livrer, dite {selem}.

المادة 85

إذا لم تعين المهلة في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة فكل فريق يمكنه أن يوجب على الفريق الآخر التصريح بقراره في مهلة كافية وإذا انقضت المهلة ولم يصرح ذلك الفريق برغبته في فسخ العقد أصبح العقد نهائياً من تاريخ انعقاده وإذا صرح جلياً للفريق الآخر برغبته في فسخ العقد، عد الاتفاق كأنه لم يكن.

Art. 85 - Lorsque le délai n'est pas déterminé dans le cas prévu en l'article précédent, chacune des parties peut exiger que l'autre contractant déclare sa décision dans un délai raisonnable.

Si le délai expire sans que la partie ait déclaré qu'elle entend résilier le contrat, celui-ci devient définitif à partir du moment où il a été conclu.

Si, au contraire, elle déclare formellement à l'autre partie sa volonté de résilier le contrat, la convention est réputée non avenue.

المادة 86

إذا توفي قبل انقضاء المهلة للفريق الذي احتفظ لنفسه بحق الفسخ ولم يكن قد أفصح عن مشيئته، كان لورثته الحق في إبقاء العقد أو فسخه في المدة التي كانت باقية لمورثهم وإذا اختلف الورثة فالذين يريدون البقاء على العقد لا يمكنهم إجبار الآخرين على قبوله ولكن لهم أن يتخذوا العقد كله لحسابهم الخاص.

Art. 86 - Si la partie qui s'est réservé la faculté de résiliation meurt avant le délai, sans avoir exprimé sa volonté, ses héritiers ont la faculté de maintenir ou de résilier le contrat pour le temps qui restait encore à leur auteur.

En cas de désaccord, les héritiers qui veulent maintenir le contrat ne peuvent contraindre les autres à l'accepter, mais ils peuvent prendre tout le contrat à leur compte personnel.

المادة 87

إذا جن الفريق الذي احتفظ لنفسه بحق الفسخ أو فقد الأهلية الشرعية بسبب آخر فالمحكمة، بناء على طلب الفريق الآخر أو غيره من ذوي العلاقة، تعين وصياً خاصاً لهذا الغرض فيقرر بترخيص من المحكمة ما إذا كان هناك محل لقبول العقد أو لفسخه حسبما تقتضيه مصلحة فاقده الأهلية، أما في حالة الإفلاس فيتولى الوصاية حتماً وكيل التفلسية أو غيره من ممثلي جماعة الدائنين.

Art. 87 - Si la partie qui s'est réservé la faculté de résiliation tombe en démence ou est atteinte d'une autre cause d'incapacité, le tribunal nomme, à la requête de l'autre partie, ou de tout autre intéressé, un curateur ad hoc (Expression latine voulant dire {pour cela}, {à cet effet}; utilisée pour nommer un administrateur, un tuteur, un juge, un curateur..., lequel décide, avec l'autorisation du tribunal, s'il y a lieu d'accepter ou de résilier le contrat, selon que l'intérêt de l'incapable l'exige. En cas de faillite, le curateur est de droit le syndic ou autre représentant de la masse.

الفصل الثاني - في أي الأحوال يعد الشرط متحققاً أو غير متحقق

المادة 88

إذا عقد موجب وكان معلقا بشرط وقوع حادث ما في وقت معين فإن هذا الشرط يعد غير متحقق إذا تصرم ذلك الوقت ولم يقع الحادث ولا يجوز للمحكمة على الإطلاق أن تمنح في هذه الحال تمديدا للمهلة وإذا لم يضرب أجل ما، فإن تحقق الشرط ممكن في كل آن ولا يعد غير متحقق إلا إذا أصبح من المؤكد أن الحادث لن يقع.

Art. 88 - Lorsqu'une obligation est contractée sous la condition qu'un événement arrivera dans un temps fixé, cette condition est censée défaillie lorsque le temps est expiré sans que l'évènement soit arrivé.

Le tribunal ne peut accorder, dans ce cas, aucune prorogation de délai.

Si aucun terme n'a été fixé, la condition peut toujours être accomplie; et elle n'est censée défaillie que lorsqu'il est devenu certain que l'évènement n'arrivera pas.

المادة 89

إذا عقد موجب مباح شرعا على شرط أن لا يطرأ حدث ما في زمن معين فيعد هذا الشرط متحققا إذا انقضى هذا الزمن ولم يقع الحدث أو أصبح من المؤكد قبل الأجل المعين أنه لن يقع. وإذا لم يكن ثمة وقت معين فلا يتحقق الشرط إلا إذا بات من المؤكد أن الحدث لن يقع.

Art. 89 - Lorsqu'une obligation licite est contractée sous la condition qu'un événement n'arrivera pas dans un temps fixé, cette condition est accomplie lorsque le temps est expiré sans que l'évènement soit arrivé; elle l'est également si, avant le terme, il est certain que l'évènement n'arrivera pas; et, s'il n'y a pas de temps déterminé, elle n'est accomplie que lorsqu'il est certain que l'évènement n'arrivera pas.

المادة 90

إن الشرط الموقوف تحقيقه على اشتراك شخص ثالث في العمل أو على فعل من الدائن يعد غير متحقق إذا نكل الشخص الثالث عن الاشتراك أو الدائن عن اتمام الفعل المعين وأن يكن المانع غير منوط بمشيئته.

Art. 90 - La condition dont l'accomplissement dépend du concours d'un tiers ou d'un fait du créancier est réputée défaillie lorsque le tiers refuse son concours ou que le créancier n'accomplit pas le fait prévu, même lorsque l'empêchement. est indépendant de sa volonté.

المادة 91

يعد الشرط متحققا حينما يكون المدينون الملزم الزاما شرطيا قد منع بدون حق وقوع الحادث أو كان متأخرا عن اتمامه.

Art. 91 - La condition est réputée accomplie lorsque le débiteur, obligé sous condition, en a, sans droit, empêché l'avènement ou est en demeure de l'accomplir.

المادة 92

لا مفعول للشرط المتحقق إذا وقع الحادث بخدعة من الشخص الذي كان من مصلحته أن يقع هذا الحادث.

Art. 92 - La condition accomplie ne produit aucun effet lorsque l'évènement a eu lieu par le dol de celui qui était intéressé à ce qu'il se réalisât.

المادة 93

ان الموجب المعقود على شرط التعليق لا يقبل التنفيذ الاجباري ولا التنفيذ الاختياري ولا يمر عليه الزمان ما دام الشرط معلقا على ان الدائن يمكنه ان يقوم باعمال احتياطية اخصها قيد الرهن المؤمن به دينه عند الاقتضاء وطلب تطبيق الخط ووضغ الاختام وانشاء المحاضر والجداول.

Art, 93 - L'obligation sous condition suspensive n'est susceptible ni d'exécution forcée, ni d'exécution volontaire, ni de prescription, tant que la condition est encore pendante,

Mais, le créancier peut accomplir certains actes conservatoires, tels que notamment l'inscription, le cas échéant, de l'hypothèque qui garantit sa créance, la demande en vérification d'écritures, l'apposition des scellés, la rédaction d'un état ou d'un inventaire.

المادة 94

ان الموجب الذي عقد على شرط التعليق وما زال الشرط فيه معلقا يمكن التفرغ عنه بوجه خاص او بوجه عام.

Art. 94 - L'obligations sous condition suspensive dont la condition est encore pendante est transmissible à titre particulier comme à titre universel.

المادة 95

ان الموجب عليه تحت شرط التعليق لا يمكنه قبل تحقق هذا الشرط ان يقوم باي عمل من شأنه ان يمنع استعمال حقوق الدائن او يزيده صعوبة في حالة تحقق الشرط وبعد ان يتحقق شرط التعليق تكون الاعمال التي اجراها الموجب عليه في خلال ذلك ملغاة على قدر ما يكون فيها من الاضرار بالدائن ما عدا الحقوق المكتسبة شرعا لشخص ثالث حسن النية.

Art. 95 - L'obligé sous condition suspensive ne peut, avant l'avènement de la condition, accomplir aucun acte qui empêche ou rende plus difficile l'exercice des droits du créancier au cas où la condition s'accomplirait.

Après l'avènement de la condition suspensive, les actes accomplis dans l'intervalle par l'obligé, sont résolus dans la mesure où ils peuvent porter préjudice au créancier, sauf les droits régulièrement acquis par des tiers de bonne foi.

المادة 96

اذا هلك او تعيب موضوع الموجب المعلق على شرط قبل تحقق هذا الشرط فتطبق القواعد الآتية:
اذا هلك الشيء جميعه ولم يكن هلاكه ناشئا عن عقد متبادل فان الشيء يهلك على المديون بمعنى انه لا يحق له ان يطالب الدائن بتنفيذ الشيء المقابل واذا تعيب الشيء او نقصت قيمته بلا فعل ولا خطأ من المديون وجب على الدائن قبوله بحالته دون تخفيض من الثمن واذا هلك الشيء جميعه بخطأ او بفعل من المديون ,حق للدائن ان يطلب بدل العطل والضرر واذا تعيب الشيء او نقصت قيمته او بفعل من المديون كان للدائن ان يختار اما قبول الشيء على حالته واما الغاء العقد .وفي الحالتين لا يحرم حق المطالبة ببديل العطل والضرر عند الاقتضاء كل ذلك اذا لم يشترط الفريقان خلافه.

Art. 96 - Lorsqu'il y a condition suspensive et que la chose qui fait l'objet de l'obligation périt ou se détériore avant l'accomplissement de la condition, on applique les règles suivantes:

Si la chose a péri entièrement sans le fait ou la faute du débiteur, l'accomplissement de la condition demeure sans effet, et l'obligation sera considérée comme non avenue.

Si cette obligation découlait d'un contrat synallagmatique, la chose est aux risques du débiteur, en ce sens qu'il ne saurait exiger du créancier l'exécution de la prestation correspondante.

Si la chose s'est détériorée ou dépréciée sans le fait ou la faute du débiteur, le créancier doit la recevoir dans l'état où elle se trouve, sans diminution de prix,

Si la chose a péri entièrement par la faute ou par le fait du débiteur, le créancier a droit à des dommages - intérêts.

Si la chose a été détériorée ou dépréciée par la faute ou par le fait du débiteur, le créancier a le choix ou de recevoir la chose dans l'état où elle se trouve ou de résoudre le contrat, sans préjudice dans les deux cas de son droit à des dommages - intérêts, s'il y a lieu.

Le tout, sauf stipulation contraire des parties.

الفصل الرابع - في مفاعيل شرط الالغاء

المادة 97

ان شرط الالغاء لا يوقف تنفيذ الموجب بل يقتصر على الزام الدائن برد ما اخذه عند تحقق الشرط واذا لم يتمكن من رده لسبب هو مسؤول عنه لزمه العطل والضرر , غير انه لا يلزمه رد المنتجات والزيادات . وكل نص يقضي عليه برد المنتجات يعد كأنه لم يكن.

Art. 97 - La condition résolutoire ne suspend point l'exécution de l'obligation: elle oblige seulement le créancier à restituer ce qu'il a reçu dans le cas où la condition s'accomplit.

Il est tenu de dommages-intérêts dans le cas où il ne pourrait faire cette restitution pour une cause dont il doit répondre.

Il ne doit pas restituer les fruits et accroissements; toute stipulation qui l'obligerait à restituer les fruits est non avenue.

المادة 98

ان القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة والتسعين تطبق على الموجبات المعقودة على شرط الالغاء فيما يختص بالاعمال التي اجراها ذاك الذي تلغى حقوقه بتحقق الشرط ما خلا الحقوق المكتسبة شرعا لشخص ثالث حسن النية.

Art. 98 - La règle établie à l'article 95 & 2 s'applique aux obligations sous condition résolutoire, à l'égard des actes accomplis par celui dont les droits doivent se résoudre par l'avènement de la condition, et sauf les droits régulièrement acquis par les tiers de bonne foi.

المادة 99

اذا تحقق شرط الالغاء فان الاعمال التي اجراها الدائن في خلال ذلك تصبح لغوا , ما عدا اعمال الادارة فانها تبقى ثابتة على كل حال.

Art. 99 - En cas de réalisation de la condition résolutoire, les actes accomplis dans l'intervalle par le créancier, sont anéantis, réserve faite des actes d'administration, lesquels subsistent en tout état de cause.

الباب العاشر - في الموجبات ذات الاجل

الفصل الاول - احكام عامة

المادة 100

ان الموجبات يمكن تقييدها باجل والاجل عارض مستقبل مؤكد الحدث من شأنه ان يقف استحقاق الموجب او سقوطه ولا يكون له مفعول رجعي واذا كان الوقت الذي سيقع فيه ذاك العارض معروفا من قبل ,كان الموجب ذا اجل اكيد والا كان ذا اجل غير اكيد.

Art. 100 - Les obligations peuvent être affectées d'un terme.

Le terme est un événement futur et de réalisation certaine, qui suspend soit l'exigibilité, soit l'extinction de l'obligation et qui produit son effet sans rétroactivité.

Lorsque l'époque à laquelle cet événement se produira est connue d'avance, l'obligation est à terme certain.

Lorsque cette époque n'est pas connue d'avance, l'obligation est à terme incertain.

الفصل الثاني - :في الموجبات ذات الاجل المؤجل

الجزء الاول - : عموميات

المادة 101

الموجب المؤجل التنفيذ او ذو الاجل المؤجل هو الذي يكون تنفيذه موقوفا الى ان يحل الاجل واذا لم يكن ثمة اجل منصوص عليه او مستنتج من ماهية القضية فيمكن طلب التنفيذ حالا.

Art. 101 - Il y a obligation ajournée ou à terme suspensif lorsque l'exécution de l'obligation est suspendue jusqu'à la réalisation du terme.

A défaut de terme stipulé ou résultant de la nature de l'affaire, l'exécution peut être exigée immédiatement.

المادة 102

ان مهلة الاجل تبتدىء من تاريخ العقد اذا لم يعين الفريقان او القانون تاريخا آخر ا. اما في الموجبات الناشئة عن جرم او شبه جرم فتبتدىء مهلة الاجل من تاريخ الحكم الذي يعين التعويض الواجب على المديون.

Art. 102 - Le délai du terme commence à partir de la date du contrat, si les parties ou la loi n'ont déterminé une autre date; dans les obligations provenant d'un délit ou quasi- délit, il part du jugement qui liquide l'indemnité à payer par le débiteur.

المادة 103

ان اليوم الذي يكون مبدأ مدة الاجل لا يحسب وان الاجل المحسوب بالايام ينتهي بانتهاء آخر يوم من مدة الاجل.

Art. 103 - Le jour à partir duquel on commence à compter n'est pas compris dans le terme.

Le terme calculé par nombre de jours expire avec la fin du dernier jour du terme.

المادة 104

واذا كان محسوبا بالاسباع او بالاشهر او بالاعوام فيكون الاستحقاق في اليوم المقابل بتسمية او بترتيبه من الاسبوع او الشهر او العام ,لليوم الذي أبرم فيه العقد.

Art. 104 - Lorsqu'il est calculé par semaine, par mois ou année, l'échéance a lieu le jour qui, dans la semaine, le mois ou l'année visé, correspond, par sa dénomination ou par son quantième, au jour de la

conclusion du contrat.

المادة 105

إذا كان الاستحقاق واقعا في يوم عطلة قانونية أرجىء الى اليوم التالي الذي لا عطلة فيه.

Art. 105 - Lorsque l'échéance du terme correspond à un jour férié légal, l'échéance est reportée au jour suivant, non férié.

المادة 106

الاجل المؤجل اما قانوني واما ممنوح فالقانوني هو المثبت في عقد انشاء الموجب او في عقد لا حق له او المستمد من القانون والاجل الممنوح هو الذي يمنحه القاضي.

Art. 106 - Le terme suspensif est de droit ou de grâce.

Il est de droit lorsqu'il est, soit établi par l'acte duquel l'obligation résulte ou par un acte postérieur, soit concédé par la loi.

Il est de grâce, lorsqu'il est accordé par le juge.

المادة 107

الاجل القانوني صريح او ضمنى: فهو صريح اذا كان مشترطا بصراحة, وضمنى اذا كان مستنتجا من ماهية الموجب.

Art. 107 - Le terme de droit est exprès ou tacite, suivant qu'il es formellement stipulé ou qu'il résulte de la nature même de l'obligation.

المادة 108

ان الاجل المؤجل لا يقتصر على جعل الموجب غير مستحق الايفاء بل يمنع عنه حكم مرور الزمن ما دام الاجل لم يحل. اما اذا كان الموجب قد نفذ فلا وجه لاسترداد ما لم يجب.

Art. 108 - Le terme suspensif rend l'obligation non seulement inexigible, mais imprescriptible tant qu'il n'est pas réalisé; mais si l'obligation a été exécutée, il n'y a pas lieu à répétition de l'indu.

المادة 109

ان الاجل المؤجل موضوع لمصلحة المديون الا اذا استنتج العكس من الاحوال او من نص العقد او ماهيته او من القانون.

Art. 109 - Le terme suspensif est établi dans l'intérêt du débiteur, à moins que le contraire ne résulte des circonstances ou des stipulations de l'acte ou de sa nature ou de la loi.

المادة 110

إذا كان الاجل موضوعا لمصلحة الدائن او لمصلحة الفريقين المشتركة فهو يمنع المديون من التنفيذ الاختياري للموجب.

Art. 110 - Lorsque le terme est établi dans l'intérêt commun des deux parties, il met obstacle à l'exécution volontaire

المادة 111

ان الدائن الى اجل يمكنه الاستحقاق , ان يتوسل بكل الوسائل الاحتياطية لصيانة حقوقه وان يطلب كفالة او غيرها من وجوه التأمين او ان يعتمد الى الحجز الاحتياطي حين يجد من الاسباب الصحيحة ما يحمله على الخوف من عدم ملاءة المديون او من افلاسه او من هربه.

Art. 111 - Le créancier à terme peut prendre, même avant l'échéance du terme toutes mesures conservatoires de ses droits; il peut même demander caution ou autre sûreté, ou procéder par voie de saisie conservatoire, lorsqu'il a de justes motifs de craindre la déconfiture du débiteur ou sa faillite ou sa fuite.

المادة 112

ان الفريق الذي يستفيد وحده من الاجل يمكنه ان يتنازل عنه بمجرد مشيئته.

Art. 112 - La partie qui bénéficie seule du terme peut y renoncer par un acte unilatéral de volonté.

المادة 113

ان المديون الذي يستفيد من الاجل يسقط حقه في الاستفادة منه:

- 1 - اذا افلس او اصبغ غير ملي
- 2 - اذا اتى فعلا ينقص التأمينات الخاصة المعطاة للدائن بمقتضى عقد انشاء الموجب او عقد لاحق له او بمقتضى القانون . اما اذا كان النقص في تلك التأمينات ناجما عن سبب لم يكن المديون فيه مختارا حق للدائن ان يطلب زيادة التأمين . فاذا لم ينلها حق له ان يطلب تنفيذ الموجب حالا .
- 3 - اذا لم يقدم المديون للدائن التأمينات التي وعد بها في العقد .

Art. 113 - Le débiteur qui bénéficie du terme est déchu de ce bénéfice:

- 1 - Lorsqu'il a fait faillite ou est en état de déconfiture;
- 2 - Lorsqu'il a diminué, par son fait, les sûretés spéciales attribuées au créancier par l'acte d'où résulte l'obligation ou par un acte postérieur ou par la loi. Lorsque la diminution des sûretés spéciales provient d'une cause indépendante de la volonté du débiteur, le créancier a le droit de demander un supplément de sûretés ou, à défaut, l'exécution immédiate de l'obligation.
- 3 - Lorsqu'il ne fournit pas au créancier les sûretés qu'il lui avait promises par le contrat.

المادة 114

ان وفاة المديون تجعل كل ما عليه من الموجبات ذات الاجل مستحقة الايفاء ما عدا الديون المضمونة بتأمينات عينية.

Art. 114 - La mort du débiteur fait venir à échéance toutes ses obligations à terme, exception faite pour les créances garanties par des sûretés réelles.

الجزء الثاني - : احكام مختصة بالاجل الممنوح

المادة 115

للقاضي ان ينظر بعين الاعتبار الى حالة المديون اذا كان حسن النية فيمنحه مع الاحتياط الشديد مهلا معتدلة لايفاء الموجب ويأمر بتوقيف المداعة مع ابقاء كل شيء على حاله , ما لم يكن ثمة نص قانوني مخالف.

Art. 115 - Sauf disposition légale contraire, les juges peuvent en considération de la position du débiteur, si celui-ci est de bonne foi, et en usant de ce pouvoir avec une grande réserve, accorder des délais modérés pour l'exécution de l'obligation et ordonner qu'il sera sursis à l'exécution des poursuites, toutes choses demeurant en état.

المادة 116

خلافا للاجل القانوني لا يحول الاجل الممنوح دون اجراء المقاصة عند الاقتضاء.

Art. 116 - A la différence du terme de droit, le terme de grâce ne met point obstacle, le cas échéant, à la compensation.

الفصل الثالث - في الموجبات ذات الاجل المسقط

المادة 117

ان الموجبات التي موضوعها اجراء امر متواصل او سلسلة امور متتابعة يكون مفعول الاجل فيها الاسقاط.

Art. 117 - Dans les obligations qui ont pour objet une prestation prolongée ou une série de prestations successives, le terme de ces prestations produit un effet extinctif.

المادة 118

للموجب ذي الاجل المسقط مفاعيل الموجب البسيط ما دام ذلك الاجل لم يحل. وعند حلوله تنقطع الموجب فيما يختص بالمستقبل فقط.

Art. 118 - Jusqu'à l'accomplissement du terme extinctif, l'obligation affectée de ce terme produit les mêmes effets que si elle était pure et simple.

A l'avènement du terme extinctif, l'obligation cesse de produire ses effets, mais pour l'avenir seulement.

الكتاب الثاني - في مصادر الموجبات وشروط صحتها

الباب الاول - : احكام عامة وموجبات قانونية

المادة 119

تنشأ الموجبات:

1 - عن القانون

2 - عن الاعمال غير المباحة) كالجرم او شبه الجرم)

3 - عن الكسب غير المشروع

4 - عن الاعمال القانونية.

Art. 119 - Les obligations dérivent:

1 - de la loi,

2 - des actes illicites (délits et quasi-délits),

3 - de l'enrichissement illégitime,

4 - des actes juridiques.

الموجبات القانونية هي التي تستمد مباشرة من القانون دون سواء كالموجبات الكائنة بين ملاك متجاورين او كديون النفقة التي يوجبها القانون على بعض الاقرباء او الانسباء. ولما كانت هذه الموجبات تتولد بمعزل عن مشيئة ذوي العلاقة فهي لا تستلزم وجود اهلية على الاطلاق عندهم الا اذا كان القانون ينص على العكس.

Art. 120 - Les obligations légales sont celles qui découlent directement et uniquement de la loi, comme celles qui existent entre propriétaires voisins ou comme les dettes d'aliments mises, par un texte de loi, à la charge de certains parents ou de certains alliés.

Comme ces obligations naissent en dehors de la volonté des intéressés, elles ne requièrent, de leur part, aucune capacité, sauf disposition contraire dans la loi.

الباب الثاني - : الاعمال غير المباحة) الجرم او شبه الجرم)

الجرم عمل يضر بمصلحة الغير عن قصد وبدون حق وشبه الجرم عمل ينال من مصلحه الغير بدون حق ولكن عن غير قصد.

Art. 121 - Le délit est l'acte par lequel on lèse injustement et intentionnellement les intérêts d'autrui.

Le quasi-délit est l'acte par lequel on porte atteinte injustement, mais non intentionnellement, aux intérêts d'autrui.

الفصل الاول - :في اسباب التبعة الناشئة عن الجرم او شبه الجرم

الجزء الاول - :في التبعة الناجمة عن الفعل الشخصي

كل عمل من احد الناس ينجم عنه ضرر غير مشروع بمصلحة الغير ,يجبر فاعله اذا كان مميزا , على التعويض . وفاقدا الاهلية مسؤول عن الاعمال غير المباحة التي يأتيها عن ادراك واذا صدرت الاضرار عن شخص غير مميز ولم يستطع المتضرر ان يحصل على التعويض ممن أنيط به امر المحافظة على ذلك الشخص , فيحق للقاضي مع مراعاة حالة الفريقين , ان يحكم على فاعل الضرر بتعويض عادل.

Art. 122 - Tout fait quelconque de l'homme qui cause à autrui un dommage injuste oblige son auteur à réparation, du moins s'il est doué de discernement.

L'incapable est obligé par ses actes illicites pourvu qu'il ait agi avec discernement.

En cas de dommage causé par une personne privée de discernement, si la victime n'a pu obtenir réparation de celui qui est tenu de la surveillance, les juges peuvent en considération de la situation des parties, condamner l'auteur du dommage à une indemnité équitable.

يسأل المرء عن الضرر الناجم عن اهماله او عدم تبصره كما يسأل عن الضرر الناشيء عن فعل يرتكبه.

Art. 123 - On est responsable du dommage causé par sa négligence ou par son imprudence aussi bien que de celui qui résulte d'un acte positif.

يلزم ايضا بالتعويض من يضر الغير بتجاوزه ,في اثناء استعمال حقه ,حدود حسن النية او الغرض الذي من اجله منح هذا الحق .

Art. 124 - Doit également réparation celui qui a causé un dommage à autrui en excédant, dans l'exercice de son droit, les limites fixées par la bonne foi ou par le but en vue duquel ce droit lui a été conféré.

الجزء الثاني - :في التبعة الناجمة عن فعل الغير

المادة 125

ان المرء مسؤول حتما عن الاضرار التي يحدثها اشخاص آخرون هو مسؤول عنهم وعددهم محدود محصور .

Art. 125 - On est responsable de plein droit du dommage causé par certaines personnes dont on doit répondre et dont l'énumération est strictement limitative.

المادة 126

الاصول والاولياء مسؤولون عن كل عمل غير مباح يأتيه الاولاد القاصرون المقيمون معهم الخاضعون لسلطانهم والمعلمون وارباب الصناعات مسؤولون عن الضرر الناجم عن الاعمال غير المباحة التي يأتيها الطلبة او المتدرجون الصناعيون في اثناء وجودهم تحت مراقبتهم , على ان الحكومة هي التي تتحمل التبعة بدلا من اعضاء هيئة التعليم الرسمي والتبعة تلحق بالاشخاص المشار اليهم ما لم يثبتوا انه لم يكن في وسعهم منع الفعل الذي نشأت عنه . وتبقي التبعة قائمة وإن كان فاعل الضرر غير مسؤول لعدم ادراكه .

Art. 126 - Les parents et le tuteur sont responsables du dommage causé par le fait illicite des enfants mineurs habitant avec eux et soumis à leur puissance.

Les instituteurs et les artisans sont responsables du dommage causé par le fait illicite de leurs élèves et apprentis pendant le temps qu'ils sont sous leur surveillance. Toutefois, la responsabilité de l'Etat est substituée à celle des membres de l'enseignement public.

La responsabilité de ces personnes est engagée à moins qu'elles ne prouvent qu'elles n'ont pu empêcher le fait qui donne lieu à cette responsabilité; elle subsiste encore que l'auteur de l'acte soit irresponsable par défaut de discernement.

المادة 127

ان السيد والولي مسؤولان عن ضرر الاعمال غير المباحة التي يأتيها الخادم او المولى في اثناء العمل ,او بسبب العمل الذي استخدمهما فيه وان كانا غير حرين في اختيارهما , بشرط ان يكون لهما سلطة فعلية عليهما في المراقبة والادارة وتلك التبعة تلحق الاشخاص المعنويين كما تلحق الاشخاص الحقيقيين .

Art. 127 - Les maîtres et les commettants sont responsable du dommage causé par le fait illicite de leurs domestiques et préposés dans les fonctions ou à l'occasion des fonctions auxquelles ils les ont employés, et quand bien même ils ne les auraient pas librement choisis, pourvu qu'ils soient investis sur eux d'un pouvoir effectif de contrôle et de direction.

Cette responsabilité incombe aux personnes morales comme aux personnes humaines.

المادة 128

ويمكن ,حتى في غير الاحوال المتقدم ذكرها ,ان يكون احد الاشخاص مسؤولا عن عمل شخص آخر ولكن بشرط ان يثبت عليه وارتكاب خطأ

معين لا ان يكون مسؤولا على وجه محتم ,فلا يكون اذ ذاك مسؤولا عن عمل غيره بل عن خطاه الخاص.

Art. 128 - Même en dehors des cas précédents, une personne peut être déclarée responsable à raison de l'acte d'un autre individu, mais seulement si l'on fait contre elle la preuve d'une faute précise, par elle commise, et non pas de plein droit; elle répond alors non pas du fait d'autrui, mais de sa propre faute.

الجزء الثالث - في التبعة الناشئة عن فعل الحيوان

المادة 129

ان حارس الحيوان مسؤول عن ضرر حيوانه وان يكن قد ضل او هرب وحكم هذه التبعة يجري ايضا عند انتفاء النص المخالف , وان يكن الحارس والمتضرر مرتبطين بعقد سابق كعقد الاستخدام مثلا ولا ترتفع التبعة عن الحارس الا اذا قام الدليل على قوة قاهرة او على خطأ ارتكبه المتضرر.

Art. 129 - Le gardien d'un animal est responsable du dommage que celui-ci a causé, même dans le cas où il s'était égaré ou échappé.

Sauf disposition contraire, cette responsabilité est mise en œuvre alors même que le gardien et la victime se trouvaient antérieurement unis par un contrat tel que celui de louage de services.

Elle ne cède que devant la preuve d'un cas de force majeure ou de la faute de la victime.

المادة 130

اما الاضرار الناجمة عن فعل الحيوانات الاوابد فان مالك الارض او المزارع لا يسألان عنها الا اذا قام البرهان على خطأ معين ارتكبه بفعل او اهمال.

Art. 130 - En ce qui concerne les dommages causés par les animaux sauvages, le propriétaire foncier ou le fermier, ne sauraient être inquiétés que si l'on peut établir à leur rencontre la preuve d'une faute précise - fait positif ou négligence - qu'ils auraient commises.

الجزء الرابع - في التبعة الناشئة عن الجوامد

المادة 131 (عدلت بموجب مرسوم اشتراعى 51/1932)

ان حارس الجوامد المنقولة وغير المنقولة يكون مسؤولا عن الاضرار التي تحدثها تلك الجوامد حتى في الوقت الذي لا تكون فيه تحت ادارته او مراقبته الفعلية كالسيارة وقت السير او الطيارة وقت طيرانها او المصعد وقت استعماله .وتلك التبعة الوضعية لا تزول الا اذا أقام الحارس البرهان على وجود قوة قاهرة او خطأ من المتضرر .ولا يكفي ان يثبت الحارس انه لم يرتكب خطأ وان وجود تعاقد سابق بين الحارس والمتضرر لا يحول دون اجراء حكم التبعة الناشئة عن الاشياء الا اذا كان في القانون نص على العكس.

Le gardien d'une chose inanimée mobilière ou immobilière, est responsable des dommages qu'elle occasionne, même pendant le temps où elle ne se trouverait pas effectivement sous sa conduite, son contrôle ou sa direction, comme l'est une automobile en marche, un avion pendant son vol ou un ascenseur durant son fonctionnement.

Cette responsabilité objective ne disparaît que si le gardien fait la preuve d'un cas de force majeure ou de la faute de la victime; il ne lui suffirait pas d'établir qu'il n'a point commis de faute.

La préexistence d'un rapport contractuel entre le gardien et la victime ne fait pas obstacle au fonctionnement de la responsabilité du fait des choses sauf disposition contraire dans la loi.

إذا نجم الضرر عن عدة أشياء من الجوامد كتصادم سيارتين مثلاً فإن التبعة الوضعية تزول وتحل محلها التبعة العادية المبنية على الفعل الشخصي.

Art. 132 - Si plusieurs choses inanimées ont concouru au dommage, et, par exemple, au cas de collision entre automobiles, la responsabilité objective disparaît pour faire place à la responsabilité de droit commun, basée sur le fait personnel.

إن مالك البناء مسؤول عن الضرر الذي ينشأ عن هبوطه أو تهدم جانب منه حين يكون سبب هذا الحادث نقصاً في صيانة البناء أو عيباً في بنيانه أو قدماً في عهده وتلك التبعة تلحق مالك سطح الأرض إذا كانت ملكية السطح منفصلة عن ملكية الأرض أما إذا كانت صيانة البنيان من واجب شخص غير المالك فتبقي التبعة ملقاة على كاهل المالك وإنما يحق له أن يرجع على ذلك الشخص ويمكنه أن يدخله في دعوى التبعة وجميع هذه القواعد يجب تطبيقها وإن يكن المالك والمتضرر مرتبطين مرتبطين بموجب سابق، ما لم يكن ثمة نص قانوني على العكس.

Art. 133 - Le propriétaire d'un bâtiment quelconque est responsable du dommage causé par son écroulement ou par sa ruine partielle, lorsque cet événement est dû au défaut d'entretien, à un vice de la construction ou à la vétusté. Cette responsabilité incombe au propriétaire de la superficie, lorsque la surface est séparée du sol. Si l'entretien de l'édifice incombait à une personne autre que le propriétaire, celui-ci, dont la responsabilité persiste, à un recours contre cette personne et peut la mettre en cause dans le procès en responsabilité. Ces différentes règles reçoivent leur application alors même que le propriétaire et la victime étaient préalablement unis par un rapport obligatoire sauf disposition législative contraire.

الفصل الثاني - في المبلغ المعوض وماهيته

إن العوض الذي يجب للمتضرر من جرم أو شبه جرم يجب أن يكون في الأساس معادلاً للضرر الذي حل به. والضرر الأدبي يعتد به كما يعتد بالضرر المادي والقاضي يمكنه أن ينظر بعين الاعتبار إلى شأن المحبة إذا كان هناك ما يبرزها من صلة القربى الشرعية أو صلة الرحم وكذلك الأضرار غير المباشرة يجب أن ينظر إليها بعين الاعتبار على شرط أن تكون متصلة اتصالاً واضحاً بالجرم أو بشبه الجرم وفي الأصل أن الأضرار الحالية الواقعة تدخل وحدها في حساب العوض، غير أنه يجوز للقاضي بوجه الاستثناء أن ينظر بعين الاعتبار إلى الأضرار المستقبلية إذا كان وقوعها مؤكداً من جهة، وكان لديه من جهة أخرى الوسائل اللازمة لتقدير قيمتها الحقيقية مقدماً.

Art. 134 - La réparation due à la victime d'un délit ou d'un quasi-délit doit correspondre, en principe, à l'intégralité du dommage qu'elle a subi.

Le dommage moral entre en ligne de compte aussi bien que le dommage matériel.

Le juge peut faire état de l'intérêt d'affection lorsqu'il se justifie par un lien de parenté légitime ou d'alliance.

Les dommages indirects doivent être pris en considération, mais pourvu qu'ils se rattachent clairement au fait délictuel ou quasi-délictuel.

En principe, les dommages actuels, dès maintenant réalisés, entrent seuls en ligne de compte pour le calcul de la réparation.

Exceptionnellement, le juge peut prendre en considération les dommages futurs si, d'une part, leur réalisation est certaine et si, en outre, il possède les moyens d'en apprécier à l'avance l'importance exacte.

إذا كان المتضرر قد اقترف خطأ من شأنه ان يخفف الى حد ما تبعه خصمه لا ان يزيلها , وحب توزيع التبعة على وجه يؤدي الى تخفيض بدل العوض الذي يعطى للمتضرر .

Art. 135 - Lorsque la victime avait commis une faute qui, sans faire disparaître la responsabilité de son adversaire, l'atténue plus ou moins, il y a lieu de procéder à un partage de responsabilité de traduisant par la modération de la réparation allouée à la victime.

المادة 136

يكون التعويض في الاصل من النقود , ويخصص كبديل عطل وضرر , غير انه يحق للقاضي ان يلبسه شكلا يكون اكثر موافقة لمصلحة المتضرر فيجعله حينئذ عينا ويمكن ان يكون على الخصوص بطريقة النشر في الجرائد .

Art. 136 - En principe, la réparation revêt une forme pécuniaire; elle est allouée en dommages-intérêts mais il appartient au juge de lui donner une forme plus appropriée aux intérêts de la victime; elle intervient alors en nature; elle peut consister notamment dans des insertions par la voie de la presse.

المادة 137

إذا نشأ الضرر عن عدة اشخاص فالتضامن السلبي يكون موجودا بينهم:
اولا - اذا كان هناك اشتراك في العمل
ثانيا - اذا كان من المستحيل تعيين نسبة ما أحدثه كل شخص من ذلك الضرر .

Art. 137 - Lorsque le dommage a été causé par plusieurs personnes, la solidarité passive existe entre elles:

- 1 - s'il y a eu communauté d'action;
- 2- s'il est impossible de déterminer la proportion dans laquelle chacune de ces personnes a contribué au dommage.

الفصل الثالث - بنود مختصة بالتبعة الجرمية وشبه الجرمية

المادة 138

ما من احد يستطيع ان يبرئ نفسه إبراء كلياً او جزئياً من نتائج احتياله او خطاءه الفادح بوضعه بندا ينفي عنه التبعة او يخفف من وطأتها وكل بند يدرج لهذا الغرض في اى عقد كان , هو باطل اصلا .

Art. 138 - Nul ne peut se libérer totalement ou partiellement et au moyen d'une clause de non-responsabilité ou de responsabilité atténuée des conséquences de son dol ou de sa faute lourde. Toute clause insérée, à cet effet, dans un acte quelconque, est radicalement nulle.

المادة 139

ان البنود النافية للتبعة وبنود المجازفة تكون صالحة معمولا بها على قدر ابرائها لذمة واضع البند من نتائج عمله او خطاءه غير المقصود , ولكن هذا الابرء ينحصر في الاضرار المادية لا في الاضرار التي تصيب الاشخاص اذ أن حياة الانسان وسلامته الشخصية هما فوق كل اتفاق .

Art. 139 - Les clauses de non responsabilité ou les clauses forfaitaires sont valables dans la mesure où elles tendent à libérer le stipulant des conséquences de son fait ou de sa faute non-intentionnelle, mais seulement en ce qui concerne les dommages d'ordre matériel et à l'exclusion de ceux qui sont causés aux individus, la vie de l'homme et l'intégrité de sa personne étant placées au-dessus des conventions.

المادة 140

من يجتني بلا سبب مشروع كسبا يضر بالغير يلزمه الرد.

Art. 140 - Celui qui, sans cause légitime, s'est enrichi aux dépens d'autrui, est tenu à restitution.

المادة 141

ان موجب الكاسب تجاه المكتسب منه لا يتحقق على هذا الشكل وبناء على هذا الاصل الا اذا توافرت الشروط الاتية:
اولا - ان يكون قد حصل الكاسب المزعوم على كسب سواء أكان هذا الكسب مباشرا ام غير مباشر , ماديا ام ادبيا
ثانيا - ان يكون المكتسب منه قد خسر مقابل هذا الكسب في ملك او مال تفرغ عنه او خدمة قام بها
ثالثا - ان يكون الكسب المتحقق والخسارة المقابلة مجردين عن سبب قانوني يرتكزان عليه
رابعا - ان لا يكون للمكتسب منه , كي ينال مطلوبه , سوى حق المداعة المبني على حصول الكسب , وهذا الحق له صفة ثانوية بالنسبة الى سائر الوسائل القانونية.

Art. 141 - L'obligation de l'enrichi envers l'enrichisseur n'existe, sous cette forme et en vertu de cette source, que si les conditions suivantes sont réunies:

- 1 - Un enrichissement, direct ou indirect, pécuniaire ou moral, doit avoir été réalisé par le prétendu enrichi.
- 2 - Un appauvrissement corrélatif doit avoir été subi par l'enrichisseur, à raison de la transmission d'un bien ou d'une valeur par lui effectuée ou d'un service par lui rendu;
- 3 - L'enrichissement réalisé et l'appauvrissement correspondant doivent être dépourvus d'une cause juridique de nature à les justifier;
- 4 - L'enrichisseur ne doit pas avoir à sa disposition, pour obtenir satisfaction, d'autre action que celle qui est fondée sur l'enrichissement et qui a, par rapport à tous autres moyens de droit, un caractère subsidiaire.

المادة 142

لا يلزم الكاسب بالرد الا بقدر الكسب الذي يكون له يوم الادعاء , ما لم يتضمن القانون نصا على العكس ويكون الامر بخلاف ذلك اذا كان الكاسب سيء النية وقت الكسب , فعندئذ يصبح مسؤولا عن كل ما كسبه اية كانت الحوادث التي تقع بعد ذلك من هلاك او تفرغ او تعيب ويحمل في هذه الحال جميع المخاطر ويلزم برد جميع النتائج التي جناها او كان يجب ان يجنيها , ولا يحق له الا المطالبة بالنفقات الضرورية.

Art. 142 - La restitution n'est due par l'enrichi que jusqu'à concurrence du montant de l'enrichissement qui subsiste à son profit au jour de la demande sauf disposition contraire dans la loi.

Il en va autrement cependant s'il était de mauvaise foi, lors de la réalisation de l'enrichissement dont il demeure alors comptable pour le tout, quels que soient les événements - perte, aliénation ou dégradation - qui surviennent par la suite; il supporte en ce cas, les risques et doit restituer tous les fruits perçus ou qu'il aurait dû percevoir et ne peut prétendre qu'au remboursement des impenses nécessaires.

من يظن خطأ انه مديون فيوفي ما ليس في ذمته على اثر خطأ قانوني او فعلي يحق له ان يطالب الكاسب بالرد.

Art. 143 - Celui qui, se croyant à tort débiteur, a payé par suite d'une erreur de droit ou de fait, ce qu'il ne devait pas, a le droit d'agir en répétition contre l'enrichi.

المادة 144

لا وجه للاسترداد:

اولا - اذا كان الموجب مدنيا ومعلقا على اجل لم يحل وان يكن المديون قد ظنه مستحق الاداء , وفي هذه الحال لا تحق المطالبة بالفائدة عن المدة المتخللة بين الايفاء والاستحقاق
ثانيا - اذا كان الموجب طبيعيا او ادبيا محضا وكان الموفي عالما على الاقل بحقيقة الحال عند الايفاء
ثالثا - اذا كان الكاسب حسن النية وقت الايفاء وقد اتلف او ابطال سنده , او حرم نفسه الضمانات المؤمنة لدينه , او ترك مرور الزمن يتم في مصلحة مديونه الحقيقي.

Art. 144 - Il n'y a pas lieu à répétition:

- 1 - Si l'obligation, qui existait civilement était affectée d'un terme non échu, et quand bien même le débiteur aurait cru à son exigibilité; le service d'intérêt ne peut en ce cas être réclamé par lui pour la période intermédiaire;
- 2 - Si l'obligation était naturelle ou purement morale, du moins alors que l'auteur de la prestation était au courant de la situation exacte au moment ou il l'a effectuée;
- 3 - Si l'enrichi, qui était de bonne foi lors de l'opération, a détruit ou annulé son titre, s'est privé des garanties de créance ou a laissé s'accomplir la prescription en faveur de son véritable débiteur.

المادة 145

يمكن الاسترداد:

اولا - اذا كان الموجب موقوفا على شرط تعليق مجهول من المديون وغير متحقق
ثانيا - اذا كان المديون يستطيع ان يدفع دعوى الدائن بحجة قاطعة لم يكن عالما بوجودها
ثالثا - اذا ظن نفسه ملزما بموجب مدني مع ان الموجب المترتب عليه كان ادبيا محضا او طبيعيا.

Art. 145 - Il y a lieu à répétition:

- 1 - Si l'obligation était affectée d'une condition suspensive ignorée du débiteur et non réalisée;
- 2 - Si le débiteur disposait, pour repousser l'action du créancier, d'une exception péremptoire dont il ignorait l'existence;
- 3 - S'il pensait être tenu civilement alors que l'obligation qui lui incombait était purement morale ou même naturelle.

المادة 146

ان القواعد الموضوعية للكسب غير المشروع على وجه عام , تسري احكامها على ايفاء ما لا يجب .

Art. 146 - Les principes établis pour l'enrichissement illégitime en général sont applicables au paiement de l'indu.

الباب الرابع - في الاعمال القانونية

المادة 147

ان العمل القانوني هو الذي يعمل لاحداث مفاعيل قانونية وعلى الخصوص لانشاء الموجبات وان العمل القانوني المنشئ للموجبات يجوز ان يكون صادرا عن فريق واحد) كتصريح فريق بمشيئته (او ان يكون اتفاقا فيعبر عنه بالعقد.

Art. 147 - L'acte juridique est celui qui est accompli en vue de produire des effets juridiques, et, notamment, dans le but de donner naissance à des obligations,

Les actes juridiques productifs d'obligations peuvent être, soit des actes unilatéraux (manifestation unilatérale de volonté), soit des conventions, lesquelles prennent alors le nom de contrats.

الفصل الاول - في الاعمال الصادرة عن فريق واحد) الفضول

المادة 148

ان المشيئة الواحدة وان تكن معلنة بوضوح وبشكل رسمي ,هي في الاساس عاجزة عن انشاء علاقات الزامية ما دامت لم تقترن بمشيئة اخرى تتمثل بها مصالح مستقلة او مخالفة غير انه يجوز على وجه استثنائي وفي احوال محصورة نص عليها القانون ان تتولد الموجبات من مشيئة الفريق الواحد كعرض التعاقد) انظر المادة) 179 (او التعاقد لمصلحة الغير) المادة 227 (او الفضول.

Art. 148 - En principe, une volonté isolée est impuissante à créer des rapports obligatoires, quand bien même elle se serait clairement et solennellement manifestée, et aussi longtemps qu'elle ne s'est pas unie à une autre volonté représentant des intérêts distincts ou contraires.

Exceptionnellement, et dans des cas limitativement prévus par la loi, une déclaration unilatérale de volonté devient créatrice d'obligations, par exemple dans les offres contractuelles (article 179) dans la stipulation pour autrui (article 227) et dans la gestion d'affaires.

الفقرة الاولى - اصول عامة

المادة 149

يكون العمل فضوليا حين يقوم المرء من تلقاء نفسه بادارة شؤون للغير عن علم وبلا تفويض بقصد العمل لحساب ذلك الغير واذا حدث ان شخصا ادار مصالح شخص آخر عن غير علم لاعتقاده انه يدير ملكه الخاص فالمسألة تكون حينئذ خاضعة لاحكام الكسب بلا سبب لا لاحكام الفضول.

Art. 149 - Il y a gestion d'affaires lorsqu'une personne prend sciemment l'initiative de gérer l'affaire d'autrui, sans en avoir été chargée et avec l'intention d'agir pour le compte d'autrui.

Lorsqu'une personne se trouve, à son insu, gérer les intérêts d'un tiers et alors qu'elle croit administrer son propre patrimoine, la situation est gouvernée, non par les règles de la gestion d'affaires, mais par celles de l'enrichissement sans cause.

المادة 150

ان الاعمال القانونية كالاعمال المادية يمكن ان تكون محورا لعمل الفضولي.

Art. 150 - Les actes juridiques, comme les actes matériels, sont susceptibles d'alimenter une gestion d'affaires.

المادة 151

يأتي الفضولي عمله بروح التجرد او بقصد الانتفاع ولا سيما في اثناء قيامه بوظيفته او بمهنته ان فاقد الاهلية لا يكون فضوليا .واذا اتى عملا فضوليا فلا يضمن تجاه رب المال الا بقدر كسبه.

Art. 151 - La gestion d'affaires peut être entreprise, soit dans un esprit de désintéressement, soit dans un but intéressé et notamment à l'occasion des fonctions ou de la profession du gérant.

Un incapable ne peut se constituer gérant d'affaires; s'il gère cependant, il n'est tenu, vis-à-vis du maître, que dans les limites de son enrichissement.

المادة 152

ينتهي عمل الفضولي بوفاته اذ أن موجبات ورثته خاضعة لاحكام المادة 820 المختصة بالوكالة.

Art. 152 - La mort du gérant met fin à la gestion d'affaires, les obligations de ses héritiers étant régies par les dispositions de l'article 820 relatif au mandat.

المادة 153

اذا كان الفضولي على خطأ في من هو رب المال فالحقوق والموجبات الناشئة عن عمله تترتب بينه وبين رب المال الحقيقي.

Art. 153 - Lorsque le gérant est dans l'erreur quant à la personne du maître, les droits et obligations résultant de la gestion s'établissent entre lui et le véritable maître de l'affaire.

المادة 154

حين يجيز رب المال صراحة او ضمنا عمل الفضولي تكون الحقوق والموجبات بين الفريقين خاضعة لاحكام الوكالة منذ بدء العمل فيما يتعلق بالفريقين نفسهما ,ومنذ الاجازة فيما يتعلق بالغير وفي حالة عدم الاجازة او الى وقت حصولها ,تكون تلك الحقوق والموجبات خاضعة لاحكام المادة 161 وما يليها.

Art. 154 - Lorsque le maître ratifie expressément ou tacitement la gestion, les droits et obligations des parties entre elles sont régis par les règles du mandat depuis l'origine de l'affaire, en ce qui concerne les parties elles-mêmes et à compter de la ratification en ce qui concerne les tiers.

Dans le cas contraire, ou jusqu'à cette ratification, ces droits et obligations sont régis par les dispositions des articles 161 et suivant.

المادة 155

يخضع الفضولي للاحكام المختصة بالوكالة فيما يتعلق بالاعمال التي كان حاصلا على وكالة خاصة بها.

Art. 155 - Le gérant d'affaires est simplement soumis aux règles du mandat en ce qui concerne les actes pour lesquels il aurait reçu un mandat exprès.

الفقرة الثانية - :موجبات الفضولي

المادة 156

يجب على الفضولي ان يعنى بعمله عناية الاب الصالح ,وان يتصرف وفقا لمشينة رب المال المعلومة او المقدرة وهو مسؤول عن خطأ وإن خف على انه لا يلزم الا بمثل العناية التي يصرفها الى اشغاله الخاصة:

اولا -حين يكون تدخله لاتقاء ضرر جسيم قريب الوقوع كان يهدد رب المال
ثانيا -حين يكون وريثا متمما لعمل بدأ به مورثه.

Art. 156 - Le gérant doit apporter à la gestion la diligence d'un bon père de famille, et se conformer à la volonté connue ou présumée du maître de l'affaire.

Il répond de toute faute, même légère.

Il n'est toutefois tenu que de la diligence qu'il apporte dans ses propres affaires:

1 - Lorsque son immixtion a eu pour but de prévenir un dommage imminent et notable qui menaçait le maître de l'affaire;

2 - Lorsqu'il n'a fait que continuer, comme héritier, une gestion commencée par son auteur.

المادة 157

يجب على الفضولي ان يواصل العمل الذي بدأ به الى ان يصبح رب المال قادرا على اتمامه بنفسه ,الا اذا كان انقطاع الفضول لا يضر بمصلحة رب المال .

Art. 157 - Le gérant est tenu de continuer la gestion qu'il a commencée, jusqu'à ce que le maître soit en état de la continuer lui-même, à moins que l'interruption de la gestion ne soit pas de nature à nuire au maître.

المادة 158

وهو ملزم بالموجبات التي يلزم بها الوكيل فيما يختص بتقديم حساباته ويرد ما وصل اليه عن طريق ادارته.

Art. 158 - Il est tenu des mêmes obligations que le mandataire quant à la restitution de ce qu'il a reçu par suite de la gestion et à la reddition de ses comptes.

المادة 159

ان الفضولي الذي تدخل في اشغال غيره خلافا لمشئته رب المال المعلومه او المقدرة او قام باعمال مخالفة لمشئته المقدرة يلزم ببذل جميع الاضرار التي تنشأ عن عمله وإن لم يكن في الوسع نسبة خطأ ما اليه.

Art. 159 - Le gérant qui s'est immiscé dans les affaires d'autrui contrairement à la volonté connue ou présumée du maître, ou qui a entrepris des opérations contraires à sa volonté présumée, est tenu de tous les dommages résultant de sa gestion, même si on ne peut lui imputer aucune faute.

المادة 160

على انه لا يمكن الاحتجاج بمخالفة مشئته رب المال اذا كانت الضرورة الماسة قد اضطرت الفضولي:

1 -الى القيام بموجب على رب المال ناشيء عن القانون تستوجب المصلحة العامة القيام به

2 -الى القيام بموجب قانوني يختص بتقديم الطعام او بنفقات مأتم او غير ذلك من الموجبات الضرورية.

Art. 160 - Toutefois, la volonté contraire du maître ne saurait être invoquée lorsque le gérant d'affaires a dû pourvoir d'urgence:

1 - à une obligation du maître résultant de la loi et dont l'intérêt public exigeait l'accomplissement;

2 - à une obligation légale d'aliments, à des dépenses funéraires, ou à d'autres obligations présentant le même caractère de nécessité.

1 - احكام عامة

المادة 161

ان رب المال الذي أدير شؤونه على وجه مفيد , ملزم تجاه الفضولي وتجاه الغير بالموجبات المنصوص عليها في المادة 163 وما يليها ويجب تطبيق هذا الحكم وإن يكن رب المال لا يتمتع بالاهلية القانونية . وتعد ادارة العمل حسنة اذا كانت عند القيام به منطبقة على قواعد حسن الادارة .

Art. 161 - Le maître dont l'affaire a été utilement gérée est tenu envers le gérant et les tiers des obligations énoncées aux articles 163 et suivant.

Cette disposition est applicable, même si le maître est un incapable.

L'affaire est réputée bien administrée lorsqu'au moment où l'acte a eu lieu, celui-ci était conforme aux règles de bonne gestion.

المادة 162

في جميع الاحوال التي لايلزم رب المال فيها أن يعترف بالنفقات التي قام بها الفضولي يحق لهذا ان ينزع ما اجراه من التحسينات بشرط ان لا ينجم عن نزع ضرر ما , وان يستلم الاشياء التي اشتراها ولم يقبلها رب المال .

Art. 162 - Dans tous les cas où le maître n'est pas tenu de reconnaître les dépenses faites par le gérant, celui-ci a le droit d'enlever les améliorations par lui accomplies, pourvu qu'il puisse le faire sans dommage, ou de se faire remettre les choses par lui achetées et que le maître a laissés pour compte.

2 - موجبات رب المال تجاه الفضولي

المادة 163

يجب على رب المال في الحالة المنصوص عليها في المادة 161 ان يرفع عن الفضولي تبعة ادارته وان يعوضه مما أسلفه او خسره وفقا للاحكام المختصة بالوكالة .

Art. 163 - Dans le cas prévu à l'article 161, le maître doit décharger le gérant des suites de sa gestion et l'indemniser de ses avances et pertes, suivant les dispositions relatives au mandat.

المادة 164

لا يلزم رب المال بارجاع شيء حين يكون الفضولي قد باشر العمل وليس في نيته ان يطالب برد ما أسلفه ويقدر وجود تلك النية:

1 - اذا كان الفضول قد جرى خلافا لمشينة رب المال فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في المادة 60

2 - في جميع الاحوال الاخرى التي يتحصل جليا من ظروفها ان الفضولي لم يكن ينوي المطالبة برد ما اسلف .

Art. 1264 - Le maître n'est tenu d'aucun remboursement lorsque le gérant a entrepris l'affaire sans intention de répéter ses avances.

Cette intention est présumée:

1 - Lorsque la gestion a été entreprise contrairement à la volonté du maître sauf les cas prévus à l'article 160;

2 - Dans tous les autres cas où il ressort clairement des circonstances, que le gérant n'avait pas l'intention de répéter ses avances.

الفصل الثاني - في العقود

الجزء الاول - : احكام عامة

المادة 165

الاتفاق هو كل التناهم بين مشيئة وأخرى لإنتاج مفاعيل قانونية ,واذا كان يرمي الى انشاء علاقات الزامية سمي عقدا .

Art. 165 - La convention est tout accord de volontés destiné à produire des effets juridiques; lorsque cet accord tend à la création de rapports obligations, il prend le nom de contrat.

المادة 166

ان قانون العقود خاضع لمبداء حرية التعاقد ,فالافراد ان يرتبوا علاقاتهم القانونية كما يشاؤون بشرط ان يراعوا مقتضى النظام العام والآداب العامة والاحكام القانونية التي لها صفة إلزامية.

Art. 166 - Le droit des contrats est dominé par le principe de la liberté contractuelle: les particuliers règlent leurs rapports juridiques à leur gré, réserve faite des exigences de l'ordre public et des bonnes mœurs et compte tenu des dispositions légales qui ont un caractère impératif.

المادة 167

تقسم العقود الى:

- 1 -عقود متبادلة وعقود غير متبادلة
- 2 -عقود ذات عوض وعقود مجانية
- 3 -عقود الرضى وعقود رسمية
- 4 -عقود التراضي وعقود الموافقة
- 5 -عقود افراد وعقود جماعة
- 6 -عقود حيازة وعقود تأمين
- 7 -عقود مسماة وعقود غير مسماة.

Art. 167 - Les contrats se divisent:

- 1 - en contrats unilatéraux ou synallagmatiques;
- 2 - en contrats à titre onéreux ou à titre gratuit;
- 3 - en contrats consensuels ou solennels;
- 4 - en contrats de gré à ou par adhésion;
- 5 - en contrats individuels ou collectifs;
- 6 - en contrats d'acquisition ou de garantie;
- 7 - en contrats nommés ou innommés.

المادة 168

العقد الغير المتبادل هو الذي يلزم فريقا او اكثر تجاه فريق آخر او اكثر , بدون ان يكون ثمة تبادل في الالتزام بحيث لا يصبح البعض الا دائنا , والبعض الآخر الا مديونا والعقد المتبادل او الملزم للفريقين هو الذي يكون فيه كل فريق ملتزما تجاه الآخر على وجه التبادل بمقتضى الاتفاق المعقود بينهما . واذا كان فريق واحد ملزما في الاصل والفريق الآخر معرضا لتحمل بعض الموجبات فيما بعد من جراء احوال خاصة او عند تنفيذ العقد , فان العقد لا يفقد صفة العقد الغير المتبادل) كما في الابداع وعارية الاستعمال والرهن. (

Art. 168 - Le contrat est unilatéral si l'une ou quelques unes des parties s'engagent envers l'autre ou envers les autres, sans réciprocité, en sorte que les uns soient uniquement créanciers et les autres uniquement débiteurs.

Le contrat est synallagmatique ou bilatéral lorsque les parties s'engagent réciproquement les unes envers les autres en vertu de l'accord intervenu entre elles.

Si l'une des parties seulement est obligée à l'origine et que l'autre soit exposée à assumer par la suite certaines obligations à raison de circonstances particulières et à l'occasion de l'exécution du contrat, l'opération n'en conserve pas moins son caractère unilatéral (dépôt, commodat, gage).

المادة 169

العقد ذو العوض هو الذي يوضع لمصلحة جميع المتعاقدين فينالون منه منافع تعد متعادلة على وجه محسوس) كالبيع والمقايضة والايجار وعقد الاستخدام والقرض ذي الفائدة (والعقد المجاني هو الذي يوضع لمصلحة فريق واحد بدون ان يكون الفريق الآخر امل بنفع يعادل على وجه محسوس التضحية التي رضي بها) كالهبة وعارية الاستعمال واقراض النقود بلا فائدة. (

وتبقى للعقد صفته المجانية ولو كان الفريق المنتفع ملزما ببعض تكاليف او موجبات وان تكن عائدة الى مصلحة المنتفع منه) كالهبة ذات التكاليف (، اذ انه يجب النظر الى العقد بجملة وبسبب الروح التي أنشئ بها ويجوز ان يكون العقد ذو العوض متبادلا) كالبيع والمقايضة (او غير متبادل) كالقرض ذي الفائدة (وكذلك العقد المجاني، فيجوز ان لا يلزم الا فريقا واحدا) كالهبة العادية (او ان يلزم الفريقين) كالهبة ذات التكاليف ().

Art. 169 - Le contrat est à titre onéreux lorsqu'il est aménagé dans l'intérêt de toutes les parties qui en retirent les avantages considérés comme sensiblement équivalents (vente, échange, louage, contrat de travail, prêt à intérêt).

Il est à titre gratuit s'il est aménagé dans l'intérêt de l'une des parties et sans que l'autre puisse espérer un avantage sensiblement équivalent au sacrifice qu'elle consent (donation, commodat, prêt d'argent sans intérêt). L'opération conserve son caractère gratuit encore que la partie gratifiée soit astreinte à certaines charges ou à certaines obligations, fût-ce même au profit du disposant (donation avec charges): l'acte doit être examiné dans son ensemble et en fonction de l'esprit dans lequel il a été conçu.

Un contrat onéreux peut être, soit synallagmatique (vente, échange), soit unilatéral (prêt à intérêt).

Il en est de même du contrat à titre gratuit qui peut obliger, soit l'une des parties seulement (donation ordinaire), soit les deux parties (donation avec charges).

المادة 170

تقسم المعاوضة هو الذي تكون فيه اهمية الموجبات معينة في الاصل على وجه ثابت بحيث يستطيع كل من المتعاقدين ان يعرف يوم التعاقد مقدار المنافع التي يجنيها من تعاقدته , ومبلغ التضحية التي رضي بها وعقد الغرر هو الذي يكون فيه شأن احد الموجبات او عدة منها او كيان الموجبات موقوفا على عارض يحول الشك في وقوعه دون القيام بتقدير من هذا القبيل) كعقد ضمان او عقد دخل لمدة الحياة. (

Art. 170 - Les contrats à titre onéreux se subdivisent en contrats commutatifs et contrats aléatoires.

Le contrat commutatif est celui dans lequel l'importance des prestations est fixée d'une façon ferme, dès l'origine, en sorte que chacune des parties puisse, au jour de la convention, mesurer les avantages qu'elle retire de l'opération ainsi que les sacrifices qu'elle consent.

Le contrat est aléatoire lorsque l'importance ou l'existence d'une ou de plusieurs prestations est subordonnée à un

événement dont l'incertitude fait obstacle à une appréciation de ce genre (assurance, rente viagère).

المادة 171

عقود الرضى هي التي لا يكون انعقادها موقوفا على شرط ظاهر خاص بل يكفي ان يتجلى فيها رضى المتعاقدين بحرية تامة وبأي شكل كان اما اذا اشترط القانون ان يتجلى هذا الرضى بشكل خاص كانشاء سند رسمي فالعقد يكون رسميا وفي الاساس تتكون العقود بمجرد رضى المتعاقدين الاختياري فلا يتحتم ابرازها في اية صيغة رسمية الا بمقتضى نص من القانون يوجب استعمالها.

Art. 171 - Les contrats sont consensuels lorsque la formation n'en est subordonnée à aucune condition extérieure particulière et que le consentement des parties peut se manifester sous une forme quelconque, en toute liberté.

Si, au contraire, la loi exige que ce consentement s'extériorise suivant des procédés particuliers et, par exemple, dans un acte authentique, le contrat est solennel.

En principe, les conventions se forment par le seul et libre consentement des parties; aucune solennité n'est obligatoire qu'en vertu d'un texte de la loi en prescrivant l'emploi.

المادة 172

عقد التراضي هو الذي تجري المناقشة والمساومة في شروطه وتوضع بحرية بين المتعاقدين) كالبيع العادي والايجار والمقايضة والاقراض) وعندما يقتصر احد الفريقين على قبول مشروع نظامي يكتفي بعرضه عليه ولا يجوز له من الوجه القانوني او الفعلي ان يناقش في ما تضمنه, يسمى العقد اذ ذاك عقد موافقة) كتعاقد على النقل مع شركة سكة حديدية او عقد الضمان).

Art. 172 - Le contrat est dit de gré à gré, lorsque les conditions en sont librement discutées, débattues et établies par les parties (vente ordinaire, louage, échange, prêt).

Lorsque l'une des parties se borne à donner son adhésion à un projet réglementaire qui lui est soumis purement et simplement et dont elle ne saurait, en droit ou en fait, discuter le contenu, on dit que le contrat se forme par adhésion (contrat de transport conclu avec une compagnie de chemins de fer, contrat d'assurance).

المادة 173

عقد الافراد هو الذي يستوجب قبول المتعاقدين بالاجماع وإن كان يهتم عددا كبيرا من الاشخاص الحقيقيين او المعنويين. وعقد الجماعة هو الذي توجبه غالبية على اقلية بحيث يتقيد به اناس لم يقبلوه) كعقد استخدام جماعة وكالتسوية في حالة الافلاس).

Art. 173 - Le contrat est individuel lorsqu'il requiert le consentement unanime des parties et quand bien même il intéresserait un nombre considérable de personnes, humaines ou juridiques.

Il est collectif lorsqu'il est imposé par une majorité à une minorité de telle sorte qu'il lie des personnes qui n'y ont point consenti (contrat collectif de travail, concordat en cas de faillite).

المادة 174

عقود الحيازة هي التي يقصد بها ادخال قيمة جديدة على مملوك المتعاقدين او فريق منهم. وعقود التأمين هي التي يقصد بها المحافظة على حالة ذلك المملوك بتمامه.

Art. 174 - Les contrats sont d'acquisition ou de garantie selon qu'ils ont pour objet de faire pénétrer une valeur nouvelle dans le patrimoine des parties ou de l'une d'elles, ou bien de maintenir ce patrimoine dans son intégrité actuelle.

المادة 175

تكون العقود مسماة حسبما يكون القانون قد وضع أو لم يضع لها تسمية وشكلا معينين وتطبق القواعد المقررة في القسم الاول من هذا القانون على العقود المسماة وغير المسماة اما القواعد المذكورة في القسم الثاني فلا تطبق على العقود غير المسماة الا من قبيل القياس وبالنظر الى التناسب بينهما وبين العقود المسماة المعينة.

Art. 175 - Les contrats sont nommés ou innommés selon que la loi leur applique ou non un vocable et une configuration déterminés.

Les règles établies dans la première partie du présent code sont applicables aux contrats innommés comme aux contrats nommés.

Celles qui figurent dans la deuxième partie ne sont applicables aux contrats innommés que par voie d'analogie et en considération des affinités qu'ils présentent avec des opérations nommées déterminées.

الجزء الثاني - : العناصر الاساسية للعقود او شروط صحتها

المادة 176

ان رضى المتعاقدين هو الصلب والركن لكل عقد بل لكل اتفاق على وجه اعم.

Art. 176 - Tout contrat et, d'une façon plus générale, toute convention, a pour âme et pour armature le consentement des parties.

المادة 177

لا مندوحة:

- اولا - عن وجود الرضى فعلا
- ثانيا - عن شموله لموضوع او لعدة مواضيع
- ثالثا - عن وجود سبب يحمل عليه
- رابعا - على خلوه من بعض العيوب
- خامسا - عن ثبوته ,في بعض الاحوال ,بشكل معين.

Art. 177 - Il est indispensable:

- 1 - que le consentement existe effectivement;
- 2 - qu'il s'applique à un ou à plusieurs objets;
- 3 - qu'il soit déterminé par une cause;
- 4 - qu'il soit exempt de certains vices;
- 5 - qu'il s'affirme, parfois, sous une forme déterminée.

المادة 178

ان الرضى في العقود هو اجتماع مشيئتين او أكثر وتوافقها على انشاء علاقات الزامية بين المتعاقدين وهو يتألف من عنصرين:
اولا -العرض او الايجاب
ثانيا -القبول وهو يستلزم ايضا ,فيما خلا عقود الموافقة ,مساومات قد تكون طويلة متعددة الوجوه.

* 1. Le consentement

Période précontractuelle et formation des Contrats

Art. 178 - Le consentement, en matière contractuelle, est le concours de deux ou plusieurs volontés, l'entente en vue de l'établissement de rapports obligatoires entre les parties.

Il se décompose en deux éléments:

1 - Une offre ou pollicitation;

2 - Une acceptation.

De plus, et à moins qu'il ne se forme par simple adhésion, il implique des tractations plus ou moins longues et complexes.

الفقرة الاولى - (في الرضى) المدة السابقة للتعاقد وانشاء العقد)

1 - في العرض او الايجاب

المادة 179

ان الايجاب الصريح او الضمني لا يلزم في الاساس صاحبه ,بمعنى انه يستطيع اذا شاء ,الرجوع عنه .ووفاته او فقدانه الاهلية الشرعية يجعلان الايجاب لغوا ويكون الامر على خلاف ذلك عندما يتحصل من ماهية الايجاب او من الظروف التي صدر فيها او نص القانون ان صاحب الايجاب كان ينوي الزام نفسه ,فيجب حينئذ استمرار الايجاب في المدة المعينة من صاحبه او المستمدة من العرف او القانون بالرغم من حدوث وفاته او فقدانه الاهلية الشرعية كذلك يكون الامر ولا سيما:

1 -اذا كان الايجاب مقرونا بمهلة على وجه صريح

2 -اذا كان الايجاب في امور تجارية

3 -اذا كان الايجاب بالمراسلة.

4 -اذا كان وعدا بمكافأة.

Art. 179 - En principe, une offre, expresse ou tacite, ne lie pas son auteur, en ce sens qu'il peut la révoquer à son gré et qu'elle devient caduque par son décès ou par la survenance de son incapacité.

Mais, il en va autrement lorsqu'il résulte, soit de sa nature, soit des circonstances dans lesquelles l'offre a été émise, soit d'un texte de loi, que le pollicitant a entendu se lier: elle doit alors être maintenue pendant un délai fixé par son auteur, par les usages ou par la loi, et cela malgré le décès du pollicitant ou la survenance de son incapacité.

Il en est ainsi, notamment:

1 - Lorsque l'offre est expressément accompagnée d'un délai;

2 - Lorsqu'elle intervient en matière commerciale;

3 - Lorsqu'elle est faite par correspondance;

4 - Lorsqu'elle consiste en une promesse de récompense.

2 - في القبول

المادة 180

يكون القبول كالايجاب صريحا او ضمنيا ويعد عدم الجواب قبولا حينما يكون العرض مختصا بتعامل كان موجودا بين الفريقين وبعد سكوت مشتري البضائع بعد استلامها قبولا للشروط المعينة في بيان الحساب (الفاتورة).

Art. 180 - De même que l'offre, l'acceptation peut être expresse ou tacite. L'absence de réponse vaut acceptation lorsque la proposition se rapportait à des relations d'affaires déjà existantes entre les parties.

Le silence gardé par l'acheteur de marchandises, après leur livraison, vaut acceptation des clauses insérées dans la facture.

من يوجه اليه العرض يكون في الأساس حراً في الرفض ولا يتحمل تبعه ما بامتناعه عن التعاقد بيد ان الامر يكون على خلاف ذلك اذا أوجد هو نفسه حالة من شأنها ان تستدرج العرض) كالتاجر تجاه الجمهور او صاحب الفندق وصاحب المطعم , او رب العمل تجاه العمال (في هذه الحالة يجب ان يسند امتناعه عن التعاقد الى اسباب حرية القبول .والا كان امتناعه استبداديا وجاز ان تلزمه التبعة من هذا الوجه.

Art. 181 - En principe, le destinataire d'une offre est libre de la décliner; en se refusant à contracter, il n'engage pas sa responsabilité.

Il en est autrement s'il avait lui-même créé une situation de nature à provoquer des offres (commerçant vis-à-vis du public, hôtelier, restaurateur, patron vis-à-vis des ouvriers); en pareil cas, son refus de contracter doit s'appuyer sur des raisons légitimes; sinon, il présente un caractère abusif et peut, à ce titre, engager sa responsabilité.

لا يكون القبول فعليا منشأ للعقد الا اذا كان مطابقا كل المطابقة للعرض اذ أنه جواب له .اما الجواب المعلق بشرط او بقيد فيعد بمثابة رفض للعرض مع اقتراح عرض جديد .

Art. 182 - L'acceptation n'est effective et ne forme le contrat qu'autant qu'elle coïncide exactement avec l'offre dont elle est la réplique.

Une réponse conditionnelle ou restrictive équivaut au refus de la proposition avec présentation d'une offre nouvelle.

3 - في وقت حصول الرضى وانعقاد العقد

بين الاشخاص الحاضرين يعد الرضى موجودا والعقد منشأ في الوقت الذي يقترن فيه القبول بالايجاب بين المتعاقدين وهم متفقون على شروط التعاقد , الا اذا اتفقوا على انشاء العقد في صيغة معينة اختاروها له) المادة 220 الفقرة 3.

Art. 183 - Entre personnes présentes, le consentement existe et le contrat est conclu à l'instant même où, les parties étant d'accord sur les conditions de l'opération, l'acceptation s'est unie à la pollicitation, à moins qu'elles n'aient convenu de soumettre le contrat à une forme déterminée, par elles choisie (art. 220 * 3).

اذا كانت المساومات جارية بالمراسلة او بواسطة رسول بين غائبين فالعقد يعد منشأ في الوقت وفي المكان اللذين صدر فيها القبول ممن وجه اليه العرض .

Art. 184 - Lorsque les tractations ont lieu entre absents, par correspondance ou par messenger, le contrat est conclu dès le moment et au lieu où le destinataire de l'offre a émis son acceptation.

ان العقد الذي ينشأ بالمخاطبة التلفونية يعد بمثابة العقد المنشأ بين اشخاص حاضرين وحينئذ يعين انشائه بمشيئته المتعاقدين واما بواسطة القاضي وبحسب احوال القضية.

Art. 185 - Le contrat conclu par téléphone est à considérer comme formé entre personnes présentes.

Le lieu de formation du contrat est alors fixé, soit par la volonté des parties, soit par le juge et d'après les circonstances de la cause.

الفقرة الثانية - في الموضوع

المادة 186

ان الموضوع الحقيقي لكل عقد هو انشاء الموجبات , على انه هذا الغرض لا ينال الا اذا كان للموجبات نفسها مواضيع توافرت فيها بعض الصفات.

Art. 186 - Le véritable objet de tout contrat est la production des obligations; mais ce but ne peut être atteint qu'autant que ces obligations ont elles-mêmes des objets et qui réunissent certaines qualités.

المادة 187

يمكن ان يكون الموضوع فعلا) وهذا موجب الفعل (او امتناعا) وهذا موجب الامتناع (او انتقالا لملك او انشاء لحق عيني) وهذا موجب الاداء.

Art. 187 - L'objet peut consister dans un fait (obligation de faire), dans une abstention (obligation de ne pas faire), dans un transfert de propriété ou la constitution d'un droit réel (obligation de donner).

المادة 188

عدم وجود الموضوع يستلزم انتفاء وجود العقد ومع ذلك يجوز ان يكون الموضوع شيئا مستقبلا ولكن لا يجوز التنازل عن ارث غير مستحق ,ولا انشاء اي عقد على هذا الارث او على شيء من اشيائه ولو رضي المورث , والا كان العمل باطلا اصلا.

Art. 188 - Le défaut d'objet entraîne l'inexistence du contrat.

Cependant l'objet peut consister en une chose future. Néanmoins, on ne peut, à peine de nullité absolue, renoncer à une succession non encore ouverte ni faire aucune stipulation sur une pareille succession ou sur l'un des objets qui y sont compris, même avec le consentement de celui de la succession duquel il s'agit.

المادة 189

يجب ان يتناول الموضوع تعيينا كافيا وان يكون ممكنا ومباحا.

Art. 189 - L'objet doit être suffisamment déterminé, possible et licite.

المادة 190

يجب ان يتناول التعيين ماهية الموضوع ومقداره على انه يكفي ان يعين نوع الشيء وان يتضمن العقد ما يمكن معه تعيين المقدار فيما بعد.

Art. 190 - La détermination doit porter sur la nature et sur la quotité de l'objet.

Mais, il suffit que la chose soit déterminée quant à son espèce et que le contrat fournisse le moyen d'en préciser ultérieurement la quotité.

المادة 191

باطل كل عقد يوجب شيئاً او فعلاً مستحيلاً اذا كانت تلك الاستحالة مطلقة لا يمكن تذليلها اما الاستحالة التي لا تكون الا من جهة المدينون فلا تحول دون صحة العقد .والموجب الذي لم ينفذ يتحول حينئذ الى بدل عطل وضرر .

Art. 191 - Est nul le contrat dont une obligation porte sur une chose ou sur un fait impossible, du moins si cette impossibilité présente un caractère absolu et insurmontable.

L'impossibilité qui n'existe que par rapport au débiteur ne fait pas obstacle à la validité du contrat; l'obligation inexécutée se résout alors en dommages-intérêts.

المادة 192

باطل كل عقد يوجب امراً لا يبيحه القانون ولا ينطبق على الآداب والشيء الذي لا يعد مالا بين الناس لا يجوز ان يكون موضوعاً للموجب غير انه يجب عند تطبيق هذه القاعدة ان ينظر بعين الاعتبار الى ان الاتجار ذو معنى نسبي ,فبعض الاموال مثلاً لا يصح ان تكون موضوع بعض المعاملات مع انها تصح كل الصحة ان تدخل في معاملات اخرى.

Art. 192 - Est nul le contrat dont une obligation porte sur un objet illicite ou immoral.

Les choses qui ne sont pas dans le commerce ne peuvent donner lieu à obligation.

Toutefois, on doit tenir compte, pour l'application de cette règle, de la relativité de la notion du commerce, certains biens répugnant à certaines opérations alors qu'ils se prêtent parfaitement à d'autres.

المادة 193

يجوز للمرء ان يعد بعمل غيره لكن هذا الوعد لا يلزم الا صاحبه ولا يتناول مفعوله الشخص الثالث بل تبقى لهذا الشخص حريته التامة.

Art. 193 - On peut promettre le fait d'autrui; mais cette promesse n'engage que celui dont elle émane et demeure sans effet à l'égard du tiers qui est visé et dont la liberté demeure entière.

الفقرة الثالثة - في السبب

المادة 194

يميز بين سبب الموجب وسبب العقد .

Art. 194 - On distingue la cause de l'obligation et celle du contrat.

1 - في سبب الموجب

المادة 195

ان سبب الموجب يكون في الدافع الذي يحمل عليه مباشرة على وجه لا يتغير وهو يعد جزءاً غير منفصل من العقد كالموجب المقابل في العقود المتبادلة والقيام بالاداء في العقود العينية ونية التبرع في العقود المجانية .اما في العقود ذات العوض غير المتبادلة فالسبب هو الموجب الموجود من قبل مدنياً كان او طبيعياً .

Art. 195 - La cause d'une obligation réside dans le mobile qui la commande directement et uniformément et qui fait partie intégrante du contrat, à savoir, dans les contrats synallagmatiques, l'obligation correspondante; dans les contrats réels, la prestation effectuée; dans les actes onéreux unilatéraux, une obligation préexistante, civile ou naturelle.

المادة 196

ان الموجب الذي ليس له سبب او له سبب غير صحيح او غير مباح يعد كأنه لم يكن ويؤدي الى اعتبار العقد الذي يعود اليه غير موجود ايضا ,وما دفع يمكن استرداده.

Art. 196 - L'obligation sans cause, ou dont la cause est erronée ou illicite est inexistante et entraîne avec elle l'inexistence du contrat auquel elle devait se rattacher; ce qui a été payé peut être répété.

المادة 197

يكون السبب غير صحيح اذا التزم فريق امرا بسبب وهمي كان يعتقد خطأ انه موجود ان السبب الظاهري لا يكون في الاساس مفسدا بنفسه للعقد بل يبقى العقد صحيحا اذا كان السبب الحقيقي للموجب مباحا .

Art. 197 - Il y a cause erronée lorsque la partie s'est engagée en vue d'une cause putative, à l'existence de laquelle elle croyait à tort.

La cause simulée ne vicie pas, par elle-même et en principe, le contrat, lequel demeure valable si la cause réelle de l'obligation est licite.

المادة 198

السبب غير المباح هو الذي يخالف النظام العام والآداب واحكام القانون الالزامية.

Art. 198 - La cause illicite est celle qui est contraire à l'ordre public, aux bonnes mœurs et aux dispositions impératives de la loi.

المادة 199

كل موجب يعد مسندا الى سبب حقيقي مباح وان لم يصرح به في العقد .والسبب المصرح به يعد صحيحا الى ان يثبت العكس واذا أقيم البرهان على عدم صحة السبب او عدم اباحته فعلى الفريق الذي يدعي وجود سبب آخر مباح أن يثبت صحة قوله.

Art. 199 - Toute obligation est présumée avoir une cause effective et licite, encore qu'elle ne soit pas exprimée dans l'acte.

La cause exprimée est considérée comme exacte, jusqu'à preuve contraire.

Lorsque la preuve est administrée de la fausseté ou de l'illicéité de la cause, c'est à celui qui allègue une autre cause licite qu'il appartient d'établir l'exactitude de son dire.

2 - في سبب العقد

المادة 200

ان سبب العقد يكون في الدافع الشخصي الذي حمل الفريق العاقد على انشاء العقد وهو لا يعد جزءا غير منفصل عن العقد بل يختلف في كل نوع من العقود وان تكن من فئة واحدة.

Art. 200 - La cause du contrat réside dans le mobile individuel qui a incité la partie à le conclure et qui ne fait point partie intégrante de l'acte: elle varie d'espèce à espèce, pour une même catégorie de contrats.

المادة 201

إذا كان سبب العقد غير مباح كان العقد باطلا اصلا.

Art. 201 - Lorsque la cause du contrat est illicite, l'acte est radicalement nul,

الفقرة الرابعة - :في عيوب الرضى

المادة 202

يكون الرضى متعيبا بل معدوما تماما في بعض الاحوال اذا أعطي عن غلط او أخذ بالخدعة او انتزاع بالتخويف أو كان ثمة غبن فاحش او عدم اهلية.

Art. 202 - Le consentement est vicié ou même parfois complètement exclu lorsqu'il a été donné par erreur, surpris par dol, extorqué par crainte, ou encore au cas de lésion anormale ou d'incapacité.

1 - -الغلط

المادة 203

إذا وقع الغلط على ماهية العقد او على حقيقة موضوع الموجب فهو يحول دون انشاء العقد نفسه فيعد العقد كأنه لم يكن.

Art. 203 - Lorsque l'erreur porte sur la nature du contrat ou sur l'identité de l'objet d'une obligation, elle fait obstacle à la formation de l'acte qui est donc inexistant.

المادة 204

يعد الرضى متعيبا فقط والعقد قابلا للإبطال:

اولا -إذا كان الغلط يتناول صفات الشيء الجوهرية

ثانيا -إذا كان الغلط يتناول هوية الشخص او صفاته الجوهرية في العقود المنظورة في انشائها الى شخص التعاقد.

ثالثا -إذا كان الغلط يتناول فاعلية سبب الموجب) كانشاء عهد من اجل موجب سابق كان يظن انه مدني مع انه كان طبيعيا فقط)

Art. 204 - Le consentement est simplement vicié et le contrat est seulement annulable:

1 - Lorsque l'erreur porte sur les qualités substantielles de la chose;

2 - Lorsque, dans les contrats conclus en considération de la personne, elle porte, soit sur l'identité, soit sur les qualités essentielles de cette personne;

3 - Lorsqu'elle porte sur l'efficacité de la cause d'une obligation (engagement souscrit à raison d'une obligation préexistante que l'on croyait être civile et qui était seulement naturelle).

المادة 205

لا يمس الغلط صحة العقد اذا لم يكن هو العامل الدافع اليه وخصوصا اذا كان هذا الغلط يتناول:

اولا -الصفات العرضية او الثانوية للشيء او للشخص

ثانيا -قيمة الشيء فيما عدا حالة الغبن الفاحش) المادة 214)

ثالثا -مجرد البواعث التي حملت فريقا من المتعاقدين على التعاقد

رابعا -ارقاما او حسابا ,وحيث يكون التصحيح واجبا قانونا ,على ان العقد يبقى صالحا.

Art. 205 - L'erreur est indifférente à la validité du contrat lorsqu'elle n'est point déterminante et notamment lorsqu'elle porte:

- 1 - Sur les qualités accidentelles ou secondaires de la chose ou de la personne;
- 2 - Sur la valeur de la chose, sauf dans le cas de lésion anormale (art. 214);
- 3 - Sur les simples motifs qui ont incité l'une des parties à contracter;
- 4 - Sur des chiffres, sur un calcul: la rectification est alors de droit, mais le contrat demeure valable.

المادة 206

ان الغلط القانوني يعتد به ويعيب الرضى كالغلط العملي.

Art. 206 - L'erreur de droit est prise en considération et vicie le consentement comme l'erreur de fait.

المادة 207

ان الغلط الواقع على صفات الشيء الجوهرية لا يكون هداما للعقد الا اذا كان صادرا من قبل الفريقين وادخلا في الاشتراط اما الغلط الواقع على الشخص فيعتد به وان كان صادرا عن فريق واحد فقط.

Art. 207 - L'erreur sur les qualités substantielles de la chose ne produit son effet dirimant qu'autant qu'elle était commune aux deux parties et qu'elle avait pénétré dans la convention; mais l'erreur sur la personne est prise en considération dans le cas même où elle serait purement unilatérale.

2 - -الخداع

المادة 208

ان الخداع لا ينفي على الاطلاق وجود الرضى لكنه يعيبه ويؤدي الى ابطال العقد اذا كان هو العامل الدافع اليه والحامل للمخدوع على التعاقد. اما الخداع العارض الذي افضى الى تغيير بنود العقد ولم يكن هو العامل الدافع الى انشاءه, فيجعل للمخدوع سبيلا الى المطالبة ببطل العقد والضرر فقط.

Art. 208 - Le dol n'est jamais exclusif du consentement; il le vicie et entraîne la nullité du contrat lorsqu'il a été déterminant et a décidé la victime à contracter.

Le dol incident, qui, sans avoir déterminé la formation du contrat, en a modifié les clauses, ouvre seulement à la victime une action en dommages-intérêts.

المادة 209

ان الخداع الذي حمل على انشاء العقد لا يؤدي الى ابطاله الا اذا كان الفريق الذي ارتكبه قد اضر بمصلحة الفريق الآخر. اما الخداع الذي يرتكبه شخص ثالث فيكون هداما للعقد ايضا اذا كان غير عالم به فلا يحق للمخدوع الا مدعاة الخداع ببطل العقد والضرر.

Art. 209 - Le dol déterminant n'entraîne la nullité du contrat qu'autant qu'il a été commis par l'une des parties au détriment de l'autre; toutefois, le dol pratiqué par un tiers est lui-même dirimant si la partie qui en bénéficie en avait connaissance lors de la formation du contrat; dans le cas contraire, il ne donne ouverture qu'à une action en dommages-intérêts, au profit de la victime et contre son auteur.

3 - -الخوف

باطل كل عقد ينشأ تحت ضغط الخوف الناجم عن عنف جثماني أو عن تهديد موجه على شخص المدين أو على أمواله أو على زوجته أو على أحد أصوله أو فروعه. ولا حاجة للتمييز بين أن يكون هذا الضغط صادراً عن أحد المتعاقدين أو عن شخص ثالث أو عن أحوال خارجة عن دائرة التعاقد على أنه يجوز في الحالتين الأخيرتين أن يلزم المكره الراغب في التملص من العقد بداء التعويض إلى الفريق الآخر إذا كان هذا الفريق حسن النية. ويكون هذا التعويض على نسبة ما يقتضيه الإنصاف.

Art. 210 - Est nul, le contrat conclu sous la pression de la crainte inspirée par une violence physique ou par des menaces affectant la personne ou les biens du débiteur, de son conjoint, de son ascendant ou de son descendant, sans qu'il y ait lieu de distinguer selon que cette pression est l'œuvre d'un contractant, d'un tiers ou de circonstances extérieures au cercle contractuel.

Toutefois, dans ces deux dernières éventualités, la victime, qui entend se dégager de l'opération, peut être tenue à indemniser l'autre partie, si celle-ci est de bonne foi et dans la mesure où l'équité l'exige.

أن الخوف لا يفسد الرضى إلا إذا كان هو الحامل عليه. وللوقوف على ماهيته وتأثيره يجدر الاعتداد بشخصية المكره) كالنظر إلى سنه أو إلى كونه امرأة أو رجلاً وإلى درجة تعليمه ومنزلته الاجتماعية.)

Art. 211 - La crainte ne vicie le consentement que si elle a été déterminante. Pour apprécier sa nature et son influence, il y a lieu de tenir compte de la personnalité de la victime (âge, sexe, instruction, condition sociale).

أن الخوف الناشئ عن احترام الأب أو الأم أو غيرهما من الأصول لا يكفي لإفساد العقد وكذلك استعمال الوسائل القانونية ما دام هذا الاستعمال مشروعاً أي أن يكون الغرض منه مجرد الحصول على ما يجب.

Art. 212 - La seule crainte révérencielle (Crainte qu'inspire une personne en raison de l'autorité qui lui appartient et du respect qui lui est dû) envers le père, la mère ou autre ascendant ne suffit pas à vicier le contrat.

Il en va de même de l'emploi des voies de droit, dans la mesure où cet emploi est légitime c'est-à-dire s'il tend uniquement à faire obtenir son dû à celui qui y recourt.

الغبن هو التفاوت وانتفاء التوازن بين الموجبات التي توضع لمصلحة فريق، والموجبات التي تفرض على الفريق الآخر في العقود ذات العوض.

Art. 213 - La lésion consiste dans une disproportion, un défaut d'équilibre entre les prestations et les contre-prestations mises, par le contrat à titre onéreux, à la charge et au profit des parties.

أن الغبن لا يفسد في الأساس رضى المغبون. ويكون الأمر على خلاف ذلك ويصبح العقد قابلاً للبطلان في الأحوال الآتية:

ثانيا -اذا كان المغبون راشدا وكان للغبن خاصتان:

الاولى ان يكون فاحشا وشاذا عن العادة المألوفة,

والثانية ان يكون المستفيد قد اراد استثمار ضيق او طيش او عدم خبرة في المغبون ويمكن ,الى الدرجة المعينة فيما تقدم ,ابطال عقود الغرر نفسها بسبب الغبن.

Art. 214 - En principe, la lésion ne vicie pas le consentement de celui qui en est la victime; il en est autrement et le contrat devient annulable:

1 - Lorsque la lésion est subie par un mineur;

2 - Lorsque, subie par un majeur, elle présente cette double particularité d'être choquante et anormale en égard aux usages courants, puis de s'expliquer, de la part de son bénéficiaire, par la volonté d'exploiter la gêne, la légèreté ou l'inexpérience de sa victime.

Dans la mesure qui vient d'être indiquée, les contrats aléatoires eux mêmes sont susceptibles d'être annulés pour cause de lésion.

5 - في عدم الاهلية

المادة 215

كل شخص أتم الثامنة عشرة من عمره هو اهل للالتزام ,ما لم يصرح بعدم اهليته في نص قانوني.

Art. 215 - Toute personne parvenue à l'âge de dix huit ans révolus est capable de s'obliger si elle n'en est pas déclarée incapable par un texte de loi.

المادة 216

ان تصرفات الشخص المجرد كل التجرد من قوة التمييز ,فهي قابلة للابطال) كالصغير والمجنون (تعد كأنها لم تكن .اما تصرفات الاشخاص الذين لا اهلية لهم لكنهم من ذوي التمييز ,فهي قابلة للابطال) كالقاصر المميز .(ولا يجوز لمن تعاقد مع فاقد الاهلية ان يدلي بحجة الابطال فهي من حقوق فاقد الاهلية نفسه او وكيله او ورثته .واذا كان العقد الذي انشأه القاصر المميز غير خاضع لصيغة خاصة فان القاصر لا يمكنه الحصول على إبطاله الا اذا أقام البرهان على وقوعه تحت الغبن .اما اذا كان من الواجب اجراء معاملة خاصة, فالبطالان واقع من جراء ذلك ,دون ان يلزم المدعي باثبات وجود الغبن

Art. 216 - Les actes passés par une personne totalement dépourvue de discernement, sont inexistants (enfants, aliénés).

Les actes conclus par une personne incapable, mais douée de discernement, sont simplement annulables (mineur parvenu à l'âge de raison): la nullité ne peut en être proposée par celui qui a traité avec l'incapable, mais seulement par cet incapable lui-même, par son représentant et par ses héritiers.

Lorsque le contrat passé par un mineur doué de discernement n'était soumis à aucune forme particulière, la nullité ne peut en être obtenue par lui qu'à la condition de prouver qu'il en a subi une lésion; si une formalité spéciale, était exigée, la nullité est, par cela même, encourue, sans que le demandeur ait à établir l'existence d'une lésion.

المادة 217

ان القاصر المأذون له على وجه قانوني في ممارسة التجارة او الصناعة لا يجوز له الاستفادة من الاحكام السابقة ولكنه يعامل كمن بلغ

Art. 217 - Le mineur dûment habilité à exercer le commerce ou l'industrie ne peut pas se prévaloir des dispositions qui précèdent: pour les besoins et dans les limites de son commerce, il est traité comme un majeur.

المادة 218

يحق لكل ذي شأن الاحتجاج بعدم اهلية المحكوم عليهم الموضوعين تحت الحجر القانوني.

Art. 218 - L'incapacité des condamnés frappés d'interdiction légale peut être opposée par tout intéressé.

6 - احكام عامة لعيوب الرضى

المادة 219

البيئة على من يدعي العيب , وسلامة الرضى مقدرة , واهلية المتعاقدين ايضا.

Art. 219 - Celui qui allègue l'existence d'un vice doit en faire la preuve: l'intégrité du consentement se présume, de même que la capacité des parties.

الفقرة الخامسة - :في شروط الصيغة

المادة 220

ان القواعد التي تطبق على صيغ العقود هي معينة لكل فئة منها .وحيث لا يوجد تعيين من هذا النوع يتم التعاقد بمجرد اتفاق المتعاقدين ومع ذلك فقد يحدث أن الاتفاق لا ينتج كل مفاعيله ولا يكون نافذا تجاه شخص ثالث الا باتخاذ بعض وسائل الاعلان وهي ذات شأن عام لا يمكن بدونها ان يتجاوز تأثير العقد دائرة المتعاقدين او نانلي حقوقهم على وجه عام .اما اذا اتفق المتعاقدون من جهة اخرى على وضع العقد في صيغة خاصة لا يوجبها القانون كالصيغة الخطية مثلا فان العقد لا ينعقد ولا ينتج مفاعيله ,حتى بين المتعاقدين ,الا حينما يوضع في تلك الصيغة.

Art. 220 - Les règles applicables à la forme des contrats sont spécifiées à l'occasion de chacune des catégories; en l'absence d'une précision de ce genre, la convention se noue par le seul accord des volontés.

Il arrive cependant qu'elle ne produise pas tous ses effets et qu'elle ne devienne opposable aux tiers que par l'accomplissement de certaines mesures de publicité qui sont d'ordre public et en dehors desquelles elle ne saurait rayonner au-delà du cercle des parties et de leurs ayants-cause à titre universel.

D'autre part, si les parties ont convenu de donner à l'acte une forme spéciale que la loi n'exige point et, par exemple, la forme écrite, le contrat n'est conclu et ne produit ses effets, même inter-partes, qu'au moment où cette forme a été satisfaite

الجزء الثالث - :في مفاعيل العقود

المادة 221

ان العقود المنشأة على الوجه القانوني تلزم المتعاقدين .ويجب ان تفهم وتفسر وتنفذ وفقا لحسن النية والانصاف والعرف.

Art. 221 - Les conventions régulièrement formées obligent ceux qui y ont été parties.
Elles doivent être comprises, interprétées et exécutées conformément à la bonne foi, à l'équité et aux usages.

المادة 222

ان العقود تشمل الذين نالوا على وجه عام حقوق المتعاقدين وتكون مفاعيلها في الاساس لهم او عليهم اما حالاً كالدائنين (واما بعد وفاة المتعاقدين او احدهم) كالورثة والموصى لهم بمجموع التركة او بجزء منها على وجه عام)

Art. 222 - Les conventions s'étendent aux ayants-cause à titre universel des parties, en faveur desquels ou contre lesquels elles produisent, en principe, leurs effets, soit immédiatement (créanciers), soit après le décès des contractants ou de l'un d'eux (héritiers, légataires universels ou à titre universel).

المادة 223

ان المتعاقدين ليسوا بحكم الضرورة الاشخاص الذين تظهر اسمائهم في العقود والذين يوقعونها ,اذ يجوز ان يكون هؤلاء قد تصرفوا كوكلاء او فضولين .وفي مثل هذه الحال لا يفعل العقد مفعوله في شخص الممثل بل في شخص الممثل (فيصبح هذا داننا او مديونا دون الوكيل او الفضولي).

Art. 223 - Les parties contractantes ne sont pas nécessairement les personnes qui ont figuré ostensiblement à l'acte et qui ont donné leur signature: il est possible que ces derniers aient agi en tant que mandataires ou comme gérants d'affaires.

En pareil cas, l'acte produit ses effets non point dans la personne du représentant, mais dans celle du représenté, lequel devient créancier ou débiteur, à l'exclusion du mandataire ou du gérant d'affaires.

المادة 224

ويكون الامر على خلاف ذلك اذا تصرف الوكيل في الظاهر باسمه الخاص وكان اسمه مستعاراً ولم يبرز وكالته ,فان الذين يتعاملون معه على هذا الوجه لا يمكنهم ان يقاضوا غيره ولا يجوز لغيره ان يقاضيه .ولا تطبق قواعد الوكالة والتمثيل الا على العلاقات التي بين الوكيل المنتسب والموكل .

Art. 224 - Il en est cependant différemment lorsque le mandataire a agi apparemment en son propre nom, en qualité de prête-nom et sans révéler le mandat dont il est investi: les personnes avec qui il traite dans ces conditions n'ont d'action que contre lui et ne peuvent être actionnées que par lui, C'est seulement dans les rapports du représentant occulte avec son commettant, que les règles du mandat et de la représentation recevront leur application.

المادة 225

ان العقد لا ينتج في الاساس مفاعيله في حق شخص ثالث , بمعنى انه لا يمكن ان يكسب هذا الشخص حقوقاً او يجعله مديونا ,فان للعقد مفعولا نسبيا ينحصر فيما بين المتعاقدين او الذين نالوا حقوق هؤلاء بوجه عام.

Art. 225 - En principe, les contrats ne produisent d'effets à l'égard des tiers, en ce sens du moins qu'ils ne peuvent ni leur faire acquérir des droits, ni les constituer débiteurs; ils ont une valeur relative, limitée aux parties et à leurs ayant-cause à titre universel.

المادة 226

على ان هذه القاعدة لا تحتل شذوذا من الوجه السلبي ,فالوعد عن شخص ثالث يقيد الواعد اذا تكفل بحمله على الرضى واخذ الامر على نفسه , وتبقى للشخص الثالث الحرية التامة في الموافقة او الرضى (المادة 193) (فالامتناع عن الموافقة اذا لا يجعل الشخص مسؤولاً بشيء على

الاطلاق لكنه يجعل ذلك المتكفل مستهدفا لاداء بدل العطل والضرر لعدم قيامه بالعمل الذي تكفل به صراحة او ضمنا .اما الموافقة فمفاعيلها بين المتعاقدين تبندى من يوم العقد ولا يكون لها مفعول تجاه الشخص الثالث الا من يوم حصولها .

Art. 226 - Cette règle ne comporte point d'exception au point de vue passive: la promesse pour autrui lie bien auteur s'il a joué le rôle de porte-fort et s'il s'est engagé à rapporter le consentement du tiers; mais, celui-ci conserve toute liberté pour accorder ou pour refuser sa ratification (art. 193).

Le refus de ratification n'engage donc aucunement la responsabilité du tiers, mais elle rend le porte-fort passible de dommages-intérêts à raison de l'inexécution de faire qu'il avait assumée, expressément ou tacitement.

La ratification remonte, quant à ses effets entre les parties, au jour du contrat; vis-à vis des tiers, elle n'est efficiente que du jour où elle est donnée.

المادة 227

ان الصفة النسبية في العقود تحتل شذوذات من الوجه الايجابي فيجوز للمرء ان يعاقد باسمه لمصلحة شخص ثالث بحيث يصبح هذا الشخص دائما للملتزم بمقتضى العقد نفسه وان التعاقد لمصلحة الغير يكون صالحا معمولا به: اولاً - حينما يكون متعلقا باتفاق ينشئه التعاقد في مصلحته الخاصة مالية كانت او ادبية ثانياً - حينما يكون شرطاً او عبثاً لتبرع بين الاحياء او لتبرع في الايضاء رضي به التعاقد لمصلحة شخص آخر (التبرع بشرط)

Art. 227 - La relativité des contrats comporte des dérogations au point de vue actif: il est permis de stipuler en son propre nom, au profit d'une tierce personne, en sorte que celle-ci devienne créancière du promettant et en vertu même du contrat.

La stipulation pour autrui peut ainsi intervenir valablement:

- 1 - Lorsqu'elle se rattache à une convention que le stipulant conclut dans son propre intérêt, pécuniaire ou moral;
- 2 - Lorsqu'elle constitue la condition ou la charge d'une libéralité, entre vifs ou testamentaire, que ce même stipulant consent à une autre personne (libéralité sub modo).

المادة 228

ان التعاقد لمصلحة الغير يمكن ان يكون لمصلحة اشخاص مستقبلين او لاشخاص غير معينين في الحال , بشرط ان يكون تعيينهم ممكناً عندما ينتج الاتفاق مفاعيله .

Art. 228 - La stipulation pour autrui peut intervenir au profit de personnes futures, comme aussi en faveur de personnes actuellement non déterminées, pourvu qu'elles soient déterminables au moment où l'opération doit produire ses effets.

المادة 229

ان التعاقد لمصلحة الغير لا يستوجب سوى الانطباق على قواعد الصيغ المطلوبة لصحة الاتفاق الذي أدمج فيه , فهو اذا لا يخضع لصيغ الهبة بين الاحياء وان يكن تبرعا محضاً للشخص الثالث المستفيد .

Art. 229 - Cette stipulation doit satisfaire uniquement aux règles de formes requises pour la validité de l'opération, dans laquelle elle vient s'encadrer: elle n'est donc point soumise aux formes de la donation entre vifs, alors même qu'elle consisterait, pour le tiers bénéficiaire, en une pure libéralité.

المادة 230

ان الشخص الثالث المستفيد من مثل ذاك التعاقد يصبح حالاً ومباشرة دائناً للملتزم .

Art. 230 - Le tiers bénéficiaire d'une telle stipulation devient immédiatement et directement créancier du promettant.

المادة 231

ان المتعاقد لمصلحة الغير يحق له الرجوع عن تعاقده ما دام الشخص الثالث المستفيد لم يقبله صراحة او ضمنا .والرجوع يكون ايضا صريحا او ضمنيا واستعمال هذا الحق يختص بالعاقد نفسه لا بدائنيه ولا بورثته.
على ان ذلك الرجوع لا يبرىء بحكم الضرورة ذمة المديون ,فهو ,اذا لم يكن ثمة نص مخالف او استحالة قانونية ,يبقى ملزما تجاه التعاقد الذي يكون بهذه الوسيلة قد احتفظ لنفسه او لورثته بفائدة عمل نظم لمصلحة شخص ثالث) كعقد ضمان الحياة -لمصلحة الغير.(

Art. 231 - Le stipulant a la faculté de révoquer la stipulation pour autrui aussi longtemps que le tiers bénéficiaire ne l'a acceptée, expressément ou tacitement.

La révocation peut, elle même, être expresse ou tacite; mais l'exercice n'en appartient qu'au stipulant lui-même à l'exclusion de ses créancier et de ses héritiers.

Cette révocation ne libère pas nécessairement le débiteur, lequel demeure engagé, sauf convention contraire ou impossibilité juridique, envers le stipulant qui s'applique ainsi à lui-même et applique à ses héritiers le bénéfice d'une opération aménagée dans l'intérêt d'un tiers (assurance sur la vie au profit d'autrui).

الجزء الرابع - في حل العقود

المادة 232

يمكن حل العقد قبل حلول اجله وقبل إنفاذه التام اما بسبب عيب ناله وقت انشاءه واما بسبب احوال تلت انشاءه ففي الحالة الاولى يبطل وفي الثانية يلغى او يفسخ.

Art. 232 - Un contrat peut être dissous prématurément et avant sa complète exécution, soit à raison d'un vice dont il était infecté lors de sa naissance, soit à raison de circonstances postérieures à sa formation.

Dans le premier cas, il est annulé; dans le deuxième, il est résolu ou résilié.

الفقرة الاولى - في ابطال العقد

المادة 233

يكون ابطال العقد على الدوام من اجل عيب اصلى لحقه وقت انشاءه) كالغلط والخداع والاكراه والغبن وعدم الاهلية (ولا يجوز لغير المحكمة ان تحكم بالابطال ويكون حينئذ ذا مفعول رجعي على ان العقد يبقى قائما ويستمر على احداث مفاعيله العادية ما دام الابطال لم يعلن قضائيا .

Art. 233 - L'annulation d'un contrat est toujours déterminée par un vice originel contemporain de sa naissance (erreur, dol, violence, lésion, incapacité).

Elle ne peut être prononcée que par le tribunal; elle opère alors rétroactivement, mais le contrat subsiste et continue à produire ses effets normaux aussi longtemps qu'elle n'a pas été judiciairement déclarée.

المادة 234

ان الحق في اقامة دعوى الابطال لا يكون الا للاشخاص الذين وضع القانون البطلان لمصلحتهم او لحمايتهم .ويخرج بوجه خاص عن هذا الحكم ,الذين عاقدوا هؤلاء الاشخاص وينتقل هذا الحق الى ورثة صاحبه.

Art. 234 - L'action en annulation n'est ouverte qu'aux personnes en faveur ou pour la protection desquelles la

nullité est établie par la loi, à l'exclusion notamment de ceux qui ont traité avec lesdites personnes; elle passe aux héritiers du titulaire.

المادة 235

ان الحق في اقامة هذه الدعوى يسقط بحكم مرور الزمن بعد عشر سنوات الا اذا كان القانون قد عين مهلة اخرى لحالة خاصة ولا تبتدىء المهلة المشار اليها من يوم انشاء العقد الفاسد بل من اليوم الذي زال فيه العيب . ففي حالتها الغلط والخداع مثلا تبتدىء المهلة من اليوم الذي اكتشفها فيه المتضرر . وفي حالة الاكراه تبتدىء من يوم الكف عنه وفي حالة فقدان الاهلية من يوم زواله تماما واذا كان العاقد مجنونا فان مهلة السنوات العشر لا تبتدىء الا من حين ادراكه العقد الذي انشئ قبلا وان مرور الزمن المشار اليه مسند الى تقدير تأييد العقد ضمنا من قبل صاحب دعوى البطلان فهو يعد كأنه عدل عن اقامتها.

Art. 235 - Cette action se prescrit par le délai de dix années, à moins que la loi n'ait fixé un délai différent pour un cas particulier.

Ce délai. court, non pas du jour de l'acte vicié, mais bien de celui où a cessé le vice dont il était atteint; par exemple, en cas d'erreur et de dol, du jour où ils ont été découverts par la victime; en cas de violence, du jour où elle a cessé; en cas d'incapacité, du jour où elle a entièrement disparu.

Lorsque l'acte émanait d'un aliéné, la prescription décennale ne commence à courir que lorsqu'il a eu connaissance du contrat par lui jadis conclu.

La prescription décennale repose sur une présomption de confirmation tacite de la part du titulaire de l'action en nullité, qui est considéré comme ayant renoncé à l'exercer.

المادة 236

ان تأييد العقد يمكن ادارجه في شكل آخر صريحا او ضمنيا فيبدو حينئذ كتأييد فعلي لا مقدر . على ان التأييد الصريح لا يكون ذا مفعول الا اذا كانت وثيقة التأييد تتضمن جوهر العقد والعيب الذي كان فيه ومشينته العدول عن دعوى البطلان والتأييد الضمني يستفاد من كل حالة وكل مسلك يؤخذ منهما ان صاحب تلك الدعوى عدل عنها.

Art. 236 - La confirmation peut revêtir toute autre forme, expresse ou tacite, et se présente alors non plus comme présumée mais comme effective.

La confirmation expresse n'est efficiente qu'autant que l'acte confirmatif énonce la substance du contrat, le vice dont il était infecté et la volonté de renoncer à l'action en nullité.

La confirmation tacite s'induit de toute circonstance, de toute attitude impliquant de la part du titulaire de cette action, une renonciation de ce genre.

المادة 237

ان التأييد ايا كان شكله مقدرا كان او صريحا او ضمنيا يحو العيب الذي كان في العقد فلا يبقى لاحد ان يتخذ هذا العيب حجة للاعتراض باية وسيلة من الوسائل سواء اكانت دفعا ام ادعاء . وان التأييد يتضمن العدول عن كل الوسائل التي كان يمكن الاعتراض بها على العقد ما خلا الحقوق التي اكتسبها شخص ثالث حسن النية.

Art. 237 - Sous quelque forme qu'elle intervienne, présumée, expresse ou tacite, la confirmation efface le vice dont l'acte était atteint et dont nul ne saurait se prévaloir désormais, par quelque moyen que ce fût, aussi bien par voie d'exception que par voie d'action.

La confirmation emporte renonciation à tous les moyens que l'on pouvait opposer contre l'acte, mais réserve faite cependant des droits qui auraient été acquis au profit des tiers de bonne foi.

الفقرة الثانية - :في حل العقد من جراء احوال جرت بعد انشائه

يجوز ان يكون للحل مفعول رجعي فيسمى حينئذ الغاء , كما يجوز ان يقتصر مفعوله على المستقبل ويقال له حينئذ الفسخ.

Art. 238 - Cette dissolution peut se produire avec rétroactivité, elle prend alors le nom de résolution; elle peut aussi n'opérer que pour l'avenir, et elle est alors qualifiée de résiliation.

1 - في الغاء العقد

المادة 239

ان الغاء العقد يحدث اما بسبب شرط الغاء مدرج فيه واما بمقتضى مشيئة مظلونة عند المتعاقدين) كالبنء المبطل الضمني (واما بسبب سقوط موجب او عدة موجبات لاستحالة تنفيذها) قواعد ضمان الهلاك.

Art. 239 - La résolution du contrat peut intervenir soit à raison d'une condition résolutoire insérée dans l'acte, soit en vertu de la volonté présumée des parties (pacte commissaire tacite) soit encore à raison de l'extinction d'une obligation ou d'un faisceau d'obligations par impossibilité d'exécution (théorie des risques).

المادة 240

ان تحقق شرط الالغاء يحل العقد حلا رجعيا وفاقا لاحكام المادة 99 فيما خلا الاعمال الادارية فانها تبقى صالحة قائمة .ومع رعاية هذا القيد تعاد الحالة الى ما كان يجب ان تكون فيما لو كان العقد الذي انحل لم ينعقد بتاتا ويجري هذا الحل حتما بمعزل عن تدخل السلطة القضائية.

Art. 240 - L'avènement de la condition résolutoire dissout rétroactivement le contrat conformément aux dispositions de l'article 99, mais réserve faite des actes d'administration qui demeurent valables; sous le bénéfice de cette limitation, les choses doivent être remises en l'état où elles seraient si le contrat, aujourd'hui résolu, n'était jamais intervenu.

Cette résolution se produit de plein droit et en dehors de toute intervention judiciaire.

المادة 241

يقدر وجود شرط الالغاء في جميع العقود المتبادلة اذا لم يقم احد المتعاقدين بايفاء ما يجب عليه ولم يكن في وسعه ان يحتج باستحالة التنفيذ ما لم يكن ثمة استثناء منصوص عليه في القانون .على ان العقد لا يلغى حتما في هذه الحالة .فان الفريق الذي لم تنفذ حقوقه يكون مخيرا بين التنفيذ الاجباري على وجه من الوجوه , والغاء العقد مع طلب التعويض . وفي الاساس لا يكون هذا الالغاء الا بحكم من القاضي فهو يبحث عند التنفيذ الجزئي عما اذا كان النقص في هذا التنفيذ له من الشأن والاهمية ما يصوب الغاء العقد .ويجوز للقاضي حتى في حالة عدم التنفيذ , ان يمنح المدين مهلة تلو مهلة بحسب ما يراه من حسن نيته ويحق للمتعاقد ان يتفقوا فيما بينهم على ان العقد , عند عدم التنفيذ , يلغى حتما بدون واسطة القضاء . وهذا الشرط لا يعني عن انذار يقصد به اثبات عدم التنفيذ على وجه رسمي .ويمكن ايضا الاتفاق على عدم وجوب تلك المعاملة وحينئذ يتحتم ان يكون البنء الذي يعفي من التدخل القضائي ومن الانذار مصوغا بعبارة جازمة صريحة.

Art. 241 - La condition résolutoire est sous-entendue, sauf exception inscrite dans la loi, dans tous les contrats synallagmatiques, pour le cas où l'une des parties ne remplirait pas ses engagements et alors qu'elle n'est pas à même d'invoquer l'impossibilité d'exécution.

Mais, en pareil cas, le contrat n'est point résolu de plein droit. La partie dont les droits demeurent en souffrance a le choix entre l'exécution forcée, sous une forme ou sous une autre, et la dissolution du contrat avec des dommages-intérêts.

En principe, cette résolution ne peut être prononcée que par le juge qui, au cas d'inexécution partielle, recherche si le manquement est suffisamment grave pour justifier la dissolution du contrat et qui a toujours la possibilité, même au cas d'inexécution totale, d'accorder au débiteur un ou plusieurs délais successifs, en considération de sa bonne foi.

Les parties peuvent convenir qu'en cas d'inexécution, le contrat sera résolu de plein droit et sans intervention de la justice. Cette clause laisse subsister la nécessité d'une sommation, destinée à constater officiellement l'inexécution; on peut convenir cependant que cette formalité ne sera pas obligatoire; mais la clause qui dispense ainsi et de l'intervention judiciaire et de la sommation doit être conçue en termes formels et exprès.

المادة 242

ان الالغاء لعدم انفاذ الموجب ينتج المفاعيل التي ينتجها الالغاء الناشيء عن تحقق شرط الغاء صريح.

Art. 242 - La résolution pour inexécution des obligations produit les mêmes effets que celle qui intervient en exécution d'une condition résolutoire expresse.

المادة 243

إذا استحال تنفيذ موجب أو عدة موجبات بدون سبب من المدينين سقط ذلك الموجب أو تلك الموجبات بمجرد الاستحالة ووفقاً لأحكام المادة 341 وإذا كان الأمر متعلقاً بموجبات ناشئة عن عقد متبادل فالموجبات المقابلة تسقط بسقوط ما يقابلها فيتم الأمر كما لو كان العقد منحلًا حتماً بدون واسطة القضاء، أو بعبارة أخرى أن المخاطر تلحق المدينين بالشيء الذي أصبح مستحيلاً فيحمل الخسارة دون أن يستطيع الرجوع بوجه من الوجوه على معاقده. ويكون الأمر على خلاف ذلك إذا كان قد سبق للمدينين أن نفذ موجباته الجوهرية. فإن العقد، بالرغم من استحالة تنفيذ الموجبات الثانوية، يبقى قائماً. والمدينون الذي أبرئت ذمته بقوة قاهرة يمكنه مع ذلك أن يطالب الفريق الآخر بتنفيذ ما يجب عليه وعلى هذا المنوال يستطيع بائع العين المعينة الذي تفرغ عن المبيع للمشتري أن يطالبه بالثمن فتكون المخاطر في هذه الحالة على دائن الموجب الذي أصبح تنفيذه مستحيلاً.

Art. 243 - Lorsque l'exécution d'une obligation ou d'un faisceau d'obligations devient impossible en dehors du fait du débiteur, cette obligation ou ces obligations s'éteignent par cela même, conformément à l'article 341.

Lorsqu'il s'agit d'obligations dérivant d'un contrat synallagmatique, les obligations correspondantes sont éteintes par contre-coup; en sorte que tout se passe comme si le contrat lui-même était dissous de plein droit et sans intervention de la justice; ce qui revient à dire que les risques incombent au débiteur de la prestation devenue impossible, lequel subit la perte sans pouvoir exercer un recours quelconque contre son contractant. Toutefois, il en va autrement lorsque le débiteur avait précédemment exécuté ses obligations essentielles; malgré la survenance d'une impossibilité d'exécution pour les obligations secondaires, le contrat subsiste et le débiteur, libéré par le cas de force majeure, peut cependant exiger de l'autre partie l'exécution des obligations qui lui incombent: c'est ainsi que le vendeur d'un corps certain qui avait transféré la propriété de la chose vendue à l'acheteur, peut exiger de celui-ci le paiement du prix; les risques incombent alors au créancier de la prestation devenue impossible.

المادة 244

إذا انحل العقد لاستحالة التنفيذ فلا محل لتعويض الفريق الخاسر، فتكون إذا مخاطر الحادث واقعة عليه.

Art. 244 - Lorsque le contrat est dissous par suite d'une impossibilité d'exécution, il ne peut être question d'accorder des dommages-intérêts à celle des parties qui se trouve sacrifiée et à la charge de laquelle sont donc mis les risques de l'événement.

المادة 245

لا يمكن في الأساس ان تفسخ العقود الا بتراضي جميع الذين انشأوها ما خلا العقود التي تنتهي بوفاة احد المتعاقدين مع قطع النظر عن الفسخ بمعناه الحقيقي وهذا التراضي يكون موجبه صريح او ضمني او بحلول الاجل المعين لسقوط العقد.

Art. 245 - En principe, les contrats ne peuvent être résiliés que du consentement unanime de tous ceux qui les avaient conclus, réserve faite des conventions qui prennent fin par le décès de l'une des parties et indépendamment d'une résiliation proprement dite.

Ce consentement peut se manifester expressément ou tacitement ou par l'arrivée du terme extinctif.

المادة 246

يصبح الفسخ من جانب فريق واحد اذا كان منصوصا عليه في العقد او في القانون . وعلى هذا المنوال يصح من جهة ان ينشأ عقد الايجار لمدة معينة وان يخول فيه الفريقان او احدهما حق فسخه قبل الاجل المضروب كما يجوز من جهة اخرى ان يكون بعض العقود , كالوكالة وشركة الاشخاص , قابلا للفسخ من جانب فريق واحد وبمجرد مشيئته.

Art. 246 - La résiliation unilatérale est efficace lorsqu'elle a été prévue, soit par le contrat soit par la loi. C'est ainsi que, d'une part, le contrat de bail peut être conclu pour une durée déterminée avec la faculté pour les deux parties ou pour l'une d'elles d'y mettre fin prématurément, et que, d'autre part, certains contrats, tels que le mandat ou la société de personnes, sont susceptibles de se dissoudre unilatéralement par la volonté de l'un des participants.

المادة 247

ان العقد المنفسخ لا ينتهي حكمه الا من تاريخ فسخه ولا يشمل هذا الفسخ ما قبله . فالمفاعيل التي كان قد انتجها تبقى مكتسبة على وجه نهائي.

Art. 247 - Lorsqu'il y a résiliation, le contrat ne prend fin qu'au jour de sa dissolution et sans rétroactivité: les effets qu'il avait antérieurement produits demeurent définitivement acquis.

المادة 248

ان الفريق الذي يفسخ العقد يستهدف لاداء بدل العطل والضرر اذا أساء استعمال حقه في الفسخ اي اذا استعمله خلافا لروح القانون او العقد.

Art. 248 - L'auteur de la résiliation s'expose à des dommages-intérêts en faisant de la faculté de désistement un usage abusif, c'est-à-dire en l'exerçant contrairement à l'esprit de la loi ou du contrat.

الكتاب الثالث - في مفاعيل الموجبات

الباب الاول - تنفيذ الموجب بادائه عينا

المادة 249

يجب على قدر المستطاع ان توفى الموجبات عينا اذ ان للدائن حقا مكتسبا في استيفاء موضوع الموجب بالذات .

Art. 249 - Autant que possible, l'exécution des obligations doit avoir lieu en nature, le créancier ayant un droit acquis à la prestation même qui forme l'objet du rapport obligatoire.

المادة 250

ولا تراعى هذه القاعدة في موجبات الاداء فقط بل في موجبات الفعل وموجبات الامتناع ايضا ويحق للدائن ان يطلب من المحكمة الترخيص له في ان ينفذ بنفسه موجب الفعل على حساب المدينون. كما يحق له ان يطلب ازالة ما أجري خلافا لموجب الامتناع, وذلك على حساب المدينون.

Art. 250 - Cette règle est valable non seulement pour les obligations de donner, mais aussi pour les obligations de faire ou de ne pas faire.

Le créancier peut demander au tribunal l'autorisation d'exécuter lui-même l'obligation de faire aux dépens du débiteur. Il a également le droit de demander que ce qui aurait été fait en violation d'un engagement de ne pas faire soit détruit aux dépens du débiteur.

المادة 251

غير انه لا يمكن تطبيق هذه المعاملة على الموجبات التي يستلزم ايفاؤها عينا, قيام المدينون نفسه بالعمل. فيحق للدائن حينئذ ان يطلب الحكم على المدينون بغرامة عن كل يوم او كل اسبوع او كل شهر يتأخر فيه او كل نكول يرتكبه, رغبة في اكراه المدينون المتمرد واخراجه من الجمود. وبعد تنفيذ الموجب عينا يحق للمحكمة ان تعفي من الغرامة او ان تبقي منها ما يعوض الدائن من الضرر الذي لحقه بسبب الامتناع غير المشروع الذي بدا من المدينون.

Art. 251 - Cette procédure est cependant inapplicable aux obligations dont l'exécution en nature implique absolument l'intervention personnelle du débiteur: le créancier a alors la ressource de faire condamner celui-ci à une astreinte (Condamnation à une somme d'argent accessoire et éventuelle) par jour, par semaine, par mois de retard ou par manquement commis en vue d'exercer une pression sur la volonté du récalcitrant et de vaincre sa force d'inertie. Lorsque l'exécution en nature est obtenue, le tribunal a la faculté de rabattre l'astreinte ou de ne la laisser subsister que dans la mesure où le créancier a subi un préjudice du fait de la résistance injuste du débiteur.

الباب الثاني - في التنفيذ البدلي أي بآداء بدل العطل والضرر

المادة 252

اذا لم ينفذ الموجب بآداء العين تماما وكما لا حق للدائن ان يأخذ عوضا يقوم مقام تنفيذ الموجب عينا لعدم حصوله على الافضل واذا جعل العوض مقابلا للتخلف النهائي عن التنفيذ جزئيا كان او كليا سمى بدل التعويض اما اذا كان التنفيذ عينا لا يزال ممكنا اذ ان المدينون لم يكن الا متأخرا عن اتمام موجباته, فالعوض الذي يعطى للدائن يسمى بدل التأخير.

Art. 252 - Lorsque l'obligation n'est pas exactement et intégralement exécutée en nature, le créancier a droit à des dommages-intérêts qui viennent se substituer, faute de mieux, à l'exécution directe de l'engagement.

Lorsque l'indemnité correspond à une inexécution définitive, totale ou partielle, les dommages-intérêts sont compensatoires.

Si l'exécution en nature peut encore être opérée, le débiteur étant seulement en retard dans l'accomplissement de ses obligations, les dommages-intérêts alloués au créancier s'appellent alors moratoires.

الفصل الاول - الشروط اللازمة لاستحقاق بدل العطل والضرر) تأخر المدين)

المادة 253

يجب لاستحقاق بدل العطل والضرر:

اولا -ان يكون معزوا الى المديون

ثانيا -ان يكون الضرر قد وقع ضرر

ثالثا -ان يكون قد أُنذر المديون لتأخره فيما خلا الاحوال الاستثنائية.

Art. 253 - Pour qu'il y ait lieu à dommages-intérêts, il faut:

1 - Qu'un dommage ait été causé;

2 - Que ce dommage soit imputable au débiteur.

3 - Que le débiteur, sauf exception, ait été mis en demeure.

المادة 254

في حالة التعاقد يكون المديون مسؤولا عن عدم تنفيذ الموجب , الا اذا أثبت أن التنفيذ اصبح مستحيلا في الاحوال المبينة في المادة 341 ففي هذه الحالة تبرأ ذمته لاستحالة التنفيذ.

Art. 254 - En matière contractuelle, le débiteur répond de l'inexécution de l'obligation à moins qu'il ne démontre que l'exécution en est devenue impossible dans les conditions prévues à l'article 341.

Dans ce cas, il est libéré par impossibilité d'exécution.

المادة 255

في بعض العقود وعلى وجه الاستثناء , لا يكون المديون مسؤولا لمجرد عدم تنفيذه العقد بل يكون الحاق التبعة به موقفا على ارتكابه خطأ يجب على الدائن اثباته , ويعين القانون درجة اهميته.

Art. 255 - Dans certains contrats et à titre exceptionnel, la responsabilité du débiteur n'est pas engagée par la seule inexécution de la convention; elle est subordonnée à la commission d'une faute dont la preuve incombe au créancier et dont le degré de gravité est spécifié par la loi.

المادة 256

ان شروط نسبة الضرر ,في حالة عدم التعاقد ,معينة في المادة 122 وما يليها.

Art. 256 - En matière extra-contractuelle, les conditions d'imputabilité du dommage sont déterminées par les articles 122 et suivants.

المادة 257

ان تأخر المديون الذي بدونه لا يستهدف لاداء بدل والعطل والضرر ,ينتج في الاساس عن انذار يرسله اليه الدائن بطريقة ما .وانما يجب ان يكون خطيا) ككتاب مضمون او برقية او اخطار او اقامة الدعوى عليه امام المحكمة وان لم تكن ذات صلاحية (وان هذا الانذار لواجب مع قطع النظر عن ماهية الموجب وعن اصله او اصل بدل الضرر .

Art. 257 - La demeure du débiteur, en dehors de laquelle il ne saurait être passible de dommage-intérêts, résulte, en principe, d'une interpellation qui lui est adressée par le créancier, sous une forme quelconque, mais nécessairement par

écrit (lettre recommandée, télégramme, sommation, citation en justice, même devant un juge incompétent).

Cette interpellation est requise, sans qu'il y ait lieu de distinguer d'après la nature ou l'origine de l'obligation ni d'après celle des dommages-intérêts.

المادة 258

لا يبقى الإنذار واجبا:

1 - عندما يصبح التنفيذ مستحيلا

2 - عندما يكون الموجب ذا اجل حال موضوع لمصلحة المديون ولو بوجه جزئي على الاقل .

3 - عندما يكون موضوع الموجب المطلوب اداؤه رد شيء يعلم المديون انه مسروق او كان المديون قد احرزه عن علم , بوجه غير مشروع ففي الحالات الثلاث المتقدم بيانها يكون المديون حتما في حالة التأخر بدون اي تدخل من قبل الدائن.

Art. 258 - Elle cesse toutefois d'être exigée:

1 - Lorsque l'exécution est devenue impossible;

2 - Lorsque l'obligation était affectée d'un terme, actuellement échu, et qui avait été inséré, au moins partiellement, dans l'intérêt du débiteur;

3 - Lorsque la prestation à effectuer consiste dans la restitution d'une chose que le débiteur sait avoir été volée ou qu'il avait reçue indûment et en connaissance de cause.

Dans ces trois séries d'éventualités, le débiteur est constitué de plein droit en demeure, indépendamment de toute intervention de la part du créancier.

الفصل الثاني - في تعيين بدل العطل والضرر

المادة 259

ان تعيين قيمة بدل الضرر يكون في الاساس بواسطة القاضي وقد يكون بنص قانوني او باتفاق بين المتعاقدين.

Art. 259 - en principe, le montant des dommages-intérêts est déterminé par le juge; il l'est parfois par la loi ou par la convention des parties.

الجزء الاول - :التعيين القضائي

المادة 260

يجب ان يكون بدل العطل والضرر معادلا تماما للضرر الواقع او الربح الفائت.

Art. 260 - Les dommages-intérêts doivent correspondre exactement au préjudice éprouvé et au gain manqué.

المادة 261

ان الاضرار غير المباشرة ينظر اليها بعين الاعتبار كالاضرار المباشرة ولكن بشرط ان تثبت كل الثبوت صلتها بعدم تنفيذ الموجب.

Art. 261 - Les dommages indirects sont pris en considération comme les dommages directs, mais seulement s'ils peuvent être rattachés avec une complète certitude à l'inexécution de l'obligation.

المادة 262

ان التعويض , في حالة التعاقد , لا يشمل سوى الاضرار التي كان يمكن توقعها عند انشاء العقد ما لم يكن المدينون قد ارتكب خداعا.

Art. 262 - En matière contractuelle, la réparation ne concerne que les dommages qui étaient prévisibles lors de la formation de la convention, du moins si le débiteur n'a point commis de dol.

المادة 263

يعتد بالاضرار الادبية كما يعتد بالاضرار المادية بشرط ان يكون تقدير قيمتها بالنقود ممكنا على وجه معقول.

Art. 263 - Les dommages moraux sont à retenir comme les dommages matériels, pourvu que l'évaluation pécuniaire en soit raisonnablement possible.

المادة 264

يمكن الاعتداد بالاضرار المستقبلية على الشروط وعلى القياس المنصوص عليها للتعويض المختص بالجرام في المادة 134 فقرتها السادسة.

Art. 264 - Il peut être fait état des dommages futurs dans les conditions et la mesure fixées, pour l'indemnité délictuelle, dans l'article 134 & 6.

الجزء الثاني - :التعيين القانوني

المادة 265

اذا كان موضوع الموجب مبلغا من النقود فان عوض التأخير يكون باداء فائدة المبلغ المستحق محسوبة على المعدل القانوني ما لم يكن ثمة نص مخالف في العقد او في القانون . غير انه اذا كان المدينون سيء النية جاز ان يعطى عوض اضافي للدائن الذي أضر به امتناع غير مشروع.

Art. 265 - Lorsque la dette a pour objet une somme d'argent, les dommages-intérêts moratoires consistent, en l'absence de clauses contraires, dans la convention ou dans la loi, dans les intérêts de la somme due, calculés d'après le taux légal.

Toutefois, si le débiteur est de mauvaise foi, il peut être alloué au créancier, lésé par une résistance injustifiée, des dommages-intérêts supplémentaires.

الجزء الثالث - :التعيين بالاتفاق) البند الجزائي(

المادة 266

للمتعاقدين ان يعينوا مقدما في العقد او في صك لاحق ,قيمة بدل العطل والضرر في حالة تخلف المدينون عن تنفيذ الموجب كله او بعضه ولقد وضع البند الجزائي لتعويض الدائن من الاضرار التي تلحق به من عدم تنفيذ الموجب . فلا يحق له ان يطالب بالأصل والغرامة معا , إلا اذا كان البند الجزائي قد وضع لمجرد التأخير أو على سبيل اكراه المدينون على الايفاء .ويحق للقاضي ان يخفض غرامة الاكراه اذا وجدها فاحشة وللقاضي أن ينقص البديل المعين في البند الجزائي اذا كان قد نفذ قسم من الموجب الاصلي.

Art. 266 - Les parties peuvent fixer à l'avance, dans le contrat ou par acte postérieur, le montant des dommages-intérêts pour le cas d'inexécution totale ou partielle des obligations incombant au débiteur.

Le clause pénale constitue la réparation des dommages que le créancier souffre de l'inexécution de l'obligation. Le créancier ne peut demander en même temps le principal et la peine, à moins que celle-ci n'ait été stipulée que pour le simple retard ou à titre d'astreinte (Condamnation à une somme d'argent accessoire et éventuelle). Le juge peut réduire l'astreinte lorsqu'elle lui paraît excessive.

La peine peut être diminuée par le juge si l'obligation principale a été exécutée en partie.

المادة 267

ان البند الجزائي صحيح معمول به وإن كان موازيا في الواقع لبند ناف للتبعة ,وانما تستثنى حالة الخداع الذي يرتكبه المدينون .

Art. 267 - La clause pénale est valable alors même qu'elle équivaudrait, en fait, à une clause de non responsabilité, mais réserve faite du dol du débiteur.

الباب الثالث - في الوسائل الممنوحة للدائن بقصد ان يتمكن من تنفيذ الموجب المستحق له) حق الحبس - الدعوى المباشرة-
الدعوى غير المباشرة - الدعوى البوليانية)

المادة 268

للدائن حق ارتهان عام على ملوك المدينون بمجموعه لاعلى افراد ممتلكاته .وهذا الحق الذي يكسب الدائن صفة المخلف العام للمدينون , لا يمنحه حق التتبع ولا حق الافضلية ,فالدائنون العاديون هم في الاساس متساوون لا تمييز بينهم بسبب التواريخ التي نشأت فيها حقوقهم الا اذا كان هناك اسباب افضلية مشروعة ناشئة من القانون او عن الاتفاق.

Art. 268 - Le créancier a un droit de gage général, non pas sur les biens de son débiteur, isolément envisagés, mais sur le patrimoine même de ce débiteur, considéré dans sa généralité.

Ce droit, qui fait du créancier l'ayant-cause à titre universel de son débiteur, ne lui confère, par lui-même, ni droit de suite, ni droit de préférence: tous les créanciers chirographaires sont, en principe, placés sur le même plan, sans distinction tirée de la date de la naissance de leurs droits, et réserve faite des causes légitimes de préférence procédant de la loi ou de la convention.

المادة 269

لحق ارتهان الدائن خصائص كل منها وسيلة موضوعة رهن تصرفه ليتمكن بها من الحصول على ما يحق له .وبعض تلك الوسائل احتياطي محض وبعضها يرمي مباشرة الى التنفيذ الاجباري .وهناك فئة ثالثة من الوسائل متوسطة بين الفئتين السابقتين وضعت لتمهيد سبل التنفيذ الاجباري واعداد اسبابه.

Art. 269 - le droit de gage des créancier comporte des attributs qui sont autant de moyens mis à leur disposition pour obtenir la satisfaction à laquelle ils ont droit.

Parmi ces moyens, les uns sont purement conservatoires, tandis que, d'autres tendent directement à l'exécution forcée, et qu'une troisième catégorie intermédiaire entre les deux précédentes, constitue la préface et les préliminaires de cette exécution.

المادة 270

ان الوسائل الاحتياطية كوضع الاختام وقيد الرهن وقطع مرور الزمن الجاري ,يحق لكل دائن ان يتذرع بها وان كان حقه معلقا على اجل او على شرط.

Art. 270 - Les mesures conservatoires, telle que l'apposition des scellés ou l'inscription d'une hypothèque ou

l'interruption d'une prescription en cours, peuvent être prises par tout créancier, alors même que son droit serait affecté d'un terme ou d'une condition.

المادة 271

اما وسائل التنفيذ فهي بالعكس لا يجوز للدائن استعمالها الا اذا كان حقه مستحق الاداء .واخص تلك الوسائل الحجز التنفيذي ومنها ايضا طريقة التغريم (المادة 251) (وحق الحبس , اي حق كل شخص دائن ومديون معا في معاملة او حالة واحدة بان يمتنع عن التنفيذ ما دام الفريق الآخر لم يعرض القيام بما يجب عليه.

Art. 271 - Les voies d'exécution ne peuvent, au contraire, être utilisées que par le créancier dont le droit est actuel et exigible.

Ces mesures sont constituées principalement par les saisies exécutoires; elles comprennent aussi le procédé des astreintes (art. 251) et le droit de rétention, c'est-à-dire le droit qui appartient à toute personne à la fois créancière et débitrice, à l'occasion d'une même opération ou d'une même situation, de se refuser à l'exécution aussi longtemps que l'autre partie n'offrira pas de satisfaire à ses propres engagements.

المادة 272

ان حق الحبس لا ينحصر في من كان دائنا ومديونا بموجب عقد متبادل بل يوجد ايضا في كل حالة يكون فيها الدين متصلا بموضوعه اي حيث يكون التلازم موجودا بين الموجب المطلوب , والدين المختص بمن يستعمل حق الحبس من اجل الموجب فهو اي حق الحبس يعود مثلا الى واضع اليد او الى المستثمر او محرز الشيء المرهون بدون ان يكون ثمة تمييز بين الاموال المنقولة وغير المنقولة ولا بين الحابس النية وسيئها وانما يحرم حق الحبس محرز الاشياء المفقودة او المسروقة ومحرز الاشياء التي انتزعت بالعنف من صاحبها الحقيقي.

Art. 272 - Le droit de rétention appartient, non seulement au créancier-débiteur en vertu d'un contrat synallagmatique quelconque, mais chaque fois qu'il y a debitum cum re junctum, c'est-à-dire connexité entre la prestation réclamée et la créance appartenant au rétenteur à l'occasion de ladite prestation; par exemple, il appartient au possesseur, à l'usufruitier, au détenteur d'un bien hypothéqué, sans qu'il y ait lieu de faire intervenir de distinction entre les meubles et les immeubles, ni entre le rétenteur de bonne foi et le rétenteur de mauvaise foi.

Toutefois, le droit de rétention est refusé au détenteur de choses perdues ou volées ou dont le légitime possesseur aurait été dépouillé par la violence.

المادة 273

ان حق الحبس يزول بزوال الاحراز لانه مبني عليه .وانما يحق للدائن اذا انتزع منه الشيء خفية او بالعنف ان يطلب اعادة الحال الى ما كانت عليه بشرط ان يقدم هذا الطلب في خلال ثلاثين يوما تبتيء من تاريخ علمه بذلك الانتزاع.

Art. 273 - Le droit de rétention, étant fondé sur la détention, prend fin avec celle-ci; toutefois, si le créancier a été victime d'un déplacement effectué clandestinement ou par violence, il peut réclamer le rétablissement de la situation antérieure pourvu qu'il agisse dans les 30 jours, à partir du moment où il a eu connaissance du déplacement.

المادة 274

ان حق الحبس مع مراعاة الحالة الخاصة المتقدم ذكرها , لا يمنح صاحبه حق التتبع ولا حق الافضلية وانما يمكن الاحتجاج به على الجميع بمعنى ان الحابس يحق له ان يرفض التخلي عن الشيء اية كانت شخصية المعارض.

Art. 274 - Sous le bénéfice de cette particularité, le droit de rétention ne confère à son titulaire ni le droit de suite, ni même le droit de préférence; mais il est opposable à tous en ce sens que le rétenteur peut refuser de se dessaisir de la chose, quelle que soit la personnalité de son contradicteur.

المادة 275

ان الوسائل المتوسطة التي تمهد سبيل التنفيذ لحق ارتهان الدائن بدون ان تتم ذلك التنفيذ هي: الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليانية وحق التفريق بين مملوكين.

Art. 275 - Les mesures intermédiaires, qui préparent la réalisation du gage du créancier, sans cependant la consommer, sont l'action indirecte, l'action paulienne et le bénéfice de la séparation des patrimoines.

المادة 276

يحق للدائنين ان يستعملوا باسم مديونهم جميع الحقوق وان يقيموا جميع الدعاوي المختصة به ما خلا الحقوق والدعاوي المتعلقة بشخصه دون سواء ولا سيما الحقوق والدعاوي التي يخرج موضوعها عن دائرة ارتهانهم. غير انهم لا يستطيعون ان يتذرعوا بهذا الامتياز ليقوموا مقامه في ادارة مملوكه فهو يبقى متسلما زمام ادارته بالرغم من سوء حالة اشغاله. ويجوز للدائنين ان يداعوا مباشرة عن مديونهم بدون ان يجروا مقدما اية معاملة للحلول محله في الحقوق والدعاوي المختصة به وان كانوا لا يملكون سنداً تنفيذياً. ولكنهم لا يستطيعون الشروع في تلك المداعة الا اذا كان دينهم مستحق الاداء. وتكون نتائج الدعوى مشتركة بين جميع الدائنين بدون ان يترتب للدائن الذي شرع في الدعوى امتياز ما على الآخرين.

Art. 276 - Les créancier peuvent exercer, du chef de leur débiteur, tous les droits ou actions qui lui appartiennent, mais à l'exclusion de ceux qui sont exclusivement attachés à la personne et principalement de ceux dont l'objet reste en dehors de leur gage.

Ils ne peuvent pas se prévaloir de cette prérogative pour se substituer au débiteur dans la gestion de son patrimoine dont il continue à avoir la direction malgré le mauvais état de ses affaires.

Ils peuvent exercer d'emblée l'action indirecte, sans avoir à se faire subroger préalablement dans les droits et actions de leur débiteur et quand bien même ils ne seraient pas pourvus d'un titre exécutoire; mais, il ne sauraient engager cette procédure que si leur créance est exigible.

Les résultats de l'action sont communs à tous les créanciers sans que celui qui en a pris l'initiative jouisse, par rapport aux autres, d'un avantage quelconque.

المادة 277

يكون الامر على خلاف ما تقدم اذا كان القانون يمنح الدائنين على وجه استثنائي حق اقامة الدعوى المباشرة فان نتائجها تعود الى المدعي دون سواء, ولا يلزمه ان يقسم الربح بينه وبين سائر الدائنين. على ان هذه المعاملة لا يمكن اجراؤها الا اذا كانت مقررّة بنص صريح يفسر بمعناه المحصور.

Art. 277 - Il en va autrement dans le cas où la loi accorde exceptionnellement une action directe aux créanciers; les résultats en vont exclusivement au demandeur qui n'a pas à en partager le bénéfice avec les autres créanciers.

Cette procédure ne peut être engagée que dans le cas où elle est instituée par un texte formel, lequel est d'interprétation stricte.

المادة 278

يحق للدائنين الذين اصبح دينهم مستحق الاداء ان يطلبوا باسمائهم الخاصة فسخ العقود التي عقدها المديون لهضم حقوقهم وكانت السبب في احداث عجزه عن الايفاء او تفاقم هذا العجز. اما العقود التي لم يكن بها المديون الا مهملاً للكسب فلا تنالها دعوى الفسخ. وهذه الدعوى المسماة "بالدعوى البوليانية" يجوز ان تتناول اشخاصا عاقدتهم المديون خدعة. غير انه لا تصح اقامتها على الاشخاص الذين نالوا حقوقهم مقابل عوض الا اذا ثبت اشتراكهم في التواطؤ مع المديون لا يستفيد من نتائج هذه الدعوى الا الشخص او الاشخاص الذين اقاموها, وذلك على قدر ما يجب لصيانة حقوقهم. اما فيما زاد عنها فيبقى العقد قائماً ويستمر على إنتاج جميع مفاعيله. وتسقط هذه الدعوى بمرور الزمان بعد عشر سنوات.

Art. 278 - Les créanciers dont la créance est exigible peuvent, en leur nom personnel, demander la révocation des actes que le débiteur aurait accomplis en fraude de leurs droits, et par lesquels il aurait déterminé ou aggravé son insolvabilité: ceux par lesquels il aurait seulement négligé de s'enrichir échappent à l'action révocatoire.

Cette action, appelée action paulienne, peut atteindre des personnes avec lesquelles le débiteur a traité frauduleusement; toutefois, elle ne réussit contre les ayants-cause à titre onéreux, qu'autant qu'ils sont convaincus de complicité avec ledit débiteur.

Les résultats de l'action paulienne se réalisent exclusivement au profit de celui ou de ceux qui l'ont exercé et dans la mesure strictement nécessaire à la sauvegarde de leurs droits: pour le surplus, l'acte subsiste et continue à produire tous ses effets.

Cette action se prescrit par le délai de dix années.

الكتاب الرابع - في انتقال الموجبات

المادة 279

تنتقل الموجبات بالوفاة او بين الاحياء ما لم يكن ثمة استحالة ناشئة عن نص قانوني او عن كون الموجب شخصا محضا وموضوعا بالنظر الى شخص العاقد. ويخضع الانتقال بسبب الوفاة لقواعد الارث بوصية او بغير وصية. اما الانتقال بين الاحياء فخاضع للقواعد الآتية الموضوعة مع التمييز بين انتقال الموجبات منظورا اليها من الوجهة الايجابية) انتقال دين الدائن, (وانتقال الموجبات منظورا اليها من الوجهة السلبية) انتقال دين المدين.

Art. 279 - Sauf impossibilité résultant d'un texte de loi ou de la nature strictement personnelle du rapport obligatoire, établi en considération de la personne, les obligations se transmettent, soit à cause de mort, soit entre vifs.

La transmission à cause de mort obéit aux règles du droit successoral ab intestat ou testamentaire.

La transmission entre vifs est gouvernée par les principes suivants qui sont établis en distinguant entre le transfert des obligations envisagées au point de vue actif (cession de créance), et celui des mêmes obligations considérées au point de vue passif (reprise de dette).

الباب الاول - انتقال دين الدائن

المادة 280

يجوز للدائن ان يتفرغ لشخص آخر عن دين له الا اذا كان هذا التفرغ ممنوعا بمقتضى القانون او بمقتضى مشيئة المتعاقدين او لكون الموجب شخصا محضا وموضوعا بين شخصين معينين على وجه لا يقبل التغيير.

Art. 280 - Le créancier peut céder son droit à une autre personne, à moins que cette éventualité ne soit exclue par le caractère strictement personnel du rapport de droit, établi entre deux personnes déterminées, une fois pour toutes.

المادة 281

ويجوز التفرغ عن حقوق معلقة بظرف ما وإن تكن استقبالية محضة. ويصبح التفرغ عن حق متنازع عليه أقيمت دعوى الاساس في شأنه بشرط ان يرضى المدينون الذي تفرغ الدائن عن دينه. وتبقى مفاعيل هذا التفرغ خاضعة من حيث الصلاحية لاحكام المادة الثالثة من القانون الصادر في 17 شباط سنة 1928.

على انه لا يمكن التملص من المتفرغ له حين يكون لديه سبب مشروع في احرازه الحقوق المتنازع عليها ,كأن يكون وارثا مع المتفرغ او شريكا له في ملك او دائئا له.

Art. 281 - Les droits affectés de modalités quelconques, peuvent être cédés, quand bien même ils seraient purement éventuels.

La cession d'un droit litigieux, à l'occasion duquel un procès est engagé sur le fond, est valable mais à condition d'avoir lieu avec l'assentiment du débiteur cédé. Les effets d'une pareille cession demeurent régis au point de vue de la compétence par l'article 3 de la loi du 17 février 1928 (La loi du 17 Février 1928, qui a été publiée dans le J.O. No.

2142 du 17 Février 1928, n'est plus en vigueur).

Toutefois, il ne sera pas possible de se libérer du cessionnaire lorsqu'il est détenteur d'une cause légale, qui lui permet de jouir des droits litigieux, comme par exemple, lorsqu'il est héritier du cédant, son associé ou son créancier.

المادة 282

يتم التفرغ بين المتعاقدين منذ حصول الاتفاق بينهم الا اذا كان هذا التفرغ مجانيا فحينئذ يجب ان تراعي قواعد الشكل المختصة بالهبة بين الاحياء.

Art. 282 - La cession est parfaite entre les parties du moment que l'accord est réalisé entre elles; sauf, si l'opération est faite à titre gratuit, l'application des règles de forme spéciales aux donations entre vifs.

المادة 283

ان الانتقال لا يعد موجودا بالنظر الى شخص ثالث ولا سيما بالنظر الى المدينون الذي تفرغ الدائن عن دينه , الا ببلاغ هذا التفرغ الى المدينون او بتصريح المدينون في وثيقة ذات تاريخ مسجل بانه قبل ذلك التفرغ .وما دامت احدى هاتين المعاملتين لم تتم يصبح للمدينون ان يبرىء ذمته لدى المتفرغ.

واذا كان المتفرغ قد اجرى فراغين متتابعين لدين واحد فالمتفرغ له الذي سبق الى -العمل بمقتضى القانون يفضل على الآخر حتى لو كان تاريخ عقده احدث عهدا.

Art. 283 - Vis-à-vis des tiers, et notamment vis-à-vis du débiteur cédé, la transmission n'existe que par la signification du transport faite au débiteur ou bien par l'acceptation de la cession déclarée par ce dernier dans un acte ayant date certaine. Aussi longtemps que l'une de ces formalités n'a pas été accomplie, le débiteur se libère valablement entre les mains du cédant; et si celui-ci a consenti deux cessions successives pour la même créance, le cessionnaire qui s'est mis le premier en règle avec la loi est préféré à l'autre, quand bien même son titre d'acquisition serait le plus récent.

المادة 284

يجب على المتفرغ ان يسلم الى المتفرغ له سند الدين وأن يخوله كل ما لديه من الوسائل لاثبات الحق المتفرغ عنه والحصول عليه .وهو يتضمن للمتفرغ له -فيما خلا التفرغ المجاني -وجود الحق المتفرغ عنه وقت اجراء التفرغ مع صحة هذا الحق , غير انه لا يضمن ملاءة المدينون .اما اذا كان الاتفاق ينص على العكس فيما يختص بملاءة المدينون فيجب ان يكون النص الراجع اليها مقتصرًا على الملاءة الحاضرة وان تقتصر التبعة على قيمة بدل التفرغ ,الا اذا كان هناك تصريح مخالف.

Art. 284 - Le cédant doit remettre au cessionnaire son titre de créance et l'investir de tous les moyens dont il dispose pour la preuve et pour la réalisation du droit cédé.

Il est garant, à moins que l'opération ne soit intervenue à titre gratuit, vis-à-vis du cessionnaire, de l'existence lors du transport et de la validité du droit cédé mais non pas de la solvabilité du débiteur; au cas où la convention en déciderait autrement sur ce dernier point, la portée de la clause devrait, être limitée, sauf précision contraire, à la solvabilité actuelle et la responsabilité serait limitée au montant du prix de la cession.

المادة 285

ان التفرغ ينقل الى المتفرغ له ,الدين مع جميع ملحقاته كالكفالة والامتياز والرهن والتأمينات العينية غير المنقولة وفاقا للصيغ والشروط المنصوص عليها في قانون الملكية والحقوق العينية كما ينقل اليه جميع العيوب الملتصقة بالدين والخصائص الملازمة له فيحق اذا للمدينون ان يدلي باسباب الدفع والدفاع التي كان يحق له ان يدلي بها تجاه المتفرغ له .ويجري الامر بالعكس اذا كان المدينون قد وافق على الانتقال بلا قيد ولا شرط :فهو يعد اذ ذاك عادلا من وسائل الدفاع التي كان يملكها الى ذلك الحين.

Art. 285 - La cession transmet au cessionnaire la créance avec tous ses accessoires, tels que la caution, le privilège, le gage et les sûretés réelles immobilières dans les termes et conditions du code de la propriété et des droits réels, mais

aussi avec les vices dont elle était atteinte et avec les particularités qui lui étaient inhérentes.

Le débiteur peut donc opposer au cessionnaire les exceptions et les moyens de défense dont il aurait pu user à l'égard du cédant. Il en va toutefois différemment lorsqu'il a donné au transfert une acceptation sans réserves; il est alors censé avoir renoncé, par cela même, aux moyens de défense dont il disposait jusque là.

المادة 286

القواعد المتقدم ذكرها لا تطبق على التفرغ عن دين الدائن فقط بل تطبق ايضا على التفرغ عن الحقوق بوجه عام ,الا اذا كان في القانون نص مخالف او كان في ماهية الحق ما يمنع تطبيقها.

Art. 286 - Les règles qui précèdent sont valables non seulement pour les cessions de créances, mais aussi pour les cessions de droits quelconques, sauf disposition contraire de la loi ou empêchement résultant de la nature du droit.

الباب الثاني - انتقال دين المديون

المادة 287

انتقال دين المديون يحصل اما بالاتفاق بين الدائنين ومن يأخذ الدين على عاتقه واما بالاتفاق بين هذا والمديون .وفي الحالة الثانية يبقى مفعول الانتقال موقوفا على إجازة الدائن .ويستطيع المتعاقدان ,ما دامت الإجازة لم تعط ,ان يعدلا اتفاقهما او يلغياه واذا لم يجز الدائن الانتقال بطل . واذا اجازه كان له مفعول رجعي منذ اليوم الذي تم فيه الاتفاق بين المديون ومن انتقل اليه الدين .ولا يجوز اعطاء الاجازة الا بعد ان يبلغ المتعاقدون الانتقال الى الدائن .

ويجب اعطاؤها في خلال المهلة المعينة في البلاغ ,واذا لم تعين مهلة ففي خلال المدة التي تعد كافية للاختيار .واذا انقضت المهلة عدت الاجازة مرفوضة.

Art. 287 - La reprise de dette peut être effectuée soit par voie de convention passée entre le créancier et le reprenant soit par un accord intervenu entre celui-ci et le débiteur.

Dans ce dernier cas, son efficacité est subordonnée à l'approbation du créancier; jusque-là, les parties peuvent modifier l'opération ou même la supprimer.

Si le créancier refuse son approbation, la reprise de dette est annihilée; s'il la donne, elle produit effet rétroactivement au jour de l'accord intervenu entre le débiteur et le reprenant.

L'approbation ne peut intervenir qu'après que les parties ont donné communication de la reprise au créancier; elle doit intervenir dans délai fixé au cours de ladite communication, sinon, dans un délai moralement nécessaire pour prendre parti.

Une fois ce délai expiré, l'approbation est considérée comme ayant été refusée.

المادة 288

ان التأمينات العينية تبقى قائمة بعد انتقال الدين .اما التأمينات الشخصية فتسقط الا اذا وافق المسؤولون على الاتفاق الذي عقد .

Art. 288 - Les sûretés réelles survivent à la reprise de dette; mais les sûretés personnelles sont éteintes, sauf adhésion donnée par les répondants à l'opération intervenue.

المادة 289

ان اسباب الدفع ووسائل الدفاع الملازمة للدين تنتقل من المديون الى من التزم الدين .اما الوسائل المختصة بشخص المديون السابق فلا يحق للمديون الجديد ان يتذرع بها بل يحق له ان يدلي باسباب الدفع ووسائل الدفاع المختصة بشخصه.

Art. 289 - Les exceptions et moyens de défense inhérents à la dette passent du débiteur au reprenant, mais les moyens personnels à l'ancien débiteur ne sauraient être invoqués par le nouveau qui peut, au contraire, faire valoir les exceptions et moyens de défense à lui personnels.

الكتاب الخامس - في سقوط الموجبات

المادة 290

تسقط الموجبات:

اولا - بتنفيذها وهو الوجه الطبيعي لسقوطها (الايفاء)

ثانيا - بتدبير او حادث يضمن للدائن الحصول على منفعة غير التي يحق له ان يطلبها) كالايفاء باداء العوض , وتجديد الموجب , والمقاصة , واتحاد الذمة
ثالثا - باسباب تسقط الموجب او يمكن ان تسقطه مع قطع النظر عن حصول الدائن على منفعة ما) كاستحالة التنفيذ , والابراء من الدين , ومرور الزمن.

Art. 290 - Les obligations sont susceptibles de s'éteindre:

- 1- Normalement, par leur propre exécution (paiement);
- 2 - Par des mesures ou par des événements qui assurent au créancier une satisfaction autre que celle à laquelle il pouvait prétendre (dation en paiement, novation, compensation, confusion);
- 3 - Par des causes qui opèrent ou qui peuvent opérer indépendamment de toute satisfaction obtenue par le créancier (impossibilité d'exécution, remise de dette, prescription).

المادة 291

ان سقوط الموجب الاصلي يؤدي الى سقوط الموجبات الفرعية والتأمينات المنقولة التي كانت مختصة بالدين وينشأ عن حق محو القيود المختصة بالتأمينات غير المنقولة.

Art. 291 - L'extinction de l'obligation principale entraîne celle des obligations accessoires et des sûretés mobilières dont la dette était assortie.

Elle ouvre le droit à la radiation des sûretés immobilières.

الباب الاول - في سقوط الموجب بتنفيذه (الايفاء)

الفصل الاول - على من ولمن يجب الايفاء

المادة 292

يجب على المديون ان ينفذ بنفسه الموجب حينما يستفاد من نص العقد او من ماهية الدين ان من الواجب عليه ان يقوم هو نفسه بالتنفيذ. اما في غيره هذه الاحوال فيصح ان يقوم بالتنفيذ اي شخص كان عن غير علم من المديون وبدون ان يحق للدائن الاعتراض على هذا التدخل.

Art. 292 - Le débiteur doit exécuter lui-même l'obligation lorsqu'il résulte soit des termes de la convention, soit de la nature de la dette, que celle-ci comporte l'exécution personnelle.

En dehors de ces éventualités, l'exécution peut émaner valablement de toute autre personne, à son insu, et sans que le créancier puisse s'opposer à cette intervention.

يجب التنفيذ بين يدي الدائن او وكيله الحاصل على تفويض قانوني او الشخص الذي عينه لهذا الغرض على ان التنفيذ لشخص غير ذي صلاحية لا يبرىء ذمة المديون الا في الاحوال الآتية:

اولا - اذا وافق الدائن

ثانيا - اذا استفاد الدائن من التنفيذ غير الصحيح. وتكون براءة المديون بقدر استفادة الدائن.

ثالثا - اذا جرى الايفاء بنية حسنة لشخص عد حائزا صفة الدائن كالوارث الظاهري.

Art. 293 - L'exécution doit être faite entre les mains du créancier ou de son représentant dûment accrédité ou de la personne par lui indiquée à cet effet.

L'exécution faite à une personne non qualifiée ne libère pas le débiteur, sauf dans les cas suivants:

1 - Si le créancier a donné sa ratification;

2 - S'il a profité de l'exécution incorrecte, et dans la mesure seulement où il en a profité;

3 - Si le paiement a été fait de bonne foi entre les mains d'une personne qui avait la possession d'état de créancier, tel un héritier apparent.

ان الدائن الذي يرفض لغير سبب مشروع الايفاء المعروض عليه بشروط منطبقة على الاصول يعد من جراء ذلك في حالة التأخر منذ تحقق رفضه بصك رسمي ومن ذلك الحين يصبح خطر هلاك الشيء او تعيبه على عهدة هذا الدائن وينقطع حكم الفائدة عن الدين. وعلاوة على ذلك يحق عندئذ للمديون ايداع موضوع الموجب وتحميل الدائن عبء النفقة والمخاطر، وتبرأ ذمته على هذا الوجه من الموجب.

Art. 294 - Le créancier qui refuse, sans cause légitime, le paiement qui lui est offert dans des conditions régulières, se trouve, par cela même, constitué en demeure, du moment que son refus est constaté par un acte officiel.

A partir de ce moment, la perte ou la détérioration de la chose sont à ses risques et la dette cesse de produire ses intérêts; de plus, le débiteur a désormais le droit de consigner l'objet de l'obligation aux frais et risques du créancier et de se libérer ainsi de son obligation.

اذا كان موضوع الموجب عملا ما، لا تسليم شيء، يحق للمديون منذ وجود الدائن في حالة التأخر ان يفسخ العقد وفقا للاحكام المختصة بتأخر المديون.

Art. 295 - Lorsque l'objet de l'obligation est un fait et qu'il ne consiste pas dans la livraison d'une chose, le débiteur peut, une fois le créancier en demeure, résilier le contrat en conformité des dispositions qui régissent la demeure du débiteur.

عندما يكون الشيء المستحق قابلا للايداع يتم هذا الايداع في المكان وعلى الشروط التي تعينها محكمة محل الايفاء. اما اذا كان الشيء غير قابل للايداع كان يكون مثلا قابلا للتلف او يكون حفظه مدعاة لنفقات باهظة، جاز للمديون، بعد استئذان القاضي، بيعه علنا وايداع الثمن.

Art. 296 - Lorsque la chose due est susceptible de consignation, celle-ci est effectuée dans le lieu et dans les conditions indiquées par le tribunal du lieu du paiement.

Si la chose n'est pas susceptible de consignation, si elle est sujette à déperissement ou si l'entretien en est trop onéreux, le débiteur peut, avec l'autorisation du juge, la faire vendre publiquement et en consigner le prix.

للمدين ان يسترد الشيء المودع ما دام الدائن لم يصرح بقبوله الايداع .وفي هذه الحالة يعود الدين بجميع ملحقاته.

Art. 297 - Le débiteur a le droit de retirer la chose consignée aussi longtemps que le créancier n'a pas déclaré accepter la consignation.

En ce cas, la créance revit avec tous ses accessoires.

ان نفقة الايداع على الدائن حينما يكون الايداع مشروعاً.

Art. 298 - Les frais de la consignation sont à la charge du créancier, lorsque cette mesure est justifiée.

الفصل الثاني - بماذا يتم التنفيذ

يجب ايفاء الشيء المستحق نفسه ,ولا يجبر الدائن على قبول غيره وإن كان اعلى قيمة منه .واذا كان الشيء لم يعين الا بنوعه فلا يجب على المدين تقديمه من النوع الاعلى ولكن لا يجوز له تقديمه من النوع الادنى.

Art. 299 - Le paiement doit porter sur la chose même qui était due; le créancier ne saurait être contraint d'en recevoir une autre, fût-elle de valeur supérieure.

Si la chose n'est déterminée que dans son espèce, le débiteur n'est pas tenu de la donner de la meilleure espèce, mais il ne peut l'offrir de la plus mauvaise.

لا يجوز للمدين اجبار الدائن على قبول الايفاء مجزاً وإن كان الموجب قابلاً للتجزئة لان الايفاء بهذا المعنى لا يتجزأ .وتجوز مخالفة هذه القاعدة باجراء احكام المقاصة او باستعمال حق التجزئة فيما يختص بالكفلاء ,ويحق للقاضي ان يمنح المدين الحسن النية مهلاً للايفاء فيجعل ايفاء الدين اقساطاً لمدة طويلة او قصيرة حسب مقتضى الحال .

Art. 300 - Le débiteur ne peut imposer au créancier un paiement partiel; alors même que l'obligation serait divisible, le paiement a, en ce sens, un caractère d'indivisibilité.

Toutefois, cette règle peut être mise en échec par la compensation, ou pour ce qui est des cautions, par le bénéfice de division. De plus, le juge peut accorder au débiteur de bonne foi des délais pour le paiement et échelonner ainsi l'exécution de la dette sur une période plus ou moins longue.

عندما يكون الدين مبلغاً من النقود ,يجب ايفاؤه من عملة البلاد .وفي الزمن العادي ,حين لا يكون التعامل اجبارياً بعملة الورق ,يظل المتعاقدون احراراً في اشتراط الايفاء نقوداً معدنية معينة او عملة اجنبية.

Art. 301 - Lorsque la dette est d'une somme d'argent, elle doit être acquittée dans la monnaie du pays.

En période normale et lorsque le cours forcé n'a pas été établi pour la monnaie fiduciaire, les parties sont libres de stipuler que le paiement aura lieu en espèces métalliques déterminées ou en monnaie étrangère.

المادة 302

يجب ايفاء الدين بالمكان المعين في العقد. واذا لم يوضع شرط صريح او ضمنى في هذا الشأن وجب الايفاء في محل اقامة المدينون. اما اذا كان موضوع الموجب عينا معينة فيجب التنفيذ حيث كان الشيء عند انشاء العقد.

Art. 302 - La dette doit être acquittée dans le lieu déterminé par la convention.

A défaut de stipulation, expresse ou implicite à ce sujet, le paiement est quérable au domicile du débiteur.

Toutefois, lorsque l'obligation a pour objet un corps certain, l'exécution en est exigible au lieu où la chose se trouvait lors de la conclusion du contrat.

المادة 303

لا يجوز اجبار الدائن على قبول الايفاء قبل الاجل الا اذا كان الاجل موضوعا لمصلحة المدينون وحده واذا لم يكن هناك اجل معين او مستفاد ضمنا من ماهية القضية فيمكن تنفيذ الموجب وطلب هذا التنفيذ بلا تأخير. ويجب التنفيذ في يوم الاستحقاق مع مراعاة احكام المادة 105.

Art. 303 - Le créancier ne peut être obligé de recevoir paiement par anticipation à moins que le terme n'ait été stipulé dans le seul intérêt du débiteur.

A défaut de terme stipulé ou résultant implicitement de la nature de l'affaire, l'obligation peut être exécutée et l'exécution peut être exigée immédiatement.

L'exécution doit avoir lieu le jour de l'échéance, compte tenu de la disposition de l'article 105.

الفصل الرابع - في نفقات الايفاء واقامة البينة عليه

المادة 304

تكون نفقات الايفاء على عاتق المدينون.

Art. 304 - Les frais du paiement sont à la charge du débiteur.

المادة 305

يثبت الايفاء عادة بسند الايصال الذي يعطيه الدائن للمدينون. وهو مثبت لتاريخه بنفسه بالنظر الى المتعاقدين انفسهم. واذا لم يكن هناك من سند ايصال فيمكن استخراج البينة اما من قيود سجلات الدائن واوراقه البيتية , واما من القيود التي كتبها الدائن ذيلا او هامشا على سند الدين.

Art. 305 - La preuve du paiement s'administre normalement au moyen de la quittance que le créancier a dû remettre au débiteur et qui fait foi de sa date, par elle-même et vis-à-vis des parties.

A défaut de quittance, la preuve peut résulter soit des mentions inscrites sur les registres et papiers domestiques du créancier, soit de celles qui figurent sur le titre de créance à la suite ou en marge et qui ont été apposées par ledit créancier.

المادة 306

يحق للمدينون الذي قام بالايفاء التام ان يطلب , علاوة على سند الايصال , تسليم السند نفسه اليه او اتلافه. اما اذا كان الايفاء جزئيا فيمكنه ان يطلب , علاوة على سند الايصال , ذكر ما دفعه على سند الدين المحفوظ عند الدائن.

Art. 306 - Le débiteur qui effectue un paiement total peut exiger, outre une quittance, la remise du titre ou son annulation; si le paiement n'est que partiel, il peut demander, en plus de la quittance, que mention du paiement soit faite sur le titre conservé par le créancier.

الفصل الخامس - :في مفاعيل الايفاء) تعيين جهة الايفاء - الايفاء المقرون باستبدال الدائن)

المادة 307

إذا كان على المدينون الواحد عدة ديون لدائن واحد، فللمدينون أن يصرح عند الايفاء بالدائن الذي يريد ايفاءه وإذا لم يصرح، فالخيار للدائن بشرط أن يعتمد إليه بلا تأخير في سند الايصال نفسه، ما لم يعترض عليه المدينون.

Art. 307 - Lorsque plusieurs dettes incombent au même débiteur, envers le même créancier, le débiteur a le droit de déclarer, lors du paiement, quelle dette il entend acquitter.

Faute de cette déclaration, le choix appartient au créancier à la condition qu'il y procède aussitôt, dans la quittance même et sauf opposition de la part du débiteur.

المادة 308

لخيار المدينون بعض القيود: فهو إذا لم يتفق مع الدائن لا يمكنه عند الايفاء الجزئي أن يجعل هذا الايفاء لرأس المال قبل أن يوفي الفوائد ولا أن يفضل ايفاء دين غير مستحق الاداء على دين مستحق.

Art. 308 - La décision du débiteur comporte certaines restrictions: à moins d'accord avec le créancier, il ne peut pas, au cas de paiement partiel, appliquer l'opération au capital avant d'avoir acquitté d'abord les intérêts ni prétendre éteindre une dette non échue de préférence à une dette exigible.

المادة 309

إذا لم يكن هناك تخصيص صريح من قبل أحد المتعاقدين، وجب أن يعد الايفاء مختصا بالدائن المستحق الاداء لا بالدائن الذي لم يحل أجله. وإذا وجدت عدة ديون مستحقة الاداء فيخصص الايفاء بالدائن الذي يكون من مصلحة المدينون أن يوفيه قبل غيره، والا فالدائن الذي يكون أثقل عبئا من سواه. وعند انتفاء كل سبب آخر للتقدير يشمل الايفاء الديون على اختلافها بنسبة مقاديرها.

Art. 309 - A défaut d'imputation expresse de la part de l'une et de l'autre des parties, le paiement doit être imputé sur la dette exigible, de préférence à celles qui ne sont point échues; et, s'il y a plusieurs dettes exigibles, sur celle que le débiteur avait le plus d'intérêt à éteindre; sinon, sur la plus onéreuse; enfin, à défaut de tout autre élément d'appréciation, sur les diverses dettes, proportionnellement à leur montant.

المادة 310

يكون الايفاء مسقطا للدين اسقاطا مطلقا نهائيا بالنظر الى جميع اصحاب الشأن. ويجوز أن يكون الايفاء مقتصرًا على نقل الدين إذا كان مقترنا باستبدال، فيقدر عندئذ أن الدين موفى كله أو بعضه من قبل شخص لا يجب أن يتحمل كل العبء بوجه نهائي فيحل محل الدائن الذي استوفى حقه ليتمكن من الرجوع على المدينون الاصلي أو على الشركاء في الموجب.

Art. 310 - Le paiement éteint la dette absolument, définitivement et au regard de tous les intéressés.

Il ne fait cependant que la déplacer, s'il est accompagné d'une subrogation, ce qui suppose que la dette est acquittée, totalement ou partiellement, par une personne qui ne doit pas en supporter définitivement tout le fardeau et qui se trouve, en conséquence, substituée au créancier désintéressé en vue d'un recours à exercer contre le débiteur principal ou contre des coobligés.

المادة 311

ان الاستبدال يكون اما بمقتضى القانون واما بمشيئة الدائن او المدين.

Art. 311 - La subrogation a lieu soit en vertu de la loi, soit par la volonté du créancier, soit par celle du débiteur.

المادة 312

يكون الاستبدال قانونيا في الاحوال الآتية:

اولا -لمصلحة الدائن العادي او المرتهن او صاحب التأمين الذي يوفي حقوق دائن آخر له حق الاولوية عليه .غير ان الاستبدال فيما يختص بالحقوق الخاضعة للقيد في السجل العقاري ,لا يكون له مفعول الا بعد اتمام هذا القيد

ثانيا -لمصلحة الملتزم بالايفاء مع آخرين) كما في الموجبات المتضامنة او غير المتجزئة (او الملتزم بالايفاء من اجل آخرين) كالكفيل او الشخص الثالث محرز العقار المرهون (اذا أجبر على الايفاء او كان الايفاء من مصلحته

ثالثا -لمصلحة الوارث الذي اوفى من ماله ديون التركة.

Art. 312 - La subrogation est légale dans les cas suivants:

1 - Au profit de celui qui, étant créancier chirographaire, hypothécaire ou gagiste, désintéresse un autre créancier qui lui était préférable. Toutefois, la subrogation n'aura effet, pour les droits assujettis à l'inscription au registre foncier, qu'après ladite inscription.

2 - Au profit de celui qui, étant tenu avec d'autres (solidarité, indivisibilité) ou pour d'autres (caution, tiers détenteur d'un immeuble hypothéqué) au paiement de la dette était tenu de l'acquitter ou avait intérêt à le faire;

3 - Au profit de l'héritier qui a payé de ses derniers les créanciers de la succession.

المادة 313

ان الدائن الذي قبل الايفاء من شخص ثالث يمكنه ان يحله محله في حقوقه ويجب حينئذ ان يحصل الاستبدال صراحة عند الايفاء على الاكثر .اما تاريخ سند الايصال المشتمل على الاستبدال فلا يعد ثابتا بالنظر الى الاشخاص الآخرين فيما يختص بالاستبدال الا من يوم صيرورة هذا التاريخ صحيحا.

Art. 313 – Le créancier qui reçoit le paiement de la part d'un tiers peut toujours subroger celui-ci dans ses droits.

La subrogation doit alors être consentie expressément et, au plus tard, lors du paiement.

La quittance subrogatoire ne fait foi de sa date, vis-à-vis des tiers, en ce qui concerne la subrogation, que le jour où cette date est devenue certaine.

المادة 314

يكون الاستبدال صحيحا عندما يقترض المدينون مبلغا من المال لايفاء ما عليه فيمنح مقرضه ,لكي يؤمنه على ماله ,جميع الحقوق التي كانت لدائنه الاول الذي أوفى دينه .وفي مثل هذه الحالة يجب:

اولا -ان يكون لسند الاقتراض ولسند الايصال تاريخ صحيح.

ثانيا -ان يصرح في سند الاقتراض بان المال انما اقترض بقصد الايفاء ويصرح في سند الايصال بان الايفاء انما كان من المال المقرض.

ثالثا -ان يصرح بان المقرض حل محل الدائن الموفى دينه في ما له من الحقوق .ولا يشترط رضى الدائن لصحة هذا التعامل.

Art. 314 - La subrogation est valablement consentie par le débiteur qui emprunte une somme d'argent à l'effet de se libérer, et qui, afin de donner des garanties à son bailleur de fonds, le fait ainsi entrer dans tous les droits de l'ancien créancier désintéressé.

En pareil cas, il faut:

- 1 - Que l'acte d'emprunt et la quittance aient date certaine;
 - 2 - Que, dans l'acte d'emprunt, il soit déclaré que la somme a été empruntée en vue d'effectuer le paiement et que, dans la quittance, il soit précisé que ledit paiement a été réalisé avec les deniers empruntés;
 - 3 - Que le bailleur de fonds soit subrogé expressément dans les droits du créancier désintéressé.
- Le consentement de ce créancier n'est pas requis pour la validité de l'opération.

المادة 315

ان الاستبدال القانوني او الاتفاقي يجعل الدائن البديل يحل في الحقوق محل الدائن الموفى دينه ولكن لا يكسبه صفة المتفرغ له ولا مركزه. ولا يحق له اقامة دعوى الضمان على الدائن الموفى دينه. ولا يحل محله الا بقدر المال الذي دفعه ونسبته. واذا كان ملزما مع غيره فلا يحق له مقاضاة شركائه في الموجب الا على قدر حصة كل منهم ونصيبه. ويحق للدائن البديل فضلا عن حق اقامة الدعاوى الناجمة عن الاستبدال ان يقيم الدعوى الشخصية الناشئة عن تدخله بصفة كونه وكيل او فضوليا.

Art. 315 - La subrogation légale ou conventionnelle met le subrogé {aux droits} du créancier désintéressé mais sans lui donner la qualité et la situation d'un cessionnaire.

Il ne peut agir en garantie contre le créancier désintéressé.

Il n'est subrogé aux droits de celui-ci que dans la mesure et jusqu'à concurrence des sommes qu'il a lui-même déboursées.

S'il était tenu avec d'autres, il ne peut agir contre chacun de ses coobligés que pour sa part et portion.

En outre, des actions ayant leur source dans la subrogation dont il bénéficie, le subrogé a à sa disposition l'action personnelle résultant de son intervention, à titre de mandataire ou de gérant d'affaires.

المادة 316

في حالة الايفاء الجزئي يشترك البديل مع الدائن في استعمال الحقوق المختصة بكل منها على نسبة ما يجب لكل واحد, ويوفى دينهما من اموال المدينين على نسبة حصة كل منهما.

Art. 316 - En cas de paiement partiel, le subrogé concourt avec le créancier pour l'exercice de leurs droits respectifs, proportionnellement à ce qui est dû à chacun d'eux; ils sont payés sur les biens du débiteur au marc le franc.

الفصل السادس - :الايفاء بالتحويل) الشك)

المادة 317

ان الايفاء بواسطة التحويل) الشك (يبقى خاضعا لاحكام القانون الصادر في 7 نيسان سنة 1330 (1914) (الذي لا يزال مرعي الاجراء.

Art. 317 - Le paiement par chèque reste soumis aux dispositions de la loi du 7 avril 1330 (1914) qui demeure en vigueur.

(Actuellement, le paiement par chèque est soumis aux dispositions du décret législatif No. 304/42 (code de commerce

الباب الثاني - طرق سقوط الموجب التي يحصل بها الدائن على منفعة غير التي كان يحق له ان يطلبها

الفصل الاول - في الايفاء باداء العوض

المادة 318

يسقط الدين اذا قبل الدائن ,عوضا عن التنفيذ ,اداء شيء غير الذي كان يجب له .واذا بدا شك ما ولم يعترض الدائن او لم يبد تحفظا عند الايفاء باداء العوض ,فالدائن يعد ,الى ان يقوم برهان على العكس , قابلا لذلك الايفاء ومعتزفا بكونه مبرنا لذمة المديون .

Art. 318 - La dette est éteinte lorsque le créancier accepte, pour tenir lieu d'exécution, une prestation autre que celle qui lui était due.

Dans le doute, et à moins que le créancier n'ait protesté ou fait des réserves lors de la dation en paiement, il est présumé, jusqu'à preuve du contraire, avoir accepté cette opération et lui avoir reconnu, pour le débiteur, une valeur libératoire.

المادة 319

ان قواعد البيع تطبق مبدئيا على الايفاء باداء العوض ولا سيما القواعد المختصة بالضمان وباهلية المتعاقدين .على ان قواعد الايفاء تطبق بالقياس وبقدر المستطاع ولا سيما في ما يختص بتعيين جهة الايفاء .

Art. 319 - en principe, les règles qui gouvernent la vente, sont applicables à la dation en paiement, notamment celles qui ont trait à la garantie et à la capacité des parties.

Les règles du paiement sont cependant applicables, par analogie et dans la mesure du possible, notamment en ce qui concerne l'imputation.

الفصل الثاني - في تجديد الموجب

المادة 320

التجديد هو استبدال الموجب الاول بموجب جديد .وتجديد الموجب لا يقدر وجوده بل يجب ان يستفاد من العقد صراحة.

Art. 320 - La novation consiste dans la substitution d'une obligation nouvelle à l'obligation primitive.

Elle ne se présume point, mais elle doit résulter clairement de l'acte.

المادة 321

يجب ان يكون الدائن اهلا للتصرف في حقه والمديون اهلا للالتزام.

Art. 321 - Le créancier doit avoir la capacité de disposer de son droit; le débiteur doit avoir celle de s'engager.

المادة 322

لا يتم التجديد الا اذا كان الموجبان القديم والحديث موجودين حقيقة وليس بهما سبب للابطال المطلق .اما مجرد قابلية الابطال لهذا الدين او لذاك فلا يحول دون التجديد بل تبقى مفاعيله موجودة ما دام الابطال لم يحكم به .وان الدين القابل للابطال يجوز استبداله بموجب صحيح اذا كان صاحب

دعوى الابطال عالما بالحالة فيعد حينئذ عادلا عن حق اقامتها .والموجب الطبيعي يجوز استبداله بواسطة التجديد بموجب مدني.

Art. 322 - La novation ne peut fonctionner que si les deux obligations, l'ancienne et la nouvelle, existent vraiment et ne sont pas atteintes d'une nullité radicale.

Une simple annulabilité de l'une ou de l'autre dette ne fait pas obstacle à la novation dont les effets sont maintenus aussi longtemps que l'annulation n'est pas prononcée; une dette annulable peut faire place à une obligation valable lorsque le titulaire de l'action en nullité était au courant de la situation et doit donc être considéré comme ayant renoncé à exercer ladite action.

Une obligation naturelle peut, au moyen de la novation, être remplacée par une obligation civile.

المادة 323

لا يكون التجديد الا بادخال عنصر جديد في الموجب . ويتناول التبدل اما شخص احد المتعاقدين واما موضوع الموجب واما السند القانوني الذي يستمد منه الموجب.

Art. 323 - Il n'est point de novation sans l'intervention d'un élément nouveau dans le rapport obligatoire; le changement peut concerner la personne de l'une des parties, l'objet de l'obligation, le titre juridique d'où elle découle.

المادة 324

لا يستنتج التجديد من تغيير صيغة الموجب او تغيير محل الايفاء ولا من وضع سند قابل للقطع ولا من انضمام اشخاص آخرين الى الموجب عليهم.

Art. 324 - A moins de stipulation expresse en sens contraire, la novation ne résulte pas d'un changement dans les modalités de l'obligation, ni d'un changement dans le lieu du paiement, ni de la souscription d'un engagement de change, ni de l'accession de nouveaux obligés au rapport obligatoire.

المادة 325

ان التجديد يسقط الموجب اصلا وفرعا تجاه الجميع ويمكن الكفلاء وسائر الموجب عليهم ان يدخلوا برضاهم تحت احكام الموجب الجديد . ويجوز وضع نص صريح يشترط به الحاق الرهون والحقوق الممتازة ورهون المنقولات , الدين الجديد على الشروط نفسها التي كانت ضامنة للموجب الساقط , ولا يكون ذلك الا اذا رضي بهذا اللاحق صاحب الملك المترتب عليه حق الرهن او الامتياز .

Art. 325 - La novation éteint l'obligation vis-à-vis de tous, en elle-même et dans ses accessoires.

Les cautions et les codébiteurs peuvent, s'ils y consentent, accéder à l'obligation nouvelle.

Une clause expresse peut stipuler que les hypothèques, les privilèges et le gage seront rattachés à la dette nouvelle, dans les conditions où ils garantissaient l'obligation éteinte, mais seulement si le propriétaire du bien grevé consent à cette translation.

المادة 326

ان التفويض هو توكيل يعطى من شخص) يدعى المفوض (لشخص آخر) يدعى المفوض اليه (ليعقد التزاما تجاه شخص ثالث) يسمى المفوض لديه . (وهو لا يفيد بحكم الضرورة وجود موجب سابق بين المتعاقدين وهذا التعامل لا يقدر تقديرا ولا يفضي الى تجديد موجب سابق كان يربط المفوض بالمفوض اليه او المفوض بالمفوض لديه . واذا لم يكن هناك نص خاص فالموجب الجديد يندمج بجانب الموجبات السابقة) وهذا ما يسمى التفويض الناقص.(

Art. 326 - La délégation est le mandat donné par une personne (délégant) à une autre (délégué) de s'engager envers une troisième (délégataire); elle ne suppose pas nécessairement l'existence de rapports obligatoires préexistants entre les parties.

Cette opération ne se présume pas, et elle n'entraîne pas novation des rapports obligatoires qui pouvaient unir

précédemment le déléguant au délégué et le déléguant au délégataire; sauf clause expresse, l'obligation nouvelle vient se juxtaposer aux obligations préexistantes (délégation imparfaite).

المادة 327

إذا كان قصد المتعاقدين إبدال الموجب أو الموجبات السابقة بموجب جديد) تفويض كامل (فتبرأ في الحال ذمة المفوض تجاه المفوض لديه , على شرط أن يكون الالتزام الجديد الذي التزمه المفوض اليه صحيحا , وأن يكون المفوض اليه مليا عند التفويض.

Art. 327 - Lorsque les parties ont voulu substituer un rapport obligatoire nouveau à l'obligation ou aux obligations préexistantes (délégation parfaite) le déléguant est libéré aussitôt envers le délégataire, mais seulement si l'engagement nouveau, pris par le délégué, est valable, et si ce délégué était solvable lors de la délégation.

الفصل الثالث - في المقاصة

المادة 328

إذا وجد شخصان وكل منهما دائن ومديون للآخر , حق لكل واحد منهما أن يقاض الآخر بما له قبله على قدر المبلغ الأدنى من الدينين.

Art. 328 - Lorsque deux personnes sont respectivement créancières et débitrices l'une de l'autre, chacune d'elles peut compenser sa dette avec sa créance jusqu'à concurrence du montant de la plus faible des deux.

المادة 329

لا تجري المقاصة إلا بين الديون التي يكون موضوعها نقودا أو أشياء ذات نوع واحد من المثليات.

Art. 329 - La compensation n'a lieu qu'entre dettes ayant pour objet des sommes d'argent ou des choses de même espèce fongibles entre elles.

المادة 330

لا يدخل في المقاصة إلا الديون المحررة والمستحقة الاداء . على أن المهلة الممنوحة من القاضي لا تحول دون المقاصة . وليس من الضرورة أن يكون الدينان واجبي الاداء في محل واحد . على أن الأحوال التي تحول دون الإيفاء تحول مبدئيا دون المقاصة.

Art. 330 - Seules, les dettes liquides et exigibles sont susceptibles d'entrer en compensation; toutefois, le terme de grâce ne fait pas obstacle à la compensation.

Il est sans importance que les deux dettes soient ou non payables au même lieu.

Mais, les circonstances qui feraient obstacle au paiement font également obstacle, en principe, à la compensation.

المادة 331

تجري المقاصة اية كانت اسباب احد الدينين فيما خلا الأحوال الآتية:

1 -عند المطالبة برد شيء نزع بلا حق من يد مالكه

2 -عند المطالبة برد ودیعة او عارية استعمال

3 -إذا كان هناك دين غير قابل للحجز

4 -إذا عدل المديون مقدما عن المقاصة.

Art. 331 - La compensation a lieu, quelles que soient les causes de l'une ou de l'autre des dettes, excepté dans les cas:

- 1 - De la demande en restitution d'une chose dont le propriétaire a été injustement dépouillé;
- 2 - De la demande en restitution d'une chose déposée ou prêtée à usage;
- 3 - D'une créance déclarée insaisissable;
- 4 - De la renonciation à la compensation faite par avance par le débiteur.

المادة 332

لا تجري المقاصة حتما بل بناء على طلب احد الفريقين وهي تسقط الدين في اليوم الذي تتوافر فيه الشروط اللازمة لامكان التذرع بها مع قطع النظر عن الامور التي تكون قد وقعت فيما بعد كسقوط احد الموجبين بمرور الزمن.

Art. 332 - La compensation n'opère pas de plein droit, mais seulement lorsqu'elle est invoquée par l'une des parties; elle éteint la dette au jour même où se trouvaient réunies les conditions requises pour qu'elle puisse être opposée et abstraction faite des éventualités qui ont pu survenir par la suite, telle la prescription de l'une des obligations.

المادة 333

ان المقاصة في الاساس تفعل عند الادلاء بها فعل الايفاء , ولكن بقدر الدين الاقل وهي تسقط ملحقات الموجب) كرهن العقار والمنقول والكفالة الخ) على نسبة إسقاطها للموجب نفسه . على ان سقوط الحقوق الخاضعة للقيد في السجل العقاري لا يتم الا بمحو ذلك القيد.

Art. 333 - La compensation, une fois qu'elle est opposée, opère, en principe, comme un paiement, mais seulement jusqu'à concurrence du montant de la dette la plus faible.

Elle éteint les accessoires des obligations (hypothèque, gage, cautionnement etc...) et dans la mesure où elle met fin à ces obligations elles-mêmes.

Toutefois, l'extinction des droits assujettis à l'inscription au registre foncier ne s'obtient que par la radiation.

المادة 334

يجوز للكفيل ان يطلب المقاصة بما يجب على الدائن للمدين الاصيلي ولكن لا يجوز لهذا المدين ان يطلب المقاصة بما يجب على الدائن للكفيل كما انه لا يجوز للمدين المتضامن ان يحتج بوجود دين آخر لاحد شركائه في الدين , مترتب على الدائن . اما اذا احتج بالمقاصة الكفيل او المدين المتضامن بعد ان يصبح دائنين للدائن فالمقاصة تسقط الدين عن المدين الاصيلي او عن سائر المدينين . ويحق لهؤلاء الادلاء بالمقاصة.

Art. 334 - La caution peut opposer la compensation de ce que le créancier doit au débiteur principal, mais celui-ci ne peut opposer la compensation de ce que le créancier doit à la caution, pas plus que le codébiteur solidaire ne saurait se prévaloir de l'existence d'une autre dette incombant au créancier vis-à-vis d'un autre des codébiteurs.

Mais, lorsque la compensation a été opposée par la caution ou par le codébiteur solidaire, devenus créanciers du créancier, elle éteint la dette à l'égard du débiteur principal ou des autres codébiteurs, lesquels sont admis à s'en prévaloir.

المادة 335

ان المقاصة لا تؤثر في حقوق شخص ثالث مكتسبة من قبل.

Art. 335 - La compensation ne porte pas atteinte aux droits précédemment acquis à des tiers.

المادة 336

متى وجدت بين شخصين عدة ديون قابلة للمقاصة تطبق القواعد الموضوعة لتعيين جهة الايفاء .

Art. 336 - Lorsque plusieurs dettes sont compensables entre les mêmes personnes, on suit, pour la compensation, les règles établies pour l'imputation des paiements.

الفصل الرابع - في اتحاد الذمة

المادة 337

عندما تجتمع الصفتان المتعارضتان صفة الدائن وصفة المدين في موجب واحد وفي شخص واحد، ينشأ عن اجتماعهما اتحاد يسقط الموجب على نسبة هذا الاتحاد. وإذا زال سبب الاتحاد وكان لزواله مفعول رجعي، عاد الدين مع كل ملحقاته بالنظر إلى الجميع وعند اتحاد الذمة كأنه لم يحصل قط.

Art. 337 - Lorsque les qualités incompatibles de créancier et de débiteur se réunissent, pour un même rapport obligatoire, sur une même tête, il s'opère une confusion qui éteint l'obligation dans la mesure où elle se produit. Lorsque la cause de la confusion vient à disparaître rétroactivement, la créance revit, avec ses accessoires, vis-à-vis de tous, et la confusion est réputée n'avoir jamais eu lieu.

الباب الثالث - سقوط الموجب بأسباب يجري حكمها مع قطع النظر عن كل منفعة للدائن

الفصل الأول - في الإبراء من الدين

المادة 338

إن الإبراء من الدين أو تنازل الدائن عن حقوقه لمصلحة المدين لا يكون إلا بمقتضى اتفاق إذ يفترض في الإبراء اتفاق أصحاب الشأن.

Art. 338 - La remise de dette, ou abandon que le créancier fait de ses droits au profit du débiteur, ne peut être que conventionnelle; elle suppose l'accord des volontés des intéressés.

المادة 339

إن الإبراء لا يخضع لقواعد الشكل المختصة بالتبرع ولو أجراه الدائن بدون أية منفعة تقابله. لكنه يخضع في هذه الحال لقواعد الأساس المختصة بالتبرع وخصوصاً ما يتعلق منها باهلية أصحاب الشأن.

Art. 339 - Cette opération échappe aux règles de forme des libéralités alors même qu'elle serait consentie par le créancier sans aucune contre-partie à son avantage: mais, dans ce cas, elle est soumise aux règles de fond qui gouvernent les libéralités, notamment quant à la capacité de ceux qui y participent.

المادة 340

يكون عقد الإبراء صريحاً أو ضمناً فهو يستفاد من كل عمل أو كل حال تتبين منهما جلياً عند الدائن نية التنازل عن حقوقه، وعند المدين نية الاستفادة من هذا التنازل. إن التسليم الاختياري للسند الأصلي الذي كان في حوزة الدائن يقدر معه حصول الإبراء إلى أن يثبت العكس. ولا يكفي رد الدائن للشيء المودع على سبيل التأمين ليبنى عليه مثل هذا التقدير.

Art. 340 - La convention de remise de dette peut être expresse ou tacite; elle résulte de tout acte, de toute circonstance indiquant clairement, chez le créancier, la volonté de consentir l'abandon de ses droits; chez le débiteur, celle de bénéficier de cet abandon.

La remise volontaire du titre original que détenait le créancier fait présumer la remise de la dette, jusqu'à preuve du

contraire.

La restitution par le créancier de la chose donnée en nantissement ne suffit point à établir une présomption de ce genre.

الفصل الثاني - في استحالة التنفيذ

المادة 341

يسقط الموجب اذا كان ,بعد نشأته ,قد أصبح موضوعه مستحيلا من الوجه الطبيعي او الوجه القانوني بدون فعل أو خطأ من المدين.

Art. 341 - L'obligation s'éteint lorsque, depuis qu'elle est née, la prestation qui en fait l'objet est devenue impossible, naturellement ou juridiquement, sans le fait ou la faute du débiteur.

المادة 342

يجب على المدين ان يقيم البرهان على وجود القوة القاهرة ويبقى مع ذلك للدائن متسع لكي يثبت ان الطارئ الذي وقع بمعزل عن المدين كان مسبوقا او مصحوبا بخطأ ارتكبه المدين كابطاء في التنفيذ جعله في حالة التأخر .وفي مثل هذا الموقف يظل الموجب قائما.

Art. 342 - C'est au débiteur qu'il appartient de prouver le cas de force majeure; cette preuve laisse d'ailleurs au créancier la ressource d'établir que l'évènement étranger au débiteur a été précédé ou accompagné d'une faute de sa part, par exemple d'un retard dans l'exécution ayant motivé sa demeure; en ce cas, l'obligation subsiste.

المادة 343

لا تبرأ ذمة المدين من اجل القوة القاهرة الا بقدر استحالة التنفيذ .فيمكن اذا ان لا يكون سقوط الموجب الا جزئيا .وفي جميع الاحوال ,حتى في حالة سقوط الموجب كله ,يلزم المدين ان يتنازل للدائن عن الحقوق والدعاوى المختصة بالتعويض مما يتعلق بالموجب السابق كما يلزمه ان يسلم اليه كل ما بقي من الشيء الهالك إن كانت هناك بقية.

Art. 343 - Le débiteur n'est libéré par le cas de force majeure que dans la mesure où l'exécution est devenue impossible; l'extinction de l'obligation peut donc n'être que partielle.

En tout cas, et même si l'extinction est totale, le débiteur est tenu de céder au créancier les droits et actions en indemnité relatifs à la prestation jadis due, et il doit lui remettre, s'il y a lieu, tout ce qui subsiste de la chose qui a péri.

الفصل الثالث - في مرور الزمن المسقط للموجب او المبرئ للذمة

الجزء الاول - احكام عامة

المادة 344

تسقط الموجبات بتقاعد الدائن الذي يتخلف عن التذرع بحقوقه سحابة مدة من الزمان.

Art. 344 - Les obligations s'éteignent par l'inertie du créancier qui s'est abstenu de faire valoir ses droits pendant un certain laps de temps.

الجزء الثاني - مبدأ مرور الزمن ومدته

المادة 345

لا يجرى حكم مرور الزمن حتما بل يجب ان يدلي به من ثم في مصلحته .ويمكنه الادلاء به في جميع اطوار المحاكمة حتى في الاستئناف للمرة الاولى .ولا يجوز للقاضي ان يطبق من تلقاء نفسه احكام مرور الزمن.

Art. 345 - La prescription n'opère pas de plein droit, mais seulement si elle est invoquée par celui au profit duquel elle s'est accomplie et qui peut s'en prévaloir en tout état de cause, et même en appel pour la première fois; le juge ne peut suppléer d'office le moyen qui en résulte.

المادة 346

لا يجوز للدائن ان يعدل مقدما عن حكم مرور الزمن ولا أن يطيل او يقصر مدته وانما يجوز له أن يعدل عنه بعد الحصول عليه .ويكون عدوله صريحا او ضمنيا .واذا كان لعدوله صفة الاحتيال حاز لدائنيه ان يحصلوا على ابطال ذاك العدول باقامة الدعوى البوليائية.

Art. 346 - Le créancier ne peut renoncer d'avance à la prescription, ni en proroger ou en abrégier les délais, mais il peut renoncer à la prescription, une fois acquise.

Sa renonciation peut être expresse ou tacite.

Si elle présente un caractère frauduleux, les créanciers du renonçant peuvent en obtenir la révocation au moyen de l'action paulienne.

المادة 347

يحق لكل مديون متضامن ولل كفيل الادلاء بمرور الزمن تجاه الدائن كما يحق لدائن آخر للمديون ان يدلي به على الطريقة غير المباشرة.

Art. 347 - La prescription peut être opposée au créancier par un codébiteur solidaire ou par une caution, ou encore par un autre créancier du débiteur et par voie indirecte.

المادة 348

لا يبتدىء حكم مرور الزمن الا يوم يصبح الدين مستحق الاداء .وتحسب المدة بالايام لا بالساعات , ولا يحسب يوم البداية .وتعد مدة مرور الزمن تامة عند انقضاء آخر يوم منها.

Art. 348 - La prescription ne court qu'à dater du jour où la créance est devenue exigible.

Le délai se calcule par jours et non par heures; le jour initial n'est pas compté; la prescription est accomplie lorsque le dernier jour du délai est expiré.

المادة 349

ان مرور الزمن يتم في الاساس بعد انقضاء عشر سنوات.

Art. 349 - En principe, la prescription s'accomplit par le délai de dix années.

المادة 350

تكون مدة مرور الزمن خمس سنوات في المستحقات المتأخرة والفوائد وحصص الاسهم من الارباح واجور المباني والاراضي الزراعية ,وبوجه عام في الموجبات التي تستحق الاداء كل سنة او اقل .وتكون مدة مرور الزمن خمس سنوات ايضا في الدعاوى بين الشركاء او بين هؤلاء واشخاص آخرين من اجل الموجبات الناشئة عن عقد الشركة .وتبتدىء هذه المدة من يوم اعلان حل الشركة او اعلان خروج احد الشركاء .

Art. 350 - Sont prescrits par cinq ans: les arrérages, intérêts, dividendes; les loyers des maisons et les fermages des biens ruraux, et, puis généralement, les prestations payables par année ou à des termes plus courts. Sont soumises à la même prescription quinquennale les actions entre les associés et entre ceux-ci et les tiers, à raison des obligations issues du contrat de société; ce délai court alors du jour où l'acte de dissolution de la société ou de renonciation de l'associé a été publié.

المادة 351

يسقط بحكم مرور الزمن بعد سنتين:

- 1 - حق دعوى الباعة وملتزمي تقديم البضائع واصحاب المعامل فيما يختص بالاشياء التي يقدمونها.
- 2 - حق دعوى المزارعين ومنتجي المواد الاولية فيما يختص بالاشياء التي يقدمونها اذا استعملت في حاجات المديون البيئية. وتبتديء مدة مرور الزمن من يوم تقديم هذه الاشياء.
- 3 - حق دعوى المعلمين والاساتذة وارباب معاهد التعليم الداخلية العامة والخاصة فيما يتعلق بالمرتبات المستحقة لهم قبل تلاميذهم, وباللوازم التي قدمت لهؤلاء التلاميذ. وتبتديء مدة مرور الزمن منذ حلول الاجل المعين لاستحقاق المرتبات.
- 4 - حق دعوى الخدام المختصة بما لهم من الاجور والمسلفات وسائر الموجبات المستحقة لهم بمقتضى عقد الاستخدام وكذلك حق دعوى السيد على خدامه فيما يختص بالمال المسلف لهم بصفة كونهم خداما.
- 5 - حق دعوى العمال والمتدربين فيما يختص باجورهم ولوازمهم ويوميهم والمال الذي اسلفوه من اجل خدمتهم. وكذلك حق دعوى المستخدم (بكسر الدال) او رب العمل فيما يختص بالمال المسلف لعماله بصفة كونهم عمالا.
- 6 - حق دعوى اصحاب الفنادق والمطاعم فيما يختص بتقديم السكن والطعام لمعاملهم وبالمال المسلف لهم.
- 7 - حق دعوى مؤجري الاثاث والاشياء المنقولة من اجل بدل ايجارها.
- 8 - حق دعوى المعاهد الخاصة والعامة المختصة بمعالجة الامراض او بالسهر على المرضى من اجل العناية التي تصرفها اليهم وتقديم اللوزم والمسلفات لهم. وتبتديء مدة مرور الزمن من يوم صرف العناية اليهم او تقديم اللوازم لهم.
- 9 - حق دعوى العملة الأجورين فيما يختص بالتعويضات التي يمكنهم ان يطالبوا بها حسب المواد 652 و656 من القانون المذكور.

Art. 351 (L'Article 2 du décret législatif No. 46 du 12/6/1943 stipule: {Dans tous les cas où à la date de mise en vigueur du présent décret-Législatif, la totalité du délai de deux ans fixé par l'article 351 du Code des Obligations et des Contrats, ou plus de dix-huit mois de ce délai seraient expirés, un délai de six mois à compter de cette même date sera accordé pour l'exercice de l'action en paiement des indemnités prévues par les articles 652 et 656 dudit Code) - Se prescrivent par deux années:

- 1 - L'action des marchands, fournisseurs, fabricants, à raison des fournitures par eux faites;
- 2 - Celle des agriculteurs et producteurs de matières premières pour les fournitures par eux faites, lorsqu'elles ont servi aux usages domestiques du débiteur; ce, à partir du jour où les fournitures ont été faites;
- 3 - Celle des instituteurs, professeurs, maîtres de pension publics ou privés, pour les honoraires à eux dus par leurs élèves, ainsi que pour les fournitures faites à ces derniers, à partir de l'échéance du terme fixé pour le paiement de leurs honoraires;
- 4 - Celle des domestiques pour leurs gages, déboursés, et autres prestations à eux dues, en vertu du louage des services, ainsi que celle des maîtres contre leurs serviteurs pour les avances faites à ceux-ci à ce même titre;
- 5 - Celle des ouvriers, apprentis, pour leurs salaires, fournitures et journées, et pour les déboursés par eux faits à raison de leurs services, ainsi que celle de l'employeur ou patron, pour les sommes avancées à ses ouvriers aux

mêmes titres;

6 - Celle des hôteliers ou traiteurs, à raison du logement et de la nourriture qu'ils fournissent, et des déboursés faits pour leurs clients;

7 - Celle des locateurs de meubles et choses mobilières, à raison du prix du louage de ces choses;

8 - Celle des établissements publics ou privés destinés au traitement des maladies, ou à la garde des malades, à raison des soins par eux donnés aux dits malades et des fournitures et déboursés faits pour ces derniers, à partir du jour où les soins ont été donnés et où les fournitures ont été faites.

9 - Le 9 alinéa de l'article 351 a été ajouté par la loi No. 46/ET du 12/6/1943:

Celle des salariés pour le paiement des indemnités auxquelles ils peuvent prétendre aux termes des articles 652 et 656 du présent Code.

المادة 352

يسقط ايضا بمرور الزمن بعد سنتين :

1 -حق دعوى الاطباء والجراحين والمولدين واطباء الاسنان والاطباء البيطريين من اجل عياداتهم والعمليات التي اجروها واللوازم والمسلفات التي قدموها .وتبتديء مدة مرور الزمن من تاريخ العيادة او العملية الاخيرة .

2 -حق دعوى الصيدليين من اجل الادوية التي قدموها .وتبتديء مدة مرور الزمن من تاريخ تقديمها .

3 -حق دعوى المحامين ووكلاء الدعاوى من اجل اجورهم ومسلفاتهم وتبتديء المدة المشار اليها منذ صدور الحكم النهائي او من تاريخ عزلهم عن الوكالة .

4 -حق دعوى مهندسي البناء والمساحة وسائر المهندسين والخبراء من اجل الخطط التي يرسمونها او الاعمال التي يجرونها او المسلفات التي يقدمونها .وتبتديء المدة من تاريخ تسليم الخطط او اتمام الاعمال او اداء المسلفات .

5 -حق دعوى الوسطاء فيما يختص باداء بدل السمسة .وتبتديء المدة من تاريخ انعقاد الاتفاق .

Art. 352 - Se prescrivent également par deux années:

1 - L'action des médecins, chirurgiens, accoucheurs, dentistes, vétérinaires, pour leurs visites et opérations ainsi que pour leurs fournitures et déboursés, à partir de la dernière visite ou opération;

2 - Celle des pharmaciens pour les médicaments par eux fournis, à partir de la date de la fourniture.

3 - Celle des avocats et mandataires ad litem (Expression latine signifiant qu'un acte ou une décision sont pris {en vue d'un procès}) pour les honoraires et déboursés, à partir du jugement définitif ou de la révocation du mandat à eux conféré;

4 - Celle des architectes, ingénieurs, experts, géomètres, pour leurs devis ou opérations et les déboursés par eux faits, à partir du jour où le devis a été remis, les opérations accomplies ou les déboursés effectués;

5 - Celle des intermédiaires pour le paiement de leurs courtages, à partir de la conclusion de l'affaire.

المادة 353

في الاحوال المعينة بالمادتين 351 و352 يجري حكم مرور الزمن وإن تواصل تقديم اللوازم او التسليم او الخدمة او العمل .

Art. 353 - La prescription dans les cas des articles 350 et 352 ci-dessus, a lieu quoiqu'il y ait eu continuation de fournitures, livraisons, services et travaux.

المادة 354

لا يسري حكم مرور الزمن ,واذا كان ساريا وقف:

1 -بين الزوجين في مدة الزواج

2 -بين الاب والام واولادهما

3 -بين فاقد الاهلية او الشخص المعنوي من جهة ,والوصي او القيم او ولي الادارة من جهة اخرى ما دامت لم تنقطع مهنتهم ولم يؤدوا حساب ادارتهم على وجه نهائي

4 -بين السيد والخدم ما دام عقد الاستخدام قائما.

Art. 354 - La prescription ne court point, et, si elle avait d'abord couru, est suspendue:

1 - Entre les époux, pendant la durée du mariage;

2 - Entre le père ou la mère et leurs enfants;

3 - Entre l'incapable, la personne morale, et le tuteur, curateur ou administrateur, tant que leur mandat n'a pas pris fin et qu'ils n'ont pas définitivement rendu leurs comptes;

4 - Entre le maître et ses domestiques, pendant la durée du contrat de travail.

المادة 355

ان حكم مرور الزمن في حق القاصرين غير المحررين وسائر فاقدى الاهلية الذين ليس لهم وصي او مشرف قضائي او ولي ,يقف الى ما بعد بلوغهم سن الرشد او تحريرهم او اقامة وكيل شرعي لهم.

Art. 355 - La prescription ne court point contre les mineurs non émancipés et autres incapables, s'ils n'ont pas de tuteur, de conseil judiciaire ou de curateur, jusqu'après leur majorité, leur émancipation ou la nomination d'un représentant légal.

المادة 356

ويقف ايضا حكم مرور الزمن بوجه عام لمصلحة الدائن الذي استحال عليه قطعه لسبب لم يكن فيه مختارا.

Art. 356 - La prescription est encore suspendue, d'une façon générale, au profit du créancier qui se trouvait, pour une raison indépendante de sa volonté, dans l'impossibilité de l'interrompre.

المادة 357

ينقطع حكم مرور الزمن:

1 -بكل مطالبة قضائية او غير قضائية ذات تاريخ صحيح من شأنها ان تجعل المديون في حالة التأخر عن تنفيذ الموجب ولو قدمت لمحكمة لا صلاحية لها او حكم بفسادها شكلا.

2 -بطلب قبول دين الدائن في تفليسه المديون.

Art. 357 - La prescription est interrompue:

- 1 - Par toute demande judiciaire ou extrajudiciaire, ayant date certaine, qui constitue le débiteur en demeure d'exécuter son obligation, même lorsqu'elle est faite devant un juge incompétent ou que l'acte est déclaré nul pour vice de forme;
- 2 - Par la demande d'admission de la créance à la faillite du débiteur;
- 3 - Par un acte conservatoire entrepris sur les biens du débiteur, ou par toute requête afin d'être autorisé à procéder à un acte de cette nature.

المادة 358

ينقطع مرور الزمن باعتراف المديون بحق الدائن.

Art. 358 - La prescription est interrompue par la reconnaissance que le débiteur fait du droit du créancier.

المادة 359

إذا انقطع حكم مرور الزمن على وجه قانوني فالوقت الذي تصرم قبل وقوع الفعل الذي قطعه لا يدخل في حساب المدة اللازمة لمرور الزمن. وهذه المدة الباقية على حالها تعود فتسري مبدئياً منذ توقف العمل القاطع لمرور الزمن, عن إنتاج مفاعيله. وإذا جرى الاعتراف بالدين في صك أو أثبت هذا الدين بحكم فالمهلة الجديدة لمرور الزمن تبقى عشر سنوات.

Art. 559 - Lorsque la prescription est valablement interrompue, le temps écoulé jusqu'à l'acte interruptif n'est pas compté pour le calcul du laps de temps nécessaire à prescription, et ce délai, qui n'est pas changé, commence à courir à nouveau du moment où l'acte interruptif a cessé de produire son effet.

Si la dette a été reconnue dans un titre ou affirmée par un jugement, le nouveau délai de prescription est toujours de dix années.

الجزء الرابع - مفاعيل مرور الزمن

المادة 360

ان حكم مرور الزمن يعد بمثابة برهان على ابراء ذمة المديون وقرينة الابراء الناشئة عنه لا ترد ولا تقبل برهاناً على العكس.

Art. 360 - La prescription fonctionne comme un mode de preuve de la libération du débiteur; la présomption de libération qui en résulte est irréfragable et ne comporte aucune preuve contraire.

المادة 361

ان حكم مرور الزمن لا يقتصر على اسقاط حق الدائن في اقامة الدعوى بل يسقط ايضاً الموجب نفسه فلا يمكن بعد ذلك الاستفادة بوجه من الوجوه لا باقامة دعوى ولا بتقديم دفع على ان المديون الذي أبرأه مرور الزمن من الوجهة المدنية يظل مقيداً بموجب طبيعي يمكن اتخاذه سبباً للإلغاء.

Art. 361 - La prescription éteint non seulement l'action du créancier, mais l'obligation elle-même qui ne peut être désormais utilisée sous aucune forme, ni par voie d'action, ni par voie d'exception.

Cependant, le débiteur libéré civilement par la prescription, reste tenu d'une obligation naturelle qui peut servir de cause à un paiement.

المادة 362

من يدعي انه دائن تلزمه البينة على وجود حقه .وبعد اقامته البينة ,يجب على من يدعي سقوط الموجب ان يثبت صحة قوله.

Art. 362 - Celui qui se prétend créancier doit prouver l'existence de son droit.

Cette preuve faite, celui qui allègue que l'obligation est éteinte est tenu d'établir l'exactitude de son dire.

المادة 363

ان العقد الخطي الذي يكتب عند التعاقد لا يكتب قوة الاثبات التامة الا اذا وقعه المتعاقدون .وحيثما يكون العقد متبادلا يجب ان يكتب منه نسخ على قدر عدد المتعاقدين الذين لهم مصالح متعارضة .اما اذا كان الاتفاق غير متبادل فيجب ان تكتب قبل التوقيع هاتان الكلمتان " صالح لاجل " واذا لم تجر هاتان المعاملتان اي تعدد النسخ وذكر كلمتي " صالح لاجل " فان الاتفاق يظل قائما ولكن الصك الخطي لا يعد الا بمثابة بداءة للبينة يجب اكمالها بالشهادات والقرائن .بيد أن تعدد النسخ لا يكون لازما اذا اتفق المتعاقدون على ابداع الاصل الواحد لدى شخص ثالث وقع عليه اختيارهم.

Art. 363 - L'acte écrit, qui a été dressé à l'occasion de la formation d'une convention, ne possède une force probante complète que s'il a été signé des parties ; de plus, il doit, si la convention est synallagmatique, être rédigé en autant d'exemplaires qu'il existe de parties ayant des intérêts opposés; si l'accord est unilatéral, la signature doit être précédée de la mention {Bon pour}.

A défaut de ces formalités de l'original multiple ou de {bon pour}, la convention n'en demeure pas moins valable, mais l'acte écrit ne vaut que comme un commencement de preuve qui doit être complété à l'aide de témoignages ou présomptions. Néanmoins, la pluralité d'originaux n'est pas requise lorsque les parties ont, d'un commun accord, déposé l'original unique chez un tiers qu'elles ont choisi.

المادة 364

اذا كان احد المتعاقدين لا يعرف أن يوقع امضاءه ,امكنه ان يستبدل التوقيع بطابع اصبعه.

Art. 364 - Si l'une des parties ne sait pas signer, elle peut remplacer sa signature par une empreinte digitale.

المادة 365

ان قواعد البينة المختصة بعقد الاتفاقات وتولد الموجبات وبانتقالها او سقوطها مدرجة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية.

Art. 365 - Les règles de la preuve, pour la formation des conventions, pour la naissance des obligations, pour leur transmission ou pour leur extinction sont établies par le code de procédure civile.

(Concernant les preuves: V. les articles 131 à 362 du décret législatif No. 90 du 16/9/1983 (Code de procédure civile).

الكتاب السابع - :في قواعد تفسير الاعمال القانونية

المادة 366

على القاضي في الاعمال القانونية ان يقف على نية الملتزم الحقيقية) اذا كان الالتزام من جانب واحد (او على قصد المتعاقدين جميعا) اذا كان هناك تعاقد , لا ان يقف عند معنى النص الحرفي.

Art. 366 - Le juge doit, dans les actes juridiques, s'enquérir de la véritable intention de celui qui s'est engagé (acte à formation unilatérale) ou de la commune intention des parties (convention), plutôt que de s'arrêter au sens littéral des termes.

المادة 367

إذا وجد نص يمكن تأويله الى معنيين ,وجب ان يؤخذ أشدهما انطباقا على روح العقد والغرض المقصود منه ,وعلى كل حال يفضل المعنى الذي يجعل النص ذا مفعول ,على المعنى الذي يبقى معه النص بلا مفعول.

Art. 367 - Les termes susceptibles de deux sens doivent être pris dans le sens qui cadre le mieux avec le but et l'esprit même du contrat, et, en tout cas, dans le sens qui leur fait produire effet plutôt que dans celui avec lequel ils n'en pourraient produire aucun.

المادة 368

بنود الاتفاق الواحد تنسق وتفسر بعضها ببعض بالنظر الى مجمل العقد.

Art. 368 - Les clauses d'une même convention s'interprètent et sont coordonnées les unes par les autres, en fonction de l'acte entier.

المادة 369

عند قيام الشك يفسر النص لمصلحة المدينون على الدائن.

Art. 369 - Dans le doute, la clause s'interprète en faveur du débiteur et contre le créancier.

المادة 370

إذا وجدت نواقص في نص العقد ,وجب على القاضي ان يسدها اما بالاحكام المدرجة في القانون اذا كان العقد مسمى واما بالرجوع في غير هذا الحال الى القواعد الموضوعة لاكثر العقود تناسبا مع العقد الذي يراد تفسيره.

Art. 370 - Lorsque la convention présente des lacunes dans son dispositif, le juge doit les combler, soit avec les dispositions inscrites dans la loi, s'il s'agit d'un contrat nommé, soit, dans le cas contraire, en se référant aux règles établies pour l'opération qui présente, avec le contrat à interpréter, l'analogie la plus étroite.

المادة 371

يجب ايضا على القاضي ان يعتد من تلقاء نفسه بالبند المرعية عرفا ,وإن كانت لم تذكر صراحة في نص العقد.

Art. 371 - Le juge doit également suppléer les clauses d'usage, encore qu'elles ne figurent point expressément dans la teneur de l'acte.

القسم الثاني - :قواعد مختصة ببعض العقود

الكتاب الاول - :في البيع

الباب الاول - :في شروط البيع

المادة 372

البيع عقد يلتزم فيه البائع أن يتفرغ عن ملكية شيء ,ويلتزم فيه الشاري أن يدفع ثمنه.

Art. 372 - La vente est un contrat par lequel le vendeur s'oblige à transférer la propriété d'une chose et l'acheteur à en payer le prix.

المادة 373

ان صحة البيع تتوقف على اتفاق المتعاقدين على ماهية العقد وعلى المبيع والثمن والشرائط العامة لصحة الموجبات العقدية.

Art. 373 - La validité de la vente est subordonnée à l'accord des parties sur la nature du contrat, la chose et le prix, ainsi, qu'aux conditions générales de validité des obligations contractuelles.

المادة 374

يكون البيع:

1 -جزافا وهو الذي يكون موضوعه مجمل اشياء مقابل ثمن واحد مع قطع النظر عن العدد والوزن والقياس , الا اذا كان المراد منها تعيين مجموع الثمن.

2 -واما بالوزن او بالعد او بالقياس.

3 -واما على شرط التجربة

4 -واما على شرط الذوق

5 -واما بيع وفاء .

Art. 374 - La vente peut être faite, ou bien:

1) en bloc:

La vente en bloc est celle qui a pour objet un ensemble de choses à un seul et même prix, sans égard au nombre, au poids ou à la mesure, si ce n'est à l'effet de déterminer le prix total;

2) au poids, au compte ou à la mesure;

3) A l'essai;

4) A goûter;

5) A réméré.

المادة 375

مصاريف صك البيع وما يتفرغ عنه ,هي على المشتري.

Art. 375 - Les frais d'acte et autres accessoires de la vente sont à la charge de l'acheteur.

المادة 376

يجوز ان يكون البيع خطيا او شفهييا مع مراعاة القواعد الموضوعية لبيع الاموال الثابتة.

Art. 376 - La vente peut être faite par écrit ou verbalement, sauf application des règles établies pour les ventes immobilières.

الفصل الثاني - من يمكنه ان يكون مشتريا او بائعا

المادة 377

يجب ان يكون كل من البائع والمشتري اهلا للالتزام .ويجب ان يكون البائع اهلا للتفرغ عن الشيء او للتنازل عن الحق الذي يعقد عليه البيع .

Art. 377 - Le vendeur et l'acheteur doivent avoir la capacité de s'obliger.

Le vendeur doit avoir la capacité d'aliéner la chose ou de céder le droit sur lesquels porte la vente.

المادة 378

ان الاشخاص المشار اليهم فيما يلي لا يجوز لهم الشراء لا بانفسهم ولا بواسطة اشخاص مستعارين ولو كان الشراء بالمزايدة , الا اذا كان بايديهم ترخيص من القضاء .واذا فعلوا كان عقد الشراء باطلا:

اولا -لا يجوز لوكلاء البيع شراء الاموال التي عهد اليهم في بيعها

ثانيا -لا يجوز لمتولي الادارة العامة شراء اموال الدولة ولا اموال القرى ولا اموال المعاهد التي فوض اليهم امر الاعتناء بها

ثالثا -لا يجوز للمأمورين الرسميين شراء الاموال المعهود اليهم في بيعها

رابعا -لا يجوز للاب او الام ,ولا للوصي او القيم او المشرف القضائي او الولي الوقت , شراء اموال الاشخاص الذين يمثلونهم او يشرفون عليهم.

Art. 378 - Ne peuvent se rendre acquéreurs même par adjudication, sous peine de nullité, ni par eux-mêmes ni par personnes interposées, sauf autorisation de justice:

- 1- Les mandataires, des biens qu'ils sont chargés de vendre;
- 2- Les administrateurs, des biens de l'Etat, des communes ou des établissements publics confiés à leurs soins;
- 3- Les officiers publics, des biens dont les ventes se font par leur ministère;
- 4- Les père et mère, le tuteur, le curateur, le conseil judiciaire, les administrateurs provisoires, des biens des personnes qu'ils représentent ou assistent.

المادة 379

لا يجوز للسماسرة ولا للخبراء أن يشتروا بانفسهم او بواسطة غيرهم الاموال والحقوق والديون التي عهد اليهم في بيعها او تخمينها ولا ان يقاضوا بها او يرتهنوها .

Art. 379 - Les courtiers et experts ne peuvent acheter, ni par eux-mêmes, ni par personne interposée, des biens, droits, ou créances, dont la vente ou estimation leur a été confiée, ni les recevoir en échange ou en nantissement.

المادة 380

ان القضاة والمحامين والكتبة القضائيين ومعاونيهم لا يجوز لهم ان يشتروا بانفسهم ولا بواسطة غيرهم الحقوق المتنازع عليها والداخلية في حيز اختصاص المحاكم التي يقومون بوظائفهم في دائرتها .

Art. 380 - Les magistrats, avocats, greffiers et commis-greffiers ne peuvent acheter, ni par eux-mêmes, ni par personne interposée, les droits litigieux qui sont de la compétence des tribunaux dans le ressort desquels ils exercent leurs fonctions.

المادة 381

ان زوجات الاشخاص المتقدم ذكرهم اولادهم وإن كانوا راشدين ,يعدون اشخاصا مستعارين في الاحوال المنصوص عليها في المواد السابقة.

Art. 381 - Sont réputées personnes interposées, dans les cas prévus aux articles ci-dessus, les femmes et les enfants, même majeurs, des personnes qui y sont dénommées.

الفصل الثالث - :الاشياء الصالحة للبيع

المادة 382

لا ينعقد البيع على الاشياء التي لا يجوز التبائع فيها ولا الاشياء التي ليس لها قيمة يمكن تخمينها ولا التي لا يمكن تسليمها بسبب ماهيتها.

Art. 382 - La vente ne peut porter sur des choses qui ne sont pas dans le commerce ou qui n'ont aucune valeur appréciable, ou sur des choses qui, par leur nature, ne sont pas susceptibles d'être livrées.

المادة 383

يصح بيع الاموال المادية وغير المادية.

Art. 383 - La vente peut porter sur un bien corporel ou incorporel.

المادة 384

يجوز ان يكون المبيع عينا معينة او حقا مترتبا عليها شائعا او محددا ويجوز ايضا ان يكون البيع شيئا معيناً بنوعه فقط ,على ان البيع في هذه الحالة لا يصح الا اذا كان تعيين النوع يطلق على اشياء من المثليات معرفة عددا او وزنا او صنفا او قياسا على وجه كاف بحيث يكون المتعاقدان على بصيرة فيما رضيا به.

Art. 384 - La vente peut porter sur un corps certain ou un droit indivis ou déterminé sur le corps certain.

Elle peut aussi porter sur une chose déterminée seulement quant à son espèce; mais, dans ce cas, la vente n'est valable que si la désignation de l'espèce s'applique à des choses fongibles suffisamment déterminées, quant au nombre, au poids, à la qualité ou à la mesure, pour que le consentement des parties ait été éclairé.

المادة 385

بيع مال الغير باطل الا في الاحوال الآتية:

اولا -اذا كان المبيع شيئا معيناً بجنسه او بنوعه فقط.

ثانيا -اذا اجازه المالك.

ثالثا -اذا اكتسب البائع فيما بعد حق الملكية على المبيع .اما اذا ابى المالك ان يجيز البيع فالبائع يضمن بدل العطل والضرر للمشتري اذا كان عالما بانه لا يملك المبيع وكان المشتري يجهل ذلك .ولا يجوز للبائع ان يدعي بطلان العقد بحجة ان البيع انعقد على ملك الغير .

كل ذلك مع الاحتفاظ بتطبيق احكام القرار رقم 188 الصادر من المفوض السامي بتاريخ 15 اذار سنة 1926

Art. 385 - La vente de la chose d'autrui est nulle, sauf:

1 - Si elle porte sur une chose déterminée seulement dans son genre ou dans son espèce;

2 - Si le propriétaire la ratifie;

3 - Si le vendeur en acquiert la propriété par la suite;

Dans le cas où le propriétaire refuse de ratifier la vente, le vendeur peut être tenu de dommages-intérêts envers l'acheteur s'il savait que la chose ne lui appartenait pas et si l'acheteur l'ignorait.

La nullité du contrat ne peut jamais être opposée par le vendeur à raison de la circonstance que la chose appartenait à autrui.

Le tout, sous réserve de l'application de l'arrêté 188 H.C. du 15 Mars 1926 (L'arrêté No. 188/1926 a établi le registre foncier).

الفصل الرابع - في الثمن

المادة 386

يجب ان يعين المتعاقدون ثمن المبيع ويجوز ان يفوض تعيين الثمن الى شخص ثالث . وفي هذه الحالة اذا امتنع او عجز الشخص الثالث عن تقدير الثمن فلا ينعقد البيع.

Art. 386 - Le prix de la vente doit être déterminé par les parties.

Il peut cependant être laissé à l'arbitrage d'un tiers; dans ce cas, si le tiers ne veut ou ne peut faire l'estimation, il n'y a point de vente.

المادة 387

اذا لم تذكر في عقد البيع مواعيد دفع الثمن ولا شروط هذا الدفع ,عد البيع نقدا بلا شرط.

Art. 387 - Lorsque l'acte de vente ne mentionne pas les termes de paiement du prix ni les conditions de ce paiement, la vente est présumée faite au comptant et sans condition.

الفصل الخامس - متى يكون البيع تاما

المادة 388

لا يكون البيع تاما الا اذا اتفق المتعاقدون على نوع العقد وعلى المبيع والثمن.

Art. 388 - La vente n'est parfaite que s'il y a consentement des parties relativement à la nature du contrat, à la chose et au prix.

المادة 389

ان البيع جزافا يعد تاما منذ اتفاق المتعاقدين على المبيع والثمن وإن لم يحصل وزن او عد او قياس مما هو لازم لتعيين الثمن عند الاقتضاء.

Art. 389 - La vente en bloc est parfaite dès qu'il y a consentement des parties sur la chose et sur le prix, encore que le pesage, comptage ou mesurage nécessaire, s'il y a lieu, à la détermination du prix, n'ait pas été fait.

المادة 390

إذا كان البيع بالوزن أو بالعدد أو بالقياس فإن المبيع يبقى في ضمان البائع إلى أن يتم الوزن أو العدد أو القياس.

Art. 390 - Dans la vente au poids, au compte, ou à la mesure, les choses demeurent aux risques du vendeur jusqu'à ce que le pesage, comptage ou mesurage ait eu lieu.

المادة 391

إن البيع على شرط التجربة يعد في جميع الأحوال منعقداً على شرط التعليق.

Art. 391 - La vente à l'essai est toujours présumée faite sous condition suspensive.

المادة 392

إن البيع على شرط الذوق لا يعد تاماً ما دام المشتري لم يقبل المبيع.

Art. 392 - Dans la vente à goûter, il n'y a point vente tant que l'acheteur n'a pas agréé la chose.

المادة 393

إن بيع العقار أو الحقوق العينية المترتبة على عقار لا يكون له مفعول حتى بين المتعاقدين، إلا من تاريخ قيده في السجل العقاري.

Art. 393 - La vente des immeubles ou des droits réels immobiliers ne produit effet même entre parties qu'à compter de son inscription aux registres fonciers.

الباب الثاني - في مفاعيل البيع

الفصل الأول - أحكام عامة - انتقال الملكية

المادة 394

إن المشتري يكتسب حتماً ملكية المبيع إذا كان عيناً معينة عندما يصبح البيع تاماً باتفاق المتعاقدين ما لم يكن ثمة نص قانوني مخالف كالنص الوارد في المادة السابقة. ويكون الأمر كما تقدم حتى في الحالتين الآتيتين:

أولاً - إذا كان التسليم أو دفع الثمن مربوطاً بالجل.

ثانياً - إذا كان المبيع منعقداً على شرط الإلغاء.

Art. 394 - Sauf disposition légale contraire, telle que celle de l'article précédent, l'acheteur acquiert de plein droit la propriété de la chose vendue qui est un corps certain, dès que le contrat est parfait par le consentement des parties.

Il en est ainsi même:

1 - Si la délivrance ou le paiement du prix doit avoir lieu à terme;

2 - Si la vente est faite sous condition résolutoire.

المادة 395

يحق للمشتري منذ إتمام العقد، حتى قبل التسليم، أن يتفرغ عن المبيع ما لم يكن ثمة اتفاق أو نص قانوني مخالف. ويحق للبائع أن يتفرغ عن حقه في الثمن قبل قبضه.

Art. 395 - Sauf stipulation, ou disposition légale contraire, dès que le contrat est parfait et même avant la délivrance, l'acheteur peut aliéner la chose vendue.

Le vendeur peut céder son droit au prix, avant paiement.

المادة 396

يجب على المشتري منذ صيرورة العقد تاما - ما لم يكن ثمة نص مخالف - أن يتحمل:

اولا -الضرائب والتكاليف وسائر الاعباء المترتبة على المبيع.

ثانيا -نفقات حفظ المبيع ومصاريف تحصيلها.

ثالثا -مخاطر العين المعينة.

Art. 396 - Sauf stipulation contraire, dès que la contrat est parfait l'acheteur doit supporter:

- 1 - les impôts, contributions et autres charges qui grèvent la chose vendue;
- 2 - les frais de conservation de la chose ainsi que ceux de perception des frais;
- 3 - les risques du corps certain.

المادة 397

إذا انعقد البيع على شيء معين بنوعه فقط أو انعقد على شرط الوزن أو العد أو القياس أو التجربة أو الذوق أو انعقد بمجرد الوصف , فالبايع يبقى متحملا لمخاطر المبيع وإن كان قد أصبح بين يدي المشتري , إلى أن يعين أو يوزن أو يعد أو يقاس أو أن يقبله الشاري أو ممثله.

Art. 397 - Lorsque la vente porte sur une chose seulement déterminée quant à l'espèce ou est faite au poids, au compte, à la mesure, à l'essai, à la dégustation ou sur simple description, les choses sont aux risques du vendeur, alors même qu'elles se trouvaient déjà entre les mains de l'acheteur, jusqu'à ce qu'elles aient été déterminées, pesées, comptées, mesurées ou agréées par l'acheteur ou son représentant.

المادة 398

إذا كان البيع تخييريا وقد عينت مهلة للاختيار , فالشاري لا يتحمل المخاطر إلا بعد وقوع الاختيار , ما لم يكن ثمة نص مخالف.

Art. 398 - Lorsque la vente est alternative avec fixation d'un délai pour le choix, les risques, s'il n'y a stipulation contraire, ne sont à la charge de l'acheteur qu'après l'exercice de l'option.

المادة 399

يتحمل البائع مخاطر المبيع في مدة سفره إلى أن يستلمه المشتري , ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 399 - Sauf stipulation contraire, la chose vendue voyage aux risques du vendeur jusqu'à sa réception par l'acheteur.

المادة 400

إذا بيع ثمر على شجر أو منتجات بستان أو محصول لم يحن وقت اجتناؤه , فالثمر أو البقول تبقى في ضمان البائع إلى أن يتم النضوج.

Art. 400 - En cas de vente de fruits sur l'arbre, des produits d'un potager ou d'une récolte pendante, les fruits ou les légumes sont aux risques du vendeur jusqu'au moment de leur complète maturation.

الفصل الثاني - في موجبات البائع

الجزء الاول - في التسليم والضمان

المادة 401

على البائع واجبان اساسيان وهما:

اولا -تسليم المبيع

ثانيا -ضمان المبيع

Art. 401 - Le vendeur a deux obligations principales:

1 - celle de délivrer la chose vendue.

2 - celle de la garantir.

الفقرة الاولى - في التسليم

1 - على أي وجه يجب أن يتم التسليم

المادة 402

التسليم هو ان يضع البائع او من يمثله الشيء المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يستطيع ان يضع يده عليه وان ينتفع منه بدون مانع.

Art. 402 - Le délivrance consiste dans le fait, par le vendeur ou son représentant, de mettre la chose vendue à la disposition de l'acheteur, dans des conditions telles qu'il en puisse prendre possession et jouir sans obstacle.

المادة 403

يتم التسليم على الالوجه الآتية:

اولا -اذا كان المبيع عقارا ,فبالتحلي عنه وتسليم مفاتيحه عند الاقتضاء ,بشرط ان لا يلاقي المشتري اذ ذاك ما يحول دون وضع يده على المبيع.

ثانيا -اذا كان المبيع من المنقولات , فبالتسليم الفعلي او بتسليم مفاتيح المباني او الصناديق المحتوية على تلك المنقولات او باية وسيلة اخرى مقبولة عرفا.

ثالثا -يتم التسليم ,حتى بمجرد قبول المتعاقدين ,اذا كان احضار المبيع غير ممكن في ساعة البيع او كان المبيع موجودا تحت يد المشتري لأسباب آخر.

رابعا -ويتم ايضا بتحويل او بتسليم شهادة الایداع او سند الشحن او وثيقة النقل اذا المبيع اشياء مودعة في المستودعات العامة.

Art. 403 - Le délivrance a lieu:

1 - pour les immeubles, par le délaissement qu'en fait le vendeur, par la remise des clefs s'il y a lieu, pourvu qu'à ce moment l'acheteur ne trouve pas d'empêchement à prendre possession de la chose.

2 - Pour les choses mobilières, par la tradition réelle ou par la remise des clefs du bâtiment ou du coffre qui les

contient, ou par tout autre moyen reconnu par l'usage.

3 - même par le seul consentement des parties, lorsque le retraitement des choses vendues ne peut être effectué au moment de la vente, ou lorsqu'elles étaient déjà, à un autre titre, au pouvoir de l'acheteur.

4 - par le transfert ou la remise du certificat de dépôt, du connaissance et de la lettre de voiture, lorsqu'il s'agit de choses qui se trouvent dans un dépôt public.

المادة 404

ان تسليم المبيعات غير المادية كحق المرور مثلا , يكون بتسليم الاسناد التي تثبت وجود الحق او باجازة البائع للمشتري ان يستعمله بشرط ان لا يحول حائل دون هذا الاستعمال واذا كان موضوع الحق غير مادي وكان استعماله يستوجب وضع اليد على شيء ما , فعلى البائع حينئذ ان يمكن المشتري من وضع يده على هذا الشيء بدون مانع.

Art. 404 - La délivrance des choses incorporelles, par exemple un droit de passage, se fait par la remise des titres qui constatent l'existence du droit, soit par l'autorisation donnée par le vendeur d'en faire usage, quand rien ne s'oppose à cet usage.

Lorsque l'exercice d'un droit portant sur une chose incorporelle comporte la possession d'une chose, le vendeur est tenu de mettre l'acheteur à même de prendre possession de celle-ci sans obstacle.

2 - في أي مكان يجب التسليم

المادة 405

يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت إنشاء العقد ما لم يشترط العكس . اذا عين في عقد البيع محل لوجود المبيع غير المحل الذي يكون فيه حقيقة , وجب على البائع أن ينقل المبيع الى المعين اذا طلب المشتري نقله.

Art. 405 - Sauf stipulation contraire, la délivrance doit se faire, au lieu où la chose vendue se trouvait au moment de la formation du contrat.

Lorsque l'acte de vente porte que la chose se trouve dans un lieu autre que celui où elle se trouve réellement, le vendeur est tenu de transporter la chose au lieu désigné si l'acheteur l'exige.

المادة 406

اذا كان من الواجب ارسال المبيع من مكان الى آخر , فالتسليم لا يتم الا ساعة وصول المبيع الى المشتري او الى ممثله.

Art. 406 - Lorsque la chose vendue doit être expédiée d'un lieu dans un autre, la délivrance n'a lieu qu'au moment où la chose parvient à l'acquéreur ou à son représentant

3 - في أي وقت يجب التسليم

المادة 407

يجب ان يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد , واذا لم يعين وقت , وجب التسليم على اثر انشاء العقد مع مراعاة المهل التي تقتضيها ماهية المبيع او العرف.

ان البائع الذي لم يمنح المشتري مهلة للدفع , لا يلزم بتسليم المبيع ما دام المشتري لم يدفع اليه الثمن . ولا يقوم مقام دفع الثمن عرض كفالة او غيرها من وجوه التأمين .

Art. 407 - La délivrance doit avoir lieu à l'époque fixée par le contrat, ou, si cette fixation n'a pas été faite, aussitôt après la conclusion du contrat, sauf les délais résultant de la nature de la chose vendue ou de l'usage. Le vendeur qui n'a pas accordé de terme pour le paiement n'est pas tenu de délivrer la chose tant que l'acheteur n'en paie le prix. L'offre d'une caution ou autre sûreté ne peut tenir lieu de paiement du prix.

المادة 408

إذا بيعت عدة أشياء جملة فيحق للبائع أن يحبسها كلها لديه إلى أن يقبض مجموع ائمانها وإن كان ثمن كل منها قد عين على حدة.

Art. 408 - Lorsque plusieurs choses ont été vendues en bloc, le vendeur a le droit de retenir toutes ces choses, alors même que le prix de chacune d'elles aurait été établi séparément, jusqu'au paiement de la totalité du prix de la vente.

4 - -الاحوال التي يستطيع أو لا يستطيع فيها البائع ان يرفض التسليم

المادة 409

ليس للبائع أن يمتنع عن تسليم المبيع:

اولا -إذا أجاز لشخص آخر أن يقبض الثمن أو البقية الواجبة منه.

ثانيا -إذا قبل حوالة على شخص آخر في دفع الثمن أو البقية الواجبة منه.

ثالثا -إذا منح المشتري بعد العقد مهلة للدفع.

Art. 409 - Le vendeur ne peut refuser de livrer la chose vendue:

1 - s'il a autorisé un tiers à toucher le prix ou le solde restant dû sur le prix;

2 - s'il a accepté une délégation sur un tiers pour le paiement du prix ou du solde restant dû sur le prix;

3 - si, après le contrat, il a accordé un terme pour payer.

المادة 410

لا يلزم البائع بتسليم المبيع وإن يكن قد منح الشاري مهلة للدفع:

اولا -إذا أصبح المشتري بعد انعقاد البيع في حالة الاعسار

ثانيا -إذا كان في حالة الإفلاس أو التصفية القضائية عند البيع مع جهل البائع لحالته.

ثالثا -إذا نقص التأمينات التي قدمها ضمانا للدفع حتى أصبح البائع مستهدفا لخطر هلاك الثمن.

Art. 410 - Le vendeur n'est pas tenu de délivrer la chose vendue, quand même il aurait accordé un délai pour le paiement:

1 - si, depuis la vente, l'acheteur est tombé en déconfiture (Etat apparent et notoire d'insolvabilité d'un débiteur civil);

- 2 - s'il était déjà en faillite ou liquidation judiciaire au moment de la vente, à l'insu du vendeur;
- 3 - s'il a diminué les sûretés qu'il avait données pour le paiement, de manière que le vendeur se trouve en danger de perdre le prix.

المادة 411

إذا استعمل البائع حق حبس المبيع بمقتضى المواد المتقدم ذكرها , كان ضامنا للمبيع على الشروط التي يضمن بها الدائن المرتهن الشيء المرهون عنده .

Art. 411 - Lorsque le vendeur use du droit de rétention établi aux articles ci-dessus, il répond de la chose dans les mêmes conditions que le créancier gagiste du gage qu'il détient.

5 - في تحمل مصاريف التسليم

المادة 412

يتحمل البائع إذا لم يكن نص أو عرف مخالف:-

أولا -مصاريف التسليم كاجرة القياس أو الوزن أو العد أو تعيين الحجم

ثانيا -المصاريف اللازمة لانشاء الحق أو نقله إذا كان المبيع غير مادي.

Art. 412 - Sauf usage ou stipulation contraire, sont à la charge du vendeur:

- 1 - les frais de la délivrance, tels que ceux de mesurage, de pesage, de comptage, de jaugeage;
- 2 - Lorsqu'il s'agit d'une chose incorporelle, les frais des actes nécessaires pour constituer ou transmettre ce droit.

المادة 413

ان مصاريف أخذ المبيع واستلامه) كالتحريم والنقل والشحن (ومصاريف اداء الثمن والقطع والتسجيل ونفقة الصكوك التي يضعها كاتب العدل والطوابع مما يلزم لصك الشراء , كل ذلك يدفعه المشتري ما لم يكن نص أو عرف مخالف.

وتشمل مصاريف الاستلام رسوم المرور) الترانزيت (والدخولية والجمرك التي تؤخذ في اثناء نقل المبيع وعند وصوله.

Art. 413 - Sauf usage ou stipulation contraire, les frais d'enlèvement et de réception de la chose vendue (emballage, transport, chargement) ainsi que ceux de paiement du prix, de change et d'acte de notaire, d'enregistrement et de timbre, pour ce qui concerne l'acte d'achat, sont à la charge de l'acheteur.

Les frais de réception comprennent les droits de transit, d'octroi et de douane perçus pendant le transport et à l'arrivée de la chose,

6 - في ما يجب ان يشملته التسليم

المادة 414

يجب تسليم المبيع بحالته التي كان عليها وقت البيع ولا يجوز للبائع بعد ذلك ان يغير حالته.

Art. 414 - La chose doit être délivrée en l'état où elle se trouvait au moment de la vente. A partir de ce moment, le vendeur ne peut en changer l'état.

المادة 415

إذا هلك الشيء المعين الذي انعقد عليه البيع أو أصيب بعيب قبل التسليم بسبب فعل أو خطأ ارتكبه البائع، يحق للمشتري أن يطلب قيمة ذلك الشيء أو عوضاً مقابلاً لما نقص من قيمته، على الشروط التي بمقتضاها يحق له أن يدعي أي شخص آخر. وإذا كان المبيع من المثليات، فعلى البائع أن يسلم ما يماثله صفة ومقداراً، مع الاحتفاظ بحق المشتري في طلب زيادة بدل العطل والضرر عند الاقتضاء.

Art. 415 - Si, avant la délivrance, la chose déterminée qui fait l'objet de la vente est détériorée ou détruite par le fait du vendeur ou par sa faute, l'acheteur a le droit de demander la valeur de la chose ou une indemnité correspondant à sa moins value, dans les mêmes conditions où il aurait action contre tout autre tiers. Lorsque l'objet de la vente est une chose fongible, le vendeur est tenu de livrer une chose semblable en qualité et quantité à celle qui a fait l'objet du contrat. Le tout sauf le droit de l'acheteur à de plus amples dommages et intérêts si le cas y échet.

المادة 416

إذا هلك المبيع أو ناله عيب قبل التسليم بفعل أو خطأ من المشتري، كان ملزماً باستلامه على حالته وبدفع ثمنه كاملاً.

Art. 416 - Si la chose vendue est détériorée ou détruite avant la délivrance par le fait de l'acheteur ou par sa faute, celui-ci est tenu de recevoir la chose en l'état où elle se trouve et d'en payer entièrement le prix.

المادة 417

إن جميع منتجات المبيع وجميع زياداته المدنية والطبيعية تصبح ملكاً للمشتري من تاريخ إتمام البيع. ويجب أن تسلم إليه مع المبيع - ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 417 - Sauf stipulation contraire, tous les fruits et accroissements de la chose, tant civils que naturels, appartiennent à l'acheteur depuis le moment où la vente est parfaite et doivent lui être délivrés avec elle.

المادة 418

موجب تسليم الشيء يشمل ملحقاته.

Art. 418 – L'obligation de délivrer la chose comprend également ses accessoires.

المادة 419

إن تسليم العقار يشمل أيضاً الثوابت الحكيمة فهي تعد حتماً من ملحقات المبيع.

Art. 419 - La délivrance d'un fonds comprend également les immeubles par destination qui sont considérés de plein droit comme les accessoires.

المادة 420

يشمل بيع الحيوان:

اولا -صغيرة الرضيع

ثانيا -الصوف او الشعر الذي حل ميقات جزه .

Art. 420 - La vente d'un animal comprend:

1 - celle du petit qu'il allaite;

2 - celle de la laine et du poil prêt pour la tonte.

المادة 421

ان المقومات والاشياء الثمينة الموجودة ضمن شيء من المنقولات لا تحسب داخلة في البيع الا اذا نص على العكس.

Art. 421 - Sauf stipulation contraire, les valeurs ou objets précieux trouvés à l'intérieur d'un objet mobilier ne sont pas réputés compris dans la vente.

المادة 422

ان البائع ملزم بتسليم محتوى المبيع كما نص عليه في العقد مع مراعاة التعديلات الآتي بيانها .

Art. 422 - Le vendeur est tenu de délivrer la contenance telle qu'elle est portée au contrat, sous les modifications ci-après exprimées.

المادة 423

اذا بيع عقار مع تعيين محتواه وسعر الوحدة القياسية ,وجب على البائع ان يسلم الى المشتري عند تشبثه ,الكمية المعينة في العقد .واذا لم يتمكن من ذلك او لم يثبت به المشتري ,تحتم على البائع قبول تخفيض نسبي في الثمن اما اذا وجد المحتوى زائدا عما هو معين في العقد وكانت الزيادة جزءا من عشرين على المحتوى المعين ,فللمشتري ان يختار اما اداء الزيادة في الثمن واما الرجوع عن العقد .

Art. 423 - Si la vente d'un immeuble a été faite avec indication de la contenance, à raison de tant la mesure, le vendeur est obligé de délivrer à l'acquéreur, s'il l'exige, la quantité indiquée au contrat. Si cela ne lui est pas possible ou si l'acquéreur ne l'exige pas, le vendeur est obligé de souffrir une diminution proportionnelle du prix..

Si, au contraire, il se trouve une contenance plus grande que celle exprimée au contrat, l'acquéreur a le choix de fournir le supplément du prix ou de se désister du contrat si l'excédent est d'un vingtième au-dessus de la contenance déclarée.

المادة 424

اذا كان عقد الشراء ,في الاحوال المبنية في المادة السابقة ,يقضي بالرجوع الى مدرجات خرائط المساحة ,فلا وجة لرفع الثمن او خفضه الا اذا كان الفريق المتحقق بعد القياس يتجاوز القدر المتسامح به.

Art. 424 - Dans les cas de l'article précédent, si l'acte d'acquisition se réfère aux indications du plan cadastral, il n'y aura lieu à augmentation ou à réduction du prix que si la différence constatée par l'arpentage est supérieure aux tolérances admises.

المادة 425

إذا عقد البيع على عين معينة محدودة أو على عقارات متميزة مستقلة سواء بدىء بتعيين القياس أو بتعيين المبيع ثم القياس بعده، فإن بيان القياس لا يخول البائع حق استزادة الثمن إذا وجد القياس زائدا، ولا المشتري حق تخفيضه إذا وجد ناقصا.

Art. 425 - Si la vente est faite d'un corps certain et limité ou si elle a pour objet des fonds distincts et séparés, qu'elle commence par la mesure ou par la désignation de l'objet vendu suivie de la mesure, l'expression de cette mesure ne donne lieu à aucun supplément de prix en faveur du vendeur pour l'excédent de mesure, ni en faveur de l'acquéreur, à aucune diminution du prix pour moindre mesure.

المادة 426

في جميع الاحوال التي يستعمل فيها المشتري حق الرجوع عن العقد يجب على البائع ان يرد اليه الثمن اذا كان قد قبضه، ونفقات العقد ايضا.

Art. 426 - Dans tous les cas où l'acquéreur fait usage du droit de se désister du contrat, le vendeur est tenu de lui restituer outre le prix, s'il l'a reçu, les frais de ce contrat.

المادة 427

ان دعوى البائع لاستزادة الثمن ودعوى الشاري لتخفيضه او لفسخ العقد يجب ان تقاما في خلال سنة تبتديء من يوم التعاقد، وإلا سقط الحق في اقامتها.

Art. 427 - L'action en supplément de prix de la part du vendeur, et celle en diminution de prix ou en résiliation du contrat de la part de l'acquéreur doivent être intentées dans l'année à compter du jour du contrat, à peine de déchéance.

الفقرة الثانية - في الضمان

المادة 428

ان الضمان الواجب على البائع للمشتري يرمي الى غرضين:

اولهما ضمان وضع اليد على المبيع بلا معارضة، والثاني ضمان النقائص والعيوب الخفية في المبيع.

Art. 428 - La garantie que le vendeur doit à l'acquéreur a deux objets: le premier concerne la possession paisible de la chose vendue, le second les vices ou défauts cachés de cette chose.

1 - موجب ضمان الانتفاع ووضع اليد بلا معارض

المادة 429

إنه وان لم يشترط وقت البيع شيء مختص بالضمان، فالبائع ملزم بان يضمن للمشتري ما يصيبه من استحقاق الغير للمبيع كله او لقسم منه، ومن الاعباء المدعى بها على المبيع التي لم يصرح بها عند البيع.

Art. 429 - Quoique lors de la vente il n'ait été fait aucune stipulation sur la garantie, le vendeur est obligé de garantir l'acquéreur de l'éviction qu'il souffre dans la totalité ou partie de l'objet vendu et des charges prétendues sur cet objet et non déclarées lors de la vente.

المادة 430

يحق للمتعاقدین بمقتضى اتفاق خاص ان يزيّدوا او ينقصوا مفعول هذا الموجب القانوني ,كما يحق لهم ان يتفقوا على عدم الزام البائع بضمان ما .

Art. 430 - Les parties peuvent, par des conventions particulières, ajouter à cette obligation de droit ou en diminuer l'effet; elles peuvent même convenir que le vendeur ne sera soumis à aucune garantie..

المادة 431

ان البائع وإن اشترط عدم إلزامه بضمان ما ,يبقى ملزما بضمان فعله الشخصي .وكل اتفاق مخالف يكون باطلا .

Art. 431 - Quoiqu'il soit dit que le vendeur ne sera soumis à aucune garantie, il demeure cependant tenu de celle qui résulte d'un fait qui lui est personnel: toute convention contraire est nulle.

المادة 432

في حالة اشتراط عدم الضمان يبقى البائع ملزما ,عند تمام الاستحقاق ,برد الثمن الا اذا كان المشتري قد عقد الشراء واخذ على نفسه ما يمكن وقوعه من المضار والمخاطر .

Art. 432 - Dans le même cas de stipulation de non garantie, le vendeur, en cas d'éviction, est tenu à la restitution du prix, à moins que l'acquéreur n'ait acheté à ses périls et risques.

المادة 433

اذا كان الوعد بالضمان على وجه مجرد ,او لم يشترط شيء يختص بالضمان ,فالمشتري الذي نزع منه المبيع كله بحكم الاستحقاق يحق له ان يطالب البائع :
اولا - برد الثمن
ثانيا - بقيمة الثمار اذا أجبر المشتري على ردها الى المالك المستحق
ثالثا - بالمصاريف التي صرفها المشتري في سبيل دعوى الضمان وبمصاريف المدعي الاصلي
رابعا - ببطل العطل والضرر مع النظر بعين الاعتبار الى قيمة تحسين الملك عند الاقتضاء وبمصاريف العقد ورسومه القانونية على انه لا يحق للمشتري ان يطالب ببطل العطل والضرر اذا كان عالما وقت البيع بخطر الاستحقاق.

Art. 433 - Lorsque la garantie a été promise purement et simplement, ou qu'il n'a rien été stipulé à ce sujet, l'acheteur évincé de la totalité de la chose a droit de demander contre le vendeur:

- 1 - La restitution du prix;
- 2 - La valeur des fruits, lorsqu'il est obligé de les rendre au propriétaire qui l'évince;
- 3 - Les frais faits sur la demande en garantie de l'acheteur et ceux faits par le demandeur originaire;
- 4 - Les dommages-intérêts, en tenant compte de la plus-value s'il y a lieu, ainsi que les frais et les loyaux coûts du contrat.

Mais, si l'acquéreur au moment de la vente avait connaissance du danger de l'éviction, il n'a pas droit aux dommages-intérêts.

المادة 434

اذا وجد المبيع وقت الاستحقاق مصابا بنقص في قيمته او بعيب كبير الاهمال ارتكبه المشتري او لحادث نشاء عن قوة القاهرة ,فالبائع يبقى

ملزما برد الثمن اما اذا كان المشتري قد جنى نفعا من التعيب الذي احدثه في المبيع ,فللبائع ان يحسم من الثمن مبلغا يعادل قيمة ذلك النفع.

Art. 434 - Lorsqu'à l'époque de l'éviction, la chose vendue se trouve diminuée de valeur, ou considérablement détériorée, soit par la négligence de l'acheteur, soit par des accidents de force majeure, le vendeur n'en est pas moins tenu de restituer la totalité du prix.

Mais, si l'acquéreur a tiré profit des dégradations par lui faites, le vendeur a le droit d'imputer sur le prix une somme équivalente à ce profit.

المادة 435

على البائع ان يرد بنفسه الى المشتري او يحمل المستحق على أن يرد اليه ,جميع نفقات الترميمات والتحسينات المفيدة التي احدثها المشتري في المبيع.

Art. 435 - Le vendeur est tenu de rembourser ou de faire rembourser à l'acquéreur, par celui qui l'évince, toutes les réparations et améliorations utiles qu'il aura faites à la chose.

المادة 436

يجب على بائع مال الغير اذا كان سيء النية ,ان يدفع الى المشتري جميع ما ضرفه على المبيع للكماليات والمستحسنات.

Art. 436 - Si le vendeur avait vendu de mauvaise foi la chose d'autrui, il sera obligé de rembourser à l'acquéreur toutes les dépenses, même voluptuaires ou d'agrément, que celui-ci aura faites à la chose.

المادة 437

اذا لم ينزع من المشتري الا جزء من المبيع وكان هذا الجزء بالنسبة الى المجموع كبير الشأن الى حد أن المشتري لولا وجوده لامتنع عن الشراء ,حق له ان يفسخ العقد.

Art. 437 - Si l'acquéreur n'est évincé que d'une partie de la chose, et qu'elle soit de telle conséquence, relativement au tout, que l'acquéreur n'eut point acheté sans la partie dont il a été évincé, il peut faire résoudre la vente.

المادة 438

اذا لم يفسخ البيع في حالة استحقاق جزء من المبيع فالبائع يرد الى المشتري قيمة الجزء المستحق بالنسبة الى مجموع الثمن ,مع بدل العطل والضرر عند الاقتضاء.

Art. 438 - Si dans le cas de l'éviction d'une partie de la chose vendue, la vente n'est pas résolue, la valeur de la partie, dont l'acquéreur se trouve évincé, lui est remboursée par le vendeur proportionnellement au prix total de la vente et sous réserve de tous dommages-intérêts.

المادة 439

اذا كان على المبيع حقوق عينية غير ظاهرة لم يصرح بها ,وكانت كبيرة الشأن الى حد يمكن معه التقدير ان المشتري لو علم بها لما اشترى ,حق له ان يفسخ العقد اذا لم يفضل الاكتفاء باخذ العوض.

Art. 439 - Si l'immeuble vendu de trouve grevé, sans qu'il en ait été fait déclaration, de servitudes non apparentes, et qu'elles soient de telle importance qu'il y ait lieu de présumer que l'acquéreur n'aurait pas acheté s'il en avait été instruit, il peut demander la résolution du contrat, si mieux il n'aime se contenter d'une

indemnité.

المادة 440

إذا تملص المشتري من الاستحقاق بدفعه مبلغا من المال, فللبائع ان يتملص من نتائج الضمان برده ذاك المبلغ الى المشتري مع الفوائد وجميع النفقات.

Art. 440 - Lorsque l'acheteur a évité l'éviction de la chose par le paiement d'une somme d'argent, le vendeur peut se libérer des conséquences de la garantie en lui remboursant la somme payée, les intérêts et tous les dépens.

المادة 441

إذا دعي المشتري الى المحاكمة بناء على طلب شخص ثالث يدعي حقوقا على المبيع, وجب عليه ان يدعو بائعه الى المحكمة فان لم يفعل وصدر عليه حكم اكتسب قوة القضية المحكمة, فقد حقه في الضمان, الا اذا اثبت ان البائع وإن تدخل في الدعوى لم يكن في طاقته استصدار حكم بردها.

Art. 441 - L'acheteur assigné par un tiers qui prétend à des droits sur la chose vendue a l'obligation d'appeler en justice le vendeur. S'il ne l'a pas fait et a été condamné par un jugement passé en force de chose jugée, il perd le droit à la garantie, à moins qu'il ne prouve que le vendeur tout en intervenant dans ce procès, n'aurait pas réussi à faire rejeter sa demande.

2 - ضمان عيوب المبيع

المادة 442

يضمن البائع عيوب المبيع التي تنقص قيمته نقصا محسوسا او تجعله غير صالح للاستعمال فيما أعد له بحسب ماهيته او بمقتضى عقد البيع. اما العيوب التي لا تنقص من قيمة المبيع او من الانتفاع به الا نقصا خفيفا, والعيوب المتسامح بها عرفا, فلا تستوجب الضمان. ويضمن البائع ايضا وجود الصفات التي ذكرها هو, او اشترط الشاري وجودها.

Art. 442 - Le vendeur garantit les vices de la chose qui en diminuent sensiblement la valeur ou la rendent impropre à l'usage auquel elle est destinée d'après sa nature ou d'après le contrat.

Les défauts qui ne diminuent que légèrement la valeur ou la jouissance de la chose, et ceux tolérés par l'usage, ne donnent pas ouverture à garantie.

Le vendeur garantit également l'existence des qualités par lui déclarées, ou qui ont été stipulées par l'acheteur.

المادة 443

اما اذا كان المبيع اشياء لا تعرف حقيقة حالها الا باحداث تغيير فيها كالاثمار ذات الغلاف اليابس, فالبائع لا يضمن عيوبها الخفية الا اذا ضمنها صراحة او كان العرف المحلي يوجب عليه هذا الضمان.

Art. 443 - Cependant, lorsqu'il s'agit de choses dont le véritable état ne peut être connu qu'en les dénaturant, telles que des fruits en coque, le vendeur ne répond des vices cachés que s'il s'y est expressément engagé, ou si l'usage local lui impose cette garantie.

المادة 444

إذا انعقد البيع بحسب نموذج فالبائع يضمن وجود صفات النموذج في البضاعة المباعة. وإذا هلك أو ناله عيب فعلى المشتري أن يثبت عدم انطباق البضاعة عليه.

Art. 444 - Dans les ventes sur échantillon, le vendeur garantit l'existence des qualités de l'échantillon. Lorsque l'échantillon a péri ou s'est détérioré, l'acheteur est tenu de prouver que la marchandise n'est pas conforme à l'échantillon.

المادة 445

لا يضمن البائع إلا العيوب الموجودة وقت البيع إذا كان المبيع عيناً معينة بذاتها، أو وقت التسليم إذا كان المبيع مثلياً وقد بيع بالوزن أو بالقياس أو بحسب الوصف.

Art. 445 - Le vendeur ne garantit que les vices qui existaient au moment de la vente, s'il s'agit d'un corps déterminé dans son individualité, ou au moment de la délivrance, s'il s'agit d'une chose fongible qui a été vendue au poids, à la mesure, sur description.

المادة 446

إذا كان المبيع من منقولات غير الحيوانات، وجب على المشتري أن ينظر في حالة المبيع على أثر استلامه وأن يخبر البائع بلا إبطاء في خلال السبعة الأيام التي تلي الاستلام عن كل عيب يجب على البائع ضمانه وإلا فالمبيع يعد مقبولا ما لم تكن العيوب مما لا يعرف بفحص عادي أو تكن هناك موانع لا علاقة لها بمشيئة المشتري حالت دون النظر في حالة المبيع. وفي مثل هذا الموقف يجب إبلاغ عيوب المبيع إلى البائع على أثر اكتشافها وإلا عد المبيع مقبولا غير أنه لا يحق للبائع السوء النية أن يتذرع بهذا الحكم الأخير.

Art. 446 - Lorsqu'il s'agit de choses mobilières autres que les animaux l'acheteur doit examiner l'état de la chose vendue aussitôt après l'avoir reçue et notifier immédiatement au vendeur tout défaut dont celui-ci doit répondre, dans les sept jours qui suivent la réception.

A défaut, la chose est tenue pour acceptée, à moins qu'il ne s'agisse de vices non reconnaissables par un examen ordinaire, ou que l'acheteur n'ait été empêché, pour une cause indépendante de sa volonté, d'examiner l'état de la chose vendue. Dans ce cas, les vices de la chose doivent être notifiés au vendeur aussitôt après leur découverte; à défaut, la chose est tenue pour acceptée. Le vendeur de mauvaise foi ne peut toutefois se prévaloir de cette dernière disposition.

المادة 447

يجب على المشتري بلا إبطاء أن يطلب بعريضة معاينة المبيع بواسطة خبير يعينه رئيس المحكمة ذات الصلاحية. وإذا لم تجر المعاينة بمقتضى الأصول فعلى المشتري أن يثبت وجود العيب عند الاستلام. ولا تطلب المعاينة إذا كان البيع منعقداً بحسب نموذج لم يقدّم خلاف على ماهيته. وإذا كانت البضاعة واردة من بلد آخر ولم يكن للبائع وكيل في محل استلامها، وجب على المشتري أن يتخذ الحيطة للمحافظة على البضاعة مؤقتاً. وإذا أخيف من تلف سريع، كان من حق المشتري أن يطلب بيع تلك البضاعة بناءً على ترخيص يطلب بعريضة من رئيس محكمة المحل الذي تكون فيه البضاعة بعد إجراء المعاينة المتقدم ذكرها. وإذا كانت مصلحة البائع تقتضي هذا البيع، كان الواجب المحتم على المشتري أن يجريه على هذا المنوال. ويلزمه أن يخبر البائع بلا إبطاء عن كل ما تقدم وإلا كان ضامناً للعطل والضرر.

Art. 447 - L'acheteur doit, sans délai, faire constater l'état de la chose par expert nommé sur requête par le Président du Tribunal compétent. A défaut de constatation régulière, il est tenu de prouver que les vices

existaient déjà au moment de la réception. Cette vérification n'est pas requise lorsque la vente est faite sur échantillon, dont l'identité n'est pas contestée.

Si la marchandise provient d'un autre lieu, et si le vendeur n'a point de représentant au lieu de réception, l'acheteur est tenu de pourvoir provisoirement à la conservation de la chose.

S'il y a danger d'une détérioration rapide, l'acheteur a le droit et, lorsque l'intérêt du vendeur l'exige, il a le devoir de provoquer la vente de la chose par autorisation demandée sur simple requête du Président du Tribunal du lieu où elle se trouve, après la constatation dont il est parlé ci-dessus. Il doit aussitôt, et à peine de dommages-intérêts, donner avis au vendeur de tout ce qui précède.

المادة 448

في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة تكون مصاريف ارجاع البضاعة على البائع.

Art. 448 - Dans le cas prévu à l'article précédent, les frais de réexpédition sont à la charge du vendeur.

3 - ما يترتب على ضمان البائع

المادة 449

إذا وجد ما يوجب رد المبيع اما لوجود عيوب فيه واما لخلوه من بعض الصفات , حق للمشتري ان يطلب فسخ البيع واعادة الثمن .ويحق له علاوة على ما تقدم ان يأخذ بدل العطل والضرر في الاحوال الاتية:

اولا -عندما يكون البائع عالما بعيوب المبيع او بعدم اتصافه بالصفات التي وعد بها ولم يصرح بانه باع بدون ضمان ويقدر ان البائع عالم بذلك اذا كان تاجرا او صانعا يبيع منتجات صناعته.

ثانيا -اذا صرح البائع بخلو المبيع من العيوب , ما لم تكن هناك عيوب لم تظهر الا بعد البيع او كانت من العيوب التي يمكن ان يجهلها البائع عن حسن نية.

ثالثا -اذا كان وجود الصفات التي تبين خلو المبيع منها مشروطا بصراحة او كان العرف التجاري يوجب وجودها.

Art. 449 - Lorsqu'il y a lieu à réhibition, soit pour cause de vices, soit à raison de l'absence de certaines qualités, l'acheteur peut poursuivre la résolution de la vente et la restitution du prix.

Il a droit, en outre, à des dommages-intérêts:

a - Lorsque le vendeur connaissait les vices de la chose ou l'absence des qualités par lui promises et n'a pas déclaré qu'il vendait sans garantie: cette connaissance est toujours présumée lorsque le vendeur est un marchand ou un artisan, qui vend les produits de l'art qu'il exerce;

b - Lorsque le vendeur a déclaré que les vices d'existaient pas, à moins qu'il ne s'agisse de vices qui ne se sont révélés qu'après la vente, ou que le vendeur pouvait ignorer de bonne foi;

c - Lorsque les qualités dont l'absence est constatée avaient été expressément stipulées ou étaient requises par l'usage du commerce.

المادة 450

إذا كان البيع منعقدا على مجموع اشياء معينة وكان قسم منها متعيبا ,حق للمشتري ان يتذرع بالحق الممنوح له في المادة السابقة .واذا كان المبيع من المثليات فلا يحق للمشتري ان يطلب الا تسليم كمية اخرى من النوع نفسه خالية من تلك العيوب . غير انه يبقى له حق المطالبة ببديل العطل والضرر عند الاقتضاء.

Art. 450 - Lorsque la vente a pour objet un ensemble de choses déterminées et qu'une partie en est viciée,

l'acheteur a le droit de se prévaloir de la faculté qui lui est accordée par l'article précédent.

Lorsque la vente a pour objet des choses fongibles, l'acheteur ne peut exiger que la délivrance d'une quantité de choses de la même espèce, exempte de défauts constatés, sauf son recours pour les dommages si le cas y échet.

المادة 451

إذا كان المبيع عدة أشياء مختلفة مشتراة جملة بثمن واحد، حق للمشتري، حتى بعد الاستلام، أن يفسخ البيع فيما يختص بالقسم المتعيب من تلك الأشياء وأن يسترد من الثمن جزءاً مناسباً له. أما إذا كانت الأشياء مما لا يمكن التفريق بينها بدون ضرر، كأن تكون أزواجا، فلا يحق له إلا فسخ البيع كله.

Art. 451 - Si la vente a pour objet plusieurs choses différentes achetées en bloc et pour un prix unique, l'acheteur peut, même après délivrance, faire résilier la vente pour la partie défectueuse de ces objets et de faire restituer une partie proportionnelle du prix; cependant, lorsque les objets ne peuvent être séparés sans dommage, par exemple, lorsqu'ils forment une paire, il ne peut faire résilier le marché que pour le tout.

المادة 452

إن الفسخ بسبب عيب في أصل المبيع يتناول فروعه أيضاً وإن كان ثمن الفروع معيناً على حدة. وعيب الفرع لا يفسخ بيع الأصل.

Art. 452 - La résolution à cause du défaut de la chose principale s'étend aussi aux accessoires, même lorsque le prix en a été fixé séparément.

Le vice de la chose accessoire ne résout pas la vente de la chose principale.

المادة 453

يتم تخفيض الثمن بتقدير قيمة المبيع وهو في حالة السلامة وقت العقد من جهة، ثم بتقدير قيمته في حالته الحاضرة من جهة أخرى. وعندما يكون البيع منعقداً على عدة أشياء مشتراة صفقة واحدة فيبنى تقدير قيمتها على أساس قيمة جميع الأشياء التي تتألف منها الصفقة.

Art. 453 - La diminution du prix se fait en établissant, d'une part, la valeur de la chose à l'état sain au moment du contrat et, d'autre part, la valeur qu'elle a en l'état où elle se trouve.

Lorsque la vente a pour objet plusieurs choses achetées en un lot unique, l'évaluation se fait sur la base de la valeur de toutes les choses constituant le lot.

المادة 454

يجب على المشتري في حالة فسخ البيع أن يرد:

أولاً - الشيء المصاب بالعيب الموجب المرد كما استلمه مع ما تبعه وما يعد جزءاً منه وما التحق به بعد إبرام العقد.
ثانياً - ثمار المبيع من تاريخ فسخ البيع بالتراضي أو الحكم به، وثماره السابقة لهذا التاريخ.

أما إذا كانت الثمار غير منعقدة وقت البيع فيحق للمشتري أن يأخذها إذا جناها ولو قبل النضوج كما يحق له أن يأخذ أيضاً الثمار الناضجة وإن كان لم يجنها ويلزم البائع من جهة أخرى:

أولاً - أن يدفع إلى المشتري نفقات الزرع والري والصيانة ونفقات الثمار التي ردها المشتري إليه.
ثانياً - أن يرد الثمن الذي قبضه مع نفقات العقد القانونية
ثالثاً - أن يعرض المشتري من الخسارة التي لحقت بالمبيع به إذا كان البائع محتالاً.

Art. 454 - Au cas de résolution de la vente, l'acheteur doit restituer:

1 - La chose affectée de vice rédhibitoire, telle qu'il l'a reçue, avec ses accessoires et ce qui en faisait partie, ainsi que les accessions qui se sont incorporées à elle depuis le contrat.

2 - Les fruits de la chose depuis le moment de la résolution amiable ou du jugement qui la prononce, de même que les fruits antérieurs à cette date. Cependant, lorsque les fruits n'étaient pas noués au moment de la vente, l'acheteur les fait siens, s'il les a cueillis, même avant leur maturité; il fait également siens les fruits parvenus à leur maturité, encore qu'il ne les ait pas perçus.

D'autre part, le vendeur est tenu:

1 - De faire raison à l'acheteur des frais de culture, d'arrosage ou d'entretien et des frais relatifs aux fruits que l'acheteur lui a restitués;

2 - De restituer le prix qu'il a reçu, ainsi que les loyaux coûts du contrat;

3 - D'indemniser l'acheteur des pertes que la chose peut lui avoir occasionnées, si le vendeur était en dol.

المادة 455

لا يحق للمشتري استرداد شيء ولا خفض الثمن اذا كان لم يستطع رد المبيع في الاحوال الآتية:

اولا - اذا كان المبيع قد هلك بقوة قاهرة او بخطأ من المشتري او من اشخاص هو مسؤول عنهم.

ثانيا - اذا كان المبيع قد سرق او انتزع من المشتري.

ثالثا - اذا حول المشتري المبيع الى شكل لم يبق معه صالحا لما اعد له في الاصل.

Art. 455 - L'acheteur n'a droit à aucune restitution ni diminution de prix, s'il ne peut restituer la chose, dans les cas suivants:

1 - Si la chose a péri par cas de force majeure ou par la faute de l'acheteur ou des personnes dont ce dernier doit répondre;

2 - Si la chose a été volée ou soustraite à l'acheteur;

3 - S'il a transformé la chose de manière qu'elle ne puisse plus servir à sa destination primitive.

المادة 456

اذا هلك المبيع بسبب العيب الذي كان مصابا به او بقوة قاهرة ناشئة عن هذا العيب , كان هلاكه على البائع ولزمه ان يرد الثمن . واذا كان سيء النية لزمه ايضا ان يؤدي بدل العطل والضرر .

Art. 456 - Si la chose vendue a péri à cause du vice dont elle est affectée ou d'un cas de force majeure occasionnée par ce vice, la perte est pour le vendeur, lequel est tenu de restituer le prix. Il est tenu, en outre, à des dommages-intérêts, s'il est de mauvaise foi.

المادة 457

لا سبيل لفسخ البيع ولا حق للمشتري الا في المطالبة بتخفيض الثمن:

اولا - اذا تعيب المبيع بخطأ منه او من الاشخاص الذين يكون مسؤولا عنهم.

ثانيا - اذا استعمل المشتري المبيع استعمالا يؤدي الى نقص كبير في قيمته . ويسري هذا الحكم اذا استعمل المبيع قبل علمه بالعيب.

اما اذا كان الاستعمال بعد العلم بالعيب فتطبق احكام المادة 462.

Art. 457 - Il n'y a pas lieu à résolution, et l'acheteur ne peut demander qu'une diminution de prix:

1 - Si la chose a été détériorée par sa faute ou par celle des personnes dont il doit répondre;

2 - S'il l'a appliquée à un usage qui en diminue notablement la valeur. Cette disposition s'applique au cas où il aurait été fait usage de la chose avant de connaître le défaut; s'il a fait usage de la chose après, on applique l'article 462.

المادة 458

ان تخفيض الثمن الذي ناله المشتري من اجل عيب مسلم به , لا يمنعه من طلب فسخ البيع او تخفيض آخر في الثمن اذا ظهر عيب آخر .

Art. 458 - La diminution de prix obtenue du chef d'un vice reconnu n'empêche pas l'acheteur de demander, soit la résolution de la vente, soit une nouvelle diminution de prix, si un autre vice vient à se déclarer.

4 - -الاحوال التي تسقط فيها رد المبيع ما او لا يكون فيها وجه لهذه الدعوى

المادة 459

تسقط دعوى الرد اذا زال العيب قبل اقامة دعوى الفسخ او دعوى تخفيض الثمن او في اثائها وكان هذا العيب بطبيعته مؤقتا وغير قابل للظهور ثانية .ولا يجري هذا الحكم اذا كان العيب قابلا بطبيعته للرجوع.

Art. 459 - L'action rédhibitoire s'éteint lorsque le vice a disparu, avant ou pendant l'instance en résolution ou en diminution de prix, s'il s'agit d'un vice transitoire de sa nature et qui n'est pas susceptible de reparaître.

Cette disposition ne s'applique pas si le vice est de telle nature qu'il pourrait se reproduire.

المادة 460

لا يكون البائع مسؤولا عن العيوب الظاهرة ولا عن العيوب التي سبق للمشتري ان عرفها او كان من السهل عليه ان يعرفها .وانما يكون مسؤولا ,حتى عن العيوب التي كان من السهل على المشتري ان يعرفها ,اذا صرح البائع بخلو المبيع منها .

Art. 460 - Le vendeur n'est point tenu des vices apparents, ni de ceux dont l'acheteur a eu connaissance ou qu'il aurait pu facilement connaître.

Toutefois, le vendeur répond même des défauts que l'acheteur aurait pu facilement connaître, s'il a déclaré qu'ils n'existaient pas.

المادة 461

لا يسأل البائع عن عيوب المبيع ولا عن خلوه من الصفات المطلوبة:

اولا -اذا صرح بها

ثانيا -اذا كان قد اشترط انه لا يتحمل ضمانا ما .

Art. 461 - Le vendeur ne répond pas des vices de la chose ou de l'absence des qualités requises:

1 - S'il les a déclarés;

2 - S'il a stipulé qu'il ne serait tenu d'aucune garantie..

المادة 462

يسقط حق المشتري في دعوى الرد:

اولا -اذا عدل عنها صراحة بعد وقوفه على عيب المبيع.

ثانيا -اذا كان بعد وقوفه على العيب قد باع الشيء او تصرف فيه على وجه آخر بصفة كونه مالكا.

ثالثا -اذا استعمل المبيع لمنفعته الخاصة واستمر على هذا الاستعمال بعد وقوفه على العيب.

ولا يسرى حكم هذه القاعدة على البيوت والمسقات الاخرى المماثلة ,فانه يمكن الاستمرار على سكناها او استعمالها في مدة المدعاة بفسخ البيع.

Art. 462 - L'action rédhibitoire s'éteint:

1 - Si l'acheteur y a expressément renoncé après avoir eu connaissance du vice de la chose;

2 - Si, depuis que le vice lui a été connu, il a vendu la chose ou en a autrement disposé à titre de propriétaire;

3 - S'il l'a appliquée à son usage personnel et continue à s'en servir après avoir connu le vice dont elle est affectée, Cette règle ne s'applique pas aux maisons et autres immeubles analogues, que l'on peut continuer à habiter ou à utiliser pendant l'instance en résolution de la vente.

المادة 463

ان الدعوى الناشئة عن وجود عيوب موجبة لرد المبيع او عن خلوه من الصفات الموعود بها يجب ان تقام على الوجه التالي والا سقط الحق في اقامتها:

1 -تقام من اجل الاموال الثابتة في خلال 365 يوما بعد التسليم

2 -وتقام من اجل المنقولات والحيوانات في خلال ثلاثين يوما بعد التسليم على شرط ان يرسل الى البائع البلاغ المنصوص عليه في المادة 446 وهاتان المهلتان يمكن تمديدهما او تقصيرهما باتفاق المتعاقدين.

Art. 463 - Toute action résultant des vices rédhibitoires, ou du défaut des qualités promises, doit être intentée, à peine de déchéance:

- Pour les choses immobilières, dans les 365 jours après la délivrance;

- Pour les choses mobilières et les animaux, dans les 30 jours après la délivrance, pourvu qu'il ait été donné au vendeur l'avis dont il est parlé à l'article 446.

Ces délais peuvent être prolongés ou réduits d'un commun accord par les parties.

المادة 464

لا وجه لاقامة دعوى الرد في البيوع التي تجريها السلطة القضائية.

Art. 464 - L'action rédhibitoire n'a pas lieu dans les ventes faites par autorité de justice.

الفصل الثالث - في موجبات المشتري

المادة 465

على المشتري موجبان اساسيان اولهما دفع الثمن والثاني استلام المبيع.

Art. 465 - L'acheteur a deux obligations principales:

- 1 - Celle de payer le prix;
- 2 - Celle de prendre livraison de la chose.

الجزء الاول - في موجب دفع الثمن

المادة 466

يجب على المشتري أن يدفع الثمن في التاريخ وعلى الوجه المعينين في العقد. ويعد البيع نقدا كما جاء في المادة 387 ويلزم المشتري بدفع الثمن عند الاستلام ما لم يكن ثمة نص مخالف. وتكون مصاريف الدفع على المشتري.

Art. 466 - L'acheteur est tenu de payer le prix à la date et de la manière établies au contrat; à défaut de stipulation contraire, la vente, ainsi qu'il est dit à l'article 487, est censée faite au comptant, et l'acheteur doit payer au moment même de la délivrance.

Les frais du paiement sont à la charge de l'acheteur.

المادة 467

إذا منحت مهلة ما لدفع الثمن فلا تبتدىء إلا من تاريخ انشاء العقد إذا لم يعين الفريقان تاريخا آخر.

Art. 467 – lorsqu'un délai a été accordé pour le paiement du prix, le terme commence à courir de la conclusion du contrat, si les parties n'ont convenu d'une autre date.

المادة 468

إذا اشترط فسخ البيع لعدم دفع الثمن فالعقد يفسخ حتما بمجرد عدم الدفع في الاجل المضروب.

Art. 468 - S'il a été stipulé que la vente serait résolue faute de paiement du prix, le contrat est résolu de plein droit par le seul fait du non paiement dans le délai convenu.

المادة 469

إذا عقد البيع ولم تمنح مهلة لدفع الثمن، فللبائع عند عدم الدفع أن يطالب بالاشياء المنقولة المبيعة ما دامت في حوزة المشتري بشرط أن تكون المطالبة في خلال خمسة عشر يوما تبتدىء من تاريخ التسليم وأن تكون تلك الاشياء باقية كما كانت وقت تسليمها وتخضع تلك المطالبة في حالة الافلاس للاحكام المختصة به.

Art. 469 - Si la vente a été faite sans terme, le vendeur peut, faute de paiement, revendiquer les effets mobiliers qui en sont l'objet, tant qu'ils sont en la possession de l'acheteur, pourvu que la revendication soit faite dans les quinze jours de la livraison et que les effets se trouvent dans le même état dans lequel cette livraison a eu lieu.

La revendication, en cas de faillite, est régie par les dispositions spéciales à la faillite.

المادة 470

ان المشتري الذي تعرض له الغير او كان مستهدفا لخطر قريب هام من وقوع هذا التعرض بسبب سند سابق للبيع، يحق له حبس الثمن ما دام البائع لم يزل عنه التعرض. على انه يحق للبائع ان يجبره على الدفع بان يقدم له كفالة او ضمانا كافيا لرد الثمن ومصاريف العقد القانونية اذا نزعت يده عن المبيع. وإذا كان التعرض مقصورا على قسم من المبيع فلا يحق للمشتري ان يحبس من الثمن الا ما يناسب ذلك القسم وتكون الكفالة مقصورة على القسم المعرض لنزع الملكية. ولا يحق للمشتري ان يستعمل حق الحبس اذا كان الدفع مشروطا على الرغم من كل تعرض

او اذا كان المشتري عالما وقت البيع بخطر نزع الملكية منه.

Art. 470 - L'acheteur qui est troublé, ou qui se trouve en danger imminent et sérieux d'être troublé, en vertu d'un titre antérieur à la vente, a le droit de retenir le prix, tant que le vendeur n'a pas fait cesser le trouble. Mais, le vendeur peut le forcer à payer en donnant caution ou autre sûreté suffisante pour la restitution du prix et des loyaux coûts du contrat en cas d'éviction.

Lorsque le trouble ne porte que sur une partie de la chose, l'acheteur ne peut retenir qu'une partie proportionnelle du prix, et le cautionnement est limité à la portion de la chose en danger d'éviction.

L'acheteur ne peut exercer ce droit de rétention, lorsqu'il a été stipulé qu'il payera nonobstant tout trouble, ou lorsqu'il connaissait le danger d'éviction lors de la vente.

المادة 471

تطبق احكام المادة السابقة في حالة اكتشاف المشتري لعيب في المبيع يوجب رده.

Art. 471 - Les dispositions de l'article précédent s'appliquent au cas où l'acheteur découvre un vice rédhibitoire dans la chose vendue.

الجزء الثاني - :في موجب الاستلام

المادة 472

يجب على المشتري أن يستلم المبيع في المكان والزمان المعينين في العقد. واذا لم يكن هناك نص مخالف , وجب عليه ان يستلم المبيع بلا ابطاء مع مراعاة المهلة اللازمة لاستلام. واذا لم يحضر لاستلام المبيع او حضر بدون ان يعرض دفع الثمن في الوقت نفسه وكان البيع نقدا , فتطبق القواعد المختصة بتأخر الدائن.

واذا كان من الواجب تسليم الاشياء المبيعة دفعات متوالية فالتخلف عن استلام الدفعة الاولى منها ينتج المفاعيل التي ينتجها عدم استلام المجموع. ذلك كله ما لم يكن اتفاق مخالف بين الفريقين.

Art. 472 - L'acheteur est tenu de prendre livraison de la chose vendue dans le lieu et à la date fixés par le contrat.

A défaut de stipulation contraire, il est tenu de la retirer immédiatement sauf le délai matériellement nécessaire pour opérer le retirement.

S'il ne se présente pas pour la recevoir, ou s'il se présente sans offrir en même temps le paiement du prix, lorsque la vente est faite au comptant, on applique les principes généraux relatifs à la mise en demeure du créancier.

Lorsque les choses vendues doivent être livrées en plusieurs fois, le défaut de retirement des objets formant la première livraison produit les mêmes conséquences que le défaut de retirement de la totalité.

.Le tout, sauf les conventions contraires des parties

الباب الثالث - :في بعض انواع خاصة من البيع

الفصل الاول - :في بيع الوفاء

المادة 473

ان البيع مع اشتراط حق الاسترداد او البيع الوفاي هو الذي يلتزم فيه المشتري بعد البيع التام ان يعيد المبيع الى البائع مقابل رد الثمن ويجوز ان يكون موضوع البيع الوفاي اشياء منقولة وغير منقولة.

Art. 473 - La vente avec faculté de rachat ou vente à réméré est celle par laquelle l'acheteur s'oblige, après la vente parfaite, à restituer la chose au vendeur contre remboursement du prix.

La vente à réméré peut avoir pour objet des choses mobilières ou des choses immobilières.

المادة 474

لا يجوز ان يشترط لاسترداد المبيع ميعاد يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ البيع, واذا اشترط ميعاد يزيد عليها أنزل الى ثلاث سنوات.

Art. 474 - La faculté de rachat ne peut être stipulée pour un terme excédant trois années, à compter de la vente; si un délai plus long a été stipulé, il sera réduit à trois années.

المادة 475

ان الميعاد المذكور متحتم لا يجوز للقاضي ان يحكم باطلته وإن لم يكن فيه مختارا. اما اذا كان عدم استعماله هذا الحق ناشئا عن خطأ من المشتري فانقضاء المهلة لا يحول دون استعماله.

Art. 475 - Le terme fixé est de rigueur et ne peut être prolongé par le juge, alors même que le vendeur n'aurait pu faire usage de la faculté de rachat pour une cause indépendante de sa volonté.

Cependant, lorsque c'est par la faute de l'acheteur que le vendeur n'a pu exercer la faculté de rachat, l'expiration du délai fixé ne l'empêche pas d'exercer son droit.

المادة 476

ان المبيع وفاء يصبح بحكم البيع ملكا للمشتري تحت شرط الوفاء بمعنى ان المشتري يبقى مالكا له اذا لم يقم البائع بالشروط المتفق عليها لاسترداده. اما اذا قام بهذه الشروط فبعد المبيع كأنه لم يخرج قط عن ملكية البائع. وفي كل حال يتمتع المشتري بالمبيع كذلك الى ان تنتهي المهلة او الى ان يستعمل البائع حق الاسترداد مع مراعاة احكام المادتين 482 و 485. فيحق له ان يجني ثمار المبيع وان يقيم كل دعوى مختصة به على شرط ان لا يرتكب احتيالا.

Art. 476 - La chose vendue à réméré devient, par le fait même de la vente, propriété de l'acheteur sous condition de réméré: c'est-à-dire que, si le vendeur ne remplit pas les conditions stipulées pour la restitution de la chose, l'acheteur en reste propriétaire. Si, au contraire, des conditions sont remplies, la chose est censée n'avoir jamais cessé d'appartenir au vendeur.

En tout cas, pendant la durée du délai, ou jusqu'à l'exercice par le vendeur de la faculté de rachat, l'acheteur jouit de la chose au titre de propriétaire, sous réserve de ce qui est dit aux articles 482 et 485; il en perçoit les fruits, et peut exercer toutes actions relatives à la chose, pourvu que ce soit sans fraude.

المادة 477

يجري حق الاسترداد بان يبلغ البائع الى المشتري رغبته في استرداد المبيع, ويجب عليه في الوقت نفسه ان يعرض رد الثمن.

Art. 477 - La faculté de réméré s'exerce par la notification faite par le vendeur à l'acquéreur de sa volonté d'effectuer le rachat: il est, de plus, nécessaire que le vendeur fasse en même temps l'offre du prix.

المادة 478

اذا توفي البائع قبل ان يستعمل حقه في الاسترداد انتقل هذا الحق الى ورثته فيستعملونه في المدة الباقية لمورثهم من المهلة.

Art. 478 - Si le vendeur meurt avant d'avoir exercé son droit de rachat, ce droit passe à ses héritiers pour le temps qui

restait à leur auteur.

المادة 479

لا يجوز للورثة ان يستعملوا حق الاسترداد الا مجتمعين ولا ان يطلبوا سوى رد المبيع بجملة. ويسري هذا الحكم ايضا فيما اذا باع عدة اشخاص بمقتضى عقد واحد شيئا مشتركا بينهم ولم يحفظوا لكل منهم حقه في استرداد حصته.

Art. 479 - Les héritiers du vendeur ne peuvent exercer le rachat que conjointement, et pour la totalité de la chose vendue.

La même disposition s'applique au cas où plusieurs personnes ont vendu conjointement et pour un seul contrat, une chose commune entre elles, si elles, n'ont réservé le droit de rachat chacune pour sa part.

المادة 480

يجوز ان تقام دعوى استرداد المبيع على ورثة المشتري مجتمعين. اما اذا جرى توزيع التركة ودخل المبيع في حصة احد الورثة فتقام دعوى الاسترداد عليه وحده بالمبيع كله.

Art. 480 - L'action de réméré peut être exercée contre les héritiers de l'acheteur pris collectivement.

Mais, si l'hérédité a été partagée, et si la chose vendue est échue au lot de l'un des héritiers, le réméré peut être exercé contre lui pour le tout.

المادة 481

اذا أعلن إعسار البائع كان حق الاسترداد للدائنين.

Art. 481 - En cas d'insolvabilité déclarée du vendeur, la faculté de réméré peut être exercée par les créanciers.

المادة 482

يحق للبائع وفاء ان يقيم دعوى الاسترداد على المشتري الثاني.

Art. 482 - Le vendeur à réméré peut exercer son action contre un nouvel acquéreur.

المادة 483

ان البائع الذي يستعمل حق الاسترداد لا يمكنه أن يعود الى وضع يده على المبيع ,الا اذا رد:

اولا -الثمن الذي قبضه

ثانيا -النفقات المفيدة بمقدار ما زادته في قيمة المبيع ,أما فيما يختص بالنفقات الكمالية فليس للمشتري سوى نزع ما ادخله على المبيع من التحسين اذا استطاع نزعه بلا ضرر .ولا يمكنه ان يطلب استرجاع المصاريف الضرورية ولا مصاريف الصيانة ولا نفقة جني الاثمار ويجب على المشتري من جهة أخرى ان يرد:

اولا -المبيع وما ازداد فيه منذ عقد البيع

ثانيا -الثمار التي جناها منذ اليوم الذي دفع أو أودع فيه الثمن .وللمشتري ان يستعمل حق الحبس اذا لم يرد اليه ما يجب له ذلك كله مع الاحتفاظ بالشروط المتفق عليها بين الفريقين.

Art. 483 - Le vendeur qui use du pacte de rachat ne peut rentrer en possession de la chose vendue qu'après avoir remboursé:

1 - Le prix qu'il a touché;

2 - Les impenses utiles qui ont augmenté la valeur de la chose jusqu'à concurrence de la plus-value. Quant aux impenses simplement voluptuaires, l'acheteur n'a que le droit d'enlever les améliorations par lui accomplies s'il peut le faire sans dommage. Il ne peut répéter ni les impenses nécessaires et d'entretien, ni les frais de perception des fruits; D'autre part, l'acheteur doit restituer:

1 - La chose, ainsi que ses accroissements depuis la vente;

2 - Les fruits qu'il a perçus depuis le jour où le prix a été payé ou consigné.

Il a un droit de rétention du chef des remboursements qui lui sont dus.

Le tout, sauf stipulations des parties.

المادة 484

ان المشتري مسؤول من جهة اخرى عما يصيب المبيع من الضرر او الهلاك بفعله او بخطاءه او بخطأ الاشخاص الذين يكون مسؤولا عنهم. وكذلك هو مسؤول عن التغييرات التي ادت الى احداث تبديل جوهري في المبيع مخالف لمصلحة البائع. غير انه لا يسأل عما يصيب المبيع من جراء قوة قاهرة او تغيير قليل الشأن. ولا يحق للبائع في هذه الحال ان يطلب تخفيض الثمن.

Art. 484 - L'acheteur répond, en outre, des détériorations ou de la perte de la chose, survenues par son fait, par sa faute ou par celle des personnes dont il est responsable. Il répond également des changements qui ont essentiellement transformé la chose vendue au préjudice du vendeur.

Il ne répond pas des cas de force majeure, ni des changements de peu d'importance faits à la chose, et le vendeur n'a point le droit, dans ces cas, de réclamer une diminution de prix.

المادة 485

ان البائع الذي يسترد ملكه بمقتضى حق الاسترداد, يكتسب في الوقت نفسه الحق في محو قيود جميع الحقوق العينية والاعباء والرهنون التي انشأها عليه المشتري غير انه ملزم بتنفيذ عقود الايجار التي عقدها المشتري بلا احتيال على شرط ان لا تتجاوز مدة الاجارة المهلة المنصوص عليها للاسترداد وأن يكون عقد الايجار ذا تاريخ صحيح.

Art. 485 - Lorsque le vendeur reprend son fonds par l'effet du rachat, il acquiert en même temps le droit à radiation de tous les droits réels, charges ou hypothèques dont l'acquéreur l'aurait grevé.

Mais, il est tenu d'exécuter les baux faits sans fraude par l'acquéreur si le terme du bail ne dépasse pas le délai stipulé pour le rachat et s'il a date certaine.

المادة 486

اذا كان المبيع ملكا زراعيا واستعمل البائع حق الاسترداد في اثناء السنة الزراعية, حق للمشتري اذا كان قد القى البذار هو او الذين أجرهم ان يبقى محتلا للاقسام المزروعة حتى انتهاء السنة الزراعية وانما يلزمه ان يدفع ما يوجبه عليه العرف المحلي عن المدة الباقية من يوم الاسترداد الى آخر السنة الزراعية.

Art. 486 - Lorsque la chose vendue est une propriété agricole et que le réméré est exercé pendant l'année agricole, l'acheteur, s'il l'aensemencée lui-même ou louée à d'autres qui l'ontensemencée, a le droit de continuer à occuper les partiesensemencées jusqu'à la fin de l'année agricole en payant ce qui peut être dû selon l'usage des lieux pour le temps restant à courir depuis la résiliation jusqu'à cette date.

بيع السلم هو عقد بمقتضاه يسلف احد الفريقين الآخر ,مبلغا معيناً من النقود فيلزم هذا الفريق مقابل ذلك ان يسلم اليه كمية معينة من المواد الغذائية او غيرها من الاشياء المنقولة في موعد يتفق عليه الفريقان ولا يثبت هذا العقد الا كتابة.

Art. 487 - Le selem est un contrat par lequel l'une des parties avance une somme déterminée en numéraire à l'autre partie, qui s'engage de son côté à livrer une quantité déterminée de denrées ou d'autres objets mobiliers dans un délai convenu.

Il ne peut être prouvé que par écrit.

يجب دفع الثمن كله الى البائع وقت انشاء العقد.

Art. 488 - Le prix doit être payé au vendeur intégralement, et dès la conclusion du contrat.

إذا لم تعين مهلة للتسليم فيعد الفريقان متفقين على ما يقتضيه عرف المحلة.

Art. 489 - Si le délai de livraison n'est par déterminé, les parties sont présumées s'en remettre à l'usage des lieux.

ان المواد الغذائية او غيرها من الاشياء التي انعقد عليها البيع يجب ان تكون معينة بكميتها او بصفتها او بوزنها او بكيلها حسبما تقتضيه ماهيتها , والا كان العقد باطلا . اما اذا كانت الاشياء المباعة مما لا يعد ولا يوزن فيكفي ان تعين صفتها بتدقيق .

Art. 490 - Les denrées ou autres choses qui font l'objet du contrat doivent être déterminées, à peine de nullité, par quantité, qualité, poids ou mesure, selon leur nature. Lorsque les choses vendues sont de selles qui ne se comptent, ni ne se pèsent, il suffit que la qualité soit exactement déterminée.

إذا لم يعين محل التسليم وجب ان يكون في محل العقد .

Art. 491 - Si le lieu de la livraison n'est pas déterminé, la livraison est due au lieu du contrat.

إذا تعذر على البائع بسبب قوة القاهرة وبدون خطأ او تأخر منه أن يسلم ما وعد به فالمشتري ان يفسخ العقد ويسترد الثمن الذي اسلفه او ان ينتظر الى السنة التالية .واذا عرض البائع في السنة التالية الشيء المعقود عليه البيع ,وجب على المشتري استلامه وليس له ان يفسخ العقد .ويسري هذا الحكم ايضا اذا كان المشتري قد استلم قسما من المبيع . اما اذا كان الشيء المتعاقد عليه غير موجود فتطبق احكام الفقرة الاولى من هذه المادة .

Art. 492 - Si le vendeur, sans être en faute ni en demeure, est empêché, par une cause de force majeure, de livrer ce qu'il a promis, l'acheteur a le choix de résoudre le contrat et de se faire restituer le prix qu'il a avancé, ou d'attendre jusqu'à l'année suivante.

Si, l'année suivante, le produit qui a fait l'objet de la vente est offert par le vendeur, l'acheteur est tenu de recevoir et n'a plus la faculté de résoudre le contrat; il en est de même, s'il a déjà reçu une partie de la chose. Si, au contraire, le

produit n'existe pas, on applique la disposition du premier alinéa du présent article.

الفصل الثالث - في الوعد بالبيع أو الشراء

المادة 493

ان الوعد بالبيع عقد بمقتضاه يلتزم المرء بيع شيء من شخص آخر لا يلتزم شراءه في الحال. ومن طبيعة هذا العقد انه غير متبادل. وهو لا يولد موجبا ما على الموعود بل يلزم الواعد بوجه بات, فلا يستطيع الرجوع عن عرضه بل يجب عليه انتظار قرار الشخص الموعود.

Art. 493 - La promesse de vente est un contrat par lequel une personne s'engage à vendre une chose à une autre personne qui ne s'engage pas immédiatement à acheter.

Cette opération est essentiellement unilatérale.

Elle ne fait naître aucune obligation à la charge du bénéficiaire de la promesse, mais elle engage de façon ferme le promettant qui ne peut plus retirer son offre et qui doit attendre la décision du créancier.

المادة 494

ان مفاعيل العقد تنتقل الى ورثة المتعاقدين بما توجبه لهم او عليهم.

Art. 494 - Les effets du contrat se transmettent activement et passivement aux héritiers de parties.

المادة 495

اذا تفرغ الواعد لشخص ثالث عن شيء منقول بالرغم مما التزمه, فهو يملك المتفرغ له ذلك الشيء لكنه يستهدف لاداء بدل العطل والضرر الى الشخص الموعود لعدم قيامه بالموجب الذي التزمه.

Art. 495 - Le promettant qui aliène une chose mobilière à un tiers, au mépris de l'engagement qu'il avait assumé, rend bien l'acquéreur propriétaire, mais est passible de dommages-intérêts envers le créancier à raison de l'inexécution de l'obligation qu'il avait contractée.

المادة 496

عندما يصرح الشخص الموعود بعزمه على الشراء يتحول الوعد الى بيع دون ان يكون له مفعول رجعي. ويتم انتقال الملكية في يوم القبول. على انه يرجع في تعيين مقدار الغبن الى اليوم الذي وعد فيه البائع.

Art. 496 - Lorsque le créancier déclare vouloir acheter, la promesse de vente se transforme en vente, mais sans rétroactivité; le transfert de propriété s'effectue au jour de l'adhésion.

Toutefois, pour apprécier la lésion, on doit se placer au jour où le vendeur a donné son consentement.

المادة 497

ان الوعد بالشراء الصادر من فريق واحد مباح ايضا ويجب ان يفهم ويفسر كالوعد بالبيع, مع التعديل المقتضى.

Art. 497 - Le promesse unilatérale d'achat est également licite; elle doit être comprise et analysée, mutatis mutandis, comme la promesse de vente.

المادة 498

ان الوعد بالبيع فيما يختص بالاموال غير المنقولة خاضع للقوانين العقارية المرعية الاجراء.

Art. 498 - En matière immobilière, la promesse de vente est régie par la législation foncière en vigueur.

الكتاب الثاني - في المفاضة

المادة 499

المفاضة عقد يلتزم فيه كل من المتعاقدون ان يؤدي شيئا للحصول على شيء آخر.

Art. 499 - L'échange est un contrat par lequel chacune des parties s'oblige de donner une chose pour en avoir une autre.

المادة 500

تتم المفاضة بمجرد رضى الفريقين. اما اذا كان موضوع المفاضة عقارات او حقوقا عينية على عقارات فتطبق احكام المادة 393 واحكام القوانين العقارية المعمول بها.

Art. 500 - L'échange est parfait par le consentement des parties.

Toutefois, lorsqu'il a pour objet des immeubles ou des droits réels immobiliers, on applique les dispositions de l'article 393 et celles de la législation foncière en vigueur.

المادة 501

اذا عقدت المفاضة على اشياء تتفاوت قيمة فللمتعاقدين ان يؤديا الفرق من النقود او من اشياء اخرى.

Art. 501 - Lorsque les choses échangées sont de valeur différente, il est permis aux parties de compenser la différence au moyen de soultes (Somme d'argent due un coéchangiste aux autres parties afin de compenser l'inégalité des lots ou des biens échangés) en numéraire ou en autres objets.

المادة 502

تقسم حتما مصاريف العقد ونفقاته القانونية بين المتقايضين ما لم يكن هناك اتفاق آخر بينهما.

Art. 502 - Les dépens et loyaux coûts du contrat se partagent de droit entre les copermutants sauf les stipulations des parties.

المادة 503

تطبق قواعد البيع على قدر ما تسمح به ماهية هذا العقد وخصوصا ما يتعلق منها بضمان الاستحقاق وبالعيوب الخفية وببطلان التعاقد على ملك الغير.

Art. 503 - Les règles de la vente s'appliquent dans la mesure où le permet la nature de ce contrat notamment pour ce qui est de la garantie à raison de l'éviction ou des vices cachés, et quant à la nullité de l'opération portant sur la chose d'autrui.

الكتاب الثالث - في الهبة

الباب الاول - في ماهية الهبة وانشائها

المادة 504

الهبة تصرف بين الأحياء بمقتضاه يتفرغ المرء لشخص آخر عن كل أمواله أو عن بعضها بلا مقابل.

Art. 504 - La donation est la disposition entre vifs par laquelle une personne cède tout ou partie de ses biens à une autre sans contre-prestation correspondante.

المادة 505

إن الهبات التي تنتج مفعولها بوفاة الواهب تعد من قبيل الأعمال الصادرة عن مشيئة المرء الأخيرة وتخضع لقواعد الأحوال الشخصية المختصة بالميراث.

Art. 505 - Les donations qui doivent produire leur effet par la mort du donateur sont de la nature des actes de dernière volonté et régies par les règles du statut personnel relatives aux successions.

المادة 506

إن الهبات التي تنتج مفاعيلها بين الأحياء تخضع للضوابط العامة المختصة بالعقود والموجبات , مع مراعاة الأحكام المخالفة المذكورة في هذا الكتاب.

Art. 506 - Les donations qui doivent produire leur effet entre vifs sont régies par les règles relatives aux contrats et obligations sauf disposition contraire du présent livre.

المادة 507

تتم الهبة وتنتقل الملكية في الأموال الموهوبة سواء أكانت منقولة أم ثابتة , عندما يقف الواهب على قبول الموهوب له مع الاحتفاظ بتطبيق الأحكام الآتية.

Art. 507 - La donation est parfaite et la propriété des meubles ou immeubles donnés est acquise au moment où le donateur connaît l'acceptation du donataire, sous réserve de l'application des dispositions ci-après.

المادة 508

يبقى للواهب حق الرجوع عن العرض ما دام القبول لم يتم.

Art. 508 - Jusqu'à cette acceptation, le donateur peut retirer son offre.

المادة 509

تتم الهبة اليدوية بأن يسلم الواهب الشيء إلى الموهوب له.

Art. 509 - La donation manuelle a lieu par la remise que le donateur fait de la chose au donataire.

المادة 510

إن هبة العقار أو الحقوق العينية العقارية لا تتم إلا بقيدها في السجل العقاري.

Art. 510 - La donation d'immeubles ou de droits réels immobiliers n'est parfaite que par son inscription au registre foncier.

المادة 511

لا يصح الوعد بالهبة الا اذا كان خطيا ,ولا يصح الوعد بهبة عقار او حق عقاري ,الا بقيده في السجل العقاري.

Art. 511 - La promesse de donner n'est valable que si elle a été faite par écrit. La promesse de donner un immeuble ou un droit immobilier n'est valable que si elle a été inscrite sur le registre foncier.

المادة 512

لا يصح ان تتجاوز الهبات حد النصاب الذي يحق للواهب ان يتصرف فيه.

Art. 512 - Les donations ne peuvent pas excéder les limites de la quotité disponible du donateur.

المادة 513

لا يجوز في حال من الاحوال ان تشمل الهبة اموال الواهب المستقبلية ,اي الاموال التي لا يكون له حق التصرف فيها وقت الهبة.

Art. 513 - La donation ne peut en aucun cas, porter sur les biens futurs du donateur, c'est-à-dire sur les biens dont celui-ci ne peut disposer au moment de la donation.

المادة 514

يجوز للواهب ان يهب رقبة الملك لشخص وحق استثماره لشخص او عدة اشخاص آخرين كما يمكنه ان يحفظ لنفسه هذا الاستثمار.

Art. 514 - Le donateur peut donner la nue propriété à une personne, et l'usufruit à une ou plusieurs autres. Il peut se réserver à lui même cet usufruit.

الباب الثاني - :الاشخاص الذين يمكنهم ان يهبوا ويقبلوا الهبة

المادة 515

كل شخص يستطيع التعاقد والتصرف في ملكه يمكنه ان يهب . ولا يحق للولي ان يتصرف بلا بدل في الاموال التي يتولى ادارتها.

Art. 515 - Peuvent faire une donation tous ceux qui peuvent contracter et disposer de leurs biens.

Un administrateur n'a pas le pouvoir de disposer à titre gratuit des biens qu'il administre.

المادة 516

كل شخص لم يصرح القانون تصريحاً خاصاً بعدم أهليته لقبول الهبة يمكنه ان يقبلها .ويحرم اهلية القبول حرماناً نسبياً:

اولا -الوصي بالنسبة الى الموصى عليه

ثانيا -الطبيب في مدة مرض الموت اذا لم يكن من اقرباء المريض.

Art. 516 - Peuvent accepter une donation tous ceux que la loi n'en a pas spécialement déclarés incapables.

Sont frappés d'incapacité relative de recevoir:

1 - Le tuteur vis-à-vis de son pupille.

2 - Le médecin, pendant la durée de la maladie mortelle de son client, dont il n'est pas le parent.

المادة 517

الأشخاص الذين لا يستطيعون التعاقد لا يمكنهم قبول هبات مقيدة بشرط أو بتكليف , إلا بعد ترخيص الذين يمثلونهم شرعا.

Art. 517 - Les personnes qui ne peuvent contracter, ne peuvent accepter de donation sous condition ou avec charges, sans l'autorisation de leurs représentants légaux.

المادة 518

الهبات التي تمنح للجنة في الأرحام يجوز أن يقبلها الأشخاص الذين يمثلونهم.

Art. 518 - Les donations faites aux enfants conçus pourront être acceptées par les personnes qui les représenteront.

المادة 519

الهبات التي تمنح لأشخاص ينص القانون على عدم أهليتهم لقبولها , تعد باطلة وإن جرت تحت مظهر عقد آخر أو على يد شخص مستعار .

Art. 519 - Les donations faites aux personnes déclarées par la loi incapables d'en recevoir sont nulles, alors même qu'elles auraient eu lieu sous l'apparence d'un autre contrat ou par personne interposée.

المادة 520

يجب على الموهوب له أن يقبل الهبة بنفسه أو بواسطة شخص آخر حاصل على وكالة خاصة أو وكالة عامة كافية (كالأب والأم والوصي (والأولاد) القبول باطلا .

Art. 520 - Le donataire doit, sous peine de nullité, accepter la donation par lui-même ou par l'intermédiaire d'une personne munie d'un pouvoir spécial ou d'un pouvoir général suffisant (père, mère, tuteur).

الباب الثالث - في مفاعيل الهبة

المادة 521

أن الهبة لعدة أشخاص معا تعد ممنوحة حصصا متساوية , ما لم ينص على العكس .

Art. 521 - Sauf stipulation contraire, la donation faite à plusieurs personnes conjointement est censée être faite par portions égales.

المادة 522

يقوم الموهوب له مقام الواهب في جميع الحقوق والدعاوي المختصة به عند نزع اليد بالاستحقاق . على أن الواهب لا يلزم بضمان الأموال الموهوبة إلا إذا نص على العكس أو كانت الهبة مقيدة بتكليف . وفي الحالة الأخيرة يكون الواهب مسؤولا عن الاستحقاق على قدر قيمة التكليف.

Art. 522 - Le donataire est subrogé dans tous les droits et actions, appartenant, en cas d'éviction, au donateur. Mais celui-ci, sauf stipulation contraire, n'est pas tenu à la garantie des biens donnés, à moins que la donation ne soit faite avec charge: en ce cas, le donateur répondra de l'éviction jusqu'à concurrence de la valeur des charges.

المادة 523

إذا كانت الهبة مقيدة بشرط إيفاء ديون الواهب فلا يدخل تحت هذا الشرط إلا الديون التي عقدت قبل الهبة , ما لم ينص على العكس.

Art. 523 - Lorsque la donation a été faite avec charge de payer les dettes du donateur, les dettes contractées avant la donation rentreront seules, sauf stipulation contraire, dans cette charge.

الباب الرابع - :في الرجوع عن الهبة وتخفيضها

الفصل الاول - :الرجوع عن الهبة

المادة 524

كل هبة بين الاحياء يمنحها شخص ليس له ولد ولا عقب شرعي يصح الرجوع عنها:

اولا - اذا رزق الواهب بعد الهبة اولادا ولو بعد وفاته.

ثانيا - اذا كان للواهب ولد ظنه ميتا وقت الهبة ثم ظهر انه لا يزال حيا.

Art. 524 - Toute donation entre vifs, faite par une personne qui n'a ni enfants ou descendants légitimes, sera révoquée:

1 - si le donateur a, depuis la donation, des enfants fussent-ils posthumes;

2 - si l'enfant du donateur que celui-ci croyait mort au moment de la donation, était vivant.

المادة 525

عند الرجوع عن الهبة في الحالة التي نصت عليها المادة السابقة ,تعاد الاموال الموهوبة الى الواهب . واذا كان قد جرى التفريغ عنها فيعاد اليه ما يساوي قيمة الكسب المتحقق اذ ذاك للموهوب له اما اذا كانت الاموال الموهوبة مرهونة فللواهب ان يفك رهنها بدفع المبلغ الذي رهنه لتأمينه .وانما يبقى له حق الرجوع في هذا المبلغ على الموهوب له.

Art. 525 - Dans le cas de révocation prévu à l'article ci-dessus, on restituera au donateur les biens donnés ou, s'ils ont été aliénés, jusqu'à concurrence de l'enrichissement actuel de l'autre partie.

Si les biens donnés ont été hypothéqués, le donateur pourra les libérer de l'hypothèque en payant la somme qu'ils garantissent, sans préjudice à son droit de la réclamer au donataire.

المادة 526

ان الحق في إقامة دعوى الرجوع عن الهبة لظهور اولاد بعدها ,يسقط بحكم مرور الزمن بعد خمس سنوات تبتديء من تاريخ ولادة الولد الاخير , أو من التاريخ الذي عرف فيه الواهب ان ابنه الذي حسبه ميتا ما زال حيا وليس بجائز العدول عن حق إقامة تلك الدعوى .فهو ينتقل بوفاة الواهب الى اولاده وأعقابهم.

Art. 526 - L'action en révocation pour survenance d'enfants se prescrit par cinq ans à compter de la naissance du dernier enfant ou du moment où le donateur a eu connaissance de l'existence de l'enfant qu'il croyait mort.

On ne peut renoncer à cette action qui se transmet par le décès du donateur à ses enfants et à ses descendants.

المادة 527

تبطل الهبة بناء على طلب الواهب اذا لم يقيم الموهوب له او اذا كف عن القيام باحد الشروط او التكاليف المفروضة عليه .وتطبق في اعادة الاموال الى الواهب , القواعد المنصوص عليها في المادة 525 المتقدم ذكرها .

Art. 527 - La donation sera révoquée à la demande du donateur, si le donataire ne remplit pas ou cesse de remplir

quelqu'une des conditions ou charges qui lui étaient imposées,
On appliquera, pour le retour des biens au donateur, les règles posées par l'article 525 ci-dessus.

المادة 528

وتبطل الهبة ايضا بناء على طلب الواهب:

اولا - اذا ارتكب الموهوب له جنحة او جناية على شخص الواهب او على شرفه او ماله.

ثانيا - اذا ارتكب إخلالا هاما بالواجبات التي يفرضها عليه القانون للواهب او لعيلته.

Art. 528 - La donation sera encore révoquée à la demande du donateur:

1 - si le donataire a commis un délit ou un crime, contre la personne, l'honneur ou les biens du donateur;

2 - s'il a gravement failli aux devoirs que la loi impose envers le donateur ou sa famille.

المادة 529

عند الرجوع عن الهبة بسبب ظهور اولاد او بسبب الجحود , او عند تخفيض الهبة لكونها فاحشة , لا يعيد الموهوب له الثمار الا ابتداء من يوم اقامة الدعوى . اما اذا كان الرجوع لعدم القيام بالتكاليف او الشروط , فيجب على الموهوب له ان يرجع مع المال الثمار التي جناها منذ كف عن القيام بتلك التكاليف او الشروط او منذ اصبحت في حالة التأخر لعدم تنفيذها .

Art. 529 - Au cas de révocation pour survenance d'enfants ou pour ingratitude, ou lorsque la donation est réduite comme excessive, le donataire ne rendra les fruits qu'à compter de l'introduction de la demande.

Au cas de révocation pour inaccomplissement des charges ou conditions, le donataire rendra, outre les biens, les fruits perçus depuis qu'il a cessé d'exécuter la charge ou la condition ou depuis qu'il aura été en demeure de l'exécuter.

المادة 530

لا يجوز العدول مقدما عن دعوى إبطال الهبة بسبب الجحود . وتسقط هذه الدعوى بحكم مرور الزمن بعد سنة واحدة تبتدئ من يوم علم الواهب بالامر ولا ينتقل حق الواهب في اقامة تلك الدعوى الى ورثته اذا كان مقتدرا على اقامتها ولم يفعل . وكذلك لا تصح اقامتها على وريث الموهوب له اذا لم تكن قد أقيمت على الموهوب له قبل وفاته .

Art. 530 - On ne peut renoncer d'avance à l'action en révocation pour ingratitude. Cette action se prescrit par le délai, d'un an, à dater du jour où le donateur a eu connaissance du fait.

Cette action se passe aux héritiers du donataire qui ne l'a pas exercée alors qu'il le pouvait.

Elle ne pourra non plus être exercée contre l'héritier du donataire, si elle ne l'a été contre celui-ci avant son décès.

الفصل الثاني - في تخفيض الهبة

المادة 531

ان الهبة التي تتجاوز طبقا لما نص عليه في المادة 512 حد النصاب المعين بالنسبة الى قيمة الاموال التي تركها الواهب عند وفاته , يجب ان يخفض منها كل ما تجاوز ذلك النصاب . على ان هذا التخفيض لا يبطل مفاعيل الهبة , ولا حيازة الواهب للثمار في مدة حياته .

Art. 531 - La donation qui, conformément aux prévisions de l'article 512 - dépasse la quotité disponible d'après la valeur des biens laissés à sa mort par le donataire, doit être réduite de tout ce dont elle excède cette quotité. Mais, cette réduction n'annule point les effets de la donation, ni l'acquisition que le donateur aura faite des fruits pendant sa vie.

إذا منحت هبتان او عدة هبات وتعدر اداؤها تماما بدون تجاوز حد النصاب , فالهبات الاحدث عهدا تبطل او تخفض بقدر تجاوزها حد النصاب.

Art. 532 - S'il existe deux ou plusieurs donations qu'on ne peut remplir complètement avec la quotité disponible, on annulera ou on réduira les plus récentes, en tant qu'elles excèdent cette quotité.

الكتاب الرابع - في ايجار الاشياء

الباب الاول - احكام عامة

الفصل الاول - القواعد المرعية في كل الاجارات

المادة 533

ايجار الاشياء عقد يلتزم به المرء ان يولي شخصا آخر , الانتفاع بشيء ثابت او منقول او بحق ما لمدة معينة مقابل بدل يلتزم هذا الشخص اداؤه اليه. والايجار على اطلاقه هو ايجار العقارات التي لا تثمر ثمارا طبيعية وايجار المنقولات المادية او الحقوق. اما الايجار الزراعي فهو ايجار الاراضي الزراعية.

Art. 533 - Le louage de choses ou bail est le contrat par lequel une personne s'oblige à fournir à une autre, pendant un certain temps, la jouissance d'une chose immobilière ou mobilière ou d'un droit moyennant un prix que l'autre s'oblige à lui payer.

Le bail à loyer est le louage des immeubles qui ne produisent pas de fruits en nature et celui des meubles corporels ou des droits.

Le bail à ferme est celui des fonds ruraux.

المادة 534

لا يجوز عقد الايجار على شيء يفنى بالاستعمال الا اذا كان معدا لمجرد الاطلاع او العرض. غير انه يجوز ايجار اشياء تفقد من قيمتها بالاستعمال.

Art. 534 - L'objet du louage ne peut être une chose qui se consomme par l'usage, à moins qu'elle ne soit destinée à être seulement montrée ou exposée.

Mais, on peut louer les choses qui se détériorent par l'usage.

المادة 535

ان الاحكام المختصة بموضوع البيع تطبق مبدئيا على موضوع ايجار الاشياء.

Art. 535 - Les dispositions relatives à l'objet de la vente s'appliquent, en principe, à celui du louage de choses.

المادة 536

يجب ان يكون البذل معيناً ويجوز ان يكون اما من النقود واما من المنتجات او المواد الغذائية وغيرها من المنقولات بشرط ان تعين وصفا ومقدارا. ويجوز ان يكون ايضا نصيبا او حصة شائعة من منتجات الشيء المأجور. ويجوز في ايجار الاملاك الزراعية ان يشترط على المستأجر ان يقوم باشغال معينة تحسب جزءا من البذل , علاوة على مبلغ يؤديه من النقود او كمية تفرض عليه من الحاصلات.

Art. 536 - Le prix doit être déterminé; il peut être établi, soit en numéraire, soit en produits, denrées, ou autres choses mobilières, déterminés quant à la quotité et à la qualité. Il peut consister aussi en une portion ou part indivise des produits de la chose louée.

Dans les baux de biens ruraux, on peut stipuler que le preneur, outre une somme déterminée en numéraire, ou une redevance en produits, sera tenu de faire certains travaux déterminés, considérés comme faisant partie du prix.

المادة 537

إذا لم يعين المتعاقدان بدل الايجار, فيعدان متفقين على البديل الرائج للأشياء التي من نوع المأجور في مكان العقد. وإذا كان في هذا المكان رسم او تعريف فيعدان متفقين على العمل بمقتضاها.

Art. 537 - Lorsque le prix du louage n'a pas été déterminé par les parties, elles sont présumées s'en être remises au prix courant pratiqué pour les choses de même nature dans le lieu du contrat; s'il existe une taxe ou un tarif, elles sont censées s'être rapportées au tarif ou à la taxe.

المادة 538

يتم الايجار باتفاق الفريقين على الشيء والبديل وسائر الشروط التي يراد ادراجها في العقد.

Art. 538 - Le bail est parfait par le consentement des parties sur la chose, sur le prix et sur les autres clauses dont elles pourraient convenir dans le contrat.

المادة 539

من ليس له على الشيء سوى حق الاستعمال الشخصي او حق السكن او حق الحبس او حق التأمين لا يجوز له ان يؤجره.

Art. 539 - Ceux qui n'ont sur la chose qu'un droit personnel d'usage ou d'habitation, ou un droit de rétention ou de gage ne peuvent la donner à louage.

الفصل الثاني - :قواعد مختصة بايجار العقارات

المادة 540

ان القواعد القانونية المختصة بايجار الاموال غير المنقولة التي يشير اليها القانون تطبق بالقياس وبالقدر الذي تسمح به ماهية الاشياء على اجور الاموال الاخرى غير المنقولة وعلى المنقولات ما لم يكن ثمة شرط او نص قانوني او عرف مخالف.

Art. 540 - Les règles établies par la loi en ce qui concerne les baux d'immeubles, qu'elle vise, s'appliquent par analogie et en tant que le permet la nature des choses, aux autres baux d'immeubles ou de meubles, sauf stipulation, disposition légale ou usage contraire.

المادة 541

ان ايجار المستثمر لاموال غير منقولة او لحقوق تختص بهذه الاموال بدون رضى مالك الرقبة, يسقط حكمه بالنظر الى مالك الرقبة بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء الاستثمار على ان ايجار الوصي او الولي الشرعي لاموال غير منقولة او لحقوق مختصة بها, لا يجوز ان يعقد لمدة تتجاوز سنة واحدة الا بحالة وجود الوصاية وبترخيص من المحكمة ذات الصلاحية.

Art. 541 - Le bail d'immeuble ou de droits immobiliers fait par un usufruitier, sans le consentement du nu-propriétaire,

cesse d'être opposable à ce dernier trois ans après l'extinction de l'usufruit.

Le bail d'immeubles ou de droits immobiliers fait par un tuteur ou administrateur légal ne peut être consenti pour une durée supérieure à un an, à moins d'autorisation par le tribunal compétent en cas de tutelle.

المادة 542

ان عقد ايجار العقارات غير الخطي , لا يمكن اثباته قبل تنفيذه الا باعتراف الشخص المدعى عليه بوجود الايجار او بحلفه اليمين .واذا كان هناك بدء تنفيذ , فيعد برهانا على وجود الايجار , ويعين البذل عند اختلاف المتعاقدين بواسطة احد الخبراء وتحدد مدته بمقتضى عرف البلد . واذا بقي المستأجر في المأجور بعد انتهاء مدة الايجار وتركه صاحب الشأن واضعا يده عليه ولا سيما اذا لم يطلب منه الاخلاء , فتعد الاجارة مجددة ضمنا وتكون خاضعة لاحكام المادة 592 وما يليها .

Art. 542 - Le contrat de bail d'immeubles fait sans écrit ne peut être prouvé, quand il n'a pas encore reçu d'exécution, que par l'aveu ou le serment de celui auquel il est opposé.

S'il y a commencement d'exécution, celle-ci vaudra preuve de l'existence du bail, dont le prix sera, au cas de désaccord des parties, fixé par expert, et la durée déterminée par l'usage des lieux. Si à l'expiration d'un bail écrit, le preneur reste et est laissé en possession, notamment sans qu'il soit donné congé, il s'opère, par tacite reconduction, un nouveau bail, régi par les règles des articles 592 et suivants.

المادة 543) عدلت بموجب قانون 159/1992 (

تخضع عقود ايجار العقارات المبنية المعدة للسكن ولغير السكن لحرية التعاقد ولمشيئة المتعاقدين في كل ما لا يتعارض مع الاحكام الالزامية الاتية:
اولا:

المدة : اذا كانت المدة المحددة في العقد اقل من ثلاث سنوات , تعتبر الاجارة معقودة لفترة زمنية مدتها ثلاث سنوات . اما اذا رغب المستأجر المستفيد من التمديد في ترك المأجور , فعليه ان يعلم المؤجر قبل شهرين من نهاية السنة الممددة ببطاقة مكشوفة مضمونة مع اشعار بالاستلام او بموجب كتاب موجه بواسطة الكاتب العدل .

ثانيا : تستثنى من الاحكام السابقة:

أ - عقود الايجارات الموسمية العائدة لاماكن الاصطياف والاشتاء .

ب - عقود ايجار الاماكن التي يقدمها ارباب العمل لاجرائهم مجانا او ببذل .

ثالثا : اذا كان عقد ايجار العقار , مبنيا كان او غير مبني , يتجاوز مدته ثلاث سنوات فلا يعتبر بالنظر الى شخص ثالث الا اذا سجل العقد في السجل العقاري , ويخضع تسجيل تجديد عقد الايجار الضمني للقاعدة نفسها .

Tel que modifié par la loi No.-159 du 22/7/1992:

Les contrats de bail des immeubles destinés à l'habitation ou à d'autres fins que l'habitation, sont soumis à la liberté contractuelle et à la volonté des contractants, pour tout ce qui n'est pas contraire aux dispositions impératives suivantes:

Premièrement: La durée:

Si la durée fixée dans le contrat est inférieure à trois années, le bail est considéré comme conclu pour une période de trois années.

Mais, si le locataire bénéficiaire de la prorogation désire quitter le local loué, il devra en informer le bailleur, deux mois avant l'expiration de l'année prorogée par plis ouvert recommandé avec accusé de réception, ou par lettre adressée par l'intermédiaire du notaire.

Deuxièmement: Sont exceptés des dispositions précédentes:

a - les contrats de bail saisonniers relatifs aux centres d'estivage et d'hivernage.

b - les contrats de bail des locaux que les employeurs mettent à la disposition de leurs employés, gratuitement ou en

contrepartie d'un loyer.

Troisièmement:

Si le contrat de bail de l'immeuble, bâti ou non bâti, est pour une durée de plus de trois années, il ne sera opposable aux tiers que s'il est inscrit au registre foncier, et l'inscription du renouvellement du contrat de bail tacite est soumis à la même règle.

الباب الثاني - في مفاعيل ايجار الاشياء

الفصل الاول - في موجبات المؤجر

المادة 544

على المؤجر ثلاثة موجبات اساسية وهي:

اولا -تسليم المأجور الى المستأجر

ثانيا -صيانة المأجور

ثالثا -الضمان

Art. 544 - Le locateur (ou bailleur) est tenu de trois obligations principales:

- 1 - celle de délivrer au preneur la chose louée;
- 2 - celle de l'entretenir;
- 3 - celle de la garantir.

الجزء الاول - في تسليم المأجور

المادة 545

ان تسليم المأجور خاضع لاحكام تسليم المبيع.

Art. 545 - La délivrance de la chose louée est régie par les dispositions établies pour la délivrance de la chose vendue.

المادة 546

ان مصاريف التسليم في المؤجر .اما نفقات الصكوك فعلى الفريقين بمعنى ان كل فريق يدفع مصاريف الصك الذي يسلم اليه .واما نفقات قبض المأجور واستلامه فهي على المستأجر كل ذلك ما لم يكن هناك عرف او نص مخالف.

Art. 546 - Les frais de délivrance sont à la charge du locateur.

Les frais d'actes sont à la charge de chacune des deux parties pour le titre qui lui est délivré: ceux d'enlèvement et de réception de la chose louée sont à la charge du preneur.

Le tout sauf usage ou stipulation contraire.

الجزء الثاني - في صيانة المأجور

ان المؤجر يلزمه ألا يقتصر على تسليم المأجور بحالة يتسنى معها للمستأجر ان يستعمله للغرض المقصود منه بحسب ماهيته أو بحسب التخصيص الذي اتفق عليه المتعاقدان بل يلزمه ايضا أن يقوم بصيانة المأجور وملحقاته لابقائه على الحالة المشار اليها , الا فيما يأتي:

اولا - عند وجود شروط اخرى بين المتعاقدين .

ثانيا - اذا كان المأجور عقارا وكان عرف البلد يقضى بأن تكون الاصلاحات الصغرى على المستأجر . واذا تأخر المؤجر عن اجراء الاصلاحات الواجبة عليه فللمستأجر ان يجبره على اجرائها بالطرق القضائية واذا لم يفعل كان للمستأجر ان يستصدر من المحكمة ادنا في اجرائها بنفسه على أن يستوفي نفقتها من بدل الايجار .

Art. 547 - Le locateur est tenu non seulement de livrer la chose et ses accessoires en état de servir à leur nature, ou selon l'affectation qui leur a été donnée par les parties d'accord entre elles, mais de les entretenir en un tel état, sauf:

1 - Les stipulations des parties;

2 - dans le cas de location d'immeubles, les menues réparations qui seraient à la charge du preneur d'après l'usage local.

Si le locateur est en demeure d'accomplir les réparations dont il a la charge, le preneur peut l'y contraindre judiciairement: à défaut par le locateur de les accomplir, il peut se faire autoriser par justice à les faire exécuter lui-même et à les retenir sur le prix.

على مستأجر العقار ان يقوم بالاصلاحات والترميمات الصغرى في المأجور الا اذا كان العقد او العرف يعفيانه منها اما الاصلاحات المشار اليها فهي :اصلاح بلاط الغرف اذا كان بعضه فقط مكسرا واصلاح زجاج النوافذ ما لم يكن السبب في كسرها البرد او طارىء غير عادي او قوة قاهرة مما لا يعزى الى خطأ من المستأجر واصلاح الابواب والنوافذ المشبكة واخشاب الحواجز ومغالق الدكاكين والمفصلات والزليج والاقفال . اما تكليس جدران الغرف وتجديد التلوين واستبدال الاوراق وترميم السطوح فنفتتها على المؤجر وان كانت مقصورة على اشغال بسيطة من تكليس او ترميم .

Art. 548 - Dans les baux d'immeubles le preneur est tenu des réparations locatives ou de menu entretien s'il n'en est déchargé par le contrat ou par l'usage.

Ce sont les réparations à faire:

Aux pavés et carreaux des chambres, lorsqu'il y en a seulement quelques uns de cassés;

Aux vitres, à moins qu'elles ne soient cassées par la grêle ou autres accidents extraordinaires et de force majeure qui n'auraient pas été occasionnés par la faute du preneur;

Aux portes, croisées, planches de cloison ou de fermeture de boutiques, gonds, targettes et serrures;

Le blanchiment des chambres, la restauration des peintures, le remplacement des papiers, les travaux à faire aux terrasses, même lorsqu'il s'agit de simples travaux de récrépiment ou de blanchiment, sont à la charge du bailleur.

لا يلزم المستأجر بشيء من الاصلاحات الصغرى اذا كان السبب فيها قدم العهد او قوة قاهرة او عيب في البناء او فعل أتاه المؤجر .

Art. 549 - Aucune des réparations réputées locatives n'est à la charge du preneur quand elle est occasionnée par vétusté ou force majeure, par le vice de construction ou par le fait du bailleur.

ان نفقة تنظيف الآبار وحفائر المراحيض ومصارف المياه هي على المؤجر ما لم يكن نص او عرف مخالف.

Art. 550 - Sauf stipulation ou usage contraire, le curage des puits, celui des fosses d'aisance, des conduites servant à l'écoulement des eaux, sont à la charge du bailleur.

المادة 551

على المؤجر ان يدفع الضرائب والتكاليف المختصة بالمأجور ما لم يكن هناك نص او عرف مخالف.

Art. 551 - Sauf stipulation ou usage contraire, le locateur est tenu de payer les impôts et charges afférents à la chose louée.

الجزء الثالث - الضمان الواجب للمستأجر

الفقرة الاولى - احكام عامة

المادة 552

ان الضمان الواجب على المؤجر للمستأجر ,له موضوعان:
اولا -الانتفاع بالمأجور والتصرف فيه دون معارضة
ثانيا -عيوب المأجور وهذا الضمان واجب حتما وان لم يشترط في العقد وحسن نية المؤجر لا تعفيه من موجب الضمان.

Art. 552 - La garantie que le bailleur doit au preneur a deux objets:

1 - la jouissance et la possession paisible de la chose louée;

2 - les défauts de la chose.

Cette garantie est due de plein droit, quand même elle n'aurait pas été stipulée.

La bonne foi du bailleur ne l'exonère pas de l'obligation de garantie.

الفقرة الثانية - ضمان وضع اليد على المأجور والانتفاع به ، وضمان نزع اليد بالاستحقاق

1 - ضمان فعل المؤجر

المادة 553

يتضمن موجب الضمان وجوب امتناع المؤجر عن كل امر من شأنه ان يحول دون وضع يد المستأجر على المأجور او يحرمه المنافع التي كان يحق له ان يعول عليها بحسب الغرض الذي أعد له المأجور وبحسب الحالة التي كان عليها وقت انشاء العقد .ولا يكون المؤجر مسؤولا من هذا الوجه عن عملة فقط بل يسأل ايضا عن اعمال عماله وسائر المستأجرين واصحاب الحقوق المستمدة منه.

Art. 553 - L'obligation de garantie emporte pour le bailleur celle de s'abstenir de tout ce qui tendrait à troubler la possession du preneur ou à le priver des avantages sur lesquels il avait droit de compter, d'après la destination de la chose louée et l'état en lequel elle se trouvait au moment du contrat.

Il répond à ce point de vue, non seulement de son fait et de celui de ses préposés, mais aussi des faits des autres locataires ou de ses autres ayants droit.

المادة 554

وإنما يحق للمؤجر ان يجري بالرغم من معارضة المستأجر ,جميع الاصلاحات المستعجلة التي لا يمكن تأجيلها الى وقت انتهاء العقد .غير انه حرم المستأجر بسبب تلك الاصلاحات , الانتفاع بالمأجور كله او بعضه مدة تتجاوز سبعة ايام ,فله أن يطلب فسخ العقد او تخفيض البدل على نسبة الوقت الذي حرم فيه استعمال المأجور .ويجب على المؤجر ان يسهر على الاصلاحات المستعجلة وان ينبه المستأجر قبل اجرائها بمدة كافية .واذا لم يتم بذلك التنبيه عد مسؤولا ,ما لم يكن هناك مانع قاهر لم ينشأ عن اهماله.

Art. 554 - Toutefois, le bailleur a le droit de faire, malgré l'opposition du preneur, les réparations urgentes qui ne peuvent être différées jusqu'à la fin du contrat.

Mais si, à cause de ces réparations, le preneur est privé, en tout ou en grande partie, de l'usage de la chose louée pendant plus de sept jours, il peut demander la résiliation du bail, ou bien une réduction proportionnelle au temps pendant lequel il a été privé de la chose louée.

Le bailleur est tenu de veiller aux réparations présentant un caractère d'urgence et de prévenir les locataires de leur exécution un temps suffisant à l'avance.

Sa responsabilité est engagée, à défaut de cet avis préalable, sauf au cas d'empêchement majeur ne résultant point de sa négligence.

2 - ضمان فعل الغير

المادة 555

يلزم المؤجر ايضا بحكم القانون ان يضمن للمستأجر ما ينال المأجور كله او بعضه من التعرض والاستحقاق الناشئين عن دعوى تختص بالملكية او بحق عيني على المأجور .
ان الاحكام المختصة بنزع يد المشتري بسبب الاستحقاق تطبق مبدئيا على نزع يد المستأجر .

Art. 555 - Le bailleur est également tenu de droit à garantir le preneur du trouble ou de l'éviction qu'il souffre dans la totalité ou partie de la chose louée par suite d'une action concernant soit la propriété soit un droit réel sur la chose.

Les dispositions relatives à l'éviction de l'acheteur sont applicables en principe, à l'éviction du locataire.

المادة 556

اذا دعي المستأجر للمحكمة من اجل دعوى قد طلب فيها الحكم عليه بتخلية المأجور كله او بعضه او بتنفيذ بعض حقوق الارتفاق فيلزمه ان يبلغ المؤجر بلا ابطاء ولا يجب عليه في اثناء ذلك ان يتنازل عن اي جزء من المأجور .ويجب اخراج المستأجر من الدعوى على كل حال عندما يعين الشخص الذي من قبله وضع يده على المأجور .ولا يجوز تتبع الدعوى في مثل هذه الحالة الا على المؤجر وانما يجوز للمستأجر ان يتدخل فيها .

Art. 556 - Si le preneur est lui-même cité en justice pour se voir condamner au délaissement de la totalité ou partie de la chose, ou à souffrir l'exercice de quelque servitude, il doit donner avis immédiat au bailleur; en attendant, il ne doit renoncer à aucune partie de la chose qu'il possède.

Il doit être mis hors d'instance, dans tous les cas, en nommant celui pour lequel il possède; l'action ne peut être poursuivie dans ce cas que contre le bailleur, mais le preneur peut intervenir à l'instance.

المادة 557

لا يلزم المؤجر ان يضمن للمستأجر ما يأتيه شخص ثالث من الشدة والعنف تعرضا لانتفاعه بدون ان يدعي هذا الشخص حقا ما على المأجور وبدون ان يكون المؤجر قد فعل ما ادى الى ذلك التعرض . وانما يحق للمستأجر ان يداعي باسمه الخاص ذلك الشخص.

Art. 557 - Le locateur n'est pas tenu de garantir le preneur du trouble que des tiers apportent par voies de fait à sa jouissance, sans prétendre d'ailleurs aucun droit sur la chose louée et sans que le locateur y ait donné lieu par son fait, sauf au preneur à les poursuivre en son nom personnel.

المادة 558

غير انه اذا كان لذاك التعرض الفعلي من الشأن ما يحرم المستأجر الانتفاع بالمأجور , جاز له ان يطلب فسخ العقد او تخفيضا نسبيا في البديل .وانما يلزمه في هذه الحالة ان يثبت:

اولا -وقوع التعرض

ثانيا -كون هذا التعرض يحول دون مواصلة الانتفاع.

Art. 558 - Néanmoins; lorsque ces troubles de fait ont une telle importance qu'ils privent le preneur de la jouissance de la chose louée, le preneur peut demander la résiliation du bail ou une remise proportionnelle du prix.

Il est tenu de prouver, dans ce cas:

- 1 - que le trouble a eu lieu;
- 2 - qu'il constituait un fait incompatible avec la continuation de sa jouissance.

الفقرة الثالثة - :ضمان عيوب المأجور

المادة 559

يضمن المؤجر للمستأجر جميع عيوب المأجور التي تنقص الانتفاع به نقصا محسوسا او تجعله غير صالح للاستعمال المقصود منه بحسب ماهيته او بحسب العقد .ويكون مسؤولا ايضا عن خلو المأجور من الصفات التي وعد بها صراحة أو التي يقتضيها الغرض المقصود من المأجور اما العيوب التي لا تحول دون الانتفاع او لا تنقص منه الا شيئا طفيفا فلا يحق للمستأجر ان يرجع من اجلها على المؤجر , وهذا هو ايضا شأن العيوب المتسامح بها عرفا.

Art. 559 - Le locateur est tenu envers le preneur à raison de tous les vices et défauts de la chose louée qui en diminuent sensiblement la jouissance, ou la rendent impropre à l'usage auquel elle était destinée d'après sa nature ou d'après le contrat.

Il répond également de l'absence des qualités expressément promises par lui ou requises par la destination de la chose.

Les défauts qui n'empêchent la jouissance de la chose louée ou ne la diminuent que d'une manière insignifiante, ne donnent lieu à aucun recours en faveur du preneur. Il en est de même de ceux tolérés par l'usage.

المادة 560

اذا وقع ما يوجب الضمان ,فالمستأجر ان يطالب بفسخ العقد او بتخفيض البديل .وله ايضا حق المطالبة ببديل العطل والضرر في الاحوال المنصوص عليها في المادة 449 وتطبق حينئذ احكام المواد 451 و452 و453 المختصة بالبيع.

Art. 560 - Lorsqu'il y a lieu à garantie, le preneur peut poursuivre la résiliation du contrat ou demander une diminution du prix.

Il a droit à des dommages-intérêts dans les cas prévus à l'article 449.

Les dispositions des articles 451, 452 et 453, relatifs à la vente sont alors applicables.

لا يضمن المؤجر عيوب المأجور التي كان من السهل تحققها, الا اذا كان قد صرح بانها غير موجودة ولا يلزم بضمان ما ايضا:
 اولا - اذا كانت العيوب قد أعلنت للمستأجر
 ثانيا - اذا كان المستأجر عالما في وقت انشاء العقد بعيوب المأجور او بخلوه من الصفات المطلوبة.
 ثالثا - اذا كان المؤجر قد اشترط ان لا يتحمل ضمانا ما.

Art. 561 - Le locateur n'est pas tenu des vices de la chose louée qu'on pouvait facilement constater, à moins qu'il n'ait déclaré qu'ils n'existaient pas.

Il n'est également tenu d'aucune garantie:

- 1 - lorsque les vices ont été déclarés au preneur;
- 2 - lorsque le preneur connaissait, au moment du contrat, les vices de la chose louée ou l'absence des qualités requises;
- 3 - lorsque le locateur a stipulé qu'il ne serait tenu d'aucune garantie.

الفصل الثاني - في هلاك المأجور وتعيبه

اذا هلك المأجور او تعيب او تغير او حرم المستأجر الانتفاع به او ببعضه حتى اصبح غير صالح للاستعمال المعد له, ولم يكن ذلك من خطأ احد المتعاقدين, يفسخ عقد الايجار بدون تعويض لاحدهما. ولا يجب على المستأجر ان يدفع من البذل الا بقدر انتفاعه. وكل بند يخالف ما تقدم يكون لغوا.

مادة 1 من قانون رقم 37 تاريخ 6/12/1975

خلافا لاحكام المادة 562 من قانون الموجبات والعقود, تبقى نافذة المفعول عقود الايجارات المتعلقة بمأجور هلك او تعيب او تغير او حرم المستأجر من الانتفاع به او بعضه بحيث اصبح غير صالح للاستعمال المعد له بفعل الاحداث التي حصلت على الاراضي اللبنانية خلال عام 1975.

Art. 562 - Lorsque, sans la faute d'aucun des contractants, la chose louée périt, se détériore, est modifiée, ou est soustraite à la jouissance du preneur en tout ou en partie, de telle manière qu'elle ne puisse servir à l'usage pour lequel elle a été louée, le bail est résilié sans indemnité d'aucune part, et le preneur ne doit payer le prix qu'à proportion de sa jouissance.

Toute clause contraire est sans effet.

اذا لم يخرب او بتعيب الا جزء من المأجور ولم يصبح من جراء ذلك غير صالح للاستعمال الذي اجر من اجله, او اصبح جزء منه فقط غير صالح, فلا يحق للمستأجر حينئذ الا تخفيض البذل على نسبة الضرر.

Art. 563 - Si la chose louée n'est détruite ou détériorée qu'en partie et de manière qu'elle ne soit pas impropre à l'usage pour lequel elle a été louée, ou qu'elle n'y soit impropre qu'en partie, le preneur n'a droit qu'à une diminution proportionnelle du prix.

تطبق احكام المادتين 562 و563 عندما يخلو المأجور كله او بعضه بدون خطأ أتاه احد المتعاقدين ,من الصفة التي وعد بها المؤجر او تطلبها الغرض المقصود من المأجور .

Art. 564 - Les dispositions des articles 562 et 563 s'appliquent au cas où la qualité promise par le locateur, ou requise par la destination de la chose, viendrait à manquer en tout ou en partie, sans la faute d'aucun des contractants.

المادة 565

لا يجوز للمستأجر اقامة الدعاوي بمقتضى احكام المواد 562 و563 و564 بعد انتهاء مدة العقد .

Art. 565 - Les actions du preneur contre le locateur, à raison des articles 562, 563 et 564, ne peuvent être intentées après l'expiration du contrat de louage.

المادة 566

المستأجر مسؤول عن الحريق ما لم يثبت انه حدث بسبب قوة قاهرة او عيب في البناء او اندلاع اللهب من بيت مجاور .

Art. 566 - Le preneur répond de l'incendie, à moins qu'il ne prouve que le sinistre est dû à un cas de force majeure ou à un vice de construction ou que le feu a été communiqué par une maison voisine.

المادة 567

اذا كان هناك عدة مستأجرين فكل مستأجر منهم يكون مسؤولا عن الحريق بنسبة قيمة الجزء الذي يحتله ,الا اذا اثبتوا ان النار ابتدأ شبوبها في منزل احدهم فعندئذ يكون هو وحده مسؤولا , او اذا اثبت بعضهم انه لم يكن شبوب النار ممكنا عندهم فهؤلاء يكونون غير مسؤولين .

Art. 567 - S'il y a plusieurs locataires, ils sont responsables à l'incendie, proportionnellement à la valeur locative de la partie que chacun d'eux occupe, à moins qu'ils n'établissent que le feu a pris naissance dans le logement de l'un d'eux, auquel cas celui-là seul est tenu, ou à moins que certains d'entre eux ne prouvent que l'incendie n'a pu éclater chez eux, auquel cas ceux-là n'en sont pas tenus.

الفصل الثالث - :في موجبات المستأجر

الجزء الاول - :احكام عامة

المادة 568

على المستأجر واجبان اساسيان .

1 -اداء بدل الايجار .

2 -المحافظة على المأجور واستعماله بحسب الغرض الذي أعد له او الغرض الذي عين في العقد مع اجتناب الافراط وسوء الاستعمال .

Art. 568 - Le preneur est tenu de deux obligations principales:

1) payer le prix du louage;

2) conserver la chose louée et en user sans excès ni abus suivant sa destination naturelle ou celle qui lui a été donnée par le contrat.

الجزء الثاني - :في اداء بدل الايجار

المادة 569

يجب على المستأجر ان يدفع الاجرة في الاجل المعين في العقد واذا لم يكن فيه تعيين فبحسب العرف المحلي. واذا لم يكن عرف فعند نهاية مدة الانتفاع. ويجوز ان يشترط دفع الاجرة مقدما. وتكون مصاريف الدفع في كل حال على المستأجر.

Art. 569 - Le preneur doit payer le prix au terme fixé par le contrat ou, à défaut, par l'usage local; à défaut d'usage, le prix doit être payé à la fin de la jouissance.

Il est permis de stipuler que le prix sera payé d'avance.

Les frais du paiement sont, en tous cas, à la charge du preneur.

المادة 570

تدفع اجرة العقارات في مكان وجودها , واجرة المنقولات في مكان انشاء العقد ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 570 - Sauf stipulation contraire, le prix de location doit être payé, pour les immeubles, au lieu où se trouve la chose louée, et, pour les meubles, au lieu où le contrat a été conclu.

المادة 571

يحق للمؤجر ان يحبس الاثاث وسائر المنقولات الموجودة في المحل المأجور سواء اكانت ملكا للمستأجر ام لمن تنازل له عن الايجار , ويحق له حبسها ايضا وان كانت لشخص ثالث , لتأمين الاجرة المستحقة واجرة السنة الجارية. كذلك يحق له ان يلجأ الى السلطة ذات الصلاحية لمنع نقل تلك الاشياء واذا نقلت بغير علم منه او بالرغم من اعتراضه فله ان يطالب بها لارجاعها الى حيث كانت او لوضعها في مستودع آخر. على انه لا يستطيع ان يستعمل حق الحبس او المطالبة الا بقدر القيمة اللازمة لتأمينه , ولا يحق له تتبع ما نقل اذا كانت الاشياء الباقية في المكان المأجور كافية لصون حقوقه.

Art. 571 - Le bailleur a un droit de rétention, pour les loyers échus et pour ceux de l'année en cours, sur les meubles et autres choses mobilières qui se trouvent dans les lieux loués et appartenant soit au locataire ou cessionnaire du droit au bail, soit même à des tiers.

Il a le droit de s'opposer au déplacement de ces objets, en recourant à l'autorité compétente. Il peut les revendre, lorsqu'ils ont été déplacés à son insu ou malgré son opposition, à l'effet de les replacer au lieu où ils se trouvaient ou dans un autre dépôt.

Le bailleur ne peut exercer ce droit de rétention ou de revendication qu'à concurrence de la valeur nécessaire pour le garantir; il n'a pas de droit de suite lorsque les choses qui se trouvent encore sur les lieux suffisent pour assurer ses droits.

المادة 572

لا يجوز استعمال حق المطالبة بعد انقضاء خمسة عشر يوما تبتدىء من اليوم الذي علم فيه المؤجر بنقل الاشياء.

Art. 572 - Le droit de revendication ne peut être exercé après quinze jours à partir de celui où le bailleur a eu connaissance du déplacement.

المادة 573

لا يجوز استعمال حق الحبس او المطالبة:

اولا - في الاشياء التي لا يمكن ان تكون موضوع التنفيذ المختص بالمنقولات.

ثانيا -في الاشياء المسروقة او المفقودة.

ثالثا -في الاشياء التي يملكها شخص ثالث اذا كان المؤجر عالما وقت ادخالها الى المأجور أنها ملك له

Art. 573 - Le droit de rétention ou de revendication ne peut s'exercer:

a) sur les choses qui ne peuvent faire l'objet d'une exécution mobilière;

b) sur les choses volées ou perdues;

c) sur les choses appartenant à des tiers lorsque le bailleur savait, au moment où ces choses ont été introduites sur les lieux, qu'elles appartenaient à des tiers.

المادة 574

ان حق المؤجر في الحبس يمتد الى ما يدخله المستأجر الثاني في المأجور بقدر ما يكون للمستأجر الاول من الحقوق على المستأجر الثاني. ولا يحق له ان يحتج بما دفعه مقدما الى المستأجر الاصلي وانما يجب ان تراعى أوجه الاستثناء المنصوص عليها في المادة 587.

Art. 574 - Le droit de rétention du bailleur s'étend aux effets introduits par le sous-locataire, à concurrence des droits du premier preneur envers celui-ci, sans que ce dernier puisse opposer les paiements anticipés faits au premier preneur, sauf les exceptions prévues à l'art. 587.

الجزء الثالث - في حفظ المأجور واعادته

المادة 575

يجب على المستأجر ان ينبه المالك بلا ابطاء الى جميع الاعمال التي تستوجب تدخله كاصلاحات مستعجلة او اكتشاف عيوب غير متوقعة او اعتداء على حقوق او اعتراضات مختصة بالملكية او بحق عيني او بضرر احده شخص ثالث , والا كان مسؤولا مدنيا.

Art. 575 - Le preneur est tenu, sous peine d'engager sa responsabilité civile, d'avertir sans délai le propriétaire de tous les faits qui exigent son intervention, qu'il s'agisse de réparations urgentes, de la découverte de défauts imprévus, d'usurpations ou de réclamations portant sur la propriété ou sur un droit réel, de dommages commis par des tiers.

المادة 576

على المستأجر ان يعيد المأجور في نهاية المدة المعينة فاذا ابقاه الى ما بعد نهايتها , بالرغم من طلب التخلية أو اي عمل من هذا النوع يدل على عدم رضى المؤجر , كان ملزما بتأدية عوض اليه. ويعين مبلغ هذا العوض على نسبة القيمة الايجارية مع مراعاة الضرر الذي اصاب المؤجر.

Art. 576 - Le preneur doit restituer la chose à l'expiration du terme fixé.

S'il la retient au delà, malgré un congé ou un acte équivalent témoignant de la volonté opposée du bailleur, il sera contraint d'indemniser à ce dernier,

Cette indemnité sera calculée d'après la valeur locative en tenant compte, en outre, du préjudice causé au bailleur.

المادة 577

اذا وضع بيان او وصف للمأجور فيما بين المؤجر والمستأجر , وجب على هذا ان يعيد المأجور كما استلمه.

Art. 577 - S'il a été fait un état des lieux ou une description de la chose entre le locateur et le preneur, celui-ci doit rendre la chose telle qu'il l'a reçue.

المادة 578

إذا لم يوضع بيان أو وصف للمأجور فيقدر ان المستأجر استلم المأجور على حالة حسنة .ويجب عليه رده وهو على تلك الحالة.

Art. 578 - S'il n'a pas été fait d'état des lieux ou de description de la chose, le preneur est présumé avoir reçu la chose en bon état et doit la rendre telle.

المادة 579

يكون المستأجر مسؤولاً عن هلاك المأجور أو تعييبه إذا كان ناشئاً عن فعله .ويكون مستأجر الفندق أو غيره من المحال المفتوحة للجمهور , مسؤولاً فعلى المسافرين أو النزلاء الذين يستقبلهم في المحل .

Art. 579 - Le preneur répond de la perte et de la dégradation de la chose causées par son fait.

Le preneur d'une hôtellerie ou autre établissement ouvert au public répond aussi du fait des voyageurs et des clients qu'il reçoit dans son établissement.

المادة 580

لا يكون المستأجر مسؤولاً عن الهلاك أو التعيب الناشئ:

- اولا -عن استعمال المأجور استعمالاً عادياً مألوفاً ,مع مراعاة الاحكام السابقة المختصة بالاصلاحات الصغرى المطلوبة من المستأجر .
- ثانياً -عن القوة القاهرة اذا لم تكن معزوة الى خطأه .
- ثالثاً -عن قدم عهد البناء او عيب فيه او عدم اجراء الاصلاحات المطلوبة من المؤجر .

Art. 580 - Le preneur ne répond pas de la perte et des détériorations résultant:

- 1 - de l'usage normal et ordinaire de la chose, sous réserve de ce qui a été dit en ce qui concerne les réparations locatives;
- 2 - d'une cause de force majeure non imputable à sa faute;
- 3 - de l'état de vétusté, du vice de la construction, ou du défaut des réparations qui incombent au locateur.

المادة 581

يجب ان يعاد الشيء المأجور في محل العقد وتكون نفقات اعادته على المستأجر ما لم يكن هناك اتفاق أو عرف مخالف.

Art. 581 - La restitution de la chose louée doit être faite dans le lieu du contrat; les frais de restitution sont à la charge du preneur, s'il n'y a convention ou usage contraire.

المادة 582

يحق للمستأجر ان يحبس المأجور من اجل الديون المترتبة له على المؤجر والمختصة بالمأجور .

Art. 582 - Le preneur a le droit de retenir la chose louée à raison des créances qui lui appartiendraient contre le bailleur relativement à la chose.

المادة 583

إذا أنشأ المستأجر بنايات أو أغراساً أو غيرها من التحسينات التي زادت في قيمة المأجور ,وجب على المأجور ان يعيد اليه في نهاية الاجارة اما قيمة النفقات واما قيمة التحسين على شرط ان تكون تلك التحسينات قد أجريت مع علمه وبدون معارضته .والا فيحق للمؤجر بعد أقامته البرهان

على ان تلك التحسينات لا تعود عليه بفائدة ما ,ان يطلب من المستأجر نزعها وتعويضه عند الاقتضاء من الاضرار التي تصيب العقار من هذا النزع.

اما اذا أثر المؤجر ان يحتفظ بالتحسينات ويدفع احدى القيمتين المتقدم ذكرهما , فيجوز للقاضي ان يعين له مهلا لادائها.

Art. 583 - Si le preneur a fait des constructions, plantations ou autres améliorations qui ont augmenté la valeur de l'immeuble loué, le bailleur devra lui rembourser à l'expiration du bail soit le montant de la dépense soit celui de la plus-value, pourvu que ces améliorations aient été effectuées à sa connaissance et sans opposition de sa part.

Faute de ces conditions, le bailleur a le droit de demander, en prouvant qu'elles ne sont pour lui d'aucune utilité, que le preneur enlève les améliorations et qu'il l'indemnise, s'il y a lieu, du dommage qui résulterait pour le fonds de cet enlèvement.

S'il préfère conserver les améliorations, en versant l'une des sommes ci-dessus indiquées, le juge pourra lui accorder des délais pour le règlement.

الجزء الرابع - في حق التنازل عن الاجارة وحق المستأجر في الايجار

المادة 584

يحق للمستأجر ان يؤجر كل المأجور او جزءا منه وان يتنازل عن الاجارة لغيره , ما لم يكن قد نص في العقد على منعه من الايجار او التنازل , او كان هذا المنع مستفادا من ماهية الشيء المأجور . ان منع التنازل عن الاجارة لا يفيد منع المستأجر من الايجار ما لم يكن مصرحا به . على ان منع المستأجر من الايجار يفيد منعه من التنازل لغيره ولو مجانا وان لم يصرح بهذا المنع . ومنع المستأجر من الايجار يجب ان يفهم بمعناه المطلق فهو , يستلزم منعه من الايجار حتى لو كان مختصا بجزء من المأجور او كان الغرض منه احلال شخص آخر ولو مجانا . واذا شرط ان للمستأجر حق الايجار او التنازل برضى المؤجر , فليس للمؤجر ان يرفض الايجار او التنازل لغير سبب مشروع.

Art. 584 - Le preneur a le droit de sous-louer en tout ou en partie, et même de céder son bail à un autre, à moins que l'interdiction de sous-louer ou de céder n'ait été exprimée ou ne résulte de la nature de la chose.

L'interdiction de céder le bail sans mention de celle de sous-louer n'implique pas interdiction de sous-louer.

L'interdiction de sous-louer sans indication de celle de céder le bail emporte interdiction de céder, même à titre gratuit.

L'interdiction de sous-louer doit être entendue d'une manière absolue et entraîne celle de sous-louer, même seulement pour partie ou de faire occuper par un tiers même gratuitement.

Lorsqu'il aura été stipulé que la cession ou sous-location pourra avoir lieu avec l'agrément du bailleur, celui-ci ne pourra refuser d'accepter la cession ou sous-location que pour un motif légitime..

المادة 585

وفي كل حال لا يجوز للمستأجر ان يتنازل أو يؤجر الشيء لاستعمال يختلف عن الاستعمال المعين في العقد او المستفاد من ماهية الشيء او لاستعمال يكون اقل عبئا .

Art. 585 - Le preneur ne peut en tout cas céder ou sous-louer pour un usage différent ou plus onéreux que celui déterminé par la convention ou résultant de la nature de la chose.

المادة 586

يكفل المستأجر الاصلي من يؤجره او يتنازل له عن الاجارة ويبقى ملزما تجاه المؤجر بجميع الموجبات الناشئة عن العقد . ويوزل هذا الالتزام: اولا - اذا استوفى المؤجر مباشرة بدل الايجار من يد المستأجر الثاني او المتنازل له بدون ان يبدي اي تحفظ في شأن حقه على المستأجر الاصلي.

ثانيا - اذا رضى المؤجر صراحة بايجار المستأجر لشخص آخر او بتنازله عن الاجارة له بدون ان يبدي اي تحفظ في شأن حقه على المستأجر

Art. 586 - Le preneur est garant de celui auquel il a cédé ou sous-loué la chose, et ne cesse pas d'être tenu lui-même envers le locateur de toutes les obligations résultant du contrat.

Il cesse d'être tenu:

- 1 - Lorsque le locateur a touché directement, et sans faire aucune réserve contre le preneur, le prix du louage des mains du sous-locataire ou cessionnaire;
- 2 - Lorsque le locateur a accepté formellement la sous-location ou la cession, sans aucune réserve contre le preneur.

المادة 587

ان المستأجر الثاني او المتنازل له عن الاجارة يكون ملزما مباشرة تجاه المؤجر بقدر ما يكون للمستأجر الاصلي في ذمته من الدين وقت الانذار المرسل اليه .ولا يمكنه ان يحتج بما دفعه مقدما للمستأجر الاصلي الا في الحالتين الآتيتين:
اولا -اذا كان الدفع منطبقا على العرف المحلي.
ثانيا -اذا كان مثبتا بسند ذي تاريخ صحيح.

Art. 587 - Le sous-locataire ou le cessionnaire est tenu directement envers le locateur à concurrence de ce qu'il doit lui-même au preneur principal au moment de la sommation qui lui est faite; Il ne peut opposer les paiements anticipés faits au locataire principal, à moins:

- 1) que ces paiements ne soient conformes à l'usage local;
- 2) qu'ils ne soient constatés par acte ayant date certaine.

المادة 588

للمؤجر ,في جميع الاحوال التي يحق له فيها مقاضاة المستأجر الاصلي ,أن يقيم الدعوى مباشرة على المستأجر الثاني وعلى المتنازل له مع بقاء حقه في مقاضاة المستأجر الاصلي .ويحق للمستأجر الاصلي دائما ان يتدخل في الدعوى.

Art. 588 - Le locateur a une action directe contre le sous-locataire ou le cessionnaire, sans préjudice de son recours contre le locataire principal, dans tous les cas où il aurait une action contre celui-ci; le preneur principal peut toujours intervenir à l'instance.

المادة 589

ان التنازل عن الايجار يخضع للاحكام المختصة بالتنازل عن دين الدائن ويكون من لازمه أن يقوم المتنازل له مقام المتنازل في الحقوق والموجبات الناشئة عن العقد مع مراعاة احكام مادة 586.

Art. 589 - Le cession de bail est régie par les dispositions applicables à la cession de créance et emporte la substitution du cessionnaire dans les droits et dans les obligations résultant du bail, sauf application de l'article 586.

الباب الثالث - في انتهاء اجارة الاشياء

الفصل الاول - في حلول الاجل

المادة 590

ان اجارة الاشياء تنتهي حتما عند حلول الاجل المتفق عليه بين المتعاقدين بدون حاجة الى طلب التخلية ,مع مراعاة الاتفاق المخالف اذا وجد ,ومراعاة الاحكام المختصة بايجار الاراضى الزراعية.

Art. 590 - Le louage de chose cesse de plein droit à l'expiration du terme établi par les parties, sans qu'il soit nécessaire de donner congé, s'il n'y a convention contraire ou sauf les dispositions spéciales aux baux à ferme.

المادة 591

إذا لم يعين الاجل ,عدت الاجارة معقودة لمدة سنة او ستة اشهر او شهر او اسبوع او يوم حسبما يكون البذل معيناً لسنة او نصف سنة او لشهر الخ ..وينتهي عقد الايجار بحلول احد هذه الآجال بدون حاجة الى طلب التخلية ما لم يكن هناك عرف مخالف.

Art. 591 - Si aucun terme n'a été établi, le louage est censé être fait à l'année, au semestre, au mois, à la semaine ou au jour, selon que le prix a été fixé à tant par an, par semestre, par mois etc... et le contrat cesse à l'expiration de chacun de ces termes, sans qu'il soit nécessaire de donner congé, à moins d'usage contraire.

المادة 592

إذا انتهى عقد الايجار وبقي المستأجر واضعاً يده على المأجور ,عد الايجار مجدداً بالشروط عينها ولمدة نفسها إذا كان الايجار معقوداً لمدة معينة. وإذا لم تكن المدة معينة ,حق لكل من المتعاقدين ان يفسخ العقد ,غير انه يحق للمستأجر ان يستفيد من المهلة المعينة بمقتضى العرف المحلي لاخلاء المكان.

Art. 592 - Au cas où, à l'expiration du contrat, le preneur reste en possession, le louage est renouvelé dans les mêmes conditions, et pour la même période s'il a été fait pour une période déterminée; s'il est fait sans détermination de durée, chacune des parties peut résilier le bail; le preneur a cependant droit au délai fixé par l'usage local pour vider les lieux.

المادة 593

ان الاستمرار على الانتفاع بالمأجور لا يفيد تجديد العقد ضمناً إذا كانت التخلية قد طلبت او كان احد الفريقين قد اتى فعلاً آخر من هذا القبيل يستفاد منه عدم رغبته في تجديد العقد.

Art. 593 - La continuation de la jouissance n'emporte pas de tacite reconduction, lorsqu'il y a eu congé donné ou autre acte équivalent indiquant la volonté de l'une des parties de ne pas renouveler le contrat.

المادة 594

في الحالة المنصوص عليها في المادة 592 لا يمتد حكم الكفالات المعطاة للعقد الاول ,الى الموجبات الناشئة عن تجديد العقد الضمني ,اما الرهون وغيرها من وجوه التأمين فتظل قائمة.

Art. 594 - Dans le cas prévu à l'article 592, les engagements des cautions données pour le contrat primitif ne s'étendent pas aux obligations résultant de la tacite reconduction; mais les gages et autres sûretés subsistent.

الفصل الثاني - في فسخ الاجارة

المادة 595

تفسخ الاجارة لمصلحة المؤجر مع الاحتفاظ له ببذل العطل والضرر عند الاقتضاء:
اولاً -إذا استعمل المستأجر الشيء المأجور لمنفعة غير التي أعد لاجلها بحسب ماهيته او بمقتضى الاتفاق.
ثانياً -إذا أهمل المستأجر المأجور على وجه يفضي الى الحاق ضرر هام به

Art. 595 - La résiliation a lieu en faveur du locateur, sans préjudice de l'allocation de dommages-intérêts, s'il y a lieu:

- 1) Lorsque le preneur emploie la chose louée à un autre usage que celui auquel elle est destinée par sa nature ou par la convention;
- 2) Lorsqu'il la néglige de manière à causer à la chose un dommage notable;
- 3) Lorsqu'il ne paie pas le prix échu du bail ou de la location.

المادة 596

لا يجوز للمؤجر فسخ الاجارة بحجة انه يريد احتلال البيت المأجور بنفسه.

Art. 596 - Le bailleur ne peut résilier le bail en déclarant vouloir occuper par lui-même la maison louée.

المادة 597

لا يفسخ عقد الايجار بالتفرغ عن المأجور سواء أكان التفرغ اختياريا ام اجباريا .ويقوم المالك الجديد مقام المتفرغ في جميع حقوقه وواجباته الناشئة عن الاجارات والعقود التي لم تحل آجالها اذا كانت خالية من الغش وذات تاريخ صحيح سابق لوقت التفرغ.

Art. 597 - Le contrat de louage n'est pas résilié par l'aliénation, volontaire ou forcée, de la chose louée.

Le nouveau propriétaire est subrogé à tous les droits et à toutes les obligations de son auteur, résultant des locations et baux en cours, s'ils sont faits sans fraude et ont date certaine antérieure à l'aliénation.

المادة 598

اذا لم يكن هناك عقد خطي ذو تاريخ صحيح فيحق للمالك الجديد ان يخرج المستأجر من المأجور وانما يجب عليه ان يمنحه المهلة المقررة عرفا.

Art. 598 - A défaut d'acte écrit ayant date certaine, l'acquéreur peut expulser le locataire, mais il doit lui donner congé dans les délais établis par l'usage.

المادة 599

اذا نزعت ملكية المأجور بدعوى الاستحقاق ,فالمستحق يكون مخيرا بين ان يبقي الاجارات الجارية وان يفسخ العقد وانما يلزمه في الحالة الثانية اعطاء المهلة المقررة اذا كان المستأجر حسن النية .ولا يحق للمستأجر ان يرجع على غير المؤجر بطلب الاجور والتعويضات الواجبة له عند الاقتضاء .

Art. 599 - En cas d'éviction de la chose louée, l'évinçant a le choix de maintenir les locations en cours ou de résoudre le louage; mais il doit, en ce dernier cas, observer les délais établis pour les congés, si le preneur est de bonne foi.

Le preneur n'a de recours, pour les loyers et indemnités à lui dues, s'il y a lieu, que contre le bailleur.

المادة 600

لا يفسخ عقد الايجار بموت المستأجر ولا يموت المؤجر .

Art. 600 Le bail n'est point résilié par la mort du preneur ni par celle du bailleur.

المادة 601

ان فسخ الاجارة الاصلية يؤدي الى فسخ الاجارات الثانية التي عقدها المستأجر فيما خلا الاحوال المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من

Art. 601 - La résiliation de la location principale entraîne celle des sous-locations consenties par le preneur, sauf les cas prévus aux numéros 1 et 2 de l'article 586.

الباب الرابع - في ايجار الاراضي الزراعية

المادة 602

يخضع ايجار الاراضي الزراعية للقواعد العامة المبنية آنفا وللقواعد الخاصة المنصوص عليها في المواد الآتية.

Art. 602 - Les baux des biens ruraux sont soumis aux règles générales ci-dessus et aux règles particulières établies par les dispositions suivantes.

المادة 603

يمكن عقد الايجار على الاراضي الزراعية لمدة اربعين سنة على الاكثر. واذا عقدت الاجارة لمدة تتجاوز هذا الحد كان لكل من المتعاقدين ان يفسخ العقد عند انقضاء الاربعين سنة.

Art. 603 - Les baux de biens ruraux peuvent être faits pour quarante ans, au maximum; s'ils sont faits pour un terme supérieur, chacune des parties peut résilier le contrat à l'expiration des quarante années.

المادة 604

يجب أن يعين في عقد الايجار نوع المزروعات او الحاصلات التي تكون موضوع الاستثمار واذا لم تعين , عد المستأجر مأذونا في زرع كل ما يمكن زرعه في الاراضي المماثلة للمأجور.

Art. 604 - Le bail doit indiquer le genre de cultures ou de produits qui sont l'objet de l'exploitation.

A défaut, le preneur est censé autorisé à y faire toutes cultures pouvant être faites dans les terres de même espèce.

المادة 605

اذا كان عقد الايجار مشتملا على آلات زراعية او مواش او ذخيرة كالعلف والتبن والسماد , وجب على المتعاقدين ان يسلم كل منهما الى الآخر بيانا صحيحا موقعا منه لتلك الموجودات , وان يشتركا في تقدير قيمتها.

Art. 605 - Lorsque le bail comprend des ustensiles, du bétail ou des provisions, telles que du foin, de la paille, des engrais, chacune des parties est tenue d'en délivrer à l'autre un inventaire exact, signé par elle, et de se prêter à une évaluation commune.

المادة 606

يجب على المستأجر ان ينتفع بالمأجور وفقا للشروط المعينة في العقد. ولا يجوز له الانتفاع على وجه يضر بالمالك. ولا يحق له ان يحدث في طريقة استثمار المأجور تغييرا قد يكون له تأثير مضر ولو بعد انتهاء الايجار , الا اذا كان مفوضا بوجه صريح.

Art. 606 - Le preneur doit jouir du fonds loué dans les conditions déterminées par le contrat.

Il ne peut en jouir d'une manière nuisible au propriétaire.

Il ne peut, s'il n'y est expressément autorisé, introduire dans l'exploitation des changements qui pourraient avoir une

influence nuisible, même après la fin du bail.

المادة 607

لا حق للمستأجر في نتائج الحيوانات ولا في الزيادات التي تلحق المأجور مدة العقد.

Art. 607 - Le preneur n'a pas droit au croît des animaux ni aux accessions qui surviennent à la chose pendant la durée du contrat.

المادة 608

ان جميع الاشغال اللازمة للانتفاع بالمأجور كحفر المسائل وصيانتها وتنظيف الاقنية واصلاح الطرق والسبل والسيارات واجراء الاصلاحات الصغرى في الابنية الريفية والمطامير , تكون على عاتق المستأجر اذا لم يكن هناك نص مخالف . ويجب عليه ان يقوم بها على نفقته بدون تعويض ما . ويكون مسؤولا تجاه المؤجر من الاضرار التي تنجم عن عدم اتمام هذه الموجبات . اما اشغال البناء والاصلاحات الكبرى في الابنية وغيرها من توابع المزرعة فتعود على المؤجر , وكذلك اصلاح الآبار والاقنية والمجاري والاحواض . وفي حالة تأخر المؤجر تطبيق احكام المادة 547.

Art. 608 - Tous les travaux nécessaires à la jouissance de la chose, tels qu'ouverture et entretien des fossés d'écoulement, curage des canaux, entretien des chemins, sentiers et haies, réparations locatives des bâtiments ruraux et des silos, sont à la charge du preneur à défaut de stipulation ou d'usages contraires; il doit les accomplir à ses frais et sans indemnité, et répond envers le bailleur des dommages résultant de l'inexécution de ces obligations.

Les travaux de construction ou de grosse réparation des bâtiments ou autres dépendances de la ferme sont à la charge du bailleur; il en est de même de la réparation des puits, canaux, conduites et réservoirs.

En cas de demeure du bailleur, on appliquera l'article 547.

المادة 609

اذا تضمن عقد الايجار المختص بالارض الزراعية ما يزيد او ينقص عن حقيقة ما يتضمنه المأجور فيزيد البذل او يخفض او يفسخ العقد في الاحوال المنصوص عليها في كتاب البيع , بحسب القواعد المدرجة فيه . ويسقط حق المدعاة بهذا الشأن بعد مضي سنة من تاريخ العقد ما لم يكن هناك تاريخ آخر معين للشروع في الانتفاع فيبندىء مرور الزمن من هذا التاريخ.

Art. 609 - Si, dans un bail à ferme, on donne aux fonds une contenance supérieure ou inférieure à celle qu'ils ont réellement, il y a lieu soit à supplément ou à diminution de prix soit à résiliation du contrat, dans les cas et d'après les règles prévues au livre de la vente.

Cette action se prescrit dans un an à partir du contrat, à moins que l'entrée en jouissance n'ait été fixée à une date postérieure; en ce cas, le délai de prescription part de cette dernière date.

المادة 610

اذا منع المستأجر من فلاحه ارضه او زراعتها بسبب قوة قاهرة , حق له ان يطالب باسقاط بدل الايجار عنه او باسترداد ما اسلفه.

Art. 610 - Lorsque le preneur est empêché de labourer ou d'ensemencer sa terre par suite d'une force majeure, il a droit, soit à la remise du prix du bail, soit à la répétition de ce qu'il a payé d'avance.

المادة 611

يحق للمستأجر ان يطالب باسقاط بدل الايجار عنه او باسترداده اذا هلك محصوله تماما بعد الزرع بسبب قوة قاهرة لا تعزى الى خطأ منه واذا هلك جزء من المحصول فلا محل لتخفيض البذل او لردده على نسبة هذا الجزء , الا اذا تجاوز النصف . ولا سبيل لإسقاط البذل او تخفيضه اذا كان المستأجر قد نال من محدث الضرر او من شركة ضمان , تعويضا من الضرر الذي أصابه.

Art. 611 - Le preneur a droit à la remise ou à la répétition du prix si, après avoir ensemencé, il perd complètement sa récolte par suite d'un cas de force majeure qui ne lui soit pas imputable à faute.

Si la perte est partielle, il n'y a lieu à réduction ou à répétition proportionnelle du prix que si la perte est supérieure à la moitié.

Il n'y a lieu, ni à remise, ni à réduction, si le fermier a été indemnisé du dommage subi, soit par l'auteur de ce dommage, soit par une assurance.

المادة 612

ان مستأجر الارض لا يمكنه ان يحصل على إسقاط بدل الايجار اذا كان هلاك الثمار قد حدث بعد فصلها عن الارض ما لم يكن عقد الايجار يقضي باعطاء المالك مقدارا عينا من الحاصلات . ففي هذه الحالة يجب ان يحمل المالك نصيبه من الخسارة بشرط ان لا يكون المستأجر مخطئا او متأخرا عن تسليم حصة المالك من الثمار ولا يجوز للمستأجر أيضا أن يطلب إسقاط بدل الايجار اذا كان سبب الضرر موجودا ومعروفا وقت إنشاء العقد .

Art. 612 - Le fermier ne peut obtenir de remise lorsque la perte des fruits arrive après qu'ils sont séparés de la terre à moins que le bail ne donne au propriétaire une quantité de la récolte en nature; auquel cas le propriétaire doit supporter sa part de la perte pourvu que le preneur ne soit pas en faute ou en demeure de lui délivrer sa portion des fruits.

Le fermier ne peut également demander une remise lorsque la cause du dommage était existante et connue à l'époque où le bail a été passé.

المادة 613

يجوز بمقتضى نص خاص أن يلقي على عاتق المستأجر ما يقع من الطوارئ على ان هذا النص لا يوضع الا للطوارئ العادية كسقوط البرد او الصواعق او حدوث الجمد . اما اذا وضع هذا النص لطوارئ غير عادية ,كالدمار الذي ينجم عن الحروب في انحاء غير مستهدفة له , فيعد باطلا .

Art. 613 - Le preneur peut être chargé des cas fortuits par une stipulation expresse.

Cette stipulation ne peut être faite que pour des cas fortuits ordinaires tels que grêle, feu du ciel ou gelée. Si elle est faite pour des cas fortuits extraordinaires, tels que ravages de guerre auxquels le pays n'est pas ordinairement sujet, elle est nulle.

المادة 614

يفسخ العقد لمصلحة مؤجر الارض الزراعية:

اولا -اذا أعرض المستأجر عن حراثة الارض او لم يعتن بحراستها اعتناء الاب الصالح

ثانيا -اذا لم يضع المحصول في الاماكن المعدة له بمقتضى العقد

ثالثا -اذا استعمل المأجور لمنفعة غير التي أعد لها بحسب ماهيته او بمقتضى عقد الايجار ,وبوجه عام اذا لم يحم بشروط الايجار فنجم عن عدم قيامه بها ضرر للمؤجر وتراعى جميع القواعد المتقدم ذكرها مع الاحتفاظ بحق المؤجر في طلب بدل العطل والضرر عند الاقتضاء .

Art. 614 - Il y a lieu à résiliation en faveur du bailleur rural:

1 - Si le preneur abandonne la culture du fonds loué ou ne cultive pas en bon père de famille;

2 - S'il n'engrange pas la récolte dans les lieux à ce destiné d'après le bail;

3 - S'il emploie la chose louée à un autre usage que celui auquel elle est destinée d'après sa nature ou d'après le contrat et généralement s'il n'exécute pas les clauses du bail, de manière qu'il en résulte un dommage pour le bailleur.

Le tout, sauf le droit du bailleur à des dommages-intérêts, s'il y a lieu.

المادة 615

ان إيجار الارض الزراعية ينتهي حتما عند حلول المدة المعينة له .واذا لم تعين المدة ,عد الايجار معقودا للمدة اللازمة للمستأجر ليحني جميع ثمار الارض المأجورة .ويجب أن يبلغ طلب التخلية قبل انتهاء السنة الجارية بستة اشهر على الاقل ان الاراضي الصالحة للحرث اذا كانت مقسومة بحسب المواسم والفصول ينتهي إيجارها في نهاية الموسم الاخير .

Art. 615 - Le bail des biens ruraux cesse de plein droit à l'expiration du temps pour lequel il été fait.

Si aucun terme n'a été convenu, le bail est censé fait pour le temps qui est nécessaire afin que le preneur recueille tous les fruits du fonds affermé.

Le congé doit être donné au moins six mois avant l'expiration de l'année en cours.

Le bail des terres labourables, lorsqu'elles se divisent par soles ou saisons, expire à la fin de la dernière sole.

المادة 616

اذا بقي المستأجر بعد انقضاء الاجل المتفق عليه وتركه المؤجر واضعا يده على المأجور ,عدت الاجارة مجددة للمدة نفسها اذا كان هناك مدة محدودة , والا عدت الاجارة مجددة الى موعد جني المحصول المقبل .

Art. 616 - Si, à l'expiration du terme convenu, le preneur reste et est laissé en possession, le contrat est censé renouvelé pour la même période, s'il est fait pour un temps déterminé; dans le cas contraire, il est censé renouvelé jusqu'à l'enlèvement de la prochaine récolte.

المادة 617

ان المستأجر لارض زراعية ,اذا لم تكن قد نمت غلته عند نهاية الايجار بسبب حادث لا يعزى الى خداعه او خطاه ,يحق له أن يبقى في المأجور بشرط ان يدفع للمؤجر بدلا يعادل البديل المعين في العقد وانما يلزمه ان يثبت حالة الزرع عند نهاية اجارته .

Art. 617 - Le preneur d'un bien rural, dont la récolte n'a pas levé à l'expiration de son bail, par suite d'une circonstance ne résultant pas de son dol ou de sa faute, a le droit de rester sur les lieux en payant au bailleur un loyer égal à celui déterminé au contrat, s'il a eu soin de constater, à la fin de son bail, l'état de la récolte.

المادة 618

لا يجوز للمستأجر الذي يخلي الارض الزراعية ان يأتي عملا من شأنه أن ينقص او يؤخر انتفاع من سيخلفه .

Art. 618 - Le fermier sortant ne doit rien faire qui diminue ou retarde la jouissance de son successeur.

المادة 619

على المستأجر الذي يخلي المأجور ان يترك لخلفه قبل شروعه في الانتفاع بمدة من الزمن ,مساكن صالحة مع سائر التسهيلات اللازمة لاشغال السنة المقبلة .كذلك على المستأجر الجديد ان يترك لسلفه مساكن صالحة سائر التسهيلات اللازمة لاستهلاك العلف وحصاد ما بقي من الزرع وفي كلا الحالين يراعى عرف المحلة .

Art. 619 - Le fermier sortant doit laisser à celui qui lui succède quelque temps avant son entrée en jouissance, des logements convenables et les autres facilités nécessaires pour les travaux de l'année suivante;

Réciproquement, Le fermier entrant doit laisser à celui qui sort les logements convenables, et autres facilités pour la consommation des fourrages et pour les récoltes restant à faire.

Dans l'un et l'autre cas, on suit l'usage des lieux.

المادة 620

على المستأجر ان يترك عند اخلائه المأجور العلف والتبن والسماد من محصول السنة الجارية كمية تعادل ما استلمه عند دخوله المأجور .وليس له ان يتملص من هذا الواجب بادعائه الاحتياج .
واذا كان المستأجر لم يستلم شيئا من تلك المواد ,فللمؤجر ان يحتفظ بكمية كافية منها بعد تخمينها بحسب سعرها المتداول وقتئذ .
ويتبع عرف المحلة ايضا في هذا الموضوع.

Art. 620 - Le fermier sortant doit laisser les foins, pailles et engrais de l'année, s'il les a reçus lors de son entrée en jouissance, en quantité égale à celle qu'il a reçue. Il ne peut se décharger de cette obligation en alléguant la nécessité. Lors même qu'il ne les aurait pas reçus, le bailleur peut en retenir une quantité suffisante, sur estimation au cours du jour. On suit également en cette matière l'usage des lieux.

المادة 621

على المستأجر ان يرد في نهاية العقد الاشياء التي استلمها بحسب البيان وهو مسؤول عنها فيما خلا الاحوال التي تنشأ عن قوة قاهرة ,ولا تعزى الى خطأ منه ,وفيما خلا التعيب الناتج عن استعمال تلك الاشياء استعمالا مألوفا عاديا واذا كان في مدة العقد قد سد ما نقص من هذه الاشياء او أصلح ما تعيب , حق له ان يسترد المال الذي انفق في هذا السبيل ما لم يكن هناك خطأ يعزى اليه.

Art. 621 - Le fermier doit restituer à la fin du bail les choses à lui délivrées sur inventaire, et il en répond, sauf les cas de force majeure non imputables à sa faute et les détériorations provenant de l'usage ordinaire et normal de ces choses. Si, au cours du bail, il a remplacé ou fait réparer ce qui est venu à manquer ou à se détériorer, il a le droit de se faire rembourser sa dépense, s'il n'y a faute à lui imputable.

المادة 622

اذا كان المستأجر قد اكمل من ماله عدة استثمار المأجور وزاد عليها ادوات لم تذكر في البيان ,فللمالك الخيار عند نهاية الايجار بين ان يدفع له قيمتها بعد التخمين وان يعيدها اليه على حالتها .

Art. 622 - Si le fermier a complété de ses deniers l'outillage destiné à l'exploitation par d'autres objets non compris dans l'inventaire, le propriétaire a le choix, à la fin du bail, de lui en rembourser la valeur à dire d'experts ou de les restituer au fermier en l'état où ils se trouvent.

المادة 623

ان سائر العقود الزراعية كالمزارعة والمساقاة والمغارسة تبقى خاضعة لاحكام النصوص المرعية الاجراء وللعرف المحلي.

Art. 623 - Les autres contrats ruraux, tels que le Mozaraa, le Moussakat, le Mougharasat demeurent régis par les textes en vigueur et les usages locaux.

الكتاب الخامس - :في اجارة الخدمة او عقد الاستخداموفي اجارة الصناعة او عقد المقاولات

الباب الاول - :احكام عامة

الفصل الاول - :تحديد

المادة 624

اجارة العمل أو الخدمة ,عقد يلتزم بمقتضاه احد المتعاقدين ان يجعل عمله رهين خدمة الفريق الآخر وتحت ادارته ,مقابل أجر يلتزم هذا الفريق اداءه له وعقد المقولة او اجارة الصناعة هو عقد يلتزم المرء بمقتضاه اتمام عمل معين لشخص آخر مقابل بدل مناسب لاهمية العمل .والعقد الذي بموجبه يلتزم صاحب حرفة او مهنة حرة تقديم خدماته لمن يتعاقدون معه ,وكذلك العقود التي بموجبها يلتزم الاساتذة القيام بمهنتهم لمصلحة معهد او شخص

ما يُعد من قبيل اجارة الصناعة .ومن هذا القبيل ايضا عقد النقل .

Art. 624 - Le louage de travail ou de services est le contrat par lequel l'un des contractants s'engage à mettre son travail au service et sous la direction de l'autre moyennant une rémunération que celui-ci s'oblige à lui payer.

Le contrat d'entreprise ou louage d'industrie est celui par lequel une personne se charge d'accomplir pour une autre un travail déterminé, moyennant un prix calculé d'après l'importance du travail.

Le contrat par lequel les personnes exerçant une profession, ou un art libéral assurent leurs services à leurs clients, ainsi que ceux par lesquels les professeurs s'engagent à exercer leur profession au profit d'un établissement ou d'une personne, est un louage d'industrie, Il en est de même du contrat de transport.

الفصل الثاني - : في الرضى

المادة 625

تتم العقود المبنية في المادة السابقة بمجرد تراضي الفريقين .

Art. 625 - Les contrats visés à l'article précédent sont parfaits par le seul consentement des parties.

المادة 626

ولا يكون هذا التراضي صحيحا الا اذا كان المتعاقدون اهلا للالتزام.
اما المحجور والقاصر فيلزهما ان يعملتا تحت اشراف الذين وضعوا تحت ولايتهم او ان يحصلتا على اجازة منهم.

Art. 626 - Le consentement prescrit n'est valable que si les parties ont la capacité de s'obliger.

L'interdit et le mineur doivent être assistés ou autorisés par les personnes sous l'autorité desquelles ils sont placés.

الفصل الثالث - : في موضوع الاجارة - اجارة الاستخدام

المادة 627

كل اتفاق يعد فيه الانسان بالخدمة سحابة حياته او مدة مديدة تجعله مقيدا الى يوم وفاته , هو باطل على وجه مطلق.

Art. 627 - Est nulle, d'une nullité absolue, toute convention par laquelle une personne promettrait ses services sa vie durant ou pour un temps d'une durée telle que l'obligé serait lié jusqu'à sa mort.

المادة 628

ويكون باطلا على وجه مطلق ايضا , كل اتفاق موضوعه:
اولا - الامور المستحيلة ماديا
ثانيا - تعليم الاعمال السحرية الخفية والاعمال المخالفة للقانون او الآداب او النظام العام او إجراء الاعمال المذكورة.

Art. 628 - Est nulle, d'une nullité absolue, toute convention ayant pour objet:

1 - des faits impossibles physiquement;

2 - l'enseignement ou l'accomplissement de pratiques occultes ou de faits contraires à la loi, aux bonnes mœurs ou à l'ordre public.

المادة 629

لا يجوز للمحامين او لغيرهم من الذين يشتغلون بالمنازعات القضائية أن يعقدوا مع موكلهم , لا بانفسهم ولا باسم شخص مستعار اي اتفاق يشركهم في نتيجة الدعوى بجعل أجرتهم قسما مما يمكن الحصول عليه.
(المادة 69 من قانون 1970/8 - تنظيم مهنة المحاماة)

Art. 629 - Les avocats et toutes autres personnes s'occupant d'affaires contentieuses ne peuvent, ni par eux-mêmes ni par personne interposée, passer une convention avec leurs clients, qui les associe aux chances du procès en leur allouant pour honoraires une partie de ce qui pourrait être obtenu (Voir l'article 69 de la loi No. - 8 du 11/3/1970 modifié par la loi No. - 42 du 19/2/1991 qui Réglemente la profession d'avocat).

الفصل الرابع - : في بدل اجارة الخدمة

المادة 630

يجب ان البذل معيناً او قابلاً للتعيين.

Art. 630 - Le prix doit être déterminé ou déterminable.

المادة 631

يقرر اشتراط الاجر او البذل في الاحوال الآتية ما لم يقر دليل على العكس:

- اولا - عند اتمام عمل ليس من المعتاد اجراؤه بلا مقابل.
- ثانيا- اذا كان العمل داخلا في مهنة من يقوم به.
- ثالثا - اذا كان العمل تجاريا او قام به تاجر في اثناء ممارسة تجارته.

Art. 631 - La convention d'un salaire ou d'un prix est présumé, à moins que le contraire ne résulte des circonstances:

- 1 - au cas d'accomplissement d'un travail qu'il n'est pas d'usage d'effectuer gratuitement;
- 2 - Lorsque le travail rentre dans la profession de celui qui l'accomplit;
- 3 - Lorsqu'il s'agit d'une affaire commerciale ou d'un fait accompli par un commerçant dans l'exercice de son commerce.

المادة 632

اذا لم يعقد اتفاق على تعيين الاجر او بدل العمل , فيعين بحسب العرف . واذا كانت هناك تعريفة او رسم وجب تطبيقهما.

Art. 632 - A défaut de convention, le salaire ou prix du travail sera déterminé d'après l'usage.

S'il existe un tarif ou taxe, il en sera fait application.

المادة 633

ان السيد او المولي يلزمه ان يدفع الاجر او البذل وفقا لشروط العقد او لعرف المحلة . واذا لم يكن اتفاق ولا عرف فلا يستحق اداء البذل الا بعد القيام بالخدمة او ايفاء العمل.

Art. 633 - Le maître ou commettant est tenu de payer le salaire ou prix dans les conditions prévues par le contrat ou par l'usage des lieux.

A défaut de convention ou d'usage, le prix n'est exigible d'après la prestation des services ou l'accomplissement du travail.

المادة 634

من التزم القيام بعمل او بخدمة ولم يتمكن من إتمامها لسبب يتعلق بمستأجره ,يحق له ان يتقاضى كل الاجر الذي وعد به اذا كان قد بقي على الدوام قيد تصرف المستأجر ولم يؤجر خدمته لشخص آخر -على انه يجوز للمحكمة ان تخفض الاجر المعين بحسب مقتضى الحال.

Art. 634 - Celui qui s'est engagé à exécuter un ouvrage ou accomplir certains services a droit à la totalité du salaire qui lui a été promis s'il n'a pu prêter ses services ou accomplir l'ouvrage pour une cause dépendant de la personne du commettant, lorsqu'il est toujours tenu à la disposition de ce dernier et n'a pas loué ailleurs ses services. Cependant le Tribunal peut réduire le salaire stipulé d'après les circonstances.

الفصل الخامس - : في اجراء العمل

الجزء الاول - : في كيفية اجراء العمل

المادة 635

من يؤجر عمله او خدمته لا يجوز له ان يعهد في الاجراء الى شخص آخر اذا كان يستنتج من نوع العمل او من مشيئة المتعاقدين أن من مصلحة المستأجر أن يقوم المؤجر نفسه بالعمل.

Art. 635 - Le locateur de travail ou de services ne peut en confier l'exécution à une autre personne lorsqu'il résulte de la nature du travail ou de la convention des parties que le commettant avait intérêt à ce qu'il accomplisse personnellement son obligation.

المادة 636

ان مؤجر العمل او الخدمة لا يكون مسؤولا عن خطأه فقط بل يسأل ايضا عن اهماله وقلة تبصره وعدم جدارته ولا مفعول لكل اتفاق مخالف.

Art. 636 - Le locateur de travail ou de services répond non seulement de sa faute, mais de sa négligence, de son imprudence ou de son impéritie.

Toute stipulation contraire est sans effet.

المادة 637

ان المؤجر يكون مسؤولا ايضا عن الضرر الذي ينجم عن اخلاله بتنفيذ التعليمات التي تلقاها اذا كانت صريحة ولم يكن لديه سبب كاف في عدم مراعاتها .اما اذا كان لديه مثل هذا السبب ولم يكن ثمة خطر في التأخير ,فيلزمه أن ينبه صاحب الامر وينتظر منه تعليمات جديدة.

Art. 637 - Le locateur répond également du dommage résultant du défaut d'exécution des instructions qu'il a reçues, lorsqu'elles étaient formelles, et qu'il n'avait aucun motif suffisant de ne les point observer; lorsqu'un tel motif existe, il doit, s'il n'y a péril en la demeure, avertir le commettant et attendre ses nouvelles instructions.

المادة 638

يكون المؤجر مسؤولا عن عمل الشخص الذي يقيمه مقامه او يستعمله او يستعين به كما يسأل عن عمل نفسه .غير انه اذا اضطر بسبب ماهية العمل الى الاستعانة بأشخاص آخرين فهو لا يتحمل تبعه ما ,على شرط ان يقيم البرهان:

اولا - على انه بدل كل العناية اللازمة في اختيار عماله وفي مراقبتهم.
ثانيا - على انه استنفد ما في وسعه ليحول دون التخلف عن اجراء الموجب ويتلافى نتائج المضرة.

Art. 638 - Le locateur répond du fait des personnes qu'il se substitue, qu'il emploie ou dont il se fait assister, comme de son propre fait.

Cependant, lorsqu'il est dans la nécessité, par suite de la nature du travail, de s'y faire assister, il n'est tenu d'aucune responsabilité, s'il prouve:

- 1.) qu'il a fait toute la diligence nécessaire dans le choix et dans la surveillance de ces personnes;
- 2.) qu'il a fait, en ce qui le concernait, tout ce qui était possible afin d'empêcher l'inexécution de l'obligation et ses conséquences dommageables.

الجزء الثاني - : في المخاطر

المادة 639

ان المؤجر الذي لا يقدم الا عمله يلزمه ان يسهر على حفظ الاشياء التي سلمت اليه لتنفيذ العمل او الاستصناع. ويجب عليه ان يردها بعد التنفيذ وهو مسؤول عن هلاكها او تعيبها اذا لم يكن ناجما عن قوة قاهرة ولم يكن هو في حالة التأخر. ويعد من قبيل القوة القاهرة وجود عيب في الشيء او كونه سريع العطب الى حد يفضي الى هلاكه. اما اقامة البينة لاثبات القوة القاهرة فعلى المؤجر. واذا كانت الاشياء غير لازمة لاجراء العمل فلا يسأل عنها الا كما يسأل الوديع عن الوديعة.

Art. 639 - Le locateur qui ne fournit que son travail est tenu de veiller à la conservation des choses qui lui ont été remises pour l'exécution du louage de travail ou d'industrie.

Il doit les restituer après cette exécution et il répond de la perte ou détérioration si celle-ci n'est survenue par suite d'un cas de force majeure et alors qu'il n'était pas en demeure.

Le vice de la chose ou son extrême fragilité, si elle en détermine la perte, est assimilée au cas de force majeure.

La preuve du cas de force majeure est à la charge du locateur.

Lorsque ces choses n'étaient point nécessaires à l'exécution du travail, il n'en répond que comme dépositaire.

المادة 640

ان الاشياء التي يجب ارجاعها الى السيد او المولي, اذا اختلست او هلكت او تعيبت بسبب حريق, لا يعد ما اصابها, من طوارئ القوة القاهرة التي ترفع التبعة عن المؤجر, الا اذا اثبت انه صرف كل عناية لتلافي الطوارئ.

Art. 640 - La soustraction frauduleuse ou la perte ou détérioration par incendie des choses qu'il doit restituer au maître ou commettant ne sont pas considérées par elles-mêmes comme des cas de force majeure exonérant le locateur, si ce dernier ne prouve qu'il a déployé toute diligence pour se prémunir contre ces risques.

المادة 641

إن اصحاب الفنادق والخانات مسؤولون عن كل تعيب او هلاك أو سرقة تصيب حوائج المسافرين النازلين عندهم ما لم يثبتوا ان الضرر يعزى الى المسافرين نفسه او الى اشخاص يزورونه أو يرافقونه أو يخدمونه, او انه ناتج عن قوة قاهرة او عن ماهية الشيء المودع.

Art. 641 - Les aubergistes et les hôteliers sont responsables de toute détérioration, destruction ou soustraction des effets apportés par les voyageurs qui logent chez eux, à moins qu'ils ne prouvent que le dommage est imputable au voyageur lui-même, à des personnes qui le visitent, l'accompagnent ou sont à son service, ou qu'il résulte soit d'un

événement de force majeure soit de la nature de la chose déposée.

المادة 642

ان اصحاب الفنادق والخانات غير مسؤولين عن الوثائق او الاسناد او الاوراق المالية او الاشياء الثمينة التي لم تسلم الى ايديهم او ايدي عمالهم.

Art. 642 - Les aubergistes et les hôteliers ne répondent pas des documents, des valeurs, titres ou objets précieux qui n'ont pas été remis entre leurs mains ou celles de leurs préposés.

الفصل السادس - : في انتهاء اجارة الخدمة او الصناعة

المادة 643

تنتهي اجارة الخدمة او الصناعة:

اولا - بانقضاء المدة المتفق عليها او اتمام العمل.
ثانيا - بصدور حكم من القاضي بفسخ العقد في احوال معينة في القانون
ثالثا - باستحالة اجراء العمل لسبب قوة قاهرة او لوفاة المستخدم او المستنوع. وتراعى في هذه الحالة الاخيرة الاحكام الاستثنائية المنصوص عليها في القانون. ولا تنتهي اجارة الخدمة او الصناعة بوفاة السيد او المولي.

Art. 643 - Le louage de services ou d'industrie prend fin, soit:

- 1 - par l'expiration du temps convenu, ou l'accomplissement du travail;
- 2 - par la résiliation prononcée par le juge dans les cas déterminés par la loi;
- 3 - Par l'impossibilité d'exécution résultant soit d'un cas de force majeure, soit du décès du locateur, sauf en ce dernier cas les exceptions établies par la loi.

Le louage de services ou d'industrie n'est pas résilié par la mort du maître ou du commettant.

الباب الثاني - : في عقد الاستخدام او اجارة الخدمة

المادة 644

ان عقد الاستخدام او ايجار الخدمة يخضع للاحكام العامة المنصوص عليها في المادة 624 وما يليها ولاحكام المواد الآتية.

Art. 644 - Le contrat de travail ou louage de services est régi par les dispositions générales des articles 624 et suivants et par celles des articles ci-après.

المادة 645

اذا كان الاجير يعيش في منزل السيد وجب على هذا ان يقدم نفقات العناية به سحابة عشرين يوما اذا أصيب بمرض او بحادث لم يكن ناتجا عن خط الاجير نفسه.

Art. 645 - Lorsque le locateur de services vit dans la maison du maître, celui-ci doit assurer pendant vingt jours les frais des soins nécessaires au cas de maladie ou d'accident survenu au locateur de services, si ces accidents ou maladies n'ont pour cause la faute de ce dernier.

يكون السيد في حل من الموجب المعين في المادة السابقة اذا كان الاجير يستطيع الحصول على تلك العناية من احدى الجمعيات التعاون التي اندمج عضوا فيها او من شركة ضمان كان مضمونا لديها او من دائرة الاسعاف العام.

Art. 646 - Le maître est affranchi de l'obligation établie à l'article précédent lorsque le locateur de services peut se faire donner les soins nécessaires par une association de secours mutuels dont il est membre, la compagnie d'assurance à laquelle il est assuré, ou par l'assistance publique.

على رب العمل او السيد وبالاجمال على كل من يستخدم العمال:

- 1 - ان يسهر على توفير ما يلزم من شروط السلامة او الصحة في المصانع والغرف وبالاجمال في جميع الاماكن التي يقدمها للعملة او المستخدمين او الخدم ليتمكنوا من تنفيذ اجارة العمل.
- 2 - ان يسهر على العدد والآلات والادوات وبالاجمال جميع الاشياء التي يقدمها للعملة او المستخدمين او الخدم لتنفيذ اجارة العمل حتى لا ينجم عنها اي خطر على صحتهم وحياتهم غير الخطر الملازم لاجراء العمل على منوال عادي
- 3 - ان يقوم بكل تدبير واجب تستلزمه ماهية العمل والاحوال التي يتم فيها , لحماية حياة العملة والمستخدمين او الخدم ولصيانة صحتهم في اثناء الاعمال التي يقومون بها تحت ادارته لحسابه . ويكون رب العمل او السيد مسؤولا عن كل مخالفة لاحكام هذه المادة.

Art. 647 - Le patron ou maître, et généralement tout employeur, est tenu:

- 1 - de veiller à ce que les ateliers, chambres, et généralement tous locaux qu'il fournit à ses ouvriers, employés, ou gens de service pour l'exécution du louage de travail, présentent toutes les conditions de sécurité et de salubrité nécessaires;
 - 2 - de veiller à ce que les appareils, machines, instruments et généralement tous autres objets qu'il fournit à ses ouvriers, employés ou gens de service, pour l'exécution du louage de travail, ne créent d'autre danger pour la vie ou la santé de ceux-ci que celui que peut comporter l'exécution normale du travail;
 - 3 - de prendre toutes mesures rendues indispensables par la nature du travail et les circonstances dans lesquelles il est accompli, pour la protection de la vie et de la santé des ouvriers, employés ou gens de services, dans l'accomplissement des travaux qu'ils exécutent sous sa direction et son propre compte.
- Le patron ou maître répond de toute contravention aux dispositions du présent article.

ان رب العمل او السيد يكون مسؤولا ايضا عن الحوادث والنكبات التي يصاب بها الاجير في اثناء قيامه بالعمل الذي وكل اليه , اذا كانت الحوادث والنكبات ناشئة عن مخالفة مستأجره للانظمة الخاصة المتعلقة بممارسة تجارته او صناعته او مهنته او عن عدم محافظته على تلك الانظمة.

Art. 648 - Le patron ou maître répond également des accidents ou sinistres dont le locateur de travail est victime, dans l'exécution du travail qui lui a été confié, lorsque l'accident ou le sinistre a pour cause la violation ou l'inobservation par l'employeur des règlements spéciaux relatifs à l'exercice de son commerce, de son industrie, ou de sa profession.

يجوز في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين ان تخفض قيمة التعويض اذا كان سبب الحادث خطأ المصاب او عدم تبصره .

Art. 649 - Dans les cas prévus aux deux articles précédents, l'indemnité peut être réduite si l'accident a été occasionné par la faute ou l'imprudence de la victime.

كل اتفاق او نص يراد به نفي او تخفيف التبعة المنصوص عليها في المواد السابقة عن السيد او رب العمل او المستأجر يكون باطلا على وجه مطلق.

Art. 650 - Sont nulles, de nullité absolue, toutes conventions ou stipulations ayant pour objet d'exclure ou de limiter la responsabilité résultant, pour les maîtres, patrons ou employeurs, des dispositions des articles ci-dessus.

تنتهي اجارة العمل او الخدمة بانقضاء المدة التي عينها المتعاقدان. واذا بقي الاجير عند انتهاء الاجارة يواصل العمل او الخدمة بلا معارضة من الفريق الآخر وكانت مدة العقد سنة على الاكثر او اقل من سنة, عد هذا العقد مجددا للمدة نفسها تجديدا ضمنيا, واذا كان العقد لمدة اطول من سنة عد مجددا لسنة واحدة واذا كان بالمشاهدة فلا يعد مجددا الا لشهر واحد. اما اذا كان ثمة صرف صريح من الخدمة فان مواصلة العمل او الخدمة لا يستفاد منها التجديد الضمني.

Art. 651 - Le louage de travail ou de services prend fin à l'expiration du délai fixé par les parties.

Lorsqu'à cette expiration, le locateur continue le travail ou la prestation des services sans opposition de l'autre partie, le contrat, s'il a été fait pour une année au plus ou une période plus courte doit être réputé renouvelé par tacite reconduction, pour la même période; il doit être réputé renouvelé pour une année, s'il avait été fait pour un temps plus long, Lorsque le contrat est fait au mois, il n'est censé renouvelé que pour un mois.

Lorsqu'il a été donné un congé formel, la continuation du travail ou des services n'emporte pas tacite reconduction.

اذا كانت مدة الايجار غير معينة في العقد ولا مستفادة من ماهية العمل الذي يراد القيام به جاز لكل من الفريقين ان يطلب الكف عن العمل بشرط ان ينبه مقدما الفريق الاخر. وتكون مهلة التنبيه شهرا واحدا اذا كان عقد العمل قد تنفذ لمدة ثلاث سنوات او اقل وشهرين اذا كان العقد قد تنفذ لمدة تزيد عن ثلاث سنوات.

Lorsque la durée du louage n'a pas été fixée dans le contrat, ou qu'elle ne résulte pas de la nature du travail à accomplir, chaque partie a la faculté d'y mettre fin en donnant préavis à l'autre. Le délai de préavis sera d'un mois si le contrat est en cours d'exécution depuis une période inférieure ou égale à trois années, et de deux mois si la dite période est supérieure à trois années.

اذا قطع الاجير عهدا بان يشتغل كعامل او كخادم او مستخدم في مخزن او في دكان او في محل عام فان الخمسة عشر يوما الاولى تعد كزمن تجربة يحق فيها لكل من الفريقين ان يلغي العقد اذا شاء من غير ان يدفع تعويضا وانما يجب اداء الاجر المستحق للاجير وابلاغه الصرف من الخدمة قبل الفسخ بيومين - ذلك كله ما لم يكن عرف المحل او الاتفاق يقضي بغير ما تقدم.

Art. 653 - Sauf usage du lieu ou convention contraire, lorsque le locateur s'est engagé comme ouvrier ou domestique, commis de magasin ou de boutique, ou garçon d'établissement public, les premiers quinze jours sont considérés comme un temps d'essai, pendant lequel chacune des parties peut annuler le contrat à son gré et sans indemnité sauf paiement du salaire dû au locateur et en donnant congé deux jours d'avance.

في اجارة العمل او الخدمة يكون حتما لكل من الفريقين الحق في فسخ العقد اذا لم يقم الفريق الآخر بما يجب عليه. ويجوز ايضا ان يحكم القاضي بالفسخ بناء على طلب احد الفريقين لاسباب اخرى هامة.

Art. 654 - Dans le louage de travail ou de services, la résiliation est de droit pour chacune des parties lorsque l'autre ne remplit pas ses obligations.

La résiliation peut aussi être prononcée par le juge à la demande de chacune des parties pour autres motifs graves.

المادة 655

يحق لرب العمل او السيد ان يفسخ عقد الاجارة لمرض او جرح يصيب الاجير فيمنعه من القيام بموجباته على وجه مرض , بعد ان يدفع اليه ما استحقه عن مدة خدمته.

Art. 655 - le patron ou maître a le droit de résilier le contrat pour cause de maladie ou blessures survenues au locateur et mettant obstacle à l'accomplissement satisfaisant par celui-ci de ses obligations, en payant ce qui est dû au locateur proportionnellement à la durée de son service.

المادة 656 (عدلت بموجب قانون 0/1937)

اذا كان فسخ العقد صادرا عن رب العمل ولم يكن مسببا عن مخالفات لموجب العقد , او خطأ ارتكبه الاجير يستحق عند ذلك لهذا الاجير تعويض قدره راتب او اجرة شهر واحد عن كل سنة مبتدئة من الخمس سنوات الاولى وراتب او اجرة نصف شهر عن كل سنة مبتدئة من السنين الباقية والراتب او المعاش الذي يتخذ اساسا لهذا التعويض هو آخر راتب او اجرة كان يتناولها الاجير حين فسخ العقد. واذا لم يراع رب العمل المهلة المنصوص عليها في المادة السابقة يلزمه ان يدفع له للاجير تعويضا آخر يساوي راتب او اجرة المهلة الواجب مرورها او المدة الباقية من المهلة , وكل تنازل سابق عن حق التعويض يكون باطلا لا يعتد به.

اما اذا كان فسخ العقد صادرا عن الاجير بدون سبب مشروع ولم يراع المهلة المنصوص عليها أنفا يلزمه ان يدفع قيمة الضرر الذي لحق برب العمل.

واذا تعاقد احد الاجراء على القيام مجددا بخدمة يعد فسخ عقد العمل الاول خلافا للاصول فان رب العمل الجديد يكون مسؤولا بوجه التضامن عن الضرر الذي لحق برب العمل الاول وذلك في الحالتين الاتيتين:

- 1- اذا استخدم عاملا كان عالما بانه مرتبط بعقد عمل
 - 2- اذا استمر على تشغيل عامل بعد علمه ان هذا العامل ما زال مرتبطا مع رب عمل آخر يعقد عمل وفي هذه الحالة الثانية ترتفع التبعية عن رب العمل الثاني اذا تبين عند علمه بوجود عقد الاستخدام الذي فسخه الاجير خلافا للاصول ان هذا العقد قد انتهى حكما بحلول اجله اذا كان من العقود المنظمة لمدة معينة او بانتهاء المهلة اذا كان من العقود المنظمة لمدة غير معينة واذا كانت مضت مدة 15 يوما على فسخ العقد المشار اليه.
- ان الكف عن المشروع لا يجعل رب العمل في حل من احترام موجباته ما لم تكن هناك قوة قاهرة.
- اما اذا طرأ تغيير في حالة رب العمل من الوجهة القانونية خصوصا اذا كان بسبب ارث او بيع او ادغام في شكل المؤسسة او تحويل الى شركة فان جميع عقود العمل التي تكون جارية يوم حدوث التغيير تبقى قائمة بين رب العمل الجديد ومستخدمي المؤسسة.

1 - (نصت المادة 3 من قانون 27/5/1937 الذي عدل المادتين 652 و656 موجبات وعقود على ما يلي:

"ان احكام هذا القانون تشمل العقود الجاري العمل بموجبها او التي لم تصف حقوقها بتاريخ نشره ولا تطبق الا على علاقات رب العمل مع الاجير الذي لم يجر العرف على استخدامه مياومة وتكون المهلة ثمانية ايام اذا كانت العلاقات بين سيد وخدمه مع الاحتفاظ باحكام المادة 653 من قانون الموجبات والعقود".

Lorsque la résiliation du contrat provient de l'employeur et qu'elle n'est pas motivée par l'inobservation des clauses du contrat ou par la faute du salarié, celui-ci a alors droit à une indemnité égale à un mois de traitement ou de salaire par année commencée pour les cinq premières années et à un demi mois de traitement ou de salaire par année commencée pour les années qui suivent. Le traitement ou salaire à prendre pour base de cette indemnité sera celui que le salarié touchait au moment de la résiliation du contrat.

Faute par l'employeur d'avoir observé le délai prévu à l'article précédent, il sera tenu de payer en outre au salarié une indemnité égale aux traitements ou salaires de la période à courir ou restant à courir du délai. Toute renonciation anticipée à cette indemnité est non avenue.

Le salarié qui rompt abusivement un contrat de travail sans observer le délai ci-dessus devient passible de dommages

intérêts envers l'employeur.

Le salarié qui rompt abusivement un contrat de travail, engage à nouveau ses services, le nouvel employeur est solidairement responsable du dommage causé à l'employeur précédent dans les deux cas suivants:

1 - Quand il a embauché un travailleur qu'il savait déjà lié par un contrat de travail;

2 - Quand il a continué à occuper un travailleur après avoir appris que ce travailleur était encore lié à un autre employeur par un contrat de travail.

Dans ce deuxième cas, la responsabilité du nouvel employeur cesse d'exister si, au moment où il a été averti, le contrat de travail abusivement rompu par le salarié était venu à expiration, soit, s'il s'agit de contrats à durée déterminée, par l'arrivée du terme, soit s'il s'agit de contrats à durée indéterminée par l'expiration du délai-congé ou si un délai de quinze jours s'était écoulé depuis la rupture du dit contrat.

La cessation de l'entreprise, sauf le cas de force majeure, ne libère pas l'entrepreneur de l'obligation de respecter ses engagements. S'il survient une modification dans la situation juridique de l'employeur, notamment par succession, vente, fusion, transformation du fonds mise en société, tous les contrats de travail en cours au jour de la modification subsistent entre le nouveau patron et le personnel de l'établissement.

الباب الثالث - (في اجارة الصناعة) الاستصناع (او عقد التزام المشاريع

الفصل الاول - :احكام عامة

المادة 657

ان ايجار الصناعة او عقد التزام المشاريع يخضع لاحكام العامة المنصوص عليها في المادة 624 وما يليها الى غاية المادة 628 وللاحكام المبينة في المواد الآتية.

Art. 657 - Le louage d'industrie ou contrat d'entreprise est régi par les dispositions générales des articles 624 à 628 inclus et par les dispositions résultant des articles ci-après.

المادة 658

يجوز في الاستصناع ان يقتصر الصانع على تقديم عمله فقط فيقدم صاحب الامر المواد عند الاقتضاء كما يجوز له ايضا ان يقدم المواد مع عمله. على انه اذا كانت المواد التي يقدمها الصانع هي الموضوع الاصلي في العقد ولم يكن العمل الا فرعا ,كان هناك بيع لا استصناع.

Art. 658 - Dans le louage d'industrie le locateur peut fournir simplement son travail, la matière, s'il y a lieu, lui étant procurée par le maître; il peut aussi fournir, en même temps que son travail, la matière.

Toutefois, lorsque la matière fournie par celui qui exécute le travail est la chose principale dans le contrat, le travail n'étant que l'accessoire, il y a vente et non louage d'industrie.

المادة 659

يجب على الصانع ان يقدم العدد والادوات اللازمة لاتمام العمل ما لم يكن هناك عرف او اتفاق مخالف.

Art. 659 - S'il n'y a usage ou convention contraire, le locateur d'industrie doit fournir les instruments et ustensiles nécessaires à l'accomplissement du travail.

المادة 660

إذا كان من الضرورة لاتمام العمل أن يقوم صاحب الامر بشيء ما , فيحق للصانع ان يدعوه صراحة للقيام به .وإذا لم يقم صاحب الامر بواجبه بعد المهلة الكافية ,فالصانع يصبح مخيرا بين ان يبقى على العقد وان يطلب حله .ويمكنه في الحالين ان ينال عند الاقتضاء تعويضا من الضرر الذي اصابه.

Art. 660 - S'il est nécessaire, pour l'exécution de l'ouvrage, que le commettant accomplisse quelque chose de son côté, le locateur a le droit de l'inviter formellement à l'accomplir.

Après un délai raisonnable, et si le commettant n'a pas rempli son obligation, le locateur a le choix, soit de maintenir le contrat, soit d'en poursuivre la résolution, et peut obtenir dans les deux cas la réparation du préjudice, s'il y a lieu, par lui subi.

المادة 661

يحق لصاحب الامر ان يطلب حل العقد بعد انذار الصانع:

اولا -إذا تمادى الصانع في تأجيل الابتداء بالعمل لغير سبب مشروع.

ثانيا -إذا كان الصانع في حالة التأخر عن التسليم ,ما لم يكن السبب في عدم اتمام العمل او في تأخيرته او في تأخير التسليم يعزى الى خطأ من صاحب الامر .

Art. 661 - La résolution peut être invoquée par le maître, après sommation faite au locateur:

1 - Lorsque le locateur diffère abusivement à commencer l'exécution de l'ouvrage.

2 - Lorsqu'il est en demeure de livrer à moins que l'inexécution ou le retard dans l'exécution ou la livraison ne soit imputable à la faute du commettant.

الفصل الثاني - :في ما يجب من الضمان على الصانع

المادة 662

إذا حدث في اثناء القيام بالعمل ان في المواد التي قدمها صاحب الامر او في الارض التي يراد إقامة بنيان او غيره عليها ,عيوبا او نقائص من شأنها ان تحول دون اجراء العمل على ما يرام ,وجب على الصانع ان يخبر عنها صاحب الامر بلا إبطاء .وإذا لم يفعل كان مسؤولا عن الضرر الذي ينجم عنها ما لم تكن من نوع لا يتسنى معه لعامل مثله أن يعرفها.

Art. 662 - Lorsque, pendant l'exécution de l'ouvrage, il se produit dans les matières fournies par le maître, dans le sol destiné à la construction ou autrement, des vices ou défauts de nature à compromettre l'exécution de l'ouvrage dans des conditions satisfaisantes, le locateur est tenu d'en donner immédiatement avis au maître: au cas d'omission, il répond du préjudice résultant de ces vices et défauts, à moins qu'ils ne soient de telle nature qu'un ouvrier tel que lui ne puisse les connaître.

المادة 663

ان الصانع الذي يقدم المواد يكون ضامنا لنوعها .اما اذا كان صاحب الامر هو الذي قدمها فيجب على الصانع ان يستعملها بحسب القواعد الفنية وبدون اهمال وأن يوقف صاحب الامر على كيفية استعماله اياها وان يرد اليه ما لم يستعمله منها.

Art. 663 - Lorsque le locateur fournit la matière, il est garant de sa qualité.

Lorsque la matière est fournie par le maître ou commettant, le locateur d'ouvrage doit l'employer selon les règles de l'art et sans négligence, rendre compte au commettant de l'emploi qu'il en a fait et lui restituer celle qui n'a pas été employée.

يجب على الصانع في جميع الاحوال أن يضمن العيوب والنقائص التي تنجم عن عمله. وتطبق على هذا الضمان احكام المواد 442 و 446 و 449.

Art. 664 - Le locateur est tenu, en outre, de garantir en tous cas les vices et défauts résultant de son travail

Les dispositions des articles 442, 446 et 449 s'appliquent à cette garantie.

يجوز لصاحب الامر في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة ان يرفض المصنوع ,واذا كان قد سلم اليه فيمكنه ان يرده في الاسبوع الذي يلي التسليم وان يحدد للصانع مهلة كافية لاصلاح العيب او لسد نقصان بعض الصفات إن كان هذا الاصلاح مستطاعا .واذا مضت المهلة ولم يقم الصانع بواجبه ,كان لصاحب الامر ان يختار احد الامور الآتية:

1 -ان يصلح المصنوع على يد شخص اخر وعلى حساب الصانع اذا كان الاصلاح لا يزال ممكنا.

2 -ان يطلب تخفيض الاجرة.

3 -او ان يطالب بفسخ العقد ويترك الشيء لحساب من صنعه.

ذلك كله مع الاحتفاظ بما يجب ادائه عند الاقتضاء من بدل العطل والضرر .

واذا كان صاحب الامر هو الذي قدم المواد ,حق له ان يسترجع قيمتها.

ان احكام المواد 453 و 454 و 455 تطبق على الاحوال المنصوص عليها تحت الرقمين 2 و 3 المتقدمين.

Art. 665 - Dans le cas prévu à l'article ci-dessus le maître peut refuser de recevoir l'ouvrage, ou le restituer, s'il a été livré dans la semaine qui suit la livraison, en fixant à l'ouvrier un délai raisonnable afin de corriger, s'il est possible, le vice ou le défaut de qualités; passé ce délai, et faute par le locateur de remplir son obligation, le commettant peut à son choix:

1) faire corriger lui-même l'ouvrage aux frais du locateur, si la correction en est encore possible;

2) demander une diminution du prix;

3) ou poursuivre la résolution du contrat et laisser la chose pour compte à celui qui l'a faite.

Le tout, sans préjudice de dommages-intérêts, s'il y a lieu.

Lorsque le maître a fourni la matière, il a le droit d'en répéter la valeur.

Les dispositions des articles 453, 454 et 455 s'appliquent aux cas prévus aux numéros 2 et 3 ci-dessus.

اذا استلم صاحب الامر مصنوعا يشتمل على عيب او تعوزه احدى الصفات المطلوبة وكان مع ذلك عالما بما فيه من العيوب ولم يرده او لم يحتفظ بحقوقه طبقا لاحكام المادة السابقة ,فيصح عندئذ تطبيق المادة 463 في ما يختص بالمهلة التي يجوز له فيها تقديم الاعتراض اذا لم يثبت انه كان عالما بتلك العيوب.

Art. 666 - Lorsque le maître reçoit un ouvrage défectueux ou manquant des qualités requises et dont il connaît les défauts et qu'il ne le restitue pas ou ne réserve pas ses droits, conformément aux dispositions de l'article précédent, il y a lieu d'appliquer les dispositions de l'article 463 en ce qui concerne le délai dans lequel il peut exercer son recours, s'il n'est pas établi qu'il avait connaissance des défauts de la chose.

ينتفي الضمان المنصوص عليه في المادة 663 وما يليها الى المادة 665 ,اذا كان سبب العيوب تنفيذ تعليمات صريحة من صاحب الامر خلافا لرأي المفاوض او الصانع.

Art. 667 - La garantie prévue aux articles 663 à 665 n'a pas lieu, lorsque les défauts de l'ouvrage sont causés par les

instructions formelles du commettant et malgré l'avis contraire de l'entrepreneur ou locataire de l'entrepreneur ou locateur d'ouvrage.

المادة 668

ان المهندس او مهندس البناء أو المقاول الذين يستخدمهم صاحب الامر مباشرة يكونون مسؤولين في مدة السنوات الخمس التي تلي اتمام البناء او المنشأ كله او بعضه او تداعى بوجه واضح للسقوط من جراء نقص في اللوازم او عيب في البناء او في الارض . واذا كان مهندس البناء لم يدر الاعمال , فلا يكون مسؤولا الا عن العيب الذي يظهر في الرسم الهندسي الذي وضعه . وتبتدي مهلة السنوات الخمس المتقدم ذكرها من يوم استلام العمل . ويجب ان تقام الدعوى في خلال ثلاثين يوما تبتدي من يوم تحقق الامر الذي يستلزم الضمان , والا كانت مردودة .

Art. 668 - L'architecte ou ingénieur et l'entrepreneur chargés directement par le maître sont responsables lorsque, dans les cinq années à compter de l'achèvement de l'édifice ou autre ouvrage dont ils ont dirigé ou exécuté les travaux, l'ouvrage s'écroule, en tout ou en partie, ou menace évidemment de s'écrouler, par le défaut des matériaux, le vice de la construction ou par le vice du sol.

Si l'architecte n'a pas dirigé les travaux, il ne répond que du défaut de son plan.

Le délai susvisé de cinq ans court de la réception des travaux.

L'action doit être intentée, à peine de non recevabilité, dans les trente jours à partir de celui où s'est vérifié le fait qui donne lieu à la garantie.

المادة 669

كل نص يرمي الى نفي الضمان المنصوص عليه في المواد السابقة او الى تخفيفه , يكون باطلا .

Art. 669 - Est nulle toute clause ayant pour objet d'exclure ou de limiter la garantie prévue aux articles précédents.

المادة 670

يجب على صاحب الامر ان يستلم المصنوع اذا كان منطبقا على شروط العقد وان ينقله على حسابه اذا كان قابلا للنقل .

Art. 670 - Le maître est tenu de recevoir l'œuvre si elle est conforme au contrat et de la transporter à ses frais si elle est susceptible d'être transportée.

الفصل الثالث - في خطر التلف او التعيب

المادة 671

في جميع الاحوال التي يقدم فيها الصانع المواد , لا يكون مسؤولا عن هلاك المنشأ كله او بعضه بسبب قوة قاهرة . ولكنه لا يستطيع المطالبة بالبدل اذا كان الهلاك قد حدث قبل التسليم ولم يكن صاحب الامر متأخرا في الاستلام . فتكون المخاطر اذا على الصانع . وفي هذه الحال يجب على الصانع ان يقيم البرهان على حدوث الهلاك بسبب قوة قاهرة اذا كان الهلاك قد حدث قبل استلام صاحب الامر للشيء .

Art. 671 - Dans tous les cas où l'ouvrier fournit la matière, si l'ouvrage vient à périr, en tout ou en partie par cas de force majeure, il ne répond pas de la perte, mais il ne peut réclamer le prix du moment que la perte a eu lieu avant la réception et sans que le maître fut en demeure de la recevoir: les risques sont donc pour lui.

Il appartient en ce cas, au locateur de prouver que la perte résulte d'un cas de force majeure si celle-ci se produit avant la réception de la chose par le maître.

المادة 672

في الحالة لا يقدم فيها الصانع الا عمله او صنعته, لا يكون مسؤولاً عن الهلاك بسبب قوة قاهرة .ويمكنه ان يطلب اجره اذا كان الشيء قد هلك لعيب في المواد او كان صاحب الامر قد استلمه او كان متأخراً عن استلامه.

Art. 672 - Dans le cas où le locateur fournit seulement son travail ou son industrie, il ne répond également pas de la perte survenue par cas de force majeure, mais il peut réclamer le salaire, si la chose a péri à raison du vice de la matière ou alors que le maître l'avait reçue ou était en demeure de la recevoir.

الفصل الرابع - في اداء الاجرة

المادة 673

لا تستحق الاجرة الا بعد اتمام المنشأ او العمل .واذا كانت الاجرة معينة اجزاء على شرط ان يدفع الجزء منها كلما انقضى شطر من الزمن او تم قسم من العمل ,فان الدفع يستحق عند انقضاء كل شطر او اتمام كل قسم.

Art. 673 - Le prix n'est exigible qu'après l'accomplissement de l'ouvrage ou du travail.
Lorsque le paiement du prix est calculé par fraction de temps ou d'ouvrage, le paiement est exigible dès l'accomplissement de chaque unité de temps ou partie d'ouvrage.

المادة 674

اذا انقطع العمل لسبب ليس له علاقة بمشيئة الفريقين فلا يحق للصانع ان يقبض من الاجرة الا ما يناسب العمل الذي اتمه ,مع الاحتفاظ بتطبيق المادة 67 المتعلقة بهلاك المواد التي قدمها .

Art. 674 -Lorsque l'ouvrage a dû être interrompu pour une cause indépendante de la volonté des parties, le locateur d'ouvrage n'a droit à être payé qu'à proportion du travail qu'il a accompli, sauf application de l'article 671 relatif au cas de perte de la matière par lui fournie.

المادة 675

من يقوم بعمل مقابل بدل معين بناء على رسم او تقويم وضعه بنفسه او وافق عليه لا يجوز له ان يطلب زيادة على البدل بحجة ان النفقات تجاوزت المبلغ المقدر في الرسم او في التقويم ,الا اذا كان صاحب الامر هو الذي سمح له صراحة بتجاوز المبلغ ,او كان هناك نص على العكس.

Art. 675 - Sauf stipulation contraire, celui qui a entrepris un travail à prix fait, d'après un plan ou devis fait ou accepté par lui, ne peut exiger aucune augmentation de prix à raison du dépassement du montant des dépenses prévues au plan ou devis, à moins que le maître n'ait expressément autorisé ce dépassement.

المادة 676

يجب الدفع في المكان الذي يجب فيه تسليم المصنوع.

Art. 676 - Le paiement est dû au lieu où l'ouvrage doit être livré.

المادة 677

يحق للصانع ان يحبس المنشأ وسائر الاشياء التي استلمها من صاحب الامر للقيام بالعمل ,الى ان يدفع له البدل او الاجر وما يكون قد اسلفه عند الاقتضاء ,ما لم يكن العقد يقضي بالدفع في اجل معين .وفي هذه الحال يكون الصانع مسؤولاً عن الشيء الذي يحبسه ,وفقاً للقواعد المختصة بالمرتهن .

Art. 677 - Le locateur d'ouvrage a le droit de retenir l'ouvrage et les autres choses qui lui ont été remises par le commettant pour l'exécution du travail jusqu'au paiement du prix ou salaire, et, s'il y a lieu, de ses avances, à moins que, d'après le contrat, le paiement ne soit à terme.

Dans ce cas, le locateur répond de la chose qu'il retient d'après les règles concernant le créancier gagiste.

المادة 678

ان جميع الذين استخدموا في إقامة المنشأ يحق لهم ان يداعوا صاحب المال مباشرة بقدر المبلغ الذي يكون مدينوا به للمقاول وقت إقامة الدعوى.

Art. 678 - Tous ceux qui ont été employés à l'exécution de l'ouvrage ont directement action contre le maître jusqu'à concurrence de ce dont il se trouve débiteur envers l'entrepreneur au moment où leur action est intentée.

الفصل الخامس - في النقل

المادة 679

ان اسم النقل مختص بالعقد المتبادل الذي يكون الغرض الاساسي منه تأمين انتقال شخص او شيء من موضع الى آخر.

Art. 679 - Le nom de transport est réservé à la convention synallagmatique dont l'objectif essentiel est d'assurer le déplacement d'une personne ou d'une chose d'un lieu à un autre.

المادة 680

ليس النقل الا نوعا من اجارة العمل او من التزام المشاريع وله بحكم الضرورة صفة العقود ذات العوض . والشخص الذي يتعاطاه يسمى ناقلا ويقال له بالاخص ملتزم النقل اذا جعل هذا العمل مهنته العادية.

Art. 680 - Cette opération qui n'est qu'une variété du louage d'ouvrage ou entreprise a nécessairement un caractère onéreux; celui qui s'y livre s'appelle transporteur et, plus spécialement, entrepreneur de transports, s'il en fait sa profession habituelle.

المادة 681

يتم عقد النقل حينما يتفق الفريقان على عناصره وشروطه حتى قبل تسليم الشيء الى الناقل من قبل المرسل ,الا اذا اتفق الفريقان صراحة او ضمنا على تأخير ابرام العقد الى ما بعد التسليم.

Art. 681 - Le transport est conclu, du moment que les parties sont d'accord sur les éléments et les conditions de l'opération et avant même que la chose ait été remise au transporteur par l'expéditeur, à moins cependant que les contractants n'aient décidé, expressément ou tacitement, que la formation de la convention serait différée jusqu'à ce que la dite réception eut été effectuée.

المادة 682

اذا كان المنقول اشياء ,وجب على المرسل ان يعين بوضوح للناقل عنوان الشخص المرسل اليه ومكان التسليم وعدد الطرود ووزنها ومحتوياتها ومهلة التسليم والطريق التي يلزم اتباعها واذا وجد في الطرود اشياء ثمينة ,وجب عليه ان يعلم الناقل بوجودها وقيمتها.

Art. 682 - Dans le transport de choses, l'expéditeur doit indiquer exactement au voiturier l'adresse du destinataire et le lieu de la livraison, le nombre, le poids et le contenu des colis, le délai de livraison et l'itinéraire à suivre; il doit

également signaler l'existence et la valeur des objets d'un prix exceptionnellement élevé.

المادة 683

يكون الناقل مسؤولاً عن هلاك الأشياء وعن تعيبها أو نقصانها فيما خلا الأحوال الناشئة عن القوة القاهرة أو عن عيب في المنقول أو عن خطأ المرسل.
إن إقامة البيئة على هذه الأحوال المبرئة من التبعة تطلب من الناقل إلا إذا تحفظ عند الاستلام من جراء عيب في حزم البضاعة، وهذا التحفظ يولد لمصلحة الناقل قرينة يحق للمرسل أو المرسل إليه أن يطعن فيها عند الاقتضاء.

Art. 683 - Le transporteur est responsable des pertes, des détériorations et des manquants, réserve faite des cas de force majeure, du vice propre de la chose et de la faute de l'expéditeur.

La preuve de ces événements exonératoires incombe au transporteur; cependant, s'il a fait des réserves lors de la prise en charge, relativement au défaut d'emballage, cette précaution crée en sa faveur une présomption qui sera combattue, le cas échéant, par l'expéditeur ou par le destinataire.

المادة 684

للمرسل إليه حق في إقامة الدعوى مباشرة على الناقل من أجل العقد الذي عقده الناقل مع المرسل، وبهذه الدعوى يتسنى له أن يطالبه بالتسليم أو بإداء بدل العطل والضرر عند الاقتضاء، لعدم اتمام العمل كله أو بعضه.

Art. 684 - Le destinataire a une action directe contre le transporteur, à raison du contrat que celui-ci a conclu avec l'expéditeur; cette action lui permet de réclamer la livraison et, s'il y a lieu, des dommages-intérêts à raison de l'inexécution, totale ou partielle, de l'opération.

المادة 685

على الناقل أن يعلم المرسل إليه حالاً بعد وصول البضاعة.

Art. 685 - Le transporteur doit aviser le destinataire aussitôt après l'arrivée de la marchandise.

المادة 686

للناقل امتياز على الأشياء المنقولة لاستيفاء بدل النقل وتفرعاته وله أيضاً الحق في حبسها.

Art. 686 - Le transporteur a un privilège sur les choses transportées pour le paiement du prix du transport et de ses accessoires; il a aussi le droit de rétention.

المادة 687

إن الحق في إقامة الدعوى على الناقل يسقط بمرور الزمن بعد سنة تبتدىء من يوم التسليم في حالة وجود التعيب، ومن اليوم الذي كان يجب فيه التسليم في حالة هلاك الشيء أو التأخر عن تسليمه.

Art. 687 - Les actions contre le voiturier se prescrivent par une année; ce délai court, en cas d'avarie, du jour de la livraison; en cas de perte ou retard, du jour où la livraison aurait dû avoir lieu.

المادة 688

إن التعاقد على نقل الأشخاص كالتعاقد على نقل الأشياء يتم بمجرد حصول الرضى. وهو يوجب على الناقل إيصال المسافر سالماً إلى المحل المعين وفي المدة المتفق عليها، وإذا وقع طارئ ما، فإن التبعة الناشئة عن العقد تنتفي عن الناقل بأقامته البيئة على وجود قوة القاهرة أو خطأ من قبل

Art. 688 - Le transport de personnes, se forme, comme celui de marchandises, par le seul consentement.

Il met à la charge du transporteur l'obligation de conduire le voyageur sain et sauf jusqu'à destination et dans les limites de temps prévues; en cas d'accident, la responsabilité contractuelle du transporteur cède devant la preuve d'un cas de force majeure ou d'une faute commise par la victime.

المادة 689

ان الامتعة التي جرى قيدها تكون موضوعا لعقد نقل يضاف الى عقد نقل المسافرين , اما الامتعة اليدوية فلا تدخل في العقد ولا يكون الناقل مسؤولا عنها الا اذا قام المتضرر البينة على ارتكابه خطأ معنيا.

Art. 689 - Les bagages enregistrés sont l'objet d'un contrat de transport qui s'annexe au contrat de transport du

voyageur; les bagages à main demeurent en dehors de la convention et le transporteur n'en répond qu'autant qu'une faute prévue est établie à sa charge par le demandeur en indemnité.

الكتاب السادس - في الوديعة والحراسة

الباب الاول - في الوديعة العادية

الفصل الاول - احكام عامة

المادة 690

الايداع عقد بمقتضاه يستلم الوديع من المودع شيئا منقولا ويلتزم حفظه ورده ولا يحق للوديع اجر ما على حفظ الوديعة الا اذا اتفق الفريقان على العكس.

Art. 690 - Le dépôt est le contrat par lequel le dépositaire reçoit une chose mobilière du déposant avec l'obligation de la garder et de la restituer.

Le dépositaire n'a pas droit à rémunération pour la garde, à moins que le contraire n'ait été convenu.

المادة 691

اذا كانت الوديعة مبلغا من النقود او اشياء من المتليات , وأذن للوديع في استعمالها , عد العقد بمثابة عارية استهلاك.

Art. 691 - Si le dépôt a pour objet une somme d'argent ou d'autres choses fongibles, et si le dépositaire a eu l'autorisation de s'en servir, le contrat est considéré comme un prêt de consommation.

المادة 692

ان الايداع وقبول الوديعة يستوجبان اهلية الالتزام عند المودع والوديع . على انه اذا قبل شخص ذو اهلية من شخص لا اهلية له ايداع شيء ما , لزمه ان يقوم بجميع موجبات الوديع.

Art. 692 - Pour faire un dépôt et pour l'accepter, il faut avoir capacité de s'obliger.

Néanmoins, si une personne capable de s'obliger accepte le dépôt fait par un incapable, elle est tenue de toutes les obligations d'un dépositaire.

إذا أودع شخص من ذوي الأهلية وديعة عند شخص لا يتمتع بالأهلية، جاز له أن يطلب إرجاعها إليه إذا كانت لا تزال بين يدي الوديع. أما إذا كانت الوديعة قد انتقلت إلى يد أخرى فلا يجوز له إقامة دعوى الاسترداد إلا بما يساوي قيمة الكسب الذي أحرزه الأهلية. وتطبق عند الاقتضاء القواعد المختصة بتبعية فاقد الأهلية عند ارتكابهم جرماً أو شبه جرم.

Art. 693 - Si une personne capable de s'obliger a fait un dépôt à une personne incapable, elle peut revendiquer la chose déposée, si celle-ci est demeurée à la disposition du dépositaire.

S'il n'en est plus ainsi, elle peut seulement agir en restitution à concurrence de l'enrichissement dont a profité l'incapable, sauf application, le cas échéant, des règles relatives à la responsabilité délictuelle ou quasi délictuelle des incapables.

ليس من الضرورة لصحة الإيداع بين الفريقين أن يكون المودع مالكا للوديعة أو واضعا يده عليها بوجه شرعي.

Art. 694 - Il n'est pas nécessaire, pour la validité du dépôt entre les parties, que le déposant soit propriétaire, ni même possesseur à titre légitime de la chose déposée.

يتم عقد الإيداع بقبول الفريقين وتسليم الشيء وكفي التسليم الحكمي عندما يكون الشيء المراد إيداعه موجوداً من قبل في حوزة الوديع لسبب آخر.

Art. 695 - Le dépôt est parfait par le consentement des parties et par la tradition de la chose.

La tradition feinte suffit quand le dépositaire se trouve déjà nanti, à quelque autre titre, de la chose que l'on consent à lui laisser à titre de dépôt.

الفصل الثاني - في موجبات الوديع

يجب على الوديع أن يسهر على صيانة الوديعة، كما يسهر على صيانة أشيائه الخاصة، مع الاحتفاظ بتطبيق أحكام المادة 713.

Art. 696 - Le dépositaire doit veiller à la conservation de la chose déposée, avec les mêmes soins qu'il apporte à la garde des choses qui lui appartiennent, sauf application des dispositions de l'article 713.

لا يحق للوديع أن ينيب عنه شخصاً آخر في المحافظة على الوديعة إلا في إحدى الحالتين الآتيتين:

- 1- إذا أجاز له المودع صراحة
- 2- إذا قضت بهذا الاحتفاظ ضرورة ماسة جداً.

Art. 697 - Le dépositaire n'a le droit de se substituer une autre personne pour la garde de la chose que si:

- 1) il y a été expressément autorisé par le déposant;
- 2) ou bien, il y a à cette substitution nécessité urgente et absolue.

ان الوديع يكون ,في ما خلا الحالة المنصوص عليها في العدد) 2 (من المادة السابقة ,مسؤولا عن الشخص الذي ينيبه منابه ما لم يقم البرهان على ان الوديعة لو بقيت بين يديه لئابها ايضا الهلاك او التعيب بدون ان يرتكب خطأ .اما اذا كان يحق للوديع ان ينيب منابه شخصا آخر فلا يلزمه الضمان الا في الحالتين الآتيتين:

- 1 -اذا اختار شخصا غير حائز للصفات التي تؤهله لحفظ الوديعة
- 2 -اذا استبدل التعليمات التي كانت لديه او اصدر الى الشخص الذي انابه تعليمات نشأ عنها الضرر وان يكن قد أحسن اختياره.

Art. 698 - Le dépositaire répond de celui qu'il s'est substitué hors le cas prévu au numéro 2 de l'article précédent, à moins qu'il ne prouve que la chose aurait également péri ou aurait été détériorée entre ses mains et sans sa faute.

S'il avait le droit de se substituer une autre personne, il ne répond de celle-ci que dans deux cas:

- 1) s'il a choisi une personne qui n'avait pas les qualités nécessaires pour se charger du dépôt;
- 2) si, tout en ayant bien choisi, il a donné ou substitué des instructions qui ont été la cause du dommage.

المادة 699

يحق للمودع ان يقيم الدعوى مباشرة على نائب الوديع كما لو كانت على الوديع نفسه.

Art. 699 - Le déposant a une action directe contre le dépositaire substitué, comme il l'aurait eue contre de dépositaire lui-même.

المادة 700

اذا استعمل الوديع الوديعة او تصرف فيها بلا اذن من المودع ,كان مسؤولا عن هلاكها او تعيبها ولو كان السبب فيهما حادث خارجي وكذلك يكون في جميع الاحوال مسؤولا عن الهلاك او التعيب ولو نجم عن طارئ غير متوقع ,اذا اتجر بالوديعة .غير انه يحتفظ بما يكون قد ربحه حينئذ من هذا الوجه ,واذا لم يستعمل الا جزءا من الوديعة او لم يتصرف الا في جزء منها فلا يكون مسؤولا الا عن هذا الجزء .

Art. 700 - Le dépositaire répond de la perte, ou de la détérioration de la chose, même si elle est survenue par une cause étrangère, lorsqu'il fait usage ou dispose du dépôt sans l'autorisation du déposant.

Il répond, en tous cas, de la perte ou détérioration même fortuite de la chose, s'il en fait commerce, mais il conserve alors le bénéfice qu'il a pu réaliser ainsi. S'il ne fait usage ou ne dispose que d'une partie de la chose, il n'est tenu que pour la partie dont il s'est servi.

المادة 701

لا يجوز للوديع ان يجبر المودع على استرداد وديعته قبل الاجل المتفق عليه الا لسبب مشروع .وانما يجب عليه ان يرد الوديعة حينما يطلبها المودع وان يكن الموعد المضروب لردها لم يحل بعد .

Art. 701 - Il ne peut, à moins de motif légitime, contraindre le déposant à reprendre la chose avant le terme convenu. Mais il doit restituer celle-ci aussitôt que le déposant le requiert, alors même qu'une date ultérieure aurait été fixée pour la restitution.

المادة 702

ان الوديع الذي يطلب منه المودع رد الوديعة يعد في حالة التأخر لمجرد تأخير منه لا يبرزه سبب مشروع .واذا كان الايداع لمصلحة شخص ثالث فيجب عليه ان لا يرد الوديعة الا بترخيص منه.

Art. 702 - Le dépositaire, requis par le déposant de restituer la chose, est constitué en demeure par le seul fait d'un retard non justifié par un motif légitime.

Lorsque le dépôt a été effectué dans l'intérêt d'un tiers, il ne doit toutefois pas restituer la chose, sans l'autorisation de

celui-ci.

المادة 703

إذا لم يضرب موعد للرد فللوديع أن يرد الوديعة في أي وقت شاء بشرط أن لا يردها في وقت غير مناسب , وأن يمنح المودع مهلة كافية للاسترداد أو لإعداد ما تقتضيه الظروف.

Art. 703 - Si aucune date n'a été fixée pour la restitution, le dépositaire peut opérer cette restitution à tout moment, pourvu que ce ne soit pas à contre-temps, et qu'il accorde au déposant un délai moral suffisant pour retirer le dépôt, ou pourvoir à ce que les circonstances exigent.

المادة 704

يجب رد الوديعة في مكان ايداعها ما لم يكن ثمة نص مخالف وإذا كان من المتفق عليه أن ترد في مكان غير المكان الذي أودعت فيه فعلى المودع أن يقوم بنفقة ردها ونقلها.

Art. 704 - Sauf stipulation contraire, la chose doit être restituée au lieu où elle a été déposée. Les frais de la restitution, et ceux de transport au cas où il a été convenu que la chose serait restituée dans un lieu autre que celui où elle a été déposée, sont à la charge du déposant.

المادة 705

يجب على الوديع أن يسلم الوديعة إلى المودع أو إلى الذي أودعت باسمه أو إلى الشخص المعين لاستلامها. ولا يمكنه أن يوجب على المودع إثبات ملكيته للوديعة. ويحق للشخص المعين لاستلام الوديعة أن يقيم الدعوى مباشرة على الوديع لإجباره على رد الوديعة إليه.

Art. 705 - Le dépositaire doit restituer la chose déposée au déposant, ou à celui au nom duquel le dépôt a été fait, ou à la personne indiquée pour la recevoir il ne peut exiger que le déposant justifie de la propriété de la chose. La personne indiquée pour recevoir la chose déposée a une action directe contre le dépositaire pour le contraindre à la lui restituer.

المادة 706

إذا كان المودع شخصاً غير متمتع بالاهلية أو شخصاً أعلن القضاء عدم ملأته, فلا يجوز رد الوديعة إلا لمن يمثل على وجه قانوني وأن يكن فقدان الاهلية أو فقدان الملاءة قد حدث بعد الإيداع.

Art. 706 - Si le dépôt a été fait par un incapable ou par un insolvable judiciairement déclaré, il ne peut être restitué qu'à celui qui le représente légalement, même si l'incapacité ou l'insolvabilité est postérieure au dépôt.

المادة 707

إذا توفي المودع فلا يجوز للوديع أن يرد الوديعة إلى غير وارثه أو من يمثل على وجه قانوني, وإذا وجد عدة ورثة جاز للوديع أن يختار أحد وجهين: فإما أن يعرض القضية على القاضي ثم يعمل بمقتضى قراره فيرفع التبعة عن عاتقه, وإما أن يرد إلى كل من الورثة ما يعادل نصيبه. وفي هذه الحالة يبقى مسؤولاً وإذا كانت الوديعة غير قابلة للتجزئة, وجب على الورثة أن يتفقوا ليتمكنوا من استلامها. وإذا وجد بينهم قصر أو غائبون فلا يمكن رد الوديعة إلا بأذن من القاضي. وإذا لم يتفق الورثة أو لم يحصلوا على ذلك الأذن فالوديع تبرأ ذمته بإيداع الوديعة وفقاً لأحكام الإيداع, أما من تلقاء نفسه وأما بموجب حكم من القاضي يصدره بناء على طلب أي كان من ذوي الشأن. أما إذا كانت التركة غارقة أو كان هناك أشخاص موصى لهم فيجب على الوديع في كل حال أن يرفع الأمر إلى القاضي.

Art. 707 - En cas de mort du déposant, le dépositaire ne peut restituer la chose qu'à son héritier ou à son représentant légal.

S'il y a plusieurs héritiers, le dépositaire peut, à son choix, ou bien en référer au juge dont il exécutera la décision, dégageant ainsi sa responsabilité, ou bien restituer la chose à chacun des héritiers, pour sa part et portion, auquel cas il demeurera responsable.

Si la chose est indivisible, les héritiers doivent s'accorder entre eux pour la recevoir.

S'il y a parmi eux des mineurs ou des non-présents, la chose ne peut être restituée qu'avec l'autorisation du juge.

Faute par les héritiers de s'entendre ou d'obtenir l'autorisation, le dépositaire est libéré en consignat la chose, conformément aux dispositions relatives à la consignation, soit spontanément, soit sur jugement rendu à la requête de tout intéressé.

Lorsque l'hérédité est insolvable et lorsqu'il y a des légataires, le dépositaire doit toujours en référer au juge.

المادة 708

ان احكام المادة السابقة تطبق ايضا على الحالة التي يكون فيها عقد الايداع صادرا من قبل عدة اشخاص معا , ما لم يكن هناك اتفاق صريح على ان الوديعة يمكن ردها الى احدهم او الى الجميع.

Art. 708 - Les dispositions de l'article précédent s'appliquent également au cas où le dépôt a été fait par plusieurs personnes conjointement, à moins qu'il n'ait été expressément convenu que le dépôt pourrait être restitué à l'un d'eux ou à tous.

المادة 709

اذا قام بالايداع وصي او ولي بصفة كونه وصيا او ولما ولم تبق له هذه الصفة في وقت الاسترداد فلا يجوز ان ترد الوديعة الا الى الشخص الذي كان المودع يمثلها اذا كان هذا الشخص اهلا للاستلام , او الى الشخص الذي خلف الوصي او الولي.

Art. 709 - Si le dépôt a été fait par un tuteur ou administrateur, en cette qualité, et s'il n'a plus cette qualité au moment de la restitution, le dépôt ne peut être restitué qu'à la personne qu'il représentait, si elle a capacité de recevoir, ou à celui qui a succédé au tuteur ou à l'administrateur.

المادة 710

يجب على الوديع ان يرد الوديعة الى المودع وان يكن هناك شخص آخر يدعيها لنفسه , ما لم تحجز او تقم في شأنها دعوى الاستحقاق لدى القضاء . فعندئذ يجب على الوديع ان يخبر المودع بلا ابطاء عن الحجز او دعوى الاستحقاق . ويصبح الوديع بمعزل عن الدعوى منذ الساعة التي يثبت فيها انه وديع لا غير . واذا طالت مدة النزاع الى ما بعد التاريخ المعين لرد الوديعة فللوديع ان يستصدر -اذنا في ايداعها لحساب صاحب الحق .

Art. 710 - Le dépositaire doit restituer la chose au déposant alors même qu'un tiers prétendrait y avoir droit, à moins qu'elle n'ait été saisie et revendiquée judiciairement contre lui.

Il est tenu, en ce cas, de donner immédiatement avis au déposant de ces saisie et revendication, et doit être mis hors de cause, dès qu'il a justifié de sa qualité de simple dépositaire.

Si la contestation se prolonge au delà du terme fixé pour le dépôt, il peut se faire autoriser à consigner la chose pour le compte de qui de droit.

المادة 711

يجب على الوديع ان يرد الوديعة عينها والملحقات التي سلمت اليه معها بالحالة التي تكون عليها مع الاحتفاظ بتطبيق احكام المادة 714.

Art. 711 - Le dépositaire doit restituer identiquement la chose même qu'il a reçue, ainsi que les accessoires qui lui ont été remis avec elle, dans l'état où elle se trouve, sauf application des dispositions de l'article 714.

المادة 712

يجب على الوديع ان يرد مع الوديعة ما جناه من منتجاتها الطبيعية والمدنية.

Art. 712 - Le dépositaire doit restituer, avec le dépôt, tous les fruits naturels et civils qu'il a perçus.

المادة 713

ان الوديع مسؤول عن سبب كل هلاك او تعيب كان في الوسع اتقاؤه:

اولا - اذا كان يتلقى اجرا لحراسة الوديعة
ثانيا - اذا كان يقبل الودائع بمقتضى مهنته او وظيفته.

Art. 713 - Le dépositaire répond même de toute cause de perte ou détérioration contre laquelle il était possible de se prémunir:

- 1 - quand il reçoit un salaire pour la garde de la chose;
- 2 - quand il reçoit des dépôts par état ou en vertu de ses fonctions.

المادة 714

لا يكون الوديع مسؤولا عن هلاك الوديعة او عن تعيبها اذا نجم:

- 1 - عن ماهية الشيء المودع او عن وجود عيب فيه او عن فعل المودع
- 2 - عن قوة قاهرة , ما لم يكن في حالة التأخر عن رد الوديعة اما اقامة البرهان على وجود الاحوال المبنية في الفقرتين 1 (و) 2 (المتقدم ذكرهما فهي على الوديع اذا كان يتناول اجرا أو يقبل الودائع بمقتضى مهنته او وظيفته.

Art. 714 - Le dépositaire ne répond pas de la perte, ou de la détérioration survenue par suite:

- 1 - de la nature ou du vice de la chose déposée, ou du fait du déposant;
- 2 - d'un cas de force majeure, à moins qu'il ne soit déjà en demeure de restituer.

La preuve des circonstances énumérées aux paragraphes 1 et 2 ci-dessus, est à sa charge lorsqu'il perçoit un salaire pour le dépôt ou qu'il a reçu celui-ci par état ou en vertu de ses fonctions.

المادة 715

ان الوديع الذي انتزعت الوديعة منه بقوة قاهرة واخذ مبلغا من المال او شيئا آخر بدلا منها , يلزمه رد ما أخذه.

Art. 715 - Le dépositaire auquel la chose a été enlevée par cas de force majeure, et qui a reçu une somme ou quelque chose à la place, doit restituer ce qu'il a reçu.

المادة 716

اذا وجد جملة ودعاء , كانوا متضامنين في ما يختص بالموجبات والحقوق الناشئة عن الايداع , ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 716 - Sauf stipulation contraire, s'il y a plusieurs dépositaires, ils sont solidaires entre eux quant aux obligations et aux droits résultant du dépôt.

الفصل الثالث - في موجبات المودع

المادة 717

على المودع أن يدفع الى الوديع نفقات حفظ الوديعة وان يعوضه من الخسائر التي أصابته بسبب الايداع.

Art. 717 - Le déposant es tenu de rembourser au dépositaire les dépenses qu'il a faites pour la conservation de la chose et de l'indemniser de toutes les pertes que le dépôt peut lui avoir causées.

المادة 718

للوديعة أن يحبس الوديعة الى أن يستوفي كل ما وجب له بسبب الايداع.

Art. 718 - Le dépositaire peut retenir le dépôt jusqu'à l'entier payement de ce qui lui est dû à raison du dépôt.

الباب الثاني - الحبس في يد حارس

الفصل الاول - احكام عامة

المادة 719

الحراسة هي ايداع شيء متنازع عليه بين يدي شخص ثالث . ويجوز أن يكون موضوع الحراسة اموالا منقولة أو ثابتة وهي تخضع للاحكام المختصة بالوديعة العادية وللحكام الآتية.

Art. 719 - Le séquestre est le dépôt d'une chose litigieuse entre les mains d'un tiers. Il peut avoir pour objet des meubles ou de immeubles. Il est régi par les dispositions relatives au dépôt ordinaire et par celles-ci après.

المادة 720

يعهد في الحراسة الى شخص يتفق جميع ذوي الشأن على تعيينه ويمكن ايضا تعيينه من قبل القاضي وللقاضي أن يقرر تعيين حارس:

1 - للشيء الذي يكون موضوع نزاع او موضوع علاقات قانونية مشكوك فيها , الى ان يزول النزاع أو الشك -أو للشيء الذي يعرضه المديون لأبراء ذمته

2 - للاموال المنقولة وغير المنقولة التي يخشى صاحب الشأن لاسباب مشروعة , أن يختلسها واضع اليد عليها او يتلفها او يعيبها

3 - للاموال المنقولة المؤمنة لحق الدائن اذا أثبت الدائن عجز مديونه أو كان لديه من الاسباب المشروعة ما يحمله على الخوف من هربه او اختلاسه لتلك الاشياء او تعيبها ان حقوق الحارس وموجباته تحدد في قرار المحكمة القاضي بتعيينه , والا فهي تخضع للقواعد المختصة بالحارس الاتفاقي.

Art. 720 - Le séquestre est fait à une personne désignée par toutes les parties intéressées d'accord entre elles; il peut aussi être ordonné par le juge.

Le juge peut ordonner le séquestre:

1) de la chose à l'égard de laquelle existe une contestation ou des relations juridiques incertaines pour le temps pendant lequel dure le procès ou l'incertitude, ainsi que de la chose que le débiteur offre pour sa libération;

2) des meubles ou immeubles, dont l'intéressé a de justes motifs de craindre la soustraction, ou la destruction ou l'altération par les possesseurs actuels;

3) des meubles qui forment la garantie du créancier, si celui-ci démontre l'insolvabilité de son débiteur ou s'il a de justes motifs de soupçonner sa fuite ou de craindre des soustractions ou détériorations.

Les droits et les obligations de la personne chargée du séquestre sont fixés par la décision de justice qui ordonne le séquestre, et à défaut par les règles applicables au séquestre conventionnel.

المادة 721

يجوز أن لا تكون الحراسة مجانية.

Art. 621 - Le séquestre peut n'être pas gratuit.

الفصل الثاني - في موجبات الحارس

المادة 722

يقوم الحارس بحفظ الشيء وإدارة شؤونه. ويلزمه أن ينتج كل ما يمكن انتاجه منه.

Art. 722 - La personne chargée du séquestre a la garde et l'administration de la chose.

Elle est tenue de lui faire rendre tout ce qu'elle est capable de produire.

المادة 723

لا يجوز للحارس أن يقوم بأي عمل من أعمال التفريغ أو الانتقال ما خلا الأعمال الضرورية منها لمصلحة الشيء المحبوس . وإذا كانت الحراسة واقعة على أشياء قابلة للتلف , جاز أن تباع بترخيص من القاضي فيكون حينئذ موضوع الحراسة بدل البيع.

Art. 723 - Elle ne peut faire aucun acte d'aliénation ou de disposition, sauf ceux qui sont nécessaires dans l'intérêt des choses séquestrées.

Lorsque le séquestre porte sur des choses sujettes à détérioration, la vente de ces choses peut être autorisée par le juge; le séquestre porte alors sur le produit de la vente.

المادة 724

يجب على الحارس أن يعيد الشيء المحبوس بلا إبطاء إلى الشخص الذي يعينه له الفريقان أو القضاء ويترتب عليه من الموجبات فيما يختص بردها ما يترتب على الوديع المأجور.

Art. 724 - La personne chargée du séquestre est tenue de restituer la chose sans délai à celui qui lui est indiqué par les parties ou par justice.

Elle est tenue quant à cette restitution, des mêmes obligations que le dépositaire salarié.

المادة 725

إذا كانت الحراسة غير مجانية, فالحارس مسؤول عن كل خطأ في إدارته وفقا للقواعد المختصة بالوكالة.

Art. 725 - Lorsque le séquestre n'est pas gratuit, la personne qui en est chargée répond de toute faute commise dans sa gestion d'après les règles établies pour le mandat.

المادة 726

إذا نيّطت الحراسة بعدة أشخاص فالتضامن يوجد حتما بينهم طبقا للقواعد المختصة بالوكالة.

Art. 726 - S'il y a plusieurs personnes chargée du séquestre, la solidarité est de droit entre elles, d'après les règles établies pour le mandat.

الفصل الثالث - في موجبات الفريق الذي يرد اليه الشيء

المادة 727

يجب على الفريق الذي يرد اليه الشيء ان يدفع الى الحارس النفقات الضرورية والنفقات المفيدة التي انفقها بنية حسنة وبلا افراط ,وان ينقده الاجر المتفق عليه او الذي عينه القاضي.
واذا كان الايداع اختياريا فللحارس ان يقيم الدعوى على جميع المودعين ليحملهم على اداء النفقات وايفاء الاجر له مع مراعاة النسبة بين مصالحهم في القضية.

Art, 727 - La partie à laquelle la chose est restituée doit rembourser à la personne chargée du séquestre les dépenses nécessaires et utiles, faites de bonne foi et sans excès, et acquitter les honoraires convenus ou fixés par le juge.

Lorsque le dépôt est volontaire, cette même personne a action contre tous les déposants pour le remboursement des dépenses et le paiement des honoraires, proportionnellement à leur intérêt dans l'affaire.

الكتاب السابع - في القرض

الباب الاول - في قرض الاستعمال

المادة 728

القرض نوعان بقرض الاستعمال او الإعارة ,وقرض الاستهلاك.

Art. 728 - Il y a deux espèces de prêt: le prêt à usage ou commodat, et le prêt de consommation.

الفصل الاول - احكام عامة

المادة 729

قرض الاستعمال او الاعارة هو عقد بمقتضاه يسلم شخص (يسمى المعير (شيئا الى شخص آخر) يقال له المستعير (كي يستعمله لحين من الزمن او لوجه معين بشرط ان يرد اليه ذلك الشيء نفسه .وفي الاعارة يبقى المعير مالكا للعارية وواضعا اليد عليها في نظر القانون ليس للمستعير سوى الحيازة والاستعمال.

Art. 729 - Le prêt à usage ou commodat est un contrat par lequel une personne (prêteur) s'engage à remettre une chose à une autre personne (emprunteur) pour s'en servir pendant un temps, ou pour un usage déterminé, à charge par celle-ci de restituer la chose prêtée elle-même.

Dans le commodat, le prêteur conserve la propriété et la possession juridique des choses prêtées; l'emprunteur n'en a que la détention et l'usage.

المادة 730

الاعارة في الاساس مجانية.

Art. 730 - Le prêt à usage est essentiellement gratuit.

المادة 731

يجوز ان يكون موضوع الاعارة اموالا منقولة او ثابتة.

Art. 731 - Le prêt à usage peut avoir pour objet des choses immobilières comme des choses mobilières.

المادة 732

تتم الاعارة برضى الفريقين وتسليم العارية الى المستعير .

Art. 732 - Le prêt à usage est parfait par le consentement des parties et par la tradition de la chose à l'emprunteur.

المادة 733

يجب في الاعارة ان يكون المعير اهلا للتفرغ عنها بلا مقابل .فلا يجوز للوصي او القيم او الولي على مال الغير ان يعيروا الاشياء التي عهد اليهم في ادارتها.

Art. 733 - Pour remettre une chose à commodat, il faut avoir la capacité d'en disposer à titre gratuit.

Les tuteurs, curateurs et administrateurs de la chose d'autrui ne peuvent prêter à usage le choses qu'ils sont chargés d'administrer.

الفصل الثاني - :في موجبات المستعير

الجزء الاول - :احكام عامة

المادة 734

يجب على المستعير ان يسهر باهتمام على حفظ العارية .ولا يجوز له ان يعهد في حفظها الى شخص آخر الا عند الضرورة الماسة .واذا خالف حكم الفقرة السابقة فهو لا يضمن خطأ هذا الشخص فقط بل يضمن ايضا الطوارئ الناجمة عن القوة القاهرة.

Art. 734 - L'emprunteur est tenu de veiller avec diligence à la conservation de la chose prêtée.

Il ne peut, à moins de nécessité urgente, en confier la garde à une autre personne.

S'il contrevient à la précédente disposition, il répond non seulement de la faute de cette personne, mais du cas de force majeure.

المادة 735

لا يجوز للمستعير ان يخرج في استعمال العارية عن الوجه والحد المنصوص عليهما في العقد او المستفادين من العرف.

Art. 735 - L'emprunteur ne peut se servir de la chose prêtée que de la manière et dans la mesure prévues par le contrat ou par l'usage.

المادة 736

يجوز للمستعير ان يستعمل العارية بنفسه وان يعيرها او يتنازل عن استعمالها لشخص آخر بلا مقابل , ما لم تكن الاعارة معقودة لاعتبار يرجع الى شخص المستعير او لاستعمال معين خاص يحول دون تصرفه على هذا المنوال.

Art. 746 - L'emprunteur peut se servir de la chose lui-même, la prêter ou en céder gratuitement l'usage à un autre, à moins que le prêt n'ait été fait en considération de sa personne, ou pour un usage spécialement déterminé excluant cette affectation.

المادة 737

لا يجوز للمستعير ان يؤجر او يرهن العارية او يتصرف فيها الا باذن من المعير .

Art. 737 - L'emprunteur ne peut ni louer, ni donner à gage la chose prêtée, ni en disposer, sans la permission du prêteur.

المادة 738

يجب على المستعير ان يتحمل:

- 1 -النفقات العادية لصيانة العارية.
- 2 -النفقات اللازمة لاستعمال العارية.

Art. 738 - L'emprunteur doit supporter:

- 1 - les frais d'entretien ordinaires de la chose prêtée;
- 2 - ceux nécessaires pour l'usage de la chose.

المادة 739

اذا استعار الشيء جملة اشخاص معا ,كانوا مسؤولين عنه بالتضامن .

Art. 739 - Ceux qui ont emprunté conjointement la même chose, en sont solidairement responsables.

الجزء الثاني - :في موجب الرد

المادة 740

يجب على المستعير ان يرد في الاجل المتفق عليه العارية نفسها وجميع التوابع والزيادات التي لحقت بها منذ تاريخ الاعارة .

Art. 740 - L'emprunteur doit restituer, à l'expiration du temps convenu, identiquement la chose même qu'il a reçue, et, en outre, tous ses accessoires et accroissements depuis le prêt.

المادة 741

اذا كانت الاعارة لاجل معين ,وجب على المستعير ان يرد العارية بعد استعمالها وفاقا للغاية المتفق عليها او للعرف . واذا كان الغرض المقصود منها لم يعين ,فللمعير ان يطلبها في كل آن , ما لم يكن هناك عرف مخالف.

Art. 741 - Si le prêt a été fait sans détermination de durée, l'emprunteur doit restituer la chose après s'en être servi, suivant la destination convenue ou suivant l'usage.

Lorsque la destination de la chose prêtée n'a pas été déterminée, le prêteur peut, sauf usage contraire, réclamer cette dernière à tout moment.

المادة 742

يجوز للمعير ان يطلب رد العارية اليه حتى قبل انتهاء المدة او قبل الاستعمال المتفق عليهما . وذلك في الاحوال الآتية:

- اولا - اذا احتاج هو الى العارية احتياجا شديدا وغير منتظر .
- ثانيا - اذا اساء المستعير استعمالها او استعملها لغير الغرض المنصوص عليه في العقد .
- ثالثا - اذا لم يصرف اليها العناية اللازمة .

Art. 742 - Le prêteur peut exiger la restitution, même avant l'expiration du temps, ou l'utilisation convenues:

- 1 - s'il a lui-même un besoin imprévu et urgent de le chose;
- 2 - si l'emprunteur en abuse, ou en fait un usage différent de celui prévu par le contrat;
- 3 - s'il néglige de donner à la chose des soins nécessaires.

المادة 743

اذا تنازل المستعير عن استعمال العارية او تصرف فيها على وجه اخر لمصلحة شخص ما , فللمعير ان يقيم على هذا الشخص مباشرة الدعوى التي كان يحق له ان يقيمها على المستعير .

Art. 743 - Lorsque l'emprunteur a cédé l'usage de la chose ou en a autrement disposé en faveur d'une autre personne, le prêteur a la même action directe contre cette personne qu'il aurait eue contre l'emprunteur.

المادة 744

على المستعير ان يرد العارية في المكان الذي استلمها فيه ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 744 - Sauf stipulation contraire, l'emprunteur doit restituer la chose dans le lieu où elle lui a été remise.

المادة 745

على المستعير ان يقوم بنفقات استلام العارية وردها .

Art. 745 - Les frais de réception et de restitution du prêt sont à la charge de l'emprunteur.

الجزء الثالث - تبعة هلاك العارية او تعيبها

المادة 746

لا يكون المستعير مسؤولا عن هلاك العارية أو تعيبها اذا كانا ناشئين عن استعماله اياها استعمالا عاديا منطبقا على الاتفاق المعقود بين الفريقين . واذا ادعى المعير أن المستعير اساء استعمالها , لزمه ان يقيم البينة .

Art. 746 - L'emprunteur ne répond pas de la perte ou détérioration de la chose prêtée, résultant de l'usage qu'il en a fait, lorsque cet usage est normal ou conforme à la convention des parties.

Si le prêteur prétend que l'emprunteur a abusé de la chose, il doit le prouver.

المادة 747

يكون المستعير مسؤولا عن تعيب العارية وعن هلاكها الناجمين عن قوة قاهرة:

اولا -اذا اساء استعمالها.

ثانيا -اذا استخدمها لغير ما عينت له بطبيعتها او بمقتضى الاتفاق.

ثالثا -اذا كان في حالة التأخر عن الرد.

رابعا -اذا أهمل اتخاذ الحيلة اللازمة لصيانة العارية او تصرف فيها لمصلحة شخص آخر بلا اذن من المعير في حين أن الاعارة عقدت لاعتبار يرجع الى شخصه.

Art. 747 - L'emprunteur répond de la détérioration et de la perte de la chose prêtée survenue par cas de force majeure:

1 - s'il abuse de la chose prêtée;

2 - s'il l'emploi à un usage différent de celui déterminé par sa nature ou par la convention;

3 - s'il est en demeure de la restituer;

4 - s'il a négligé les précautions nécessaires pour la conservation de la chose ou s'il dispose de la chose en faveur d'un tiers sans la permission du prêteur, lorsque le prêt a été fait en considération de la personne.

المادة 748

كل اتفاق يلقي على المستعير تبعة الطوارئ الناجمة عن قوة قاهرة ,في ما خلا الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة ,يكون باطلا .
ويكون باطلا ايضا كل اتفاق يقضي باعفائه مقدما من تبعة خطئه او اهماله.

Art. 748 - Est nulle toute stipulation qui mettrait à la charge de l'emprunteur les cas de force majeure autres que ceux prévus à l'article précédent.

Est nulle également la stipulation aux termes de laquelle l'emprunteur serait exonéré d'avance de sa faute ou de sa négligence.

الفصل الثالث - في موجبات المعير

المادة 749

يحق للمستعير ان يقيم دعوى العطل والضرر على المعير في الحالتين الآتيتين:

اولا -اذا انفق نفقات ضرورية لاجل صيانة العارية

ثانيا -اذا كانت العارية ذات عيوب افضت الى الاضرار بمستعملها.

Art. 749 - L'emprunteur a une action en dommages-intérêts contre le prêteur:

1) lorsqu'il a fait des dépenses urgentes pour la conservation de la chose;

2) lorsque la chose prêtée avait des défauts tels qu'il en est résulté un préjudice pour celui qui s'en sert.

المادة 750

على أن المعير لا يكون مسؤولا:

اولا -اذا كان جاهلا بالسبب الذي ادى الى انتزاع العارية بدعوى الاستحقاق او جاهلا بعيوبها الخفية.

ثانيا -اذا كانت العيوب او المخاطر ظاهرة الى حد انه كان يسهل على المستعير ان يعرفها.

ثالثا -اذا كان المعير قد نبه المستعير الى وجود تلك العيوب او المخاطر او الى خطر انتزاعها بدعوى الاستحقاق.

رابعا -اذا كان الضرر لم ينجم الا عن خطأ المستعير أو إهماله.

Art. 750 - Toutefois, le prêteur n'est pas responsable:

- 1) Lorsqu'il ignorait la cause de l'éviction ou les vices cachés de la chose;
- 2) lorsque les vices ou les risques étaient tellement apparents que l'emprunteur eût pu facilement les connaître;
- 3) lorsqu'il a prévenu l'emprunteur de l'existence de ces défauts ou de ces dangers, ou des risques d'éviction;
- 4) lorsque le dommage a été occasionné exclusivement par la faute ou la négligence de l'emprunteur.

المادة 751

للمستعير ان يحبس العارية الى ان يستوفي من المعير التعويضات الواجبة له.

Art. 751 - Le commodataire a un droit de rétention sur la chose en vue d'obtenir du commodant les indemnités auxquelles il a droit.

الفصل الرابع - في فسخ عقد الاعارة بوفاة المستعير

المادة 752

ينحل عقد الاعارة بوفاة المستعير .على أن الموجبات الناشئة عنه تنتقل الى ورثته.

Art. 752 - Le prêt à usage se résout par la mort de l'emprunteur, mais les obligations qui en résultent se transmettent à ses héritiers.

الفصل الخامس - في مرور الزمن على حق اقامة الدعوى بين المعير والمستعير

المادة 753

ان حق المعير في مقاضاة المستعير وحق المستعير في مقاضاة المعير في الدعاوي الناشئة عن احكام المواد 734 و735 و737 يسقطان بحكم مرور الزمن بعد انقضاء ستة اشهر .وتبتديء هذه المهلة في ما يختص بالمعير من يوم رد العارية اليه ,وفي ما يختص بالمستعير من يوم انتهاء العقد .

Art. 753 - Les actions du prêteur contre l'emprunteur, et de celui-ci contre celui-là, résultant des articles 734, 735 et 737 se prescrivent par six mois.

Ce délai court, pour le prêteur, du jour où la chose lui a été restituée, et pour l'emprunteur du jour où le contrat a pris fin.

الباب الثاني - في قرض الاستهلاك

الفصل الاول - في ما هية قرض الاستهلاك

المادة 754

قرض الاستهلاك عقد بمقتضاه يسلم احد الفريقين الى الفريق الآخر نقودا او غيرها من المثليات بشرط ان يرد اليه المقترض في الاجل المتفق عليه مقدارا يماثلها نوعا وصفة.

Art. 754 - Le prêt de consommation est un contrat par lequel l'une des parties remet à une autre personne, de l'argent ou d'autres choses fongibles, à charge par l'emprunteur de lui en restituer autant de même espèce et qualité, à l'expiration du délai convenu.

المادة 755

ينعقد ايضا قرض الاستهلاك اذا كان لدائن في ذمة شخص آخر على سبيل الوديعة أو غيرها مبلغ من النقود او مقدار من المثليات فأجاز لمديونه أن يبقى لديه تلك النقود او الاشياء على سبيل الاقراض.

Art. 755 - Il y a prêt de consommation lorsque celui qui est créancier d'une somme en numéraire ou d'une quantité de choses fongibles, à raison d'un dépôt ou à tout autre titre, autorise le débiteur à retenir, à titre de prêt, les sommes ou choses qu'il doit.

الفصل الثاني - في شروط قرض الاستهلاك

المادة 756

يجب ان يكون المقرض حاصلًا على الاهلية اللازمة للتفرغ عن الاشياء التي يريد إقراضها.

Art. 756 - Pour prêter, il faut avoir la capacité d'aliéner les choses qui font l'objet du prêt.

المادة 757

يجوز أن يعقد قرض الاستهلاك على جميع الاشياء المنقولة من المثليات سواء أكانت تستهلك بالاستعمال الاول ام لا.

Art. 757 - Le prêt de consommation peut avoir pour objet toutes sortes de choses mobilières fongibles, consommables ou non par le premier usage.

المادة 758

اذا استلم المقرض اسناد دخل أو اوراقا مالية أخرى أو بضائع بدلا من النقود المتفق عليها , فان قيمة القرض تحسب بناء على سعر الاسناد او ثمن البضائع في الزمان والمكان اللذين جرى فيهما التسليم .ويكون باطلا كل نص مخالف.

Art. 758 - Lorsque, au lieu de la valeur stipulée en numéraire, l'emprunteur reçoit des titres de rente ou d'autres valeurs ou des marchandises, la somme prêtée est calculée au cours ou prix des titres ou marchandises, au temps et au lieu de la livraison.

Toute stipulation contraire est nulle.

الفصل الثالث - في مفاعيل قرض الاستهلاك

المادة 759

الاشياء المقرضة تصبح ملكا للمقرض , وتكون مخاطرها عليه.

Art. 759 - Les choses prêtées deviennent la propriété de l'emprunteur et demeurent à ses risques.

المادة 760

المقرض مسؤول عن العيوب الخفية في الأشياء المقرضة وعن نزع ملكيتها بدعوى الاستحقاق, وذلك وفقا للقواعد الموضوعة في باب البيع.

Art. 760 - Le prêteur répond des vices cachés et de l'éviction des choses prêtées, conformément aux règles établies au titre de la vente.

المادة 761

على المقرض ان يرجع ما يضارع الشيء المقرض نوعا وصفة.

Art. 761 - L'emprunteur doit rendre une chose semblable en qualité et quantité à celle qu'il a reçue.

المادة 762

لا يجوز اجبار المقرض على رد ما يجب عليه قبل حلول الاجل المعين بمقتضى العقد او العرف . وانما يجوز له أن يرده قبل الاجل , ما لم يكن هذا الرد مضرا بمصلحة المقرض.

Art. 762 - L'emprunteur ne peut être contraint à restituer ce qu'il doit avant le terme établi par le contrat ou par l'usage; il peut le restituer avant l'échéance, à moins que la restitution avant le terme ne soit contraire à l'intérêt du créancier.

المادة 763

واذا لم يعين اجل كان المقرض ملزما بالرد عند اي طلب يأتيه من المقرض واذا اتفق الفريقان على ان المقرض لا يوفي الا عند تمكنه من الايفاء او حين تتسنى له الوسائل , فللمقرض عندئذ ان يطلب من القاضي تعيين موعد للايفاء.

Art. 763 - Si aucun terme n'a été fixé, l'emprunteur doit restituer à toute requête du prêteur.

S'il a été convenu que l'emprunteur payerait seulement quand il pourrait ou en aurait les moyens, le prêteur peut demander au juge de fixer un terme pour le paiement.

المادة 764

يجب على المقرض أن يرد الشيء المقرض في المكان الذي عقد فيه القرض اذا لم يكن هناك اتفاق مخالف.

Art. 764 - Sauf convention contraire, l'emprunteur est tenu de restituer la chose prêtée au lieu où le prêt a été conclu.

المادة 765

ان نفقات الاستلام والرد على المقرض.

Art. 765 - les frais de réception et de restitution des choses prêtées sont à la charge de l'emprunteur.

الباب الثالث - :القرض ذو الفائدة

المادة 766

لا تجب الفائدة في قرض الاستهلاك الا اذا نص عليها واذا دفع المقرض من تلقاء نفسه فوائد غير منصوص عليها او زائدة عن الفوائد المشترطة فلا يحق له استردادها ولا حسمها من رأس المال.

Art. 766 - Dans le prêt de consommation il n'est pas dû d'intérêts, s'il n'en a pas été stipulé.

Mais l'emprunteur qui a payé spontanément des intérêts non stipulés ou supérieurs à ceux qui ont été stipulés, ne peut les répéter ni les imputer sur le capital.

المادة 767

إذا اشترط الفريقان أداء فائدة ولم يعينا معد لها ,وجب على المقترض أن يدفع الفائدة القانونية وفي المواد المدنية يجب أن يعين خطأ معدل الفائدة المتفق عليها حينما يكون زائدا عن الفائدة القانونية .وإذا لم يعين خطأ فلا تجب الفائدة الا على المعدل القانوني.

Art. 767 - Lorsque les parties ont stipulé des intérêts sans en fixer le taux, l'emprunteur devra payer les intérêts au taux légal.

En matière civile, le taux de l'intérêt stipulé doit être fixé par écrit lorsqu'il est supérieur à l'intérêt légal; s'il n'a pas été fixé par écrit, l'intérêt n'est dû qu'au taux légal (Voir l'article 1 de la loi du 24 Juin 1939 relative au fêlit d'usure).

المادة 768

يجوز أن تؤخذ فائدة عن فوائد رأس المال اما باقامة دعوى واما بمقتضى عقد خاص منشأ بعد الاستحقاق ,وفي كلا الحالين يشترط ان تكون الفوائد المستحقة عائدة الى مدة لا تقل عن ستة اشهر ,ذلك مع الاحتفاظ بالقواعد والعادات المختصة بالتجارة.

Art. 768 - Les intérêts des capitaux peuvent produire des intérêts, ou par une demande judiciaire, ou par un contrat spécial postérieur à leur échéance, pourvu que, soit dans la demande soit dans le contrat, il s'agisse d'intérêts dus au moins pour six mois, sauf les règles et les usages particuliers au commerce.

الكتاب الثامن - :في الوكالة

الباب الاول - : في الوكالة على وجه عام

المادة 769

الوكالة عقد بمقتضاه يفوض الموكل الى الوكيل القيام بقضية او بعدة قضايا او باتمام عمل او فعل او جملة أعمال وأفعال .ويشترط قبول الوكيل ويجوز ان يكون قبول الوكالة ضمنيا وأن يستفاد من قيام الوكيل بها.

Art. 769 - Le mandat est un contrat par lequel le mandant confie au mandataire, qui accepte, la charge de gérer une ou plusieurs affaires ou d'accomplir un ou plusieurs actes ou faits.

L'acceptation du mandat peut n'être que tacite et résulter de l'exécution qui lui a été donnée par le mandataire.

المادة 770

تكون الوكالة في الاصل بلا مقابل ,وليس ما يمنع اشتراط الاجر .ولا يقدر كونها مجانية في الاحوال الآتية:

اولا -إذا كان الوكيل يقوم بمقتضى مهنته او صنعتته بالخدمات المعقودة عليها وكالته.

ثانيا -إذا كانت الوكالة بين تجار لاعمال تجارية.

ثالثا -إذا كان العرف يقضي بدفع اجر عن الاعمال المعقودة عليها الوكالة.

Art. 770 - En principe, le mandat est gratuit, mais rien ne s'oppose à ce qu'il soit salarié.

La gratuité n'est pas présumée:

- 1 - lorsque le mandataire se charge par état ou profession des services qui font l'objet du mandat;
- 2 - entre commerçants, pour affaires de commerce;
- 3 - lorsque, d'après l'usage, les actes qui font l'objet du mandat sont rétribués.

المادة 771

يجوز ان تكون الوكالة مقيدة بشرط وأن يعمل بها ابتداء من اجل معين او الى اجل معين.

Art. 771 - Le mandat peut être donné sous condition, à partir d'un terme déterminé, ou jusqu'à un certain terme.

المادة 772

لا تصح الوكالة الا اذا كان الموكل نفسه أهلا للقيام بموضوعها .ولا تطلب هذه الاهلية من الوكيل بل يكفي ان يكون من ذوي التمييز.

Art. 772 - Pour donner mandat, il faut être capable de faire par soi-même l'acte qui en est l'objet.

La même capacité n'est point requise du mandataire; il suffit que celui-ci soit doué de discernement.

المادة 773

تكون الوكالة باطلة:

- اولا -اذا كان موضوعها مستحيلا او غير معين تعيينا كافيا
- ثانيا -اذا كان موضوعها اجراء اعمال مخالفة للنظام العام او للأداب او للقوانين.

Art. 773 Le mandat est nul:

- 1 - s'il a un objet impossible ou insuffisamment déterminé;
- 2 - s'il a pour objet des actes contraires à l'ordre public, aux bonnes mœurs ou aux lois.

المادة 774

لا تصح الوكالة اذا كان موضوعها اجراء عمل لا يجوز اتمامه بواسطة الغير كحلف اليمين.

Art. 774 - Le mandat est non avenu, s'il a pour objet un acte que nul ne peut accomplir par autrui, tel que celui de prêter serment.

المادة 775

لا يجوز اعطاء الوكالة الا بالصيغة المقتضاة للعمل الذي يكون موضوع التوكيل ,ما لم يكن هناك نص قانوني مخالف.

Art. 775 - Sauf disposition légale contraire, le mandat ne peut être donné dans une forme différente de celle requise pour l'acte qui en est l'objet.

الباب الثاني - :في مفاعيل الوكالة بين الموكل والوكيل

الفصل الاول - :في حقوق الوكيل وموجباته

الجزء الاول - :في حقوق الوكيل

يجوز ان تكون الوكالة خاصة او عامة.

Art. 776 - Le mandat peut être spécial ou général.

ان الوكالة الخاصة هي التي تعطى للوكيل في مسألة او عدة مسائل معينة او التي تمنحه سلطة خاصة محدودة . وهي لا تخوله حق التصرف الا في ما عينته من المسائل او الاعمال وتوابعها الضرورية حسبما يقتضيه نوع العمل او العرف.

Art. 777 - Le mandat spécial est celui qui est donné pour une ou plusieurs affaires déterminées, ou qui ne confère que des pouvoirs spéciaux et limités.

Il ne donne pouvoir d’agir que dans les affaires ou pour les actes qu’il spécifie et leurs suites nécessaires, selon la nature de l’affaire et l’usage.

ان الوكالة العامة بادارة شؤون الموكل لا تجيز للوكيل سوى القيام بالاعمال الادارية اما اعمال التفرغ والمصالحة والتحكيم فتقتضي على الدوام وكالة خاصة.

Art. 778 - Le mandat général de gérer les affaires du mandant n’autorise le mandataire qu’à accomplir les actes d’administration.

Pour les actes d’aliénation et pour conclure des transactions et des compromis, il faut toujours un mandat exprès.

لا يحق للوكيل أن يتجاوز الحدود المعينة في الوكالة غير انه يستطيع الحيد عن التعليمات المعطاة له اذا تعذر عليه أن يعلم الموكل قبل ذلك وكانت هناك ظروف تقدر معها موافقة الموكل . وفي هذه الحال يجب على الوكيل أن يخبر الموكل بلا إبطاء عما اجراه من التعديل في تنفيذ الوكالة.

Art. 779 - Le mandataire ne peut pas excéder les limites fixées par le mandat.

Toutefois il peut s’écarter des instructions qu’il a reçues lorsqu’il lui est impossible d’en donner avis à l’avance au mandant et que les circonstances sont telles qu’on doive présumer que le mandant aurait donné son approbation. Le mandataire est tenu, en ce cas, de donner avis immédiat au mandant des modifications qu’il a apportées à l’exécution.

اذا تمكن الوكيل من القيام بالعمل الموكول اليه على شروط اكثر فائدة وجدوى من الشروط المعينة في الوكالة فان الفرق يعود الى الموكل .

Art. 780 - Si le mandataire a pu réaliser l’affaire dans des conditions plus avantageuses que celles indiquées au mandat, la différence profite au mandant.

اذا عين عدة وكلاء بوكالة واحدة ولاجل مسألة واحدة فلا يجوز ان يعملوا منفردين الا بترخيص صريح في هذا الشأن . فلا يمكن مثلاً واحدا منهم أن يقوم بعمل اداري في غياب الآخر وإن كان من المستحيل على الغائب ان يعاونه في هذا العمل . على ان الحكم السابق لا يطبق في الحالتين

اولا -في الدفاع لدى القضاء او رد الوديعة او دفع دين محرر مستحق او القيام بتدبير احتياطي في مصلحة الموكل او بامر آخر مستعجل يعود اهماله بالضرر على الموكل.

ثانيا -في الوكالة المعقودة بين تجار على اشغال تجارية. ففي هاتين الحالتين يمكن احد الوكلاء ان يعمل وحده عملا صحيحا ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 781 - Lorsque plusieurs mandataires sont nommés par le même acte et pour la même affaire, ils ne peuvent, s'ils n'y sont expressément autorisés, agir séparément: un seul ne peut accomplir aucun acte de gestion en l'absence de l'autre, lors même que celui-ci serait dans l'impossibilité d'y concourir.

La précédente disposition n'a pas d'application:

- 1 - Lorsqu'il s'agit de défendre en justice, de restituer un dépôt, de payer une dette liquide et exigible, de prendre une mesure conservatoire dans l'intérêt du mandant, ou d'une chose urgente dont l'omission serait préjudiciable à ce dernier;
 - 2 - dans le mandat donné entre commerçants pour affaires de commerce.
- Dans ces cas, l'un des mandataires peut agir valablement sans l'autre, sauf stipulation contraire.

المادة 782

لا يجوز للوكيل ان ينيب عنه شخصا آخر في تنفيذ الوكالة في الاحوال الآتية:

اولا -اذا كان الموكل قد خوله هذا الحق صراحة.

ثانيا -اذا كان تخويله هذا الحق ناجما عن ماهية العمل او عن الظروف

ثالثا -اذا كانت الوكالة عامة مطلقة.

Art. 782 - Le mandataire ne peut se substituer une autre personne pour l'exécution du mandat, sauf:

- 1 - si ce pouvoir lui a été expressément attribué par le mandant;
- 2 - si l'attribution de ce pouvoir résulte de la nature de l'affaire ou des circonstances;
- 3 - si le mandat est général avec pleins pouvoirs.

المادة 783

الوكيل الذي لا يملك التوكيل يكون مسؤولا من ينيبه منابه كما يسأل عن اعمال نفسه. واذا كان التوكيل مباحا له فلا يكون مسؤولا الا اذا اختار شخصا لم تتوافر فيه الصفات المطلوبة للوكالة او اذا كان مع إحسان الاختيار, قد اعطى نائبه تعليمات كانت سببا في الضرر او اغفل السهر عليه عندما كانت تقتضيه الضرورة.

Art. 783 - Le mandataire répond de celui qu'il s'est indûment substitué de la même façon qu'il répondrait de ses propres actes.

Si la substitution était autorisée, le mandataire ne répond que s'il a choisi une personne qui n'avait pas les qualités requises pour exercer le mandat, ou si, tout en ayant bien choisi, il a donné au substitué des instructions qui ont été la cause du dommage, ou s'il a manqué de le surveiller lorsque cette surveillance était nécessaire.

المادة 784

في جميع الاحوال يكون نائب الوكيل مسؤولا لدى الموكل مباشرة كالوكيل نفسه, وتكون له حقوق الوكيل نفسها.

Art. 784 - Dans tous les cas, le substitué est directement tenu envers le mandant, dans les mêmes conditions que le

mandataire, et il a d'autre part, les mêmes droits que ce dernier.

الجزء الثاني - في موجبات الوكيل

المادة 785

على الوكيل أن يعنى بتنفيذ الوكالة , عناية الاب الصالح.

Art. 785 - Le mandataire est tenu d'accomplir le mandat avec le diligence d'un bon père de famille.

المادة 786

يجب التشدد في تفسير الموجبات المنصوص عليها في المادة السابقة:

اولا - اذا كانت الوكالة مقابل أجر
ثانيا - اذا كانت في مصلحة قاصر او فاقد الاهلية او في مصلحة شخص معنوي.

Art. 786 - L'obligation dont il est parlé en l'article précédent doit être entendue plus rigoureusement:

- 1 - lorsque le mandat est salarié;
- 2 - lorsqu'il est exercé dans l'intérêt d'un mineur, d'un incapable, d'une personne morale.

المادة 787

يجب على الوكيل ان يخبر الموكل عن جميع الظروف التي يمكن ان تحمله على تعديل الوكالة او الرجوع عنها.

Art. 787 - Le mandataire est tenu d'informer le mandant de toutes les circonstances qui pourraient déterminer ce dernier à révoquer ou à modifier le mandat.

المادة 788

يلزم الوكيل على اثر اتمامه الوكالة أن يبادر الى اعلام الموكل على وجه يمكنه من الوقوف التام على كيفية اتمامها . واذا تأخر الموكل عن الجواب بعد استلام البلاغ اكثر مما تقتضيه ماهية العمل او العادة المرعية , عد مرافقا على ما اجراه الوكيل حتى لو كان متجاوزا حدود سلطته.

Art. 788 - Dès que le mandat est accompli, le mandataire est tenu d'en informer immédiatement le mandant, de manière à permettre à ce dernier de se rendre un compte exact de la manière dont son mandat a été exécuté.

Si le mandant, après avoir reçu l'avis, tarde à répondre, sans raison plausible, plus que ne le comporte la nature de l'affaire ou l'usage, il est censé approuver, même si le mandataire a dépassé ses pouvoirs.

المادة 789

يجب على الوكيل أن يقدم للموكل عند طلبه في كل وقت - بيانا عن إدارته وأن يسلم اليه كل ما دخل عليه من طريق الوكالة باي وجه من الوجوه ويجب عليه اداء فائدة الأموال التي تأخر عن دفعها.

Art. 789 - Le mandataire est tenu, à la demande du mandant, de lui rendre en tout temps compte de sa gestion et de lui restituer tout ce qu'il a reçu de ce chef, à quelque titre que ce soit.

Il doit l'intérêt des sommes pour le versement desquelles il est en retard.

المادة 790

ان الوكيل مسؤول عن الاشياء التي استلمها من طريق الوكالة ,وفاقا للشروط المنصوص عليها في المواد 696 و 697 و 711 و 712 و 714 و 715 واذا كانت الوكالة مقابل أجر فان تبعة الوكيل تخضع لاحكام المادة 713.

Art. 790 - Le mandataire répond, dans les conditions prévues aux articles 696, 697, 711, 712, 714 et 715, des choses qu'il a reçues par suite du mandat.

Si le mandat est salarié, sa responsabilité est régie par l'article 713.

المادة 791

اذا وجد عدة وكلاء فلا يكون التضامن بينهم الا اذا نص عليه على أن تضامن الوكلاء يوجد حتما:

اولا -عندما يكون الضرر الذي اصاب الموكل ناشئا عن خطأ مشترك جرى عليه تواطوء بينهم

ثانيا -عندما تكون الوكالة غير قابلة للتجزئة

ثالثا -عندما تكون الوكالة منعقدة على اشغال تجارية بين تجار ,وليس ثمة نص مخالف على أن الوكيل وإن كان متضامنا مع سائر الوكلاء , لا يسأل في اي حال من الاحوال عما فعله احدهم مما يخرج عن حيز الوكالة او يتجاوز حدودها.

Art. 891 - Lorsqu'il y a plusieurs mandataires, il n'y a solidarité entre eux que si elle a été stipulée.

Toutefois, la solidarité entre les mandataires est de droit:

1 - lorsque le dommage causé au mandant est le résultat d'une faute commune et concertée entre eux;

2 - lorsque le mandat est indivisible;

3 - lorsque le mandat est donné entre commerçants pour affaires de commerce, s'il n'y a stipulation contraire;

En aucun cas les mandataires, même solidaires, ne répondent de ce que leur co-mandataire a fait en dehors ou par abus de son mandat.

الفصل الثاني - في موجبات الموكل

المادة 792

على الموكل ان يقدم للوكيل الاموال وسائر الوسائل اللازمة لتنفيذ وكالته ,ما لم يكن ثمة اتفاق او عرف مخالف.

Art. 792 - Sauf usage, ou convention contraire, le mandant est tenu de fournir au mandataire les fonds et autres moyens nécessaires pour l'exécution du mandat.

المادة 793

يجب على الموكل:

اولا -ان يدفع الى الوكيل كل ما اسلفه من المال وما قام به من النفقات في سبيل تنفيذ الوكالة مما لا يخرج عن حيز اللازم لهذا الغرض . واذا كان يحق له أجر ,وجب اداؤه مع قطع النظر عن نتيجة العمل ,ما لم يكن هناك خطأ يعزى الى الوكيل.

ثانيا -ان يرفع عن عاتق الوكيل الموجبات التي ارتبط بها من جراء تنفيذ الوكالة.

على ان الموكل لا يلزم بالموجبات التي ارتبط بها الوكيل ولا بالخسائر التي تحملها لخطأ ارتكبه او لاسباب خارجة عن الوكالة.

Art. 793 - Le mandant doit:

1 - rembourser au mandataire les avances et frais qu'il a dû faire pour l'exécution du mandat dans la mesure de ce qui était nécessaire à cet effet; lui payer une rétribution, au cas où elle est due, quel que soit le résultat de l'affaire, s'il n'y a faute imputable au mandataire;

2 - exonérer le mandataire des obligations qu'il a dû contracter, par suite d'exécution du mandat.

Le mandant n'est pas tenu des obligations que le mandataire aurait assumées, ou des pertes qu'il aurait éprouvées, par sa faute, ou pour d'autres causes étrangères au mandat.

المادة 794

لا يحق للوكيل الاجر المتفق عليه:

اولا - اذا منعه قوة قاهرة عن الشروع في تنفيذ الوكالة

ثانيا - اذا كانت القضية التي وكل بها قد انتهت قبل تمكنه من الشروع فيها

ثالثا - اذا لم تتم القضية التي من اجلها أعطيت الوكالة. ويراعى في هذه الحالة الاخيرة العرف التجاري او المحلي على انه يحق للقاضي ان ينظر فيما اذا كان يجب اعطاء الوكيل تعويضا, مراعاة لمقتضى الحال.

Art. 794 - Le mandataire n'a pas droit à la rétribution convenue:

1 - s'il a été empêché par un cas de force majeure d'entreprendre l'exécution de son mandat.

2 - si l'affaire dont il a été chargé a pris fin avant qu'il n'ait pu l'entreprendre.

3 - si l'affaire en vue de laquelle le mandat avait été donné n'a pas été réalisée, sauf, dans ce dernier cas, l'usage commercial ou celui du lieu.

Il appartient néanmoins au juge d'apprécier si une indemnité n'est pas due au mandataire à raison des circonstances.

المادة 795

اذا لم يكن الاجر مسمى فانه يعين بناء على العادة المرعية في المكان الذي انعقدت فيه الوكالة والا فيحسب الظروف.

Art. 795 - Lorsque la rétribution n'a pas été fixée, elle est déterminée d'après l'usage du lieu où le mandat a été accompli et, à défaut, d'après les circonstances.

المادة 796

اذا تفرغ الموكل عن القضية لشخص اخر فهو يبقى مسؤولا لدى الوكيل عن جميع نتائج الوكالة طبقا لمقتضى المادة 793, ما لم يكن ثمة نص مخالف رضي به الوكيل.

Art. 796 - Le mandant qui a cédé l'affaire à d'autres demeure responsable, envers le mandataire, de toutes les suites du mandat, d'après l'article 793, s'il n'y a stipulation contraire acceptée par le mandataire.

المادة 797

اذا كانت الوكالة الصادرة عن جملة اشخاص في قضية مشتركة بينهم, فكل شخص منهم يكون مسؤولا تجاه الوكيل على نسبة مصلحته في القضية, ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 797 - Si le mandat a été donné par plusieurs personnes, pour une affaire commune, chacune d'elles, sauf stipulation contraire, est tenue envers le mandataire à proportion de son intérêt dans l'affaire.

المادة 798

يحق للوكيل أن يحبس عنده منقولات الموكل او بضائعه التي سلمت او أرسلت اليه حتى يستوفي ما حق له عليه وفقا لاحكام المادة 793.

Art. 798 - Pour se rembourser de ce qui lui est dû par le mandant, aux termes de l'article 793, le mandataire a un droit

de rétention sur les effets mobiliers ou marchandises du mandant, qui lui ont été expédiés ou remis.

الباب الثالث - مفاعيل الوكالة بالنظر الى الغير

المادة 799

إذا عاقد الوكيل باسمه وبالأصالة عن نفسه، كانت له الحقوق الناشئة عن العقد. ويبقى مرتبطاً مباشرة تجاه الذين عاقدتهم كما لو كان العمل يهمه وحده دون الموكل وإن يكن الذين عاقدتهم قد عرفوه شخصاً مستعاراً أو وسيطاً يشتغل بالعمالة (العمولة).

Art. 799 - Lorsque le mandataire agit en son nom personnel, il acquiert les droits résultant du contrat et demeure directement obligé envers ceux avec lesquels il a contracté, comme si l'affaire l'intéressait seul à l'exclusion du mandant, alors même que les tiers auraient connu sa qualité de prête-nom ou de commissionnaire.

المادة 800

إن الوكيل الذي يعمل بصفة كونه وكيلًا ولا يتعدى حدود سلطته لا يترتب عليه موجب شخصي على الإطلاق للأشخاص الآخرين الذين عاقدتهم. ولا يجوز لهؤلاء أن يطالبوا غير الموكل.

Art. 800 - Le mandataire qui traite en cette qualité, et dans les limites de ses pouvoirs, n'assume aucune obligation personnelle envers les tiers avec lesquels il contracte. Ceux-ci ne peuvent s'adresser qu'au mandant.

المادة 801

لا يحق لشخص ثالث أن يقيم الدعوى على الوكيل لإجباره على تنفيذ الوكالة إلا إذا كانت معقودة لمصلحة ذلك الشخص أيضاً.

Art. 801 - Les tiers n'ont aucune action contre le mandataire, pour le contraindre à exécuter son mandat, à moins que le mandat n'ait été donné aussi dans leur intérêt..

المادة 802

يحق للغير أن يقيم الدعوى على الوكيل لإجباره على قبول تنفيذ العقد حين يكون تنفيذه داخلاً حتماً في وظيفته.

Art. 802 - Les tiers ont action contre le mandataire pour le contraindre à recevoir l'exécution du contrat, lorsque cette exécution rentre nécessairement dans le mandat dont il est chargé.

المادة 803

عند وجود وكالة خاصة يحق على الدوام لمن يعامل الوكيل بصفة كونه وكيلًا، أن يطلب منه إبراز صك الوكالة وأن يأخذ عند الحاجة نسخة رسمية عن هذا الصك، على أن يدفع نفقتها.

Art. 803 - Celui qui, au cas de mandat exprès, traite avec le mandataire pris en cette qualité, a toujours le droit de demander l'exhibition de l'acte de mandat, et, au besoin, une copie authentique de cet acte, à ses frais.

المادة 804

إن الأعمال التي يقوم بها الوكيل باسم الموكل على وجه صحيح وضمن حدود سلطته، يجري مفعولها في ما ينفع الموكل وما يضره كما لو كان الموكل نفسه قد أجراها.

Art. 804 - Les actes valablement accomplis par le mandataire, au nom du mandant et dans les limites de ses pouvoirs,

produisent leur effet au profit du mandant et contre lui, comme s'ils avaient été accomplis par le mandant lui-même.

المادة 805

يلزم الموكل ان يفي مباشرة بالعهود التي قطعها الوكيل لحسابه ضمن حدود السلطة الممنوحة له في الوكالة. اما الشروط التحفظية والاتفاقات السرية التي تعقد بين الموكل والوكيل ولا تستفاد من الوكالة نفسها فلا يمكن الاحتجاج بها على شخص ثالث الا اذا قام البرهان على ان هذا الشخص علم بها وقت العقد.

Art. 805 - Le mandant est tenu directement d'exécuter les engagements contractés pour son compte par le mandataire, dans la limite des pouvoirs conférés à ce dernier.

Les réserves et les secrets passés entre le mandant et la mandataire, et qui ne résultent pas du mandat lui-même, ne peuvent-être opposés aux tiers, s'il n'est prouvé que ceux-ci en ont eu connaissance au moment du contrat.

المادة 806

لا يلزم الموكل بما يفعله الوكيل مما يخرج عن حيز سلطته او يتجاوز حدها الا في الاحوال الآتية:

اولا - اذا وافق عليه ولو بوجه ضمني

ثانيا - اذا استفاد منه

ثالثا - اذا عاقد الوكيل بشروط أجزل فائدة من الشروط المعينة في التعليمات التي تلقاها

رابعا - اذا عاقد الوكيل بشروط ادعى الى النفقة من الشروط التي عينت له في التعليمات التي تلقاها , وذلك في الحالتين الآتيتين:

1 - اذا كان الفريق قليل الشأن

2 - اذا كان منطبقا على التسامح المعتاد في التجارة او في المكان الذي أبرم فيه العقد.

Art. 806 - Le mandant n'est pas tenu de ce que le mandataire aurait fait en dehors ou au delà de ses pouvoirs, sauf dans les cas suivants:

1 - lorsqu'il a ratifié, même tacitement;

2 - lorsqu'il en a profité;

3 - lorsque le mandataire a contracté dans des conditions plus avantageuses que celles indiquées par les instructions qu'il a reçues;

4 - lorsque le mandataire a contracté dans des conditions plus onéreuses que celles indiquées par les instructions qu'il a reçues:

a - si la différence est de peu d'importance;

b - si elle est conforme à la tolérance usitée dans le commerce ou dans le lieu du contrat.

المادة 807

ان الوكيل الذي يعمل بلا وكالة او يتجاوز حد وكالته يلزمه ان يؤدي بدل العطل والضرر للاشخاص الذين عاقدتهم اذا كان العقد لا يمكن تنفيذه ولا يلزم الوكيل بضمان ما , اذا مكن معاقده من الاطلاع الكافي على سلطته ما لم يكن الوكيل قد أخذ على نفسه تنفيذ الموجب.

Art. 807 - Le mandataire qui a agi sans mandat ou au-delà de son mandat est tenu de dommages-intérêts envers les tiers avec lesquels il a contracté, si le contrat ne peut être exécuté.

Le mandataire n'est tenu d'aucune garantie s'il a donné à la partie une connaissance suffisante de ses pouvoirs, à moins qu'il ne se soit porté fort de l'exécution du contrat.

المادة 808

تنتهي الوكالة:

- اولا - بانتهاء العمل الذي أعطيت لاجله.
- ثانيا - بتحقق شرط الالغاء او بحلول الاجل المعين للوكالة.
- ثالثا - بعزل الموكل للوكيل.
- رابعا - بعدول الوكيل عن الوكالة.
- خامسا - بوفاة الموكل او الوكيل.
- سادسا - بحدوث تغيير في حالة الموكل او الوكيل يفضي الى فقدانها الاهلية الشرعية لاستعمال حقوقه , مثل الحجر و اعلان الافلاس , ما لم يكن موضوع الوكالة من الاعمال التي يمكن اتمامها بالرغم من ذلك التغيير.
- سابعا - باستحالة التنفيذ الناشئة عن سبب ليس له علاقة بمشقة الفريقين المتعاقدين.

Art. 808 - Le mandat cesse par:

- 1 - l'accomplissement de l'affaire pour laquelle il a été donné;
- 2 - l'avènement de la condition résolutoire ou l'arrivée du terme qui y a été ajouté;
- 3 - la révocation du mandataire par le mandant;
- 4 - la renonciation du mandataire au mandat;
- 5 - le décès du mandant ou du mandataire;
- 6 - le changement d'état par lequel le mandant ou le mandataire perd l'exercice de ses droits, tel que l'interdiction, la mise en faillite, à moins que le mandat n'ait pour objet des actes qu'il peut accomplir malgré ce changement d'état;
- 7 - l'impossibilité d'exécution résultant d'une cause indépendante de la volonté des contractants.

المادة 809

ان الوكالة المعطاة من شخص معنوي او شركة تنتهي بزوال هذه الشركة او ذاك الشخص.

Art. 809 - Le mandat donné par une personne morale ou une société cesse avec la fin de la personne morale ou de la société.

المادة 810

للموكل ان يعزل الوكيل متى شاء . وكل نص مخالف لا يعمل به سواء أكان بالنظر الى الفريقين المتعاقدين ام بالنظر الى الغير . واشترط الاجر لا يمنع الموكل من استعمال هذا الحق . غير انه اذا كانت الوكالة منعقدة في مصلحة الوكيل او شخص آخر فلا يحق للموكل ان يرجع عن الوكالة الا برضى الفريق الذي انعقدت لاجله.

Art. 810 - Le mandant peut, quand bon lui semble, révoquer le mandat.

Toute clause contraire est sans effet, tant entre les parties qu'à l'égard des tiers. La stipulation d'un salaire n'empêche pas le mandant de faire usage de ce droit.

Cependant lorsque le mandat a été donné dans l'intérêt du mandataire, ou dans celui d'un tiers, le mandant ne peut le révoquer sans l'assentiment de la partie dans l'intérêt de laquelle le mandat a été donné.

المادة 811

يجوز ان يكون العزل صريحا او ضمنيا . واذا جرى العزل بكتاب او برقية فلا ينفذ الا من تاريخ استلام الوكيل بلاغ عزله.

Art. 811 - La révocation peut être expresse ou tacite.

Lorsque la révocation a lieu par lettre ou par télégramme, elle ne produit ses effets qu'à partir du moment où le mandataire a reçu notification de la révocation.

المادة 812

إذا كانت الوكالة من قبل عدة اشخاص في قضية واحدة فلا يجوز العزل الا باتفاق جميع الموكلين اما اذا كانت القضية قابلة للتجزئة فان العزل الصادر عن احد الموكلين يزيل الوكالة بالجزء المختص بهذا الموكل وحده . أما في شركات التضامن (كولكتيف) وسائر الشركات فيحق لكل شريك يملك حق التوكيل باسم الشركة أن يرجع عن الوكالة .

Art. 812 - Lorsque le mandat a été donné par plusieurs personnes pour la même affaire, il ne peut être révoqué que de l'accord de tous ceux qui y ont concouru.

Cependant, lorsque l'affaire est divisible, la révocation opérée par l'un des intéressés éteint le mandat en ce qui concerne celui qui l'a révoqué.

Dans les sociétés en nom collectif et dans les autres sociétés, le mandat peut être révoqué par chacun des associés qui ont pouvoir de la conférer au nom de la société.

المادة 813

ان العزل عن الوكالة كلها او بعضها لا يكون نافذا في حق شخص ثالث حسن النية اذا عاقد الوكيل قبل أن يعلم بعزله . على انه يبقى للموكل حق الرجوع على وكيله .

Art. 813 - La révocation totale ou partielle du mandat ne peut être opposée aux tiers de bonne foi qui ont contracté avec le mandataire avant de connaître la révocation, sous réserve du recours du mandant contre le mandataire.

المادة 814

عندما يوجب القانون صيغة معينة لانشاء الوكالة يجب استعمال الصيغة نفسها للرجوع عنها .

Art. 814 - Lorsque la loi prescrit une forme déterminée pour la constitution du mandat, la même forme est requise pour la révocation.

المادة 815

لا يجوز للوكيل ان يعدل عن الوكالة الا اذا ابلغ عدوله الى الموكل . ويكون الوكيل ضامنا لكل ما يمكن ان يحدثه هذا العدول من العطل والضرر للموكل اذا لم يتم بما يجب من التدبير لصون مصالح موكله صيانة تامة الى ان يتمكن الموكل نفسه من القيام بما يجب .

Art. 815 - Le mandataire ne peut renoncer au mandat qu'en notifiant sa renonciation au mandant.

Il répond du préjudice que cette renonciation peut causer au mandant, s'il ne prend les mesures nécessaires afin de sauvegarder complètement les intérêts de ce dernier, jusqu'au moment où celui-ci y aura pourvu lui-même.

المادة 816

لا يجوز للوكيل ان يعدل عن وكالته اذا كانت منعقدة في مصلحة شخص ثالث الا في حالة المرض او مانع آخر مشروع . ويلزم الوكيل في الحالة المذكورة أن ينبه الشخص الذي أعطيت الوكالة في مصلحته , وان يمنحه مهلة كافية ليقوم بما تقتضيه الظروف .

Art. 816 - Le mandataire ne peut pas renoncer lorsque le mandat lui a été donné dans l'intérêt d'un tiers, sauf le cas de maladie ou autre empêchement légitime.

Dans ce cas, il est tenu de donner avis à celui dans l'intérêt duquel le mandat a été conféré, et de lui accorder un délai

المادة 817

ان عزل الوكيل الاصلي او وفاته يؤديان الى عزل من وكله فيما خلا الحالتين الآتيتين:

اولا -متى كان وكيل الوكيل معينا بترخيص من الموكل .

ثانيا -متى كان الوكيل الاصلي ذا سلطة مطلقة في التصرف او كان له الحق في التوكيل .

Art. 817 - La révocation ou la mort du mandataire principal entraîne la révocation de celui qu'il s'est substitué, sauf:

1 - lorsque le substitué a été nommé avec l'autorisation du commettant;

2 - lorsque le mandataire principal avait pleins pouvoirs d'agir ou qu'il était autorisé à substituer.

المادة 818

ان موت الموكل او تبدل حالته يسقط وكالة الوكيل الاصلي ووكالة وكيله فيما خلا الحالتين الآتيتين:

اولا -متى كانت الوكالة معطاة في مصلحة الوكيل او مصلحة شخص ثالث.

ثانيا -متى كان موضوع الوكالة عملا يراد اتمامه بعد وفاة الموكل بحيث يصبح الوكيل عندئذ في مقام منفذ الوصية.

Art. 818 - Le décès ou le changement d'état du mandant éteint le mandat du mandataire principal et de celui qu'il s'est substitué, sauf:

1 - lorsque le mandat a été conféré dans l'intérêt du mandataire ou dans l'intérêt d'un tiers;

2 - lorsqu'il a pour objet un fait à accomplir après la mort du mandant, de sorte que le mandataire se trouve par là dans la situation d'un exécuteur testamentaire.

المادة 819

ان الاعمال التي يجريها الوكيل باسم الموكل قبل ان يعلم بوفاته او باحد الاسباب التي ادت الى انتهاء الوكالة ,تعد صحيحة بشرط ان يكون الشخص الثالث الذي تعاقد معه جاهلا ايضا هذا السبب.

Art. 819 - Sont valides les actes faits par le mandataire au nom du mandant au temps où il ignorait encore le décès de celui-ci ou l'une des autres causes qui ont fait cesser le mandat, pourvu que les tiers avec lesquels il a contracté l'aient également ignorée.

المادة 820

اذا انتهت الوكالة بوفاة الموكل او بافلاسه او بفقدانه الاهلية ,وجب على الوكيل ,اذا كان في التأخر خطر ,أن يتم ما ابتدأ به حسيما تستلزمه الضرورة ,وان يقوم بكل ما تقتضيه الظروف لمصلحة الموكل اذا لم يكن ثمة وارث ذو اهلية او ممثل شرعي للموكل او للوارث . ويحق للوكيل من جهة اخرى ان يسترد ما يكون قد اسلفه او انفق لتتفيذ الوكالة طبقا للقواعد المختصة بالفضول .

Art. 820 - En cas de cessation du mandat par décès, faillite ou incapacité du mandant, le mandataire est tenu, s'il y a péril en la demeure, d'achever la chose commencée, dans la mesure de ce qui est nécessaire, et de pourvoir à tout ce que les circonstances exigent dans l'intérêt du mandant, s'il n'y a pas d'héritier capable ou de représentant légal du mandant ou de l'héritier.

Il peut d'autre part, répéter les avances et frais faits pour l'exécution de son mandat, d'après les principes de la gestion d'affaires.

إذا توفي الوكيل وكان الورثة عالمين بوجود الوكالة، وجب عليهم أن يبلغوا الموكل بلا أبطاء خبر الوفاة. وعليهم أيضاً أن يحتفظوا بالوثائق وغيرها من الأوراق المختصة بالموكل وأن يتخذوا جميع الوسائل اللازمة لصيانة مصالحه. على أن أحكام هذه المادة لا تسري على الورثة القصر ما داموا بلا وصي.

Art. 821 - En cas de décès du mandataire, ses héritiers, s'ils connaissent l'existence du mandat, doivent en informer immédiatement le mandant.

Ils doivent aussi conserver les documents et autres titres appartenant au mandant, et prendre toutes mesures utiles en vue de la sauvegarde de ses intérêts.

Le présent article n'est point applicable en ce qui concerne les héritiers mineurs, tant qu'ils ne sont pas pourvus d'un tuteur.

إذا فسخ الموكل أو الوكيل عقد الوكالة فجأة في وقت غير مناسب وبلا سبب مقبول، جاز أن يلزم بضمان العطل والضرر للفريق الآخر بسبب إساءة استعماله هذا الحق. أما وجود الضرر ومبلغه فيقدرهما القاضي بحسب ماهية الوكالة وظروف القضية والعرف المحلي.

Art. 822 - Lorsque le mandat ou le mandataire résilie le contrat brusquement, à contre temps et sans motif plausible, il peut être tenu à des dommages-intérêts envers l'autre contractant, à raison de l'exercice abusif qu'il a fait de son droit. L'existence et l'étendue du dommage sont appréciées par le juge, d'après la nature du mandat, les circonstances de l'affaire et l'usage des lieux.

الكتاب التاسع - في الشركات

الشركات نوعان:

أولاً - شركات الملك أو أشباه الشركات
ثانياً - شركات العقد أو الشركات بمعناها الصحيح.

Art. 823 - Il y a deux espèces de sociétés:

- 1) la communauté ou quasi-société;
- 2) la société proprement dite ou société contractuelle.

الباب الأول - شركة الملك أو شبه الشركة

الفصل الأول - حقوق الشركاء في الملك وموجباتهم

عندما يكون شيء أو حق ما ملكاً شائعاً ومشتركا بين عدة أشخاص ينشأ عن ذلك كيان قانوني يسمى شركة ملك أو شبه شركة وهي تكون اختيارية أو اضطرارية.

Art. 824 - Lorsqu'une chose ou un droit se trouve appartenir à plusieurs personnes conjointement et par indivis, il se

constitue un état de droit appelé communauté ou quasi-société et qui peut être volontaire ou forcé.

المادة 825

إذا قام الشك، عدت انصبة الشركاء متساوية.

Art. 825 - Dans le doute, les parts des communistes sont présumées égales.

المادة 826

كل شريك يمكنه ان يستعمل الشيء المشترك على نسبة ما له من الحق بشرط ان لا يستعمله على وجه يخالف ماهية ذلك الشيء او الغاية المعد لها, او يناقص مصلحة الشركة, او على وجه يحول دون استعمال الشركاء الآخرين لحقوقهم.

Art. 826 - Chaque communiste peut de servir de la chose commune à proportion de son droit, pourvu qu'il n'en fasse pas un usage contraire à sa nature ou à sa destination et qu'il ne s'en serve pas contre l'intérêt de la communauté, ou de manière à empêcher les autres de s'en servir suivant leur droit.

المادة 827

لا يجوز لشريك ان يحدث تغييرا في الشيء المشترك بلا رضى شركائه الصريح او الضمني. فان لم تراعى احكام الفقرة السابقة تطبق القواعد الآتية:

اولا - تجري القسمة عندما يكون الشيء قابلا للتجزئة. وإذا كان الجزء الذي حدث فيه التغيير واقعا في حصة الشريك الذي احدثه فلا سبيل لاي فريق منهم الى الاعتراض. اما اذا كان التغيير واقعا في حصة شريك آخر فيمكن هذا الشريك ان يختار اما اداء بدل التغيير واما اجبار شريكه على ارجاع الشيء الى حالته الاصلية.

ثانيا - عندما يكون الشيء غير قابل للتجزئة يجوز للشركاء ان يجبروا محدث التغيير على اعادة الشيء الى حالته الاصلية وعلى تحمل النفقة مع اداء بدل العطل والضرر عند الاقتضاء.

Art. 827 - Un des communistes ne peut modifier la chose commune sans le consentement exprès ou tacite des autres.

Au cas d'observation du paragraphe précédent, on applique les règles suivantes:

1) lorsque la chose est divisible, on procède au partage;

Si la partie sur laquelle la modification a été faite tombe dans le lot de celui qui l'a effectuée qu'il n'y aura aucun recours ni de part ni d'autre.

Si elle tombe dans le lot d'un autre associé, celui-ci a le choix de payer la valeur des modifications faites ou de contraindre son associé à remettre les choses en l'état.

2) Lorsque la chose est indivisible, les autres communistes peuvent obliger l'auteur de la modification à remettre les choses en l'état à ses frais, outre les dommages-intérêts s'il y a lieu.

المادة 828

عندما يكون الشيء بطبيعته غير قابل للتجزئة لا يحق للشريك ان يأخذ الا ما يناسب حصته من منتجاته. ويجب ان يؤجر لحساب الشركاء جميعا ولو عارض في ذلك أحدهم.

Art. 828 - Lorsque la chose est par sa nature indivisible, chacun des communistes n'a droit qu'aux produits de la chose en proportion de sa part: cette chose doit être louée pour le compte commun, même si l'un des communistes s'y oppose.

المادة 829

يجب على كل شريك ان يقدم لشركائه حسابا عن كل ما استلمه زيادة على حصته من منتجات الشيء المشترك.

Art. 829 - Chacun des communistes doit compte aux autres des produits de la chose commune par lui perçus au delà de ce qui excède sa part d'intérêt.

المادة 830

يجوز ان يتفق الشركاء على ان يتمتع كل منهم على انفراد بالشيء او بالحق المشترك على طريقه المناوبة. وفي هذه الحالة يمكن كلا منهم ان يتصرف في حقه الخاص الذي يتمتع به سحابة المدة المعينة لهذا التمتع سواء اكان ببذل ام بلا بدل ولا يلزمه حينئذ ان يقدم لشركائه حسابا عما استوفاه. غير انه لا يستطيع ان يأتي امرا من شأنه ان ينقص أو يمنع حقوق بقية الشركاء عندما تأتي نوبتهم في التمتع.

Art. 830 - Les communistes peuvent convenir qu'ils pourront user privativement à tour de rôle de la chose ou du droit qui fait l'objet de la communauté.

En ce cas, chacun d'eux peut disposer, à titre gratuit ou onéreux, du droit privatif dont il jouit, pour le temps de sa jouissance et ne doit aucun compte à ses communistes de ce qu'il a perçu.

Il ne peut rien faire, cependant, qui empêche ou diminue le droit des autres communistes, lorsque leur tour de jouissance est venu.

المادة 831

يجب على كل شريك ان يسهر على صيانة الشيء المشترك كما يسهر على اشيائه الخاصة.

Art. 831 - Chacun des communistes est tenu de veiller à la conservation de la chose commune avec la même diligence qu'il apporte à conservation des choses qui lui appartiennent.

المادة 832

يحق لكل شريك ان يجبر بقية الشركاء على تقديم ما يناسب حصصهم من النفقات الضرورية لصيانة الشيء المشترك وابقائه صالحا للاستعمال الذي أعد له. على أن كلا منهم يستطيع ان يكون في حل من هذا الموجب:

- اولا - ببيع حصته مع الاحتفاظ بحق الاولوية المختص بالشروع للشريك الذي قام بالنفقة او عرض ان يقوم بها.
 - ثانيا - بان يترك للشريك المشار اليه حق التمتع بالشيء المشترك مع منتجاته الى ان يسترد ما دفعه لحساب الشركاء.
 - ثالثا - بطلب القسمة اذا كانت مستطاعة.
- اما اذا كانت النفقة قد دفعت فيلزم الشركاء بها على نسبة حصصهم.

Art. 832 - Chaque communiste a le droit de contraindre les autres à contribuer avec lui, en proportion de leur part d'intérêt, aux dépenses nécessaires pour conserver la chose commune et l'entretenir en état de servir à l'usage auquel elle est destinée.

Chacun peut se libérer de cette obligation:

- 1.) en vendant sa part, sauf le droit de retrait d'indivision de l'associé qui a fait ou offre de faire la dépense;
- 2.) en abandonnant à celui-ci la jouissance et les produits de la chose jusqu'à complet remboursement de ce qu'il a déboursé pour le compte commun;
- 3.) en demandant le partage, quand il est possible.

Cependant, si la dépense a déjà été faite, les communistes sont tenus jusqu'à concurrence de leur part contributive.

المادة 833

كل شريك ملزم تجاه الآخرين بتحمل اعباء الشيء المشترك ونفقات الادارة والاستثمار ويعين نصيب كل شريك من تلك الاعباء والنفقات بحسب حصته في ذلك الشيء.

Art. 833 - Chaque communiste est tenu envers les autres à supporter les charges afférentes à la chose commune ainsi que les frais d'administration et d'exploitation.

La part contributive de chaque communiste dans les charges et dépenses est réglée d'après sa part d'intérêt.

المادة 834

ان النفقات النافعة والنفقات الكمالية التي يقوم بها أحد الشركاء لا تخوله الحق في مطالبة شركائه بشيء منها الا اذا كانوا قد اجازوا له انفاقها صراحة او ضمنا.

Art. 834 - Les impenses simplement utiles, et celles voluptuaires, faites par l'un des communistes ne lui donnent droit à aucune répétition contre les autres intéressés, s'il n'a été expressément ou tacitement autorisé à les faire.

المادة 835

ان الاقلية من الشركاء مجبرة على قبول القرارات التي تتخذها الغالبية فيما يختص بادارة الشيء المشترك وكيفية الانتفاع به , بشرط ان يكون للغالبية ثلاثة ارباع المصالح التي يتكون منها موضوع الشركة .واذا لم يكن للغالبية ثلاثة ارباعها فللشركاء ان يلجأوا الى القاضي فيقرر ما يراه اكثر انطباقا على مصلحة الشركة العامة .ويمكنه ان يعين لها مديرا عند الاقتضاء او يأمر بقسمتها.

Art. 835 - Les délibérations de la majorité des communistes sont obligatoires pour la minorité pour ce qui a trait à l'administration et à la jouissance de la chose commune, pourvu que cette majorité représente les trois quarts des intérêts qui forment l'objet de la communauté.

Si la majorité n'atteint pas les trois quarts, les communistes peuvent recourir au juge, lequel décide dans le sens le plus conforme à l'intérêt général de la communauté. Il peut même nommer un administrateur, si le cas l'exige, ou ordonner le partage de la communauté.

المادة 836

لا تجبر الاقلية على قبول قرارات الغالبية اذا كانت تختص:

اولا بجاعمال التصرف , وبالاعمال الادارية ايضا اذا كانت تمس الملكية مباشرة
ثانيا بتعديلات جديدة في عقد الشركة او الشيء المشترك.
ثالثا بجعد موجبات جديدة .ففي الاحوال المتقدم ذكرها يجب ان يتغلب رأي المعارضين .على انه يجوز للشركاء الآخرين ان يستعملوا عند الاقتضاء الحق المنصوص عليه في المادة 86.

Art. 836 - Les décisions de la majorité n'obligent pas la minorité, lorsqu'il s'agit:

- 1) d'actes de disposition, et même d'actes d'administration qui atteignent directement la propriété;
- 2) d'innovations apportées au contrat social ou à la chose commune;
- 3) de contracter des obligations nouvelles.

Dans les cas ci-dessus énumérés, l'avis des opposants doit prévaloir, mais les autres co-intéressés peuvent, le cas échéant, exercer la faculté prévue à l'article 86.

المادة 837

لكل شريك حصة شائعة في ملكية الشيء المشترك وفي منتجاته .ويجوز له ان يبيع تلك الحصة او يتفرغ عنها او يرهنها وان ينيب غيره في التمتع بها وان يتصرف فيها على اي وجه آخر سواء اكان ببذل ام بلا بدل ,الا اذا كان لا يملك سوى حق مختص بشخصه.

Art. 837 - Chaque communiste a une part indivise de la propriété et des produits de la chose commune.

Il peut l'aliéner, la céder, la constituer en nantissement, substituer d'autres dans sa jouissance et en disposer de toute autre manière, à titre onéreux ou gratuit, à moins que le communiste n'ait qu'un droit personnel.

المادة 838

إذا باع أحد الشركاء حصته الشائعة من شخص آخر فلسائر الشركاء أن يتذرعوا بحق الشفعة وفاقا للأحكام القانونية المختصة بها.

Art. 838 - Si l'un des communistes vend à un tiers sa part indivise, les autres communistes peuvent exercer de droit de préemption conformément aux dispositions légales en vigueur sur le droit de chefaa.

الفصل الثاني - كيف تنتهي شركة الملك

المادة 839

أن شركة الملك أو شبه الشركة تنتهي:

- أولا -بهلاك جميع الملك المشترك.
- ثانيا -بتفرغ الشركاء عن حصصهم لأحدهم أو بتركها له
- ثالثا -بالقسمة.

Art. 839 - La Communauté ou quasi-société finit par:

- 1) la perte totale de la chose commune;
- 2) la cession ou le délaissement que les associés font de leur part à l'un d'eux;
- 3) le partage.

المادة 840) عدلت بموجب قانون 0/1954)

لا يجبر أحد على البقاء في الشيوع فكل شريك أن يطلب القسمة انما للمحكمة أن توقف دعوى القسمة مؤقتا اذا تحقق لديها عدم ملائمة الظروف لأجرائها.

Nul ne peut être contraint de demeurer dans l'indivision, et chacun des communistes peut toujours provoquer le partage. Le tribunal peut cependant arrêter provisoirement le partage si les circonstances lui paraissent défavorables pour une telle opération.

المادة 841) عدلت بموجب قانون 0/1954)

يجوز الاتفاق على البقاء في الشيوع لمدة معينة أقصاها خمس سنوات ولا عبرة لاية زيادة على هذا الحد .وللمحكمة أن تقضي حتى اثناء المدة المعينة بإزالة الشيوع اذا بدت لها اسباب قوية طارئة تبرر ذلك.على أن المحكمة يجوز لها حتى في هذه الحالة، أن تأمر بحل الشركة وبالقسمة في اثناء المدة المتفق عليها لاستمرار الشيوع .

On peut convenir de maintenir la communauté pendant un délai déterminé, jusqu'à concurrence de cinq années au maximum, et toute prorogation de ce délai maximum est sans effet.

Le Tribunal peut, même au cours du délai d'indivision fixé, ordonner la dissolution de la communauté s'il y a juste motif.

المادة 842

لا يجوز طلب القسمة اذا كان موضوع الشركة اشياء لا تبقى بعد قسمتها صالحة للاستعمال المعدة له.

Art. 842 - Le partage ne peut être demandé lorsque la communauté a pour objet des choses qui, en se partageant, cesseraient de servir à l'usage auquel elles sont destinées.

المادة 843

لا يسري حكم مرور الزمن على دعوى طلب القسمة.

Art. 843 - L'action en partage n'est pas sujette à prescription.

الباب الثاني - في شركات العقد

الفصل الاول - احكام عامة مشتركة بين الشركات المدنية والشركات التجارية

المادة 844 (عدلت بموجب قانون 126/2019)

الشركة عقد متبادل بمقتضاه يشترك شخصان او عدة اشخاص في شيء بقصد ان يقتسموا ما ينتج عنه من الربح. يمكن، في الحالات المنصوص عليها قانونا تأسيسها بعمل صادر عن ارادة شخص واحد.

المادة 845

ان اشتراك المستخدمين او ممثلي الاشخاص المعنويين او الشركات في جزء من الارباح كأجر كلي او جزئي يعطى لهم لما يقومون به من الخدمات، لا يكفي لمنحهم صفة الشريك.

Art. 845 - La participation aux bénéfices accordée aux employés et représentants d'une personne morale ou d'une société, à titre de rétribution totale ou partielle de leurs services, ne suffit pas à leur conférer la qualité d'associés.

المادة 846

لا يجوز ان تعقد الشركة:

اولا بين الاب والابن الذي لا يزال خاضعا للسلطة الابوية.
ثانيا بين الوصي والقاصر الى ان يبلغ القاصر سن الرشد ويقدم الوصي حساب الوصاية وتتم الموافقة النهائية عليه
ثالثا بين ولي فاقد الاهلية او متولي ادارة احدى المنشآت الدينية ,وبين الاشخاص الذين يديران اموالهم.
ان ترخيص الاب او الولي للقاصر او لفاقد الاهلية ,في تعاطي التجارة لا يكفي لجعلهما اهلا للتعاقد معهما على انشاء شركة.

Art. 846 - La société ne peut être contractée:

- 1) entre le père et le fils soumis à la puissance paternelle;
- 2) entre le tuteur et le mineur, jusqu'à la majorité de ce dernier et à l'approbation définitive des comptes de tutelle;
- 3) entre le curateur d'un incapable ou l'administrateur d'une institution pieuse et la personne dont ils administrent les biens.

L'autorisation d'exercer le commerce accordée au mineur ou à l'incapable par son père ou curateur ne suffit pas à le rendre habile à contracter société avec l'un d'eux.

المادة 847

يجب ان يكون لكل شركة غرض مباح: فكل شركة يكون غرضها مخالفا للأداب او للنظام العام او للقانون, باطلة حتما. وباطلة ايضا حتما كل شركة يكون موضوعها اشياء لا تعد مالا بين الناس.

Art. 847 - Toute société doit avoir un but licite.

Est nulle de plein droit toute société ayant un but contraire aux bonnes mœurs, à l'ordre public ou à la loi.

Est nulle également de plein droit toute société ayant pour objet des choses qui ne sont pas dans le commerce.

المادة 848

تتم الشركة بموافقة المتعاقدين على تأسيسها وعلى سائر بنود العقد, فيما خلا الحالة التي يوجب فيها القانون صيغة خاصة. غير انه اذا كان موضوع الشركة املاكاً ثابتة او غيرها من الاملاك القابلة للرهن العقاري, وكانت لمدة تتجاوز ثلاث سنوات, وجب ان يوضع عقدها خطاً وان يسجل بالصيغة القانونية ويجب علاوة على ذلك اتمام المعاملات المنصوص عليها في القرار رقم 188 الصادر من المفوض السامي في 15 آذار سنة 1926.

Art. 848 - La société est parfaite par le consentement des parties sur la constitution de la société et sur les autres clauses du contrat sauf les cas dans lesquels la loi exige une forme spéciale.

Cependant, lorsque la société a pour objet des immeubles ou autres biens susceptibles d'hypothèque, et qu'elle doit durer plus de trois ans, le contrat doit, outre l'accomplissement des formalités prévues par l'arrêté 188 du 15 Mars 1926 (L'arrêté 188 du 15/3/1926 a institué le registre foncier), être fait par écrit, et être enregistré en la forme légale.

المادة 849

يجوز ان تكون حصص الشركاء في رأس المال نقوداً او اموالاً منقولة او ثابتة او حقوقاً معنوية كما يجوز ان تكون صناعة احد الشركاء او صناعاتهم جميعاً.

Art. 849 - L'apport peut consister en numéraire, en objets mobiliers ou immobiliers, en droits incorporels. Il peut aussi consister dans l'industrie d'un associé ou même de tous.

المادة 850

يجوز ايضاً ان يكون ما يقدمه احد الشركاء الثقة التجارية التي يتمتع بها.

Art. 850 - L'apport peut consister dans le crédit commercial d'une personne.

المادة 851

يجوز ان تختلف الاشياء التي يقدمها الشركاء قيمة ونوعاً. واذا وقع الشك, حسبوا متساوين في ما قدموه.

Art. 851 - Les mises des associés peuvent être de valeur inégale et de différente nature.

En cas de doute, ils sont censés avoir apporté chacun une mise égale.

المادة 852

يجب تعيين حصة كل شريك في رأس المال مع بيان نوعها. واذا كانت تتألف من جميع الاموال الحاضرة التي يملكها احد الشركاء, وجب ان تنظم لها قائمة جرد. واذا كانت اشياء غير النقود, وجب تخمينها بحسب القيمة التي تكون لها يوم ادخالها في مال الشركة, والا عد الشركاء راضين بان يكون سعرها المتداول في يوم تقديمها اساساً للتخمين. وان لم يكن سعر فبحسب القيمة التي يعينها اهل الخبرة.

Art. 852 - L'apport doit être spécifié et déterminé; lorsqu'il consiste dans tous les biens présents de l'un des associés, ces biens doivent être inventoriés. Si l'apport consiste en choses autres que du numéraire, celles-ci doivent être estimées à la valeur du jour où elles ont été mises dans le fonds social; à défaut, les parties sont censées avoir voulu s'en rapporter à la valeur courante du jour où l'apport a été fait ou, à défaut, à ce qui sera arbitré par experts.

يتألف المال المشترك أو رأس مال الشركة من مجموع الحصص التي يقدمها الشركاء ومن الأشياء المشتراة بها للقيام بأعمال الشركة. ويدخل في رأس مال الشركة أيضا العوض الذي يؤخذ عن هلاك الشيء التابع لرأس المال أو عن تعيبه أو عن نزع ملكيته غير أنه لا يضم إلى ملك الشركة من هذا العوض إلا ما يعادل القيمة التي عينت لذلك الشيء عند وضعه في الشركة بمقتضى العقد. ويكون رأس مال الشركة ملكا مشتركا بين الشركاء لكل منهم حصة شائعة فيه على نسبة ما قدمه من رأس المال.

Art. 853 - L'ensemble des apports des associés et des choses acquises moyennant ces apports, en vue des opérations sociales, constitue le fonds commun des associés ou capital social.

Font partie également du capital ou fonds social, les indemnités pour la perte, la détérioration ou l'expropriation d'une chose faisant partie de ce fonds, à concurrence de la valeur pour laquelle cette chose a été mise dans la société d'après le contrat.

Le capital ou fonds social constitue la propriété commune des associés, qui y ont chacun une part indivise proportionnelle à la valeur de son apport.

يجوز أن تؤلف الشركة إلى أجل أو لمدة غير معينة. وإذا كان موضوعها عملا له مدة معينة، عدت مؤلفة للمدة التي يستمر فيها هذا العمل.

Art. 854 - La société peut être contractée à terme ou à temps indéterminé. Lorsqu'elle a pour objet une affaire dont la durée est déterminée, la société est censée contractée pour tout le temps que durera cette affaire.

تبتدىء الشركة منذ إبرام العقد، ما لم يتفق الشركاء على تعيين موعد آخر.

Art. 855 - La société commence dès la conclusion du contrat, si les parties n'ont convenu d'une autre date.

الفصل الثاني - في مفاعيل الشركة

الجزء الاول - مفاعيل الشركة بين الشركاء

الفقرة الاولى - في موجبات الشركاء

كل شريك مديون لساكن الشركاء بجميع ما وعد بتقديمه للشركة. وعند قيام الشك يعد الشركاء ملزمين بتقديم حصص متساوية.

Art. 856 - Chaque associé est débiteur envers les autres de tout ce qu'il a promis d'apporter à la société.

En cas de doute, les associés sont présumés s'être engagés à verser une mise égale.

على كل شريك أن يسلم ما يجب عليه تقديمه في الموعد المضروب. وإذا لم يكن ثمة موعد معين فعلى اثر إبرام العقد. وتراعى في ذلك المهل التي تستلزمها ماهية الشيء أو المسافة. وإذا كان احد الشركاء متأخرا عن تقديم حصته في رأس المال كان لساكن الشركاء أن يطلبوا اخراجه من الشركة أو إجباره على القيام بما التزمه، مع الاحتفاظ بما لهم من حق المطالبة ببطل العطل والضرر في الحالتين.

Art. 857 - Chaque associé doit délivrer son apport à la date convenue et, s'il n'y a pas de terme fixé, aussitôt après la conclusion du contrat, sauf les délais résultant de la nature de la chose ou des distances.

Si l'un des associés est en demeure de faire son apport, les autres associés peuvent faire prononcer son exclusion, ou le contraindre à exécuter son engagement, sans préjudice de dommages-intérêts, dans les deux cas.

المادة 858

إذا كانت حصة أحد الشركاء في رأس المال ديناً له في ذمة شخص آخر فلا تبرأ ذمة هذا الشريك إلا في اليوم الذي تقبض فيه الشركة المبلغ الذي قدم ذلك الدين بدلاً منه. ويكون الشريك ضامناً للعطل والضرر إذا لم يدفع المبلغ في موعد الاستحقاق.

Art. 858 - L'associé qui apporte à la société une ou plusieurs créances contre des tiers n'est libéré que le jour où la société reçoit le paiement de la somme pour laquelle ces créances lui ont été apportées; il répond, en outre, des dommages et intérêts si la créance dont il fait l'apport n'est pas payée à l'échéance.

المادة 859

إذا كانت الحصة المقدمة ملكية عين معينة، كان الشريك الذي قدمها ملزماً بالضمان المترتب على البائع فيما يختص بالعيوب الخفية وانتزاع الملكية بالاستحقاق. وإذا كان ما قدمه مقصوداً على حق الانتفاع، كان الشريك ملزماً بالضمان المترتب على المؤجر ولزمه أن يضمن أيضاً محتوى ذلك الشيء على الشروط نفسها.

Art. 859 - lorsque l'apport consiste en la propriété d'un corps déterminé par son individualité, l'associé doit aux autres la même garantie que le vendeur, du chef des vices cachés et de l'éviction de la chose. Lorsque l'apport ne consiste que dans la jouissance, l'associé est tenu de la même garantie que le bailleur. Il garantit également la contenance, dans les mêmes conditions.

المادة 860

إن الشريك الذي التزم بتقديم صنعته يلزمه أن يقوم بالأعمال التي وعد بها وأن يقدم حساباً عن جميع الأرباح التي جناها من تاريخ إبرام العقد بواسطة تلك الصناعة التي هي موضوع الشركة. على أنه لا يلزم بأن يدخل في الشركة شهادات الاختراعات التي حصل عليها، ما لم يكن ثمة اتفاق مخالف.

Art. 860 - L'associé qui s'est obligé à apporter son industrie est tenu de prêter les services qu'il a promis, et doit compte de tous les gains qu'il a faits, depuis le contrat, par l'espèce d'industrie qui est l'objet de la société. Il n'est pas tenu, cependant, sauf stipulation contraire, d'apporter à la société les brevets d'invention obtenus par lui.

المادة 861

إذا هلكت حصة شريك أو تعيبت بسبب قوة قاهرة بعد العقد وقبل إجراء التسليم فعلاً أو حكماً، تطبق القواعد الآتية:

أولاً - إذا كان ما يقدمه الشريك نقوداً أو غيرها من المثليات أو كان حق الانتفاع بشيء معين، فإن خطر الهلاك أو التعيب يتحمله الشريك المالك

ثانياً - أما إذا كان شيئاً معيناً أدخلت ملكيته في الشركة، فجميع الشركاء يتحملون الخطر.

Art. 861 - Lorsque l'apport périclite ou se détériore, pour une cause de force majeure, après le contrat, mais avant la délivrance de fait ou de droit, on applique les règles suivantes:

a - Si l'apport consiste en numéraire ou autres choses fongibles, ou dans la jouissance d'une chose déterminée, la perte ou la détérioration est au risque de l'associé propriétaire.

b - S'il consiste en une chose déterminée dont la propriété a été mise dans la société, les risques sont à la charge

de tous les associés.

المادة 862

لا يلزم احد من الشركاء بتجديد حصته في رأس المال اذا هلكت ; فيما خلا الحالة المذكورة في المادة 911 , كما انه لا يلزم بان يزيدها اكثر مما حدد في العقد .

Art. 862 - Aucun associé n'est tenu de reconstituer son apport en cas de perte, sauf ce qui est dit à l'article 911, ni de l'augmenter au delà du montant établi par le contrat.

المادة 863

لا يجوز لشريك ان يتذرع بالمقاصة بين اضرار يكون مسؤولا عنها , وارباح نالتها الشركة على يده من قضية اخرى .

Art. 863 - Un associé ne peut pas compenser les dommages dont il doit répondre avec les bénéfices qu'il aurait procurés à la société dans une autre affaire.

المادة 864

لا يجوز للشريك ان ينيب غيره في تنفيذ ما التزمه تجاه الشركة . وهو مسؤول في كل حال عما يفعله الاشخاص الذين يقيمهم مقامه او يستعين بهم , وعما يرتكبونه من الخطأ .

Art. 864 - Il ne peut se substituer d'autres personnes dans l'exécution de ses engagements envers la société; il répond, dans tous les cas, du fait et de la faute des personnes qu'il se substitue, ou dont il se fait assister.

المادة 865

لا يجوز للشريك , بدون موافقة شركائه , أن يقوم لحسابه او لحساب الغير باعمال شبيهة باعمال الشركة اذا كانت هذه المنافسة تضر بمصالح الشركة . وعند المخالفة يحق للشركاء الاختيار بين أن يطالبوه ببطل العطل والضرر وأن يتخذوا لحسابهم الاعمال التي ارتبط بها وبطلبوا قبض الارباح التي جناها . هذا كله مع الاحتفاظ بحق العمل على اخراجه من الشركة . واذا مضت ثلاثة اشهر ولم يختاروا احد الاوجه المذكورة , فقدوا حق الاختيار ولم يبق لهم سوى حق الحصول على بدل العطل والضرر عند الاقتضاء .

Art. 865 - Un associé ne peut, sans le consentement des autres associés, faire pour son propre compte ou pour le compte d'un tiers, des opérations analogues à celles de la société, lorsque cette concurrence est de nature à nuire aux intérêts de la société. En cas de contravention, les associés peuvent à leur choix demander des dommages-intérêts ou prendre à leur compte les affaires engagées par l'associé et se faire verser les bénéfices par lui réalisés, le tout sans préjudice du droit de poursuivre l'exclusion de l'associé de la société. Les associés perdent la faculté de choisir, passé le délai de trois mois, et ne peuvent plus qu'obtenir les dommages-intérêts, si le cas y échet.

المادة 866

لا يطبق حكم المادة السابقة اذا كان للشريك قبل اندماجه في الشركة مصلحة في مشاريع مضارعة لها او كان يقوم باعمال مشابهة لاعمالها على علم من شركائه ولم يشترط عليه تركها ولا يجوز للشريك الموما اليه ان يلجأ الى المحاكم لاجبار شركائه على موافقته .

Art. 866 - La disposition de l'article précédent n'est pas applicable, lorsque, avant son entrée dans la société, l'associé avait un intérêt dans d'autres entreprises analogues, ou faisait des opérations de même genre au su des autres associés, et s'il n'a pas été stipulé qu'il devait cesser.

L'associé ne peut recourir au tribunal pour contraindre les associés à donner leur consentement.

المادة 867

كل شريك يلزمه ان يظهر من العناية والاجتهاد في القيام بواجباته للشركة ما يظهره في اتمام اموره الخاصة .وكل تقصير من هذا القبيل يعد خطأ يسأل عنه لدي بقية الشركاء , كما يسأل عن عدم القيام بالواجبات الناشئة عن عقد الشركة وعن سوء استعماله السلطة الممنوحة له .ولا يكون مسؤولا عن القوة القاهرة اذا لم تنجم عن خطأ منه .

Art. 867 - Tout associé est tenu d'apporter dans l'accomplissement de ses obligations envers la société la diligence qu'il apporte dans ses propres affaires; tout manquement à cette diligence est une faute dont il est tenu de répondre aussi de l'inexécution des obligations résultant de l'acte de société, et de l'abus des pouvoirs à lui conférés. Il ne répond de la force majeure que lorsqu'elle a été déterminée par sa faute.

المادة 868

كل شريك يلزمه , على الشروط التي يلزم بها الوكيل , ان يقدم حسابا عن:
اولا - كل المبالغ والمقومات التي يأخذها من رأس مال الشركة لاجل الاعمال المشتركة.
ثانيا - كل ما استلمه على الحساب المشترك او من طريق الاعمال التي تكون موضوع الشركة.
ثالثا - ربا لاجمال عن كل عمل يقوم به لحساب الشركة.
وكل نص على اعفاء احد الشركاء من واجب تقديم الحساب يكون لغوا .

Art. 868 - Tout associé est comptable dans les mêmes conditions que le mandataire:

- 1) De toutes les sommes et valeurs qu'il a prises dans le fonds social, pour les affaires communes;
- 2) De tout ce qu'il a reçu pour le compte commun, ou à l'occasion des affaires qui font l'objet de la société;
- 3) Et, en général, de toute gestion par lui exercée pour le compte commun.

Toute clause qui exonérerait un associé de l'obligation de rendre compte est sans effet.

الفقرة الثانية - في حقوق الشريك

المادة 869

لكل شريك ان يأخذ من المال المشترك المبلغ الذي عين في العقد لنفقاته الخاصة .ولا يحق له ان يتجاوز هذا المبلغ .

Art. 869 - Un associé peut prélever sur le fonds commun la somme qui lui a été allouée dans le contrat pour ses dépenses particulières, mais ne peut rien prendre au delà.

المادة 870

كل شريك يستعمل بلا ترخيص من بقية الشركاء الاموال او الاشياء المشتركة , في مصلحته او في مصلحة شخص ثالث , يلزمه ان يعيد المبالغ التي اخذها وان يضم الى مال الشركة الارباح التي جناها . ويحتفظ مع ذلك بحق الشركاء في بدل العطل والضرر وفي اقامة دعوى جزائية عليه عند الاقتضاء .

Art. 870 - L'associé qui, sans autorisation écrite des autres associés, emploie les capitaux ou les choses communes à son profit ou au profit d'une tierce personne est tenu de restituer les sommes qu'il a prélevées et de rapporter au fonds commun les gains qu'il a réalisés, sans préjudice de plus grands dommages et intérêts et de l'action pénale, s'il y a lieu.

المادة 871

ان الشريك ,وان يكن مديرا ,لا يجوز له بدون موافقة سائر الشركاء ,أن يشترك شخصا آخر في اعمال الشركة ,الا اذا كان العقد يمنحه هذا الحق .وانما يجوز له ان يجعل للغير مصلحة في حصته الخاصة او يتفرغ له عنها ,كما يجوز له ان يتفرغ عن نصيبه في رأس المال عند القسمة كل ذلك ما لم يكن هناك اتفاق مخالف . واذا استعمل الشريك حقا من الحقوق المعترف له بها في الفقرة السابقة فلا يترتب على ذلك رابطة قانونية بين الشركة والشخص الثالث صاحب الشأن او الشخص الذي تنازل له الشريك اذ ليس لهذين الشخصين من حق في غير الارباح والخسائر العائدة الى ذلك الشريك بناء على الموازنة .ولا يجوز لهما ان يقيما اية دعوى على الشركة ولو بطريقة النيابة عن الشريك الذي انتقلت اليهما حقوقه.

Art. 871 - Un associé, même administrateur, ne peut, sans le consentement de tous les autres, associer une tierce personne à la société, à moins que l'acte de société ne lui confère cette faculté. Il peut seulement intéresser une tierce personne dans la part qu'il a dans la société, ou lui céder cette part; il peut aussi céder la part de capital qui pourra lui être attribuée lors du partage. Le tout, sauf convention contraire.

Dans le cas où l'associé use de l'une des facultés qui lui sont reconnues par le paragraphe précédent, il ne se crée aucun lien de droit entre la société et le tiers intéressé ou le cessionnaire de l'associé; ceux-ci n'ont droit qu'aux bénéfices et aux pertes attribuées à l'associé d'après le bilan et ne peuvent exercer aucune action contre la société, même par subrogation aux droits de leur auteur.

المادة 872

ان الشخص الذي يحل محل الشريك الخارج برضى سائر الشركاء او بمقتضى نص في عقد -الشركة ,يقوم مقامه في جميع الحقوق والموجبات بحسب الشروط المستفادة من ماهية الشركة.

Art. 872 - la personne qui se substitue à l'associé sortant, du consentement des associés ou en vertu des stipulations de l'acte de société, est subrogée purement et simplement aux droits et aux obligations de son auteur dans les conditions déterminées par la nature de la société.

المادة 873

لكل شريك حق الادعاء على بقية الشركاء في ما يعادل حصصهم في الشركة:

اولا -من اجل المبالغ التي صرفها لحفظ الاشياء المشتركة ,والنفقات التي قام بها لمصلحة الجميع عن روية وبدون إسراف.
ثانيا -من اجل الموجبات التي ارتبط بها لمصلحة الجميع عن روية وبدون إسراف.

Art. 873 - Chaque associé a action contre les autres, en proportion de leur part contributive:

- 1) A raison des sommes déboursées par lui pour la conservation des choses communes, ainsi que des dépenses faites sans imprudence ni excès, dans l'intérêt de tous;
- 2) A raison des obligations qu'il a contractées sans imprudence ni excès, dans l'intérêt de tous.

المادة 874

لا يحق للشريك القائم بالادارة ان يتناول اجرا خاصا من اجل ادارته الا اذا نص صريحا على ذلك .ويطبق هذا الحكم على بقية الشركاء في ما يختص بالعمل الذي يعملونه للمصلحة المشتركة او بالخدمات الخاصة التي يقومون بها للشركة والتي لا تدخل في موجباتهم كشركاء .

Art. 874 - L'associé administrateur n'a pas droit à une rétribution spéciale à raison de sa gestion, si elle n'est expressément convenue. Cette disposition s'applique aux autres associés, pour le travail qu'ils accomplissent dans l'intérêt commun ou pour les services particuliers qu'ils rendent à la société et qui ne rentrent pas dans leurs obligations comme associés.

المادة 875

ان موجبات الشركة بالنظر الى الشركاء تقسم فيما بينهم على نسبة ما وضعه كل منهم فيها.

Art. 875 - Les obligations de la société envers un associé se divisent entre tous les associés, en proportion de leur mise.

الفقرة الثالثة - في ادارة الشركة

المادة 876

حق ادارة اشغال الشركة هو لجميع الشركاء معا فلا يحق لاحد منهم ان يستعمله منفردا اذا لم يرخص له بقية الشركاء.

Art. 876 - Le droit d'administrer les affaires sociales appartient à tous les associés conjointement, et nul ne peut l'exercer séparément, s'il n'y est pas autorisé par les autres.

المادة 877

ان الحق في ادارة الشركة يشمل حق تمثيلها تجاه الغير اذا لم ينص على العكس.

Art. 877 - Le pouvoir d'administrer emporte celui de représenter les associés vis-à-vis des tiers, si le contraire n'est exprimé.

المادة 878

عندما يتعلق الشركاء على اعطاء كل منهم وكالة بادارة شؤون الشركة ويوضحون أن كل شريك يمكنه أن يعمل من غير ان يشاور الآخرين, تسمى شركتهم عندئذ شركة تفويض او توكيل عام.

Art. 878 - Lorsque les associés se sont donné réciproquement mandat d'administrer, en exprimant que chacun d'eux pourra agir sans consulter les autres, la société est dite fiduciaire ou à mandat général.

المادة 879

في شركة التفويض العام يجوز لكل شريك ان يقوم منفردا بجميع اعمال الادارة التي تدخل في موضوع الشركة حتى اعمال التفرغ. ويجوز له على الخصوص:

اولا - ان يعقد لحساب الشركة شركة خاصة مع الغير يكون المراد منها عملا او جملة اعمال ادارية.

ثانيا - ان يقدم مالا اشخاص ثالث للقيام بمشروع لحساب الشركة.

ثالثا - ان يعين عمالا ومندوبين.

رابعا - ان يوكل ويعزل الوكلاء.

خامسا - ان يقبض مالا وأن يفسخ المقاولات وان يبيع نقدا او دينا او الى اجل او على التسليم الاشياء الداخلة في موضوع الشركة, وان يعترف بالديون ويربط الشركة بموجبات على قدر ما تقتضيه حاجات الادارة, ويعقد الرهن او غيره من وجوه التأمين على القدر نفسه, وان يقبل مثل هذا الرهن او التأمين, وان يصدر او يظهر سندات" للامر "او سفاتج, وان يقبل رد المبيع من اجل عيب موجب للرد حينما يكون الشريك الذي عقده غائبا, وان يمثل الشركة في الدعاوي سواء اكانت مدعية ام مدعي عليها وان يعقد الصلح بشرط ان يكون مفيدا - . ذلك كله ما لم يكن هناك خداع او قيود خاصة موضحة في عقد الشركة.

Art. 879 - Dans la société fiduciaire, chacun des associés peut faire seul tous les actes d'administration, et même d'aliénation, qui rentrent dans l'objet de la société.

Il peut notamment:

- a. Contracter pour le compte commun une société en participation avec une tierce personne, ayant pour objet une ou plusieurs opérations de commerce;
 - b. Commanditer une tierce personne pour le compte commun;
 - c. Constituer des facteurs ou préposés;
 - d. Donner un mandat ou le révoquer;
 - e. Recevoir des paiements, résilier des marchés, vendre au comptant, à crédit, à terme ou à livrer les choses faisant l'objet du commerce de la société, reconnaître une dette, obliger la société dans la mesure nécessaire pour les besoins de sa gestion, constituer un nantissement ou autre sûreté dans la même mesure, ou en recevoir, émettre et endosser des billets à ordre et des lettres de change, accepter la restitution pour vice rédhibitoire d'une chose vendue par un autre associé, lorsque celui-ci est absent, représenter la société dans les procès où elle est défenderesse ou demanderesse, transiger, pourvu qu'il y ait intérêt à la transaction.
- Le tout, pourvu que ce soit sans fraude et sauf des restrictions spéciales exprimées dans l'acte de société.

المادة 880

ان الشريك في شركة التفويض العام لا يجوز له بدون ترخيص خاص مبين في عقد الشركة او في عقد لاحق:

اولا - ان يتفرغ بلا بدل . وتستثنى الهدايا والمكافآت المعتادة

ثانيا - ان يكفل الغير

ثالثا - ان يقرض بلا بدل

رابعا - ان يجري التحكيم

خامسا - ان يتنازل عن المؤسس او المحل التجاري او عن شهادة الاختراع التي عقدت عليها الشركة.

سادسا - أن يعدل عن ضمانات , ما لم يكن العدول مقابل بدل.

Art. 880 - L'associé fiduciaire ne peut, sans autorisation spéciale exprimée dans l'acte de société ou dans un acte postérieur:

- a. Faire une aliénation à titre gratuit, sauf les cadeaux et gratifications d'usage;
- b. Se porter caution pour les tiers;
- c. Faire un prêt à titre gratuit;
- d. Compromettre;
- e. Céder l'établissement ou fonds de commerce, ou le brevet d'invention qui fait l'objet de la société;
- f. Renoncer à des garanties, sauf contre paiement.

المادة 881

اذا كان عقد الشركة يوضح أن جميع الشركاء يحق لهم تولي الادارة ولكن لا يجوز لاحدهم ان يعمل منفردا عن الآخرين , فالشركة توصف حينئذ بالمحدودة او بذات الوكالة المحدودة . واذا لم يكن نص او عرف خاص , فكل شريك في الشركة المحدودة يجوز له ان يقوم بالاعمال الادارية بشرط الحصول على موافقة شركائه , ما لم يكن هناك امر يستوجب التعجيل ويفضي اغفاله الى الاضرار بالشركة.

Art. 881 - Lorsque le contrat de société exprime que les associé ont tous le droit d'administrer, mais qu'aucun d'eux ne peut agir séparément, la société est dite restreinte ou à mandat restreint ou à mandat restreint. A défaut de stipulation ou de coutume spéciale, chacun des associé à mandat restreint peut faire les actes d'administration, à la condition d'obtenir l'assentiment des autres, à moins qu'il ne s'agisse d'une chose urgente dont l'omission serait préjudiciable à la société.

المادة 882

اذا نص في عقد الشركة على ان قراراتها تتخذ بالغالبية , وجب ان يفهم من هذا النص , عند قيام الشك , ان المراد غالبية العدد .

وإذا انقسمت الاصوات قسمين متساويين ,فالغلبة للفريق المعارض . وإذا اختلف الفريقان في شأن القرار الذي يراد اتخاذه ,فيرفع الى المحكمة لتقرر ما يتفق مع مصلحة الشركة العامة.

Art. 882 - Lorsqu'il est établi dans l'acte de société que les décisions seront prises à la majorité, il faut entendre, en cas de doute, la majorité en nombre.

En cas de partage, l'avis des opposants doit prévaloir.

Lorsque les deux parties diffèrent quant à la décision à prendre la décision est remise au tribunal, qui décide conformément à l'intérêt général de la société.

المادة 883

يجوز ان يعهد في الادارة الى مدير او عدة مديرين وان يعينوا من غير اعضاء الشركة .غير انه لا يجوز تعيينهم الا بالغالبية التي يوجبها عقد الشركة لقراراتها.

Art. 883 - L'administration peut aussi être confiée à un ou plusieurs gérants. Ceux-ci peuvent être pris même en dehors de la société; ils ne peuvent être nommés qu'à la majorité requise par l'acte de société pour les délibérations sociales.

المادة 884

يجوز للشريك الذي عهد اليه في ادارة الشركة بمقتضى العقد أن يقوم ,على الرغم من معارضة بقية الشركاء ,بجميع الاعمال الادارية حتى اعمال التصرف الداخلة في موضوع الشركة ,وفاقا لما نص عليه في المادة 887 بشرط أن لا يكون ثمة غش وان تراعى القيود الموضحة في العقد الذي منح السلطة بمقتضاه.

Art. 884 - L'associé chargé de l'administration par l'acte de société peut faire, nonobstant l'opposition des autres associé, tous les actes de gestion, et même de disposition, qui rentrent dans l'objet de la société, d'après ce qui est dit à l'article 887, pourvu que ce soit sans fraude, et sauf les restrictions exprimées dans l'acte qui lui confère ses pouvoirs.

المادة 885

ان المدير الذي يعين من غير الشركاء تكون له الحقوق المعطاة للوكيل بمقتضى المادة 777 ,ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 885 - L'administrateur non associé, a, sauf stipulation contraire, les pouvoirs attribués aux mandataires par l'Art. 777.

المادة 886

اذا كان للشركة عدة مديرين فلا يجوز لواحد منهم ,ما لم يكن ثمة نص مخالف , ان يعمل بدون معاونة الآخرين الا في الاحوال التي تستوجب الاستعجال والتي يكون التأجيل فيها مدعاة لضرر هام على الشركة .واذا قام خلاف , وجب اتباع رأي الغالبية , واذا انقسمت الاصوات قسمين متساويين فالغلبة للمعارضين .اما اذا كان الخلاف مقصورا على الطريقة التي يجب اتباعها فيرجع في هذا الشأن الى ما يقرره جميع الشركاء .واذا كانت فروع الادارة موزعة بين المديرين فلكل واحد منهم ان يقوم بالاعمال الداخلة في ادارة فرعه ولا يحق له على الاطلاق ان يتجاوزها.

Art. 886 - Sauf stipulation contraire, lorsqu'il y a plusieurs gérants, aucun d'eux ne peut agir sans le concours des autres, sauf les cas d'urgence où le retard produirait un préjudice notable aux intérêts de la société. En cas de dissentiment, l'avis de la majorité doit l'emporter; en cas de partage, celui des opposants. S'il y a partage seulement quant au parti à prendre, il en est référé à la décision de tous les associés. Lorsque les différentes branches de l'administration ont été réparties entre les gérants, chacun d'eux est autorisé à faire seul les actes qui

rentrent dans sa gestion, et ne peut rien faire au delà.

المادة 887

لا يجوز للمديرين وإن اجمعوا رأياً، ولا للشركاء وإن قررت غالبيتهم، أن يقوموا بغير الأعمال التي تدخل في موضوع الشركة بحسب ماهيتها والعرف التجاري. ويجب اجماع الشركاء:

أولاً - للتفرغ بلا بدل عن الملك المشترك أو عن أحد أجزائه.

ثانياً - لتعديل عقد الشركة أو للحيد عن مقتضاه.

ثالثاً - للقيام بأعمال خارجة عن موضوع الشركة. وكل نص يجيز مقدماً للمديرين أو للغالبية اتخاذ قرارات من هذا النوع بدون استشارة الآخرين يكون لغواً.

وفي هذه الحالة يحق، حتى للشركاء الذين ليسوا مديريين، أن يشتركوا في المناقشات.

وإذا قام خلاف، وجب اتباع رأي المعارضين.

Art. 887 - Les administrateurs, même à l'unanimité, et les associés, à la majorité ne peuvent faire d'autres actes que ceux qui rentrent dans le but de la société d'après sa nature et l'usage du commerce.

L'unanimité des associés est requise:

- 1) Pour faire une aliénation gratuite du patrimoine commun ou d'un de ses éléments;
- 2) pour modifier le contrat de société ou y déroger;
- 3) pour faire des actes qui ne rentrent pas dans le but de la société.

Toute stipulation qui autoriserait d'avance les administrateurs ou la majorité à prendre des décisions de cette nature, sans consulter les autres, est sans effet. Ont droit de prendre part aux délibérations, dans le cas ci-dessus, même les associés non administrateurs. En cas de désaccord, l'avis des opposants doit prévaloir.

المادة 888

لا يجوز للشركاء غير المديرين أن يشتركوا في شيء من أعمال الإدارة ولا أن يعترضوا على الأعمال التي يقوم بها المديرون المعينون بمقتضى العقد، إلا إذا كانت تتجاوز حدود الأعمال التي هي موضوع الشركة أو كانت تخالف العقد أو القانون مخالفة صريحة.

Art. 888 - Les associés non administrateurs ne peuvent prendre aucune part à la gestion, ni s'opposer aux actes accomplis par les gérants nommés par le contrat, à moins que ces actes n'excèdent les limites des opérations qui sont l'objet de la société, ou ne soient manifestement contraires au contrat ou à la loi.

المادة 889

يحق للشركاء غير المديرين أن يطلبوا في كل آن حساباً عن إدارة أعمال الشركة وعن حالة الملك المشترك وأن يطلعوا على دفاتر الشركة وأوراقها وأن يبحثوا فيها. وكل نص مخالف يعد لغواً. وهذا الحق شخصي لا يجوز أن يقوم به وكيل أو ممثل آخر إلا عند وجود فاقد الأهلية، فهؤلاء يصح أن ينوب عنهم وكلاؤهم الشرعيون - أو عند وجود مانع مقبول مثبت بحسب الأصول.

Art. 889 - Les associés non administrateurs ont le droit de se faire rendre compte, à tout moment, de l'administration des affaires sociales et de l'état du patrimoine commun, de prendre connaissance des livres et papiers de la société, et même de les compulser. Toute clause contraire est sans effet. Ce droit est personnel et ne peut être exercé par l'entremise d'un mandataire ou autre représentant, sauf le cas des incapables, qui sont légalement représentés par leurs mandataires légaux, et le cas d'empêchement légitime dûment justifié.

المادة 890

من لا يكون إلا شريك محاصة لا يحق له أن يطلع على دفاتر الشركة وأوراقها إلا لسبب هام وبأذن القاضي.

Art. 890 - Le simple associé en participation n'a pas le droit de prendre connaissance des livres et papiers de la société, sauf le cas de motifs graves et avec l'autorisation du juge.

المادة 891

لا يجوز عزل المديرين المعيّنين بمقتضى عقد الشركة إلا لأسباب مشروعة وبقرار يتخذ باتفاق جميع الشركاء. غير أنه يجوز أن يمنح عقد الشركة هذا الحق للغالبية أو ينص على أن المديرين المعيّنين بمقتضى العقد يمكن عزلهم كما يعزل الوكيل. ويعد من الأسباب المشروعة سوء الإدارة، وقيام خلاف شديد بين المديرين، وارتكاب واحد أو جملة منهم مخالفة هامة لموجبات وظيفتهم، واستحالة قيامهم بها. ولا يجوز من جهة أخرى للمديرين المعيّنين بمقتضى عقد الشركة أن يعدلوا عن وظائفهم لغير مانع مقبول شرعا، وإلا كانوا ملزمين بإداء بدل العطل والضرر للشركاء. أما إذا كان عزل المديرين منوطا بمشئته الشركاء فيمكنهم أن يعدلوا عن وظائفهم على الشروط الموضوعة للوكيل.

Art. 891 - Les administrateurs nommés par l'acte de société ne peuvent être révoqués que pour de justes motifs et par décision de l'unanimité des associés.

L'acte de société peut cependant conférer ce droit à la majorité, ou stipuler que les gérants nommés par le contrat pourront être révoqués comme de simples mandataires.

Sont réputés justes motifs les actes de mauvaise gestion, les mésintelligences graves survenues entre les gérants, le manquement grave d'un ou plusieurs d'entre eux aux obligations de leur charge, l'impossibilité ou, ils se trouvent de les remplir.

Les administrateurs nommés par l'acte de société ne peuvent, d'autre part, renoncer à leurs fonctions que pour causes légitimes d'empêchement, à peine de dommages-intérêts envers les associés. Cependant, les gérants, lorsqu'ils sont révocables au gré des associés, peuvent renoncer à leurs fonctions dans les conditions établies pour les mandataires.

المادة 892

إن المديرين الشركاء إذا لم يعينوا بمقتضى عقد الشركة كانوا قابليين للعزل كالوكلاء. غير أنه لا يمكن تقرير عزلهم إلا بالغالبية اللازمة للتعيين. ويحق لهم من جهة أخرى أن يعدلوا عن القيام بوظائفهم على الشروط الموضوعة للوكلاء. وتطبق أحكام هذه المادة على المديرين غير الشركاء.

Art. 892 - Les associés administrateurs sont révocables, comme de simples mandataires, s'ils n'ont pas été nommés par l'acte de société; la révocation ne peut être décidée qu'à la majorité requise pour la nomination.

Ils ont, d'autre part, la faculté de renoncer à leurs fonctions dans les conditions établies pour les mandataires.

Les dispositions du présent article s'appliquent aux administrateurs non associés.

المادة 893

إذا لم يقرر شيء فيما يختص بإدارة أعمال الشركة، عدت "شركة محدودة" وكانت علاقات الشركاء من هذا الوجه خاضعة لأحكام المادة 891.

Art. 893 - Lorsque rien n'a été établi, quant à la gestion des affaires sociales, la société est réputée restreinte, et les rapports des associés, à cet égard, sont régis par les dispositions de l'article 891.

الفقرة الرابعة - قواعد مختصة بتعيين انصبة الشركاء في الأرباح والخسائر

المادة 894

إذا لم يعين في عقد الشركة نصيب كل شريك من الأرباح والخسائر، فيكون نصيب كل منهم مناسبا ولما وضعه في رأس مال الشركة. وإذا لم

يعين في العقد الا النصيب من الارباح فان هذا التعيين يطلق على الخسائر ,والعكس بالعكس أما الشريك الذي لم يقدم سوى صناعته فتعين حصته على نسبة ما يكون لهذه الصناعة من الاهمية بالنظر الى الشركة .والشريك الذي قدم علاوة على صناعته نقودا او غيرها من المقومات يحق له ان يتناول حصة مناسبة لما قدمه من هذين الوجهين

Art. 894 - Lorsque l'acte de société ne détermine point la part de chaque associé dans les bénéfices et dans les pertes, la part de chacun est en proportion de sa mise dans le fonds de la société.

Lorsque la convention ne fixe que la part dans les bénéfices, la même détermination vaut pour les pertes - et réciproquement.

La part de celui qui n'a apporté que son industrie est évaluée d'après l'importance de cette industrie pour la société.

L'associé qui a fait un apport en numéraire ou autres valeurs, outre son industrie, a droit à une part proportionnelle à l'un et à l'autre de ses apports.

المادة 895

إذا قضى العقد بمنح أحد الشركاء مجموع الارباح كانت الشركة باطلة .وكل نص يعفي احد الشركاء من الاشتراك في دفع الخسائر يؤدي الى بطلان الشركة.

Art. 895 - Lorsque le contrat attribue à l'un des associés la totalité des gains, la société est nulle.

La clause qui affranchirait l'un des associés de toute contribution aux pertes entraîne la nullité de la société.

المادة 896

تجري تصفية ارباح الشركة وخسائرها بناء على الموازنة التي يجب تنظيمها مع قائمة الجرد ,في آخر كل عام أو في آخر كل سنة للشركة.

Art. 896 - La liquidation des bénéfices et des pertes de la société a lieu, d'après le bilan, qui doit être fait, en même temps que l'inventaire, à la fin de chaque exercice ou année sociale.

الفقرة الخامسة - :في تكوين المال الاحتياطي

المادة 897

يقتطع قبل كل قسمة جزء من عشرين من الارباح الصافية في آخر السنة لتكوين المال الاحتياطي حتى يبلغ خمس رأس المال .وإذا نقص رأس المال ,وجب ان يستكمل على قدر الخسارة بما يجنى من الارباح فيما بعد .وتنقطع الشركة عن توزيع كل ربح على الشركاء الى أن يعود رأس المال الى اصله تماما ,ما لم يقرر الشركاء انزال رأس مال الشركة الى المبلغ الموجود حقيقة.

Art. 897 - Le vingtième des bénéfices nets acquis à la fin de chaque exercice doit être prélevé, avant tout partage, et sert à constituer un fonds de réserve, jusqu'à concurrence du cinquième du capital.

En cas de diminution du capital social, il doit être reconstitué, moyennant les bénéfices ultérieurs, jusqu'à concurrence des pertes.

Il est sursis, jusqu'à la reconstitution complète du capital, à toute distribution de bénéfices entre les associés, à moins que ceux-ci ne décident de réduire le capital de la société au capital effectif.

المادة 898

بعد اقتطاع ما توجبه المادة السابقة تصفى حصة كل شريك من الارباح ويحق له عندئذ ان يأخذها , فاذا تخلف عن اخذها أبقيت كوديعة له دون ان ترداد بها حصته في رأس مال الشركة , ما لم يوافق بقية الشركاء موافقة صريحة على اضافتها الى حصته ذلك كله ما لم يكن نص مخالف.

Art. 898 - Après le prélèvement prescrit par l'article précédent, la part des associés dans les bénéfices est liquidée: chacun d'eux a le droit de retirer la part qui lui a été attribuée; s'il ne la retire pas, sa part de bénéfices est considérée comme un dépôt et n'augmente pas son apport, à moins que les autres associés n'y consentent expressément, le tout sauf stipulation contraire.

الفقرة السادسة - :احكام خاصة

المادة 899

لا يلزم الشريك في حالة الخسارة أن يعيد الى مال الشركة الحصة التي قبضها من ارباح سنة ماضية اذا كان قد اخذها بحسن نية بناء على موازنة قانونية منظمة بحسن نية ايضا اما اذا كانت الموازنة لم تنظم بحسن نية فان الشريك يحق له ان يقيم دعوى العطل والضرر على مديري الشركة.

Art. 899 - En cas de perte, l'associé n'est pas tenu de rapporter au fonds social la part de bénéfices afférente à un exercice antérieur, lorsqu'il a touché cette part de bonne foi, d'après un bilan régulier et fait également de bonne foi.

Lorsque le bilan n'est pas de bonne foi l'associé qui a été obligé de rapporter au fonds social les bénéfices par lui touchés de bonne foi a une action en dommages-intérêts contre les gérants de la société.

المادة 900

إذا أسست الشركة لاجل قضية معينة فان تصفية الحساب النهائية وتوزيع الارباح لا يكونان الا بعد انتهاء تلك القضية.

Art. 900 - Lorsque la société a été constituée en vue d'une affaire déterminée, la liquidation définitive des comptes et la répartition des bénéfices n'ont lieu qu'après l'accomplissement de l'affaire.

الجزء الثاني - :مفاعيل الشركة بالنظر الى الغير

المادة 901

إذا لم يكن عقد الشركة موجبا للتضامن , كان الشركاء مسؤولين تجاه الدائنين على نسبة ما وضعه كل منهم في الشركة.

Art. 901 - Les associés sont tenus envers les créancier proportionnellement à leur apport, si le contrat ne stipule la solidarité.

المادة 902

في شركة التفويض العام يكون الشركاء مسؤولين بالتضامن عن الموجبات التي يرتبط بها ادهم على وجه صحيح , ما لم يكن ثمة خداع.

Art. 902 - Dans la société fiduciaire, les associés sont solidairement responsables des obligations valablement contractées par l'un d'eux, s'il n'y a fraude.

المادة 903

ان الشريك الذي يرتبط بموجبات خارجة عن دائرة سلطته او عن الغاية التي من اجلها أنشئت الشركة , يكون ملزما وحده بتلك الموجبات .

Art. 903 - L'associé est seul tenu des obligations qu'il contracte au delà de ses pouvoirs ou du but pour lequel la société est constituée.

المادة 904

ان ما يقوم به احد الشركاء من الاعمال الخارجة عن حد سلطته يكون ملزما للشركة تجاه الغير على قدر ما استفادته من عمله .

Art. 904 - La société est toujours obligée envers les tiers du fait de l'un des associés dans la mesure où elle a profité de l'opération entreprise par celui-ci en dehors de ses pouvoirs.

المادة 905

ان الشركاء مسؤولون تجاه الغير -اذا كان حسن النية - عما يرتكبه رئيس الاداة الممثل للشركة من اعمال الخداع والغش , وملزمون بتعويضه من الضرر الذي نشأ عن تلك الاعمال , مع الاحتفاظ بحقهم في اقامة الدعوى على الشخص الذي أحدث الضرر

Art. 905 - Les associés sont tenus envers les tiers de bonne foi des actes de dol et de fraude commis par l'administrateur qui représente la société, et ils sont tenus de réparer le préjudice causé par ces actes, sauf leur recours contre l'auteur de fait dommageable.

المادة 906

من يدخل في شركة مؤسسة , يرتبط على القدر الذي يستلزمه نوعها , بالموجبات التي عقدت قبل دخوله فيها وإن يكن اسم الشركة او عنوانها قد تغير وكل اتفاق مخالف يكون لغوا بالنظر الى الغير .

Art. 906 - Celui qui entre dans une société déjà constituée répond avec les autres, et dans la mesure établie par la nature de la société, des obligations déjà contractées avant son entrée, alors même que le nom ou la raison sociale auraient été modifiés.

Toute convention contraire n'a aucun effet à l'égard des tiers.

المادة 907

لدائني الشركة ان يقيموا الدعاوى على الشركة الممثلة في اشخاص مديريها وعلى الشركاء انفسهم . على ان تنفيذ الحكم الذي يصدر في مصلحتهم يجب ان يتناول اولا مملوكات الشركة .
وتكون لهم الاولوية في هذه الاموال على دائني الشركاء الخصوصيين .

Art. 907 - Les créanciers sociaux peuvent exercer leurs actions contre la société représentée par les gérants et contre les associés individuellement. Toutefois, l'exécution des jugements obtenus par eux doit être suivie en premier lieu sur le fonds ou patrimoine social; ils ont privilège sur le fonds par préférence aux créanciers particuliers des associés.

المادة 908

اذا لم تكف اموال الشركة امكنهم ان يرجعوا على الشركاء لاستيفاء ما بقي لهم من الدين على الشروط التي يقتضيها نوع الشركة ويجوز حينئذ لكل من الشركاء ان يدلي ,تجاه دائني الشركة ,بأوجه الدفاع المختصة به وبالشركة ايضا ,وتدخل المقاصة في ذلك .

Art. 908 - En cas d'insuffisance du fonds social, ils peuvent s'adresser aux associés pour être remplis de leurs créances, dans les conditions déterminées par la nature de la société.

Chacun des associés peut alors opposer aux créanciers sociaux les exceptions personnelles qui lui appartiennent, ainsi que celles qui appartiennent à la société, y compris la compensation.

المادة 909

لا يجوز لدائني احد الشركاء الخصوصيين ان يستعملوا حقوقهم مدة قيام الشركة الا في قسم هذا الشريك من الارباح المتحققة بحسب الموازنة , لا في حصته من رأس المال .وبعد انتهاء الشركة او حلها يحق لهم ان يستعملوا تلك الحقوق في حصته من ممتلكات الشركة بعد اسقاط الديون .بيد انه يجوز لهم ان يلقوا حجزا احتياطيا على هذه الحصة قبل كل تصفية.

Art. 909 - Les créanciers particuliers d'un associé ne peuvent, pendant la durée de la société, exercer leurs droits que sur la part des bénéfices appartenant à cet associé d'après les bilans, et non sur sa part du capital et, après la fin ou la dissolution de la société, sur la part afférente à leur débiteur, dans l'actif de la société, après déduction des dettes; ils peuvent cependant opérer une saisie conservatoire sur cette part avant toute liquidation.

الفصل الثالث - في حل الشركة واخراج الشركاء

المادة 910

تنتهي الشركة:

- اولا - بجلول الاجل المعين لها او بتحقق شرط الالغاء
- ثانيا - باتمام الموضوع الذي عقدت لاجله او باستحالة اتمامه
- ثالثا - بهلاك المال المشترك او بهلاك قسم وافر منه لا يتسنى بعده القيام باستثمار مفيد
- رابعا - بوفاة احد الشركاء او باعلان غيبته او بالحجر عليه لعدة عقلية , ما لم يكن هناك اتفاق على استمرار الشركة مع ورثته او من يقوم مقامه- على استمرارها بين الاحياء من الشركاء
- خامسا - باعلان افلاس احد الشركاء او تصفيته القضائية
- سادسا - باتفاق الشركاء
- سابعا - بجدول شريك او اكثر , اذا كانت مدة الشركة غير معينة بمقتضى العقد او بحسب ماهية العمل الذي جعل موضوعا للشركة
- ثامنا - بحكم من المحكمة في الاحوال المنصوص عليها في القانون.

Art. 910 - La société finit:

- 1) par l'expiration du terme fixé pour sa durée, ou par l'accomplissement de la condition résolutoire;
- 2) par la réalisation de l'objet en vue duquel elle avait été contractée ou par l'impossibilité de la réaliser;
- 3) par l'extinction de la chose commune, si la perte partielle est assez considérable pour empêcher une exploitation utile;
- 4) par le décès, l'absence déclarée, l'interdiction pour infirmité d'esprit de l'un des associés, s'il n'a été convenu que la société continuerait avec ses héritiers ou représentants, ou qu'elle continuerait entre les survivants;
- 5) Par la déclaration de faillite ou la liquidation judiciaire de l'un des associés;
- 6) par la volonté commune des associés;
- 7) par la renonciation d'un ou plusieurs associés, lorsque la durée de la société n'est pas déterminée, soit par le contrat, soit par la nature de l'affaire qui en fait l'objet;
- 8) par autorité de justice, dans les cas prévus par la loi.

المادة 911

إذا قدم أحد الشركاء للشركة حق الانتفاع بشيء معين، فهلاك هذا الشيء قبل تسليمه أو بعده يقضي بحل الشركة بين الشركاء ويجري حكم هذه القاعدة عندما يستحيل على الشريك الذي وعد بتقديم صنعة أن يقوم بالعمل.

Art. 911 - Lorsque l'un des associés a mis en commun la jouissance d'une chose déterminée, la perte survenue avant ou après la délivrance opère la dissolution de la société à l'égard des associés.

La même disposition s'applique au cas où l'associé qui a promis d'apporter son industrie se trouve dans l'impossibilité de prêter ses services.

المادة 912

إن الشركة المنحلة حتماً بانقضاء المدة المعينة لها أو باتمام الغرض الذي عقدت لاجله، يعد أجلها ممدداً تمديداً ضمناً إذا دوام الشركاء على الأعمال التي كانت موضوع الشركة بعد حلول الأجل المتفق عليه أو اتمام العمل المعقودة لاجله ويكون هذا التمديد الضمني سنة فسنة.

Art. 912 - La société, dissoute de plein droit après l'expiration du temps établi pour sa durée, ou la consommation de l'affaire pour laquelle elle avait été contractée, est toutefois prorogée tacitement lorsque malgré l'expiration du délai convenu ou la consommation de l'affaire, les associés continuent les opérations qui faisaient l'objet de la société. La prorogation tacite est censée faite d'année en année.

المادة 913

يحق لدائني أحد الشركاء الخصوصيين أن يعترضوا على تمديد أجل الشركة على أنه لا يكون لهم هذا الحق إلا إذا كان مبلغ دينهم معيناً بموجب حكم اكتسب صفة القضية المحكمة وهذا الاعتراض يوقف حكم تمديد الشركة بالنظر إلى المعارضين ويجوز لسائر الشركاء أن يقرروا إخراج الشريك الذي من أجله وقع الاعتراض وقد عينت المادة 918 مفاعيل هذا الإخراج.

Art. 913 - Les créanciers particuliers d'un associé peuvent faire opposition à la prorogation de la société.

Ils n'ont, toutefois, ce droit que si leur créance est liquidée par jugement passé en force de chose jugée.

L'opposition suspend, à l'égard des opposants, l'effet de la prorogation de la société.

Cependant, les autres associés pourront faire prononcer l'exclusion de l'associé à raison duquel l'opposition a été faite.

Les effets de l'exclusion sont déterminés par l'article 918.

المادة 914

يحق لكل من الشركاء أن يطلب حل الشركة حتى قبل الأجل المعين، إذا كان هناك أسباب مشروعة كقيام اختلافات هامة بين الشركاء، أو عدم اتمام أحدهم أو عدة منهم للموجبات الناشئة عن العقد، أو استحالة قيامهم بها ولا يجوز للشركاء أن يعدلوا مقدماً عن حقهم في طلب حل الشركة في الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة.

Art. 914 - Tout associé peut poursuivre la dissolution de la société, même avant le terme établi, s'il y a de justes motifs, tels que des mésintelligences graves survenues entre les associés, le manquement d'un ou de plusieurs d'entre eux aux obligations résultant du contrat, l'impossibilité où ils se trouvent de les accomplir.

Les associés ne peuvent renoncer d'avance au droit de demander la dissolution dans les cas indiqués au présent article.

المادة 915

إذا لم تكن مدة الشركة معينة بمقتضى العقد أو بحسب ماهية العمل، كان لكل من الشركاء أن يعدل عن الشركة بإبلاغه هذا العدول إلى سائر الشركاء، بشرط أن يكون صادراً عن نية حسنة وأن لا يقع في وقت غير مناسب لا يعتبر العدول صادراً عن نية حسنة إذا كان الشريك الذي عدل يقصد الاستئثار بالمنفعة التي كان الشركاء عازمين على اجتنائها بالاشتراك ويكون العدول واقعاً في وقت غير مناسب إذا حصل بعد الشروع في الأعمال، فأصبح من مصلحة الشركة أن يؤجل انحلالها وفي جميع الأحوال لا يكون للعدول مفعول إلا منذ انتهاء سنة الشركة ويجب أن يصرح به

Art. 915 - Lorsque la durée de la société n'est pas déterminée, soit par le contrat, soit par la nature de l'affaire, chacun des associés peut y renoncer en notifiant sa renonciation à tous les autres, pourvu que cette renonciation soit faite de bonne foi et n'ait pas lieu à contre-temps.

La renonciation n'est pas de bonne foi, lorsque l'associé renonce pour s'approprier à lui seul le profit que les associés s'étaient proposés de retirer en commun.

Elle est faite à contre-temps, lorsque les choses ne sont plus entières et qu'il importe à la société que la dissolution soit différée.

Dans tous les cas, elle n'a d'effet que pour la fin de l'exercice social, et elle doit être donnée trois mois au moins avant cette époque, à moins de motifs graves.

المادة 916

إذا نص على أن الشركة تداوم بعد وفاة أحد الشركاء, على أعمالها مع ورثته, فلا يكون لهذا النص مفعول إذا كان الوارث فاقد الأهلية على أنه يحق للقاضي ذي الصلاحية أن يأذن للقاصرين أو لفاقدي الأهلية في مواصلة الشركة إذا كان لهم في ذلك مصلحة ذات شأن وأن يأمر في هذه الحالة بجميع التدابير التي تقتضيها الظروف لصيانة حقوقهم.

Art. 916 - S'il a été convenu qu'en cas de mort de l'un des associés, la société continuerait avec ses héritiers, la clause n'a aucun effet si l'héritier est un incapable.

Le juge compétent peut toutefois autoriser les mineurs ou incapables à continuer la société, s'il y a un intérêt sérieux pour eux à le faire. Il prescrit, dans ce cas, toutes les mesures requises par les circonstances afin de sauvegarder leurs droits.

المادة 917

إن الشركات التجارية لا تعد منحلة بالنظر إلى الغير قبل انقضاء المدة المعينة لها, إلا بعد مرور شهر على إعلان الحكم أو غيره من الاسناد التي يستفاد منها انحلال الشركة.

Art. 917 - Les sociétés de commerce ne sont censées dissoutes à l'égard des tiers, avant le terme établi pour leur durée, qu'un mois après la publication du jugement ou autre acte dont résulte la dissolution.

المادة 918

في الحالة المنصوص عليها في المادة 914 وفي جميع الأحوال التي تنحل فيها الشركة بسبب وفاة أحد الشركاء أو غيبته أو الحجر عليه أو إعلان عدم ملاءته أو بسبب قصور أحد الورثة, يجوز لسائر الشركاء أن يداوموا على الشركة فيما بينهم باستصدار حكم من المحكمة يقضي بإخراج الشريك الذي كان السبب في حل الشركة وفي هذه الحالة يحق للشريك المخرج أو لورثة المتوفى أو غيرهم من الممثلين القانونيين للمتوفى أو المحجور عليه أو الغائب أو المعسر, أن يستوفوا نصيب هذا الشريك من مال الشركة ومن الأرباح بعد أن تجرى تصفياتها في اليوم الذي تقرر فيه الإخراج. ولا يشتركون في الأرباح والخسائر التي تحصل بعد هذا التاريخ إلا بقدر ما تكون, أي الأرباح والخسائر, نتيجة ضرورية مباشرة للأعمال التي سبقت إخراج الشريك الذي خلفونه, أو غيبته أو وفاته أو عساره. ولا يحق لهم المطالبة بإداء نصيبهم إلا في التاريخ المعين للتوزيع بمقتضى عقد الشركة.

Art. 918 - Dans le cas de l'article 914 et dans tous les cas où la société est dissoute par la mort, l'absence, l'interdiction ou l'insolvabilité déclarée de l'un des associés, ou par la minorité des héritiers, les autres associés peuvent continuer la société entre eux, en faisant déclarer par le Tribunal l'exclusion de l'associé qui donne lieu à la dissolution.

Dans ce cas, l'associé exclu, et les héritiers ou autres représentants légaux du décédé, interdit, absent ou insolvable, ont droit au remboursement de la part de ce dernier dans le fonds social et dans les bénéfices, liquidés au jour où

l'exclusion a été prononcée. Ils ne participent aux bénéfices et aux pertes postérieurs à cette date que dans la mesure où ils sont une suite nécessaire et directe de ce qui s'est fait avant l'exclusion, l'absence, la mort ou l'insolvabilité de l'associé auquel ils succèdent. Ils ne peuvent exiger le paiement de leur part qu'à l'époque de la répartition d'après le contrat social.

المادة 919

إذا كانت الشركة مؤلفة من اثنين جاز للشريك الذي لم يتسبب بانحلالها في الأحوال المنصوص عليها في المادتين 914 و 915, ان يحصل على اذن من القاضي في ايفاء الشريك الآخر والمداومة على استثمار الشركة آخذا لنفسه ما لها وما عليها.

Art. 919 - Lorsqu'il n'y a que deux associés, celui d'entre eux qui n'a pas donné lieu à la dissolution dans les cas des articles 914 et 915 peut se faire autoriser à continuer l'exploitation pour son compte, en assumant l'actif et le passif.

المادة 920

ان ورثة الشريك المتوفى ملزمون بالموجبات التي تترتب على ورثة الوكيل.

Art. 920 - En cas de décès de l'associé, ses héritiers sont tenus des mêmes obligations que les héritiers du mandataire.

المادة 921

لا يجوز للمديرين بعد انحلال الشركة ان يشرعوا في عمل جديد غير الاعمال اللازمة لاتمام الاشغال التي بدىء بها. واذا فعلوا ;كانوا مسؤولين شخصيا بوجه التضامن عن الاعمال التي شرعوا فيها ويحري حكم هذا المنع من تاريخ انقضاء مدة الشركة او من تاريخ اتمام الغرض الذي من اجله عقدت او تاريخ وقوع الحادث الذي أدى الى انحلال الشركة بمقتضى القانون.

Art. 921 - Après le dissolution de la société, les administrateurs ne peuvent engager aucune opération nouvelle, si ce n'est celles qui sont nécessaires pour liquider les affaires entamées; en cas de contravention, ils sont personnellement et solidairement responsables des affaires par eux engagées.

Cette prohibition a effet du jour de l'expiration du délai fixé pour la durée de la société, ou de la consommation de l'affaire pour laquelle elle s'est constituée, ou de l'évènement qui, d'après la loi, produit la dissolution de la société.

الفصل الرابع - في التصفية والقسمة

المادة 922

تجري القسمة بين الشركاء في شركات العقد او الملك اذا كانوا راشدين ومالكين حق التصرف في حقوقهم ,وفاقا للطريقة المعينة في عقد انشاء الشركة او الطريقة التي ينفقون عليها ,الا اذا قرروا بالاجماع اجراء التصفية قبل كل قسمة.

Art. 922 - le partage de fait entre associés ou communistes majeurs et maîtres de leurs droits, conformément au mode prévu par l'acte constitutif, ou de telle autre manière qu'ils avisent, s'ils ne décident à l'unanimité de procéder à une liquidation avant tout partage.

الجزء الاول - في التصفية

المادة 923

يحق لجميع الشركاء حتى الذين ليس لهم يد في الادارة ,أن يشتركوا في التصفية .وتجري التصفية بواسطة جميع الشركاء او بواسطة مصف يعينونه بالاجماع اذا لم يكن قد سبق تعيينه بمقتضى عقد الشركة .اذا لم يتفق ذوو الشأن على اختيار المصفي او اذا كان ثمة اسباب مشروعة

تحول دون تسليم التصفية للأشخاص المعيّنين في عقد الشركة تجرى التصفية بواسطة القضاء، بناء على أول طلب يقدمه أحد الشركاء.

Art. 923 - tous les associés, même ceux qui ne prennent point part à l'administration, ont le droit de participer à la liquidation.

La liquidation est faite par les soins de tous les associés, ou d'un liquidateur nommé par eux à l'unanimité, s'il n'a été préalablement désigné par l'acte de société.

Si les intéressés ne peuvent s'entendre sur le choix, ou s'il y a de justes causes de ne pas confier la liquidation aux personnes désignées par l'acte de société, la liquidation est faite par justice à la requête de la partie la plus diligente.

المادة 924

يعد المديرون - ريثما يتم تعيين المصفي - امانة على اموال للشركة ,ويجب عليهم اجراء المسائل المستعجلة.

Art. 924 - Tant que le liquidateur n'a pas été nommé, les administrateurs sont constitués dépositaires des biens sociaux, et doivent pourvoir aux affaires urgentes.

المادة 925

يجب ان يذكر في جميع الاعمال التي تباشرها الشركة المنحلة أنها" قيد التصفية "ان بنود العقد واحكام القانون المختصة بالشركات العاملة ,تطبق على الشركة الموضوعة تحت التصفية سواء أكان فيما يختص بعلاقات الشركاء بعضهم ببعض ام فيما يختص بعلاقاتهم بالغير ,وذلك بقدر ما تنطبق تلك البنود والاحكام على شركة هي قيد التصفية ومع مراعاة الاحكام الواردة في هذا الباب.

Art. 925 - Tous les actes d'une société dissoute doivent mentionner qu'elle est {en liquidation}.

La clause de l'acte de société et les dispositions de la loi relatives aux sociétés existantes s'appliquent à la société en liquidation, tant dans les rapports des associés entre eux que dans leurs rapports avec les tiers, dans la mesure où elles peuvent s'appliquer à une société en liquidation, et sauf les dispositions du présent titre.

المادة 926

اذا وجد عدة مصفين فلا يحق لهم العمل منفردين الا اذا أجاز لهم ذلك بوجه صريح.

Art. 926 - Lorsqu'il y a plusieurs liquidateurs, ils ne peuvent agir séparément, s'ils n'y sont expressément autorisés.

المادة 927

على المصفي القضائي وغير القضائي عند مباشرته العمل ان ينظم بالاشتراك مع مديري الشركة قائمة الجرد وموازنة الحسابات بما لها وما عليها .وعليه ان يستلم ويحفظ دفاتر الشركة واوراقها ومقوماتها التي يسلمها اليه المديرون وان يأخذ علما بجميع الاعمال المتعلقة بالتصفية على دفتر يومي وبحسب ترتيب تواريخها وفاقا لقواعد المحاسبة المستعملة في التجارة وان يحتفظ بجميع الاسناد المثبتة وغيرها من الاوراق المختصة بالتصفية.

Art. 927 - Dès son entrée en fonctions, le liquidateur, qu'il soit judiciaire ou non, est tenu de dresser, conjointement avec les administrateurs de la société, l'inventaire et le bilan actif et passif de la société.

Il doit recevoir et conserver les livres, les documents et les valeurs de la société qui lui seront remis par les administrateurs; il prend note, en forme de journal et par ordre de date, de toutes les opérations relatives à la liquidation, selon les règles de la comptabilité usitée dans le commerce, et garde tous documents justificatifs et autres pièces relatifs à cette liquidation.

ان المصفي يمثل الشركة الموضوعة تحت التصفية ويدير شؤونها. وتشمل وكالته جميع الاعمال الضرورية لتصفية ما لها وايفاء ما عليها , وتشمل خصوصا صلاحية استيفاء الديون واتمام القضايا التي لا تزال معلقة واتخاذ جميع الوسائل الاحتياطية التي تقتضيها المصلحة المشتركة, ونشر الاعلانات اللازمة لدعوة الدائنين الى ابراز اسنادهم ,وايفاء الديون المحررة والمستحقة على الشركة ,والبيع القضائي لاموال الشركة غير المنقولة التي لا تتسنى قسمتها بسهولة ,وبيع البضائع الموجودة في المستودع وبيع الادوات - كل ذلك مع مراعاة القيود الموضحة في الصك الذي أقامه مصفيا ,ومراعاة القرارات التي يتخذها الشركاء بالاجماع في اثناء التصفية.

Art. 928 - Le liquidateur représente la société en liquidation, et il en a l'administration.

Son mandat comprend tous les actes nécessaires afin de réaliser l'actif et acquitter le passif, notamment le pouvoir d'opérer le recouvrement des créances, de terminer les affaires pendantes, de prendre toutes les mesures conservatoires requises par l'intérêt commun, de faire toute publicité nécessaire afin d'inviter les créanciers à présenter leurs créances, de payer les dettes sociales liquides et exigibles, de vendre judiciairement les immeubles de la société qui ne peuvent se partager commodément, de vendre les marchandises en magasin et le matériel, le tout sauf les réserves exprimées dans l'acte qui le nomme ou les décisions qui seraient prises par les associés à l'unanimité au cours de la liquidation.

اذا لم يحضر احد الدائنين المعروفين ,حق للمصفي إيداع المبلغ المستحق له اذا كان الايداع متحتما .اما الديون غير المستحقة او المتنازع عليها فيجب عليه ان يحتفظ لها بمبلغ من النقود كاف لإيفائها وان يضعه في محل امين.

Art. 929 - Si un créancier connu ne se présente pas, le liquidateur est autorisé à consigner la somme à lui due, dans le cas où la consignation est de droit.

Pour les obligations non échues ou en litige, il est tenu de réserver et de déposer en lieu sûr une somme suffisante pour y faire face.

اذا لم تكن اموال الشركة كافية لايفاء الديون المستحقة ,وجب على المصفي ان يطلب من الشركاء المبالغ اللازمة اذا كان هؤلاء ملزمين بتقديمها بمقتضى نوع الشركة او اذا كانوا لا يزالون مدينونين بجميع حصتهم في رأس المال او بقسم منها .وتوزع حصص الشركاء المعسرين على سائر الشركاء بنسبة ما يجب عليهم التزامه من الخسائر .

Art. 930 - Au cas où les fonds de la société ne suffisent pas à payer le passif exigible, le liquidateur doit demander aux associés les sommes à ce nécessaires, si les associés sont tenus de les fournir d'après la nature de la société, ou s'ils sont encore débiteurs de tout ou partie de leur apport social. La part des associés insolubles de réparti sur les autres dans la proportion où ils sont tenus des pertes.

للمصفي ان يقترض ويرتبط بموجبات اخرى حتى عن طريق التحويل التجاري ,وان يظهر الاسناد التجارية ويمنح المهل ويفوض ويقبل التفويض ويرهن اموال الشركة ,كل ذلك على قدر ما تقتضيه مصلحة التصفية ,ما لم يصرح بالعكس في صك توكيله.

Art. 931 - Le liquidateur peut contracter des emprunts et autres obligations, même par voie de change, endosser des effets de commerce, accorder des délais, donner et accepter des délégations, donner en nantissement les biens de la société, le tout si le contraire n'est pas exprimé dans son mandat et seulement dans la mesure strictement requise par l'intérêt de la liquidation.

المادة 932

لا يجوز للمصفي عقد الصلح ولا التحكيم ولا التخلي عن التأمينات الا مقابل بدل او تأمينات اخرى معادلة لها. كذلك لا يجوز له ان يبيع جزافا المحل التجاري الذي فوضت اليه تصفيته ولا ان يجري تفرغا بلا عوض ولا ان يشرع في اعمال جديدة ما لم يرخص له في ذلك صراحة. وانما يحق له ان يقوم باعمال جديدة على قدر ما تقتضيه الضرورة لتصفية الاشغال المعلقة. فان خالف هذه الاحكام, كان مسؤولا شخصيا عن الاعمال التي شرع فيها. واذا كان هناك عدة مصفين كانوا متضامنين في التبعة.

Art. 932 - Le liquidateur ne peut ni transiger, ni compromettre, ni abandonner des sûretés, si ce n'est contre paiement ou contre des sûretés équivalentes, ni céder à forfait le fonds de commerce qu'il est chargé de liquider, ni aliéner à titre gratuit, ni entamer des opérations nouvelles, s'il n'y est expressément autorisé. Il peut toutefois engager des opérations nouvelles dans la mesure où elles seraient nécessaires pour liquider les affaires pendantes. En cas de contravention, il est personnellement responsable des opérations engagées; cette responsabilité est solidaire, lorsqu'il y a plusieurs.

المادة 933

يحق للمصفي ان يستنيب غيره في اجراء امر او عدة امور معينة ويكون مسؤولا عن الاشخاص الذين يستنيبهم, وفقا للقواعد المختصة بالوكالة.

Art. 933 - Le liquidateur peut déléguer à des tiers le pouvoir de faire un ou plusieurs actes déterminés: il répond, d'après les règles relatives au mandat, des personnes qu'il se substitue.

المادة 934

لا يجوز للمصفي وإن كان قضائيا , ان يخالف القرارات التي اتخذها ذوو الشأن بالاجماع فيما يختص بادارة شؤون المال المشترك.

Art. 934 - Le liquidateur, même judiciaire, ne peut s'écarter des décisions prises à l'unanimité par les intéressés et ayant trait à la gestion de la chose commune.

المادة 935

يجب على المصفي عند كل طلب , أن يقدم للشركاء أو لاصحاب الحقوق الشائعة , المعلومات الوافية عن حالة التصفية , وأن يضع تحت تصرفهم الدفاتر والاوراق المختصة باعمال التصفية.

Art. 935 - Le liquidateur est tenu de fournir aux communistes ou associés, à toute requête, des renseignements complets sur l'état de la liquidation, et de mettre à leur disposition les registres et documents relatifs à ces opérations.

المادة 936

ان المصفي ملزم بالموجبات التي تترتب على الوكيل المأجور فيما يختص بتقديم حساباته واعادة المال الذي قبضه عن طريق وكالته. وعليه ان ينظم عند نهاية التصفية قائمة الجرد وموازنة الموجودات والديون ويلخص فيها جميع الاعمال التي أجراها والحالة النهائية التي نتجت عنها.

Art. 936 - Le liquidateur est tenu de toutes les obligations du mandataire salarié, en ce qui concerne la reddition de ses comptes et la restitution de ce qu'il a touché à l'occasion de son mandat.

Il doit, à la fin de la liquidation, dresser un inventaire et un bilan actif et passif, résumant toutes les opérations par lui accomplies et la situation définitive qui en résulte.

المادة 937

لا تعد وكالة المصفي بدون مقابل. واذا لم تعين أجرته فللقاضي ان يحدد مقدارها. ويبقى لاصحاب الشأن حق الاعتراض على القيمة المقررة.

Art. 937 - Le mandat du liquidateur n'est pas présumé gratuit. Lorsque les honoraires du liquidateur n'ont pas été fixés, il appartient au juge de les liquider, sauf le droit des intéressés de s'opposer à la taxe.

المادة 938

ليس للمصفي الذي دفع من ماله ديونا مشتركة الا حق إقامة الدعاوي المختصة بالدائنين الذين أوفي دينهم. وليس له حق الرجوع على الشركاء أو على اصحاب الحقوق الشائعة الا بنسبة حصصهم.

Art. 938 - Le liquidateur qui a payé de ses deniers les dettes communes ne peut exercer que les droits des créanciers qu'il a désintéressés; il n'a de recours contre les associés ou communistes qu'à proportion de leurs intérêts.

المادة 939

بعد نهاية التصفية وتسليم الحسابات يودع المصفي دفاتر الشركة المنحلة واوراقها ومستنداتها ,قلم المحكمة او محلا آخر امينا تعينه المحكمة ,ما لم تعين غالبية الشركاء شخصا لاستلامها .ويجب ان تبقي محفوظة في المحل المذكور مدة خمس عشرة سنة من تاريخ الايداع .ويحق لذوي الشأن ولورثتهم او خلفائهم في الحقوق او للمصفين ان يراجعوا المستندات ويدققوا فيها.

Art. 939 - Après la fin de la liquidation et la remise des comptes, les livres, papiers et documents de la société dissoute sont déposés par le liquidateur au greffe du tribunal ou autre lieu sûr, qui est désigné par le tribunal, si les intéressés ne lui indiquent, à la majorité, la personne à laquelle il doit remettre ce dépôt. Ils doivent y être conservés pendant quinze ans à partir de la date du dépôt.

Les intéressés et leurs héritiers et ayants-cause, de même que les liquidateurs, ont toujours le droit de consulter ces documents et de les consulter.

المادة 940

اذا خلا مركز احد المصفين او مراكز عدة منهم بسبب الوفاة او الافلاس او الحجر او العدول او العزل ,عين الخلف على الطريقة الموضوعة لتعيينهم.

Art. 940 - Si un ou plusieurs liquidateurs viennent à manquer par mort, faillite ou interdiction, renonciation ou révocation, ils doivent être remplacés de la manière établie pour leur nomination.

الجزء الثاني - في القسمة

المادة 941) عدلت بموجب قانون 0/1954)

للشركاء ان يتفقوا على القسمة بالطريقة التي يرونها. واذا كان بينهم غير ذي اهلية او غائب غيبة متقطعة. فلا تكفي موافقة ممثله الشرعي بل يجب ان يحكم القاضي المدني المختص بالتصديق على القسمة لتصبح نافذة.

Les sociétaires peuvent se mettre d'accord pour procéder au partage de la manière dont ils avisent.

Si l'une des parties n'est pas libre de ses droits ou s'il y a parmi elles un absent, l'accord du représentant légal ne suffit pas, mais il est nécessaire que le partage soit confirmé et rendu exécutoire par une décision du juge civil compétent.

المادة 942) عدلت بموجب قانون 0/1954)

إذا اختلف الشركاء على القسمة أو كان بينهم غير ذي اهلية أو غائب غيبة منقطعة ولم يصادق القاضي على القسمة الرضائية كان لكل من الشركاء أن يقيم الدعوى أمام المحكمة بوجه جميع الشركاء وأصحاب الحقوق العينية المدرجة أسماؤهم في السجل العقاري أو في كشف المختار في العقارات غير المحررة والمحددة. وعلى المحكمة أن تستعين بأهل الخبرة لتقويم المال الشائع وقسمته عينا دون أن تقوت على أحد الشركاء المنفعة المقصودة منه قبل القسمة مع مراعاة خصائص كل قسم وتأمين استقلاله بقدر الامكان بحقوق الارتفاق. ويجب أن تراعى أيضا القواعد الآتية:

- 1 - في العقارات المتلاصقة - تعين أنصبة الشركاء بطريقة الضم والفرز.
 - 2 - في العقارات غير المتلاصقة - ينظر إليها كأنها مجتمعة وتعين الانصبة على أساس قيمتها وبصورة يمكن معها أن يختص واحد أو أكثر من الشركاء بقطعة أو عدة قطع.
 - 3 - في حالة ضالة الحصص، واستحالة تعيين الانصبة على أساس أصغرها، يمكن الجمع بين الحصص الضئيلة وضمها إلى نصيب واحد أو أكثر.
 - 4 - في حال التفاوت بين الانصبة - يجري تعديلها بالنقد لغاية الخمس من قيمتها.
 - 5 - يجري اختيار الانصبة - بطريقة القرعة ما لم يكن لأحد الشركاء عقار ملاصق للعقار المشترك فيعطى نصيبه من القسم الملاصق.
 - 6 - وعلى القاضي أن يعين طريقة القرعة مراعى مصلحة الشركاء فيما تستلزمه من جمع أنصبة كل منهم أو تفريقها.
 - 6 - إذا استحالت القسمة عينا، يصار إلى بيع المال بالمزاد العلني ووفقا لأحكام قانون التنفيذ بواسطة دائرة الاجراء على أن يتخذ بدل التخمين أساسا للمزايدة الاولى.
- ويمكن حصر المزايدة بين الشركاء إذا اتفقوا على ذلك .

S'il y a contestation, ou si l'une des parties n'est pas libre de ses droits, ou s'il y a parmi elles un absent et que le Tribunal n'a pas ratifié le partage amiable, chacun des sociétaires pourra intenter une action à l'encontre des autres et à l'encontre des titulaires de droits réels inscrits au registre foncier ou dans l'attestation du moukhtar, pour les bien-fonds non cadastrés.

Le Tribunal pourra se faire assister par des experts chargés d'évaluer le bien indivis et de la partager en droits réels sans porter atteinte au bénéfice escompté avant le partage par chacun des sociétaires, et ce compte tenu des spécifications propres à chaque lot et en assurant, dans la mesure du possible, à ce lot don autonomie en ce qui concerne les servitudes.

Il sera également tenu compte des règles suivantes:

- 1 - Dans les bien-fonds contigus, les lots des sociétaires seront déterminés par remembrement et délimitation.
- 2 - Les bien-fonds non contigus seront considérés comme groupés et les lots déterminés sur la base de leur valeur globale et de telle manière qu'il soit possible d'accorder à l'un ou plusieurs sociétaires une ou plusieurs parcelles.
- 3 - Lorsqu'il apparaît que les parts sont trop petites et qu'il est impossible de déterminer les lots sur la base de la plus petite part, on pourra grouper les petits lots et les attribuer à un ou plusieurs sociétaires.
- 4 - En cas de disproportion entre les lots, ceux-ci seront modifiés par de la monnaie jusqu'à concurrence du cinquième de leur valeur.
- 5 - Le choix des lots sera déterminé par tirage au sort, à moins que l'un des sociétaires ne possède un bien-fonds contigu au bien-fonds commun. En ce cas sa part sera le lot contigu.

Il appartiendra au juge de fixer la procédure du tirage au sort, en prenant en considération l'intérêt des sociétaires en ce qu'exige le regroupement de leurs lots ou leur séparation.

- 6 - Si le partage en droits réels s'avère impossible, le bien sera vendu aux enchères publiques, conformément à la loi sur l'exécution des jugements, par l'intermédiaire du Bureau Exécutif. Le taux de l'évaluation par expert sera alors pris comme base de la première mise aux enchères. Les sociétaires pourront se mettre d'accord pour limiter entre eux seuls la vente aux enchères.

غيابهم ,ويمكنهم التدخل على نفقتهم .ويحق لهم ايضا طلب ابطال القسمة اذا كانت قد أجريت بالرغم من اعتراضهم.

Art. 943 - Les créanciers communs, ainsi que les créanciers de l'un des copartageants en déconfiture, peuvent s'opposer à ce qu'on procède au partage ou à la licitation hors de leur présence et peuvent y intervenir à leurs frais; ils peuvent aussi faire annuler le partage auquel on aurait procédé malgré leur opposition.

المادة 944

للشركاء المتقاسمين او لاحدهم ان يوقفوا دعوى ابطال القسمة بايفاء الدائن او بايداع المبلغ الذي يدعيه.

Art. 944 - Les copartageants, ou l'un d'eux, peuvent arrêter la demande d'annulation du partage en désintéressant le créancier, ou en consignat la somme par lui réclamée.

المادة 945

ان الدائنين الذين أرسلت اليهم الدعوة حسب الاصول ولم يحضروا الا بعد الفراغ من القسمة لا يحق لهم ان يطالبوا بابطالها ,على انه اذا لم يترك مبلغ كاف لايفاء ديونهم ,حق لهم ان يستوفوا حقوقهم من الملك المشترك اذا كان قد بقي منه جزء لم تجر عليه القسمة ,والاجاز لهم مدعاة الشركاء المتقاسمين على القدر المعين بمقتضى نوع الشركة سواء أكانت شركة عقد ام شركة ملك.

Art. 945 - Les créanciers, dûment appelés, qui surviennent après le partage consommé, ne peuvent le faire annuler; mais, s'il n'a pas été réservé une somme suffisante pour les désintéresser, ils peuvent exercer leurs droits sur la chose commune, au cas où il en resterait une partie qui n'est pas encore partagée; dans le cas contraire, ils peuvent suivre leurs actions contre les copartageants dans la mesure déterminée par la nature de la société ou de la communauté.

المادة 946

يعد كل متقاسم كأنه مالك في الاصل للاشياء التي خرجت في نصيبه او التي اشتراها بالمزاد عند بيع المال المشترك ,وكانه لم يكن مالكا قط لسائر الاشياء .

Art. 946 - Chacun des copartageants est censé avoir eu, dès l'origine, la propriété des effets compris dans son lot, ou par lui acquis sur licitation, et n'avoir jamais eu la propriété des autres effets..

المادة 947

لا يجوز ابطال القسمة سواء أكانت اتفاقية ام قانونية ام قضائية الا بسبب الغلط او الاكراه او الخداع او الغبن.

Art. 947 - Le partage, soit conventionnel, soit légal, soit judiciaire, ne peut être annulé que pour erreur, violence, dol ou lésion.

المادة 948) عدلت بموجب قانون 0/1954)

يضمن المتقاسمون بعضهم لبعض ما قد يقع من تعرض أو استحقاق لسبب سابق للقسمة ويكون كل منهم ملزما بنسبة حصته بالتعويض على مستحقي الضمان على اساس قيمة الشيء وقت القسمة.
واذا كان احد المتقاسمين معسرا يوزع ما يترتب عليه لمستحق الضمان على جميع المتقاسمين الاخرين بنسبة مقدار نصيب كل منهم .

Les copartageants se doivent mutuellement la garantie de leurs lots pour toute atteinte ou échéance par une cause antérieure au partage. Chacun d'eux est obligé d'indemniser, en proportion de son lot, le bénéficiaire de la garantie, et ce compte tenu de la valeur de la chose au jour du partage.

Si l'un des copartageants est en déconfiture, ce qui est dû par lui au bénéficiaire de la garantie est réparti entre les autres copartageants en proportion de leurs lots.

المادة 949

ان ابطال القسمة للاسباب التي عينها القانون يرجع كلا من المتقاسمين الى الحال التي كان عليها من الوجهة القانونية والعملية عند حصول القسمة ,مع مراعاة الحقوق التي اكتسبها شخص ثالث حسن النية وفاقا للاصول ومقابل بدل ويجب ان تقام دعوى الابطال في السنة التي تلي القسمة ,ولا تقبل بعد انقضائها .

Art. 949 - L'annulation du partage, pour les causes établies par la loi, remet chacun des copartageants dans la situation de droit et de fait qu'il avait au moment du partage, sauf les droits régulièrement acquis, à titre onéreux, par les tiers de bonne foi.

L'action en nullité doit être intentée dans l'année qui suit le partage; elle n'est pas recevable après ce délai.

الكتاب العاشر - في عقود الغرر

الباب الاول - في الضمان

الفصل الاول - في الضمان بوجه عام

الجزء الاول - :احكام عامة

المادة 950

الضمان هو عقد بمقتضاه يلتزم شخص (بعض الموجبات عند نزول بعض الطوارئ بشخص المضمون او بامواله ,مقابل دفع بدل يسمى القسط او الفريضة.

Art. 950 - L'assurance est un contrat par lequel une personne (assureur) s'oblige, moyennant une rémunération appelée prime ou cotisation, à certaines prestations au cas où se réaliseraient certaines éventualités relatives aux biens ou à la personne de l'assuré.

المادة 951

تطبق احكام هذا الباب على الضمان ذي الاقساط ولكنها لا تطبق على شركات الضمان المتبادل ونقابات الضمان اذا كانت مخالفة للقوانين او للانظمة الموضوعة لتلك الشركات او النقابات.

Art. 951 - Les dispositions du présent titre régissent les assurances à primes mais ne s'appliquent pas aux assurances mutuelles et aux syndicats de garantie, lorsqu'elles sont contraires aux lois ou aux règlements qui régissent ces dernières assurances.

المادة 952

تبقى الضمانات البحرية خاضعة لقانون التجارة وللقوانين المختصة بها.

Art. 952 - Les assurances maritimes demeurent exclusivement régies par le code de commerce et les lois qui leur

sont propres.

المادة 953

جميع احكام هذا الباب التي لم يصرح على وجه خاص بانها مربية الاجراء بالرغم من كل اتفاق مخالف او بان عدم رعايتها موجب للبطلان , لا تكون الا بمثابة تأويل لمشينة المتعاقدين ويجوز الحيد عنها بمقتضى نص صريح.

Art. 953 - Toutes les dispositions du présent titre qui ne sont point formellement déclarées applicables nonobstant toutes conventions contraires ou à peine de nullité, ne sont qu'interprétatives de la volonté des parties et il peut y être dérogé par des stipulations formelles.

المادة 954

يجوز للضامن ان يضمن الغير المخاطر التي ضمنها ويجوز ان يشمل هذا التضمن عقد ضمان معين او عدة عقود او جميع العقود التي عقدها الضامن وفي جميع الاحوال يكون الضامن وحده مسؤولا تجاه المضمون.

Art. 954 - L'assureur peut se faire réassurer contre les risques qu'il a assurés.

La réassurance peut s'appliquer soit à un contrat d'assurance déterminé, soit à un certain nombre, soit à la totalité des contrats conclus par l'assureur.

Dans tous les cas, l'assureur est seul responsable vis-à-vis de l'assuré.

المادة 955

ان الضمان المختص بالاموال لا يكون الا عقد تعويض ولا يجوز ان يجعل الشخص المضمون , بعد وقوع الطوارئ , في حالة مالية احسن من التي كان عليها لو لم يقع الطارىء .

Art. 955 - L'assurance relative aux biens ne peut être qu'un contrat d'indemnité; elle ne doit pas placer l'assuré, en cas de sinistre, dans une situation pécuniaire meilleure que si aucun risque ne s'était réalisé.

المادة 956

اذا عقد الضمان على مبلغ من المال يتجاوز قيمة الشيء المضمون ووجد هناك غش او خداع من قبل احد المتعاقدين , كان العقد باطلا بالنظر الى هذا الفريق , وجاز فوق ذلك اعطاء بدل العطل والضرر للفريق الذي تقرر الابطال لمصلحته من اجل هذا السبب واذا لم يكن غش ولا خداع , فالعقد يعد صحيحا على قدر قيمة الشيء المضمون الحقيقية لا غير .
ولا يحق للضامن استيفاء الاقساط عن المقدار الزائد . على ان الاقساط المستحقة واقساط السنة الجارية فقط تبقى مكتسبة للضامن على وجه قطعي .

Art. 956 - Lorsqu'un contrat d'assurance a été consenti pour une somme supérieure à la valeur de la chose assurée, s'il y a eu dol ou fraude de l'une des parties, le contrat est nul à son égard et des dommages et intérêts peuvent en outre être alloués à la partie au profit de laquelle la nullité a été prononcée pour cette cause.

S'il n'y a eu ni dol, ni fraude, le contrat est valable, mais seulement jusqu'à concurrence de la valeur réelle des objets assurés, et l'assureur n'aura pas droit aux primes pour l'excédent. Seules, les primes échues et la prime de l'année courante lui resteront définitivement acquises.

المادة 957

ان المبالغ المضمونة في عقود ضمان الحياة) الضمان في حالة الوفاة والضمان في حالة الحياة (تعين على وجه قطعي في لائحة الشروط وعندما يكون الضمان معقودا على الحوادث التي تصيب الاشخاص لا يجوز ايضا ان يكون المبلغ المضمون الذي عين في لائحة الشروط موضوعا للنزاع.

Art. 957 - En matière d'assurances sur la vie (assurance en cas de décès et assurance en cas de vie), les sommes assurées sont définitivement fixées par la police.

La fixation des sommes assurées faite dans la police ne peut non plus être contestée en matière d'assurance contre les accidents atteignant les personnes.

المادة 958

لا يجوز لشخص واحد ان يعقد عدة ضمانات مختصة بشيء واحد وبالاخطار نفسها مقابل مبلغ اجمالي يتجاوز قيمة الشيء المضمون واذا عقدت ضمانات مختلفة بدون احتيال في تاريخ واحد او في تواريخ مختلفة مقابل مبلغ اجمالي يتجاوز قيمة الشيء المضمون فتكون تلك العقود كلها صحيحة ,وينتج كل واحد منها مفعوله على نسبة القيمة المعينة له بشرط ان لا تتجاوز قيمة الشيء المضمون بتمامها ويجوز التخلص من احكام هذه مادة بوضع بند في لائحة الشروط يقضي باتباع قاعدة ترتيب التواريخ او يوجب التضامن بين الضامنين.

Art. 958 - Une même personne ne peut contracter plusieurs assurances relativement à une même chose et aux même risques pour une somme totale excédant la valeur de la chose assurée.

Quand plusieurs assurances sont contractées sans fraude soit à la même date, soit à des dates différentes, pour une somme totale supérieure à la valeur de la chose assurée, elles sont toutes valables et chacune d'elles produit ses effets en proportion de la somme à laquelle elle s'applique jusqu'à concurrence de l'entière valeur de la chose assurée.

Cette disposition peut être écartée par une clause de la police adoptant la règle de l'ordre des dates ou stipulant la solidarité entre les assureurs.

المادة 959

اذا كان عقد الضمان لا يشمل سوى قسم من قيمة الشيء المضمون ,عد الشخص المضمون كأنه ما زال ضامنا لنفسه القسم الباقي فيتحمل من ثم قسما يناسبه من الضرر إلا اذا نص صريحا على انه يحق للشخص المضمون - ضمن حدود مبلغ الضمان - ان يتناول تعويضا كاملا اذا لم يتجاوز الضرر القيمة المضمونة.

Art. 959 - Si l'assurance ne couvre qu'une partie de la valeur de la chose assurée, l'assuré est considéré comme restant son propre assureur pour l'excédent et supporte, en conséquence, une part proportionnelle du dommage, à moins qu'il ne soit expressément stipulé que, dans les limites de la somme assurée, l'assuré obtiendra une indemnité complète des l'instant où le dommage ne dépassera pas cette somme.

المادة 960

كل شخص له مصلحة في المحافظة على شيء يمكنه ان يعقد له ضمانا ويكون هذا الحق خصوصا للمالك والمستثمر والدائن المرتهن او الممتاز أو مرتهن الريع العقاري ولكل شخص معرض لأن يكون مسؤولا عن هلاك الشيء الموجود في حيازته او عن تعيبه.

Art. 960 - Toute personne ayant intérêt à la conservation d'une chose peut la faire assurer.

Il en est ainsi notamment du propriétaire, de l'usufruitier, du créancier hypothécaire, privilégié, de l'antichrésiste (Créancier ayant une sûreté réelle lui permettant de percevoir les fruits et les revenus d'un immeuble qui lui est remis par son débiteur, jusqu'au règlement de la créance) et d'autre part, de toute personne exposée à être exposée à être déclarée responsable de la perte ou de la détérioration de la chose qu'elle détient.

المادة 961

يجوز عقد الضمان بمقتضى وكالة عامة او خاصة او بلا وكالة لمصلحة شخص معين.

وفي هذه الحالة يستفيد من الضمان الشخص الذي عقد لمصلحته وان لم يوافق عليه الا بعد وقوع الطارئ يجوز ايضا عقد الضمان لمصلحة

شخص غير معين ويكون هذا البند بمثابة عقد ضمان في مصلحة الشخص الذي يوقع لائحة الشروط وبمباشرة تعاقد للغير في مصلحة الشخص الذي يستفيد من هذا البند، معروفا كان أو مستقبلا ان موقع لائحة الشروط المختصة بالضمان المعقود لمصلحة شخص غير معين ملزم وحده تجاه الضامن بدفع القسط ولكن الاعتراضات التي يمكن الضامن ان يتذرع بها تجاه الموقع يمكن ايضا الاحتجاج بها تجاه الشخص الذي يستفيد من الضمان ايا كان هذا الشخص.

Art. 961 - L'assurance peut être contractée en vertu d'un mandat général ou spécial, ou même sans mandat, pour le compte d'une personne déterminée. Dans ce dernier cas, l'assurance profite à la personne pour le compte de laquelle elle a été conclue, alors même que la ratification n'aurait lieu qu'après le sinistre.

L'assurance peut aussi être contractée pour le compte de qui il appartiendra.

Cette déclaration vaudra tant comme assurance, au profit du souscripteur de la police, que comme stipulation pour autrui, au profit du bénéficiaire connu ou éventuel de la dite clause.

Le souscripteur d'une assurance contractée pour le compte de qui il appartiendra sera seul tenu du payement de la prime envers l'assureur, mais les exceptions que l'assureur aurait pu lui opposer seront également opposables au bénéficiaire de la police, quel qu'il puisse être.

المادة 962

تعيين مدة العقد في لائحة الشروط ويجوز الاشتراط بان العقد يتجدد حتما تجددًا ضمناً اذا لم يصرح المضمون برغبته قبل نهاية المدة المعينة في لائحة الشروط الحالية. ولا يجري مفعول هذا التجديد الا سنة فسنة اذ يبقى للمضمون الحق في فسخ العقد في اي وقت شاء بالرغم من كل نص مخالف.

Art. 962 - La durée du contrat est fixée par la police.

Il peut être stipulé qu'à défaut de déclaration de l'assuré avant l'expiration de la police actuelle, le contrat sera prolongé de plein droit par tacite reconduction. Celle-ci ne produira néanmoins son effet que d'année en année, l'assuré conservant à toute époque le droit de dénoncer le contrat et cela nonobstant toute stipulation contraire.

الجزء الثاني - في اثبات عقد الضمان وصيغة لائحة الشروط وكيفية تحويلها

المادة 963

ينظم عقد الضمان خطأ في سند مسجل لدى كاتب العدل او سند عادي فاذا كان السند عادياً وجب ان ينظم منه عدد من النسخ الاصلية بقدر ما يكون هناك متعاقدون ذوو مصالح متميزة. ويجب ان يذكر في كل نسخة عدد النسخ الاصلية التي نظمت وكل اضافة الى عقد الضمان الاصيلي وكل تعديل فيه يجب اثباتهما في ذيل يوقعه المتعاقدون وهذه الاحكام لا تمنع ان يكون الضامن ملزماً تجاه المضمون، حتى قبل تسليم لائحة الشروط او الذيل الاضافي، اذا اثبت المضمون ان الضامن قبل العقد بمقتضى مذكرة وقتية.

Art. 963 - Le contrat d'assurance est rédigé par écrit. Il peut être passé devant notaire ou fait sous seing privé.

L'acte sous seing privé doit être dressé en autant d'originaux qu'il y a de parties ayant un intérêt distinct, et chaque original doit contenir la mention du nombre total des originaux qui ont été faits.

Toute addition ou modification au contrat d'assurance primitif doit être constatée par un avenant signé des parties.

Les présentes dispositions ne font pas obstacle à ce que, même avant la délivrance de la police ou de l'avenant, l'assureur ne soit engagé vis-à-vis de l'assuré si celui-ci justifie avoir reçu son acceptation provisoire sous la forme d'une note de couverture.

المادة 964

يؤرخ عقد الضمان في يوم إبرامه ويبين فيه:

- 1 -الشيء المضمون
- 2 -اسما الضامن والمضمون ومحل اقامتهما
- 3 -نوع الاخطار المضمونة
- 4 -تاريخ ابتداء الاخطار وتاريخ انتهائها
- 5 -القيمة المضمونة
- 6 -القسط او بدل الضمان
- 7 -خضوع المتعاقدين لحكم محكمين عند قيام التنازع اذا كانوا قد اتفقوا على ذلك ويجوز ان تكون لائحة الشروط لشخص مسمى او " للامر " او لحاملها وتحول لائحة الشروط المحررة" للامر "بطريقة التظهير ولو على بياض لا تسري احكام هذه مادة على عقود ضمان الحياة الا وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 999.

Art. 964 - Le contrat d'assurance est daté du jour où il est souscrit.

Il indique:

La chose assurée;

Les noms et domiciles de l'assuré et de l'assureur;

La nature des risques garantis;

Le moment auquel les risques doivent commencer et finir;

La somme assurée ;

La prime ou coût de l'assurance ;

La soumission des parties à des arbitres, en cas de contestation, si elle a été convenue.

La police d'assurance peut être à personne dénommée, à ordre ou au porteur.

Les polices à ordre se transmettent pas voie d'endossement, même en blanc.

Le présent article ne sera, toutefois; applicable aux contrats d'assurance sur la vie que dans les conditions prévues par l'article 999.

المادة 965

يحق للضامن ان يتذرع تجاه حامل لائحة الشروط ,وان تكن محررة للامر او لحاملها ,بالاعتراضات المختصة بها التي كان في وسعه الاحتجاج بها على المضمون الاول فيما لو كان التحويل لم يحصل.

Art. 965 - L'assurance peut opposer au porteur de la police, même à ordre ou au porteur, les exceptions se rattachant à cette police qui auraient été opposables à l'assuré originaire, si la transmission de la police n'avait pas eu lieu.

الجزء الثالث - في موجبات الضامن والمضمون وفي البطلان والفسخ

الفقرة الاولى - في موجبات الضامن وحقوقه في الادعاء

المادة 966

يكون الضامن مسؤولا عن الهلاك أو الضرر اللذين يقعان بقوة قاهرة او بحادث غير متوقع او ينجمان عن خطأ من المضمون على ان الضامن لا يكون مسؤولا عن الهلاك او الضرر الذي يقع بسبب خطأ اقترفه المضمون عن قصد وان يكن هناك اتفاق على العكس.

Art. 966 - Les pertes et dommages occasionnés par des cas de force majeure ou fortuits ou causés par la faute de l'assuré sont à la charge de l'assureur.

Toutefois l'assureur ne répond pas, nonobstant toute convention contraire, des pertes et dommages provenant d'une faute intentionnelle de l'assuré.

يضمن الضامن الهلاك والضرر اللذين يحدثهما الاشخاص الذين يكون المضمون مسؤولا عنهم مدنيا , ايا كان نوع خطاءهم واية كانت أهميته.

Art. 967 - L'assureur est garant des pertes et dommages causés même par des personnes dont l'assuré est civilement responsable, quelles que soient la nature et la gravité des fautes de ces personnes.

لا يكون الضامن مسؤولا عن التعيب او العطل او النقصان الذي يصيب الشيء المضمون من جراء عيب ملازم له.

Art. 968 - Les déchets, diminutions et pertes subis par la chose assurée et qui proviennent de son vice propre ne sont pas à la charge de l'assureur.

لا يكون الضامن مسؤولا عن الهلاك او الضرر الذي تحدثه حرب خارجية او حرب اهلية او فتنة او حركة قومية ما لم يكن هناك اتفاق على العكس وعلى الضامن إقامة البينة على أن الهلاك او الضرر ناشيء عن احد هذه الاسباب . وكل نص يوجب على المضمون اقامة البرهان على ان الضرر او الهلاك غير ناشيء عن احد هذه الاسباب , يكون باطلا.

Art. 969 - L'assureur ne répond pas, sauf convention contraire, des pertes et dommages occasionnés soit par le guerre étrangère, soit par la guerre civile, soit par des émeutes ou par des mouvements populaires.

La preuve que les pertes et dommages proviennent d'une de ces causes incombe à l'assureur. Toute clause obligeant l'assuré à prouver que les pertes et dommages ne proviennent pas de l'une de ces causes est nulle.

لا يلزم الضامن بما يزيد عن القيمة المضمونة ولكن يجب عليه , ضمن حدود تلك القيمة , ان يدفع للمضمون ما انفقه في سبيل تخفيف الضرر عند تحقق الخطر . ويلزم الضامن بهذا الموجب مع قطع النظر عن النتيجة الحاصلة . وللقاضي ان يقرر رفض المصاريف او تخفيضها اذا رأى انها مصروفة بدون سبب كاف او مبالغ فيها.

Art. 970 - L'assureur ne peut être tenu au delà de la somme assurée.

Mais, dans les limites de cette somme, l'assureur est obligé de rembourser à l'assuré les dépenses faites pour atténuer le dommage en cas de réalisation des risques. Cette obligation existe pour l'assureur, indépendamment du résultat obtenu. Les tribunaux peuvent l'écarter ou la réduire s'ils jugent que les dépenses ont été faites sans motif suffisant ou sont exagérées.

عندما يهلك جميع الشيء المضمون ينتهي عقد الضمان حتما ولا يحق للمضمون ان يطالب باسترجاع شيء من قسط السنة الجارية.

Art. 971 - En cas de perte totale de la chose assurée, l'assurance prend fin de plein droit et l'assuré ne peut réclamer aucune restitution sur la prime de l'année courante.

ان الضامن الذي دفع تعويض الضمان يحل حتما محل المضمون في جميع الحقوق والدعاوي المترتبة له على الاشخاص الآخرين الذين اوقعوا بفعلهم الضرر الذي ادى الى ايجاب التبعة على الضامن ويجوز للضامن ان يتملص من التبعة كلها او بعضها تجاه المضمون اذا استحال عليه الحلول محله في تلك الحقوق والدعاوي بسبب فعل من المضمون لا يحق للضامن , خلافا للاحكام السابقة , مداعة اولاد

المضمون او فروعه او اصوله او مصاهرية مباشرة او مأموريه او مستخدميه او عماله او خدمه ,وبوجه عام جميع الاشخاص الذين يسكنون عادة في بيت المضمون ,ما لم يكن هناك غش اقترفه احد هؤلاء الاشخاص.

Art. 972 - L'assureur qui a payé l'indemnité d'assurance est subrogé de plein droit dans tous les droits et actions de l'assuré contre les tiers qui, par leur fait, ont causé le dommage ayant donné lieu à la responsabilité de l'assureur.

L'assureur peut être déchargé, en tout ou en partie, de sa responsabilité envers l'assuré quand la subrogation ne peut plus, par le fait de l'assuré, s'opérer en faveur de l'assureur.

Par dérogation aux dispositions précédentes, l'assureur n'a aucun recours contre les enfants, descendants, ascendants, alliés en ligne directe, préposés, employés, ouvriers ou domestiques et généralement toute personne demeurant habituellement chez l'assuré, sauf le cas de fraude commise par une de ces personnes.

الفقرة الثانية - في موجبات المضمون

المادة 973

لا يجوز للمضمون على الاطلاق ان يتنازل عن الاشياء المضمونة.

Art. 973 - L'assuré ne peut faire aucun délaissement des objets assurés.

المادة 974

يجب على المضمون:

- اولا - ان يدفع الاقساط في المواعيد المعينة
- ثانيا - ان يطلع الضامن بوضوح عند اتمام العقد على جميع الاحوال التي من شأنها ان تمكنه من تقدير الاخطار التي يضمنها
- ثالثا - ان يعلم الضامن وفاقا لاحكام مادة 977 بما يجد من الاحوال التي من شأنها ان تزيد الاخطار
- رابعا - ان يعلم الضامن بكل طارئ يؤدي الى القاء التبعة عليه , وذلك في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ علمه به لا تطبيق احكام الفقرتين الثالثة والرابعة المتقدم ذكرهما على ضمان الحياة.

Art. 974 - L'assuré est obligé:

- 1) de payer la prime aux époques convenues;
- 2) de déclarer exactement à l'assureur lors de la conclusion du contrat, toutes les circonstances qui sont de nature à faire apprécier par celui-ci les risques qu'il prend à sa charge.
- 3) de déclarer à l'assureur, conformément à l'article 977, les circonstances nouvelles qui ont pour conséquence d'augmenter les risques.
- 4) de donner avis à l'assureur, dans les trois jours qui suivent celui où il en a eu connaissance, de tout sinistre de nature à entraîner la responsabilité de l'assureur.

Les dispositions des paragraphes 3 et 4 ci-dessus ne sont pas applicables aux assurances sur la vie.

المادة 975

تدفع الاقساط في محل اقامة المضمون ما عدا القسط الاول.

وسواء أكان القسط واجب الدفع في محل اقامة الضامن ام في محل اقامة المضمون, فان حكم عقد الضمان يقف بعد مرور عشرة ايام ابتداء من تاريخ انذار المضمون لتأخره عن دفع أحد الاقساط في ميعاده. ويتم الانذار بارسال كتاب مضمون باسم الشخص المضمون أو باسم الشخص الموكل بدفع الاقساط الى محل اقامتهما الاخير المعروف من الضامن. ويجب أن يصرح في هذا الكتاب بأنه مرسل في سبيل الانذار وان يذكر فيه تاريخ استحقاق القسط ونص هذه المادة.

ويحق للضامن بعد مرور عشرين يوما من تاريخ انقضاء المهلة المعينة في الفقرة السابقة أن يفسخ العقد أو أن يطالب بتنفيذه لدى القضاء. أما الفسخ فيمكن أن يتم بتصريح من الضامن في كتاب مضمون يرسله الى الشخص المضمون. أما في العقود التي تنص على عدم سقوط العقد عند تأخر المضمون عن دفع القسط المستحق فيعفى الضامن من ارسال الانذار ويستوفى القسط المستحق عفوا من الاحتياطي ويرسل الى المضمون كتابا مضمونا بذلك .

ان عقد الضمان الذي لم يفسخ، يعود الى انتاج مفاعيله للمستقبل، في ساعة الظهر من اليوم الذي يلي دفع القسط المتأخر الى الضامن واداء المصاريف عند الاقتضاء.

وان المهل المعينة في هذه المادة لا يدخل فيها يوم ارسال الكتاب المضمون، واذا كان اليوم الاخير من احدى هذه المهل يوم عطلة تمدد المهلة الى اليوم التالي.

ولا تطال تلك المهل بسبب المسافة، على انه اذا كان الانذار موجها الى محل خارج عن الاراضي اللبنانية فلا تسري مهلة العشرة الايام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة الا من يوم تقديم الكتاب المضمون المثبت بدفاتر ادارة البريد. وكل بند يتضمن تقصير المهل المعينة بمقتضى الاحكام السابقة او اعفاء الضامن من الانذار يكون باطلا .

Art. 975 - A l'exception de la première prime, les primes sont payables au domicile de l'assuré.

Que la prime soit quérable ou portable, à défaut du paiement à l'échéance de l'une des primes, l'effet de l'assurance est suspendu dix jours après la mise en demeure de l'assuré. Cette mise en demeure résulte de l'envoi d'une lettre recommandée adressée à l'assuré ou à la personne chargée du paiement des primes, à leur dernier domicile connu par l'assureur. Cette lettre doit indiquer expressément qu'elle est envoyée à titre de mise en demeure, rappeler la date de l'échéance de la prime et reproduire le texte du présent article.

L'assureur a le droit, vingt jours à partir de l'expiration du délai fixé par l'alinéa précédent, de résilier la police ou d'en poursuivre l'exécution en justice, la résiliation peut se faire par une lettre recommandée adressée à l'assuré.

Tandis que dans les contrats qui stipulent la non-résiliation pour le retard d'un assuré, dans le paiement d'une prime échue, l'assureur est dispensé de l'envoi d'une mise en demeure; la prime échue sera aussitôt perçue de la réserve et l'assureur en sera avisé par lettre recommandée.

L'assurance non résiliée reprend pour l'avenir ses effets à midi, le lendemain du jour où la prime arriérée et, s'il y a lieu, les frais, ont été payés à l'assureur.

Les délais fixés par le présent article ne comprennent pas le jour de l'envoi de la lettre recommandée. Quand le dernier jour d'un de ces délais est un jour férié, le délai est prolongé jusqu'au lendemain.

Ces délais ne sont pas augmentés à raison des distances; toutefois, lorsque la mise en demeure doit être adressée dans un lieu situé hors du territoire du Liban, le délai de dix jours fixé par le deuxième alinéa du présent article ne court que du jour de la présentation de la lettre recommandée constatée sur les registres de l'Administration des postes.

Toute clause réduisant les délais fixés par les dispositions précédentes ou dispensant l'assureur de la mise en demeure est nulle.

المادة 976

للضامن حق امتياز على الشيء المضمون لاستيفاء دين القسط واذا كان هذا الامتياز جاريا على مال غير منقول ,وجب ان يقيد في صيغة الرهن الاجباري وهو يلي في الترتيب امتياز المصاريف القضائية ومفعوله لا يشمل الا قيمة تعادل اقساط السنتين الاخيرتين .ولا يسري الا اذا كان عقد الضمان لم يفسخ.

Art. 976 - L'assureur a, pour la créance de la prime, un privilège sur la chose assurée.

Ce privilège doit, s'il porte sur un immeuble, être inscrit sous forme d'hypothèque forcée.

Il prend rang immédiatement après le privilège des frais de justice.

Il n'existe que pour une somme correspondant aux primes des deux dernières années, et seulement si l'assurance n'a pas été résiliée.

إذا نوى المضمون أن يأتي فعلا من شأنه أن يزيد المخاطر إلى حد أن الضامن لو كان عالما بتلك الزيادة لما تعاقد معه أو لما تعاقد إلا على قسط أكبر، كان من الواجب عليه قبل اتيان ذلك الفعل أن يعلنه للضامن بكتاب مضمون. وإذا تفاقت الاخطار بدون فعل من المضمون، وجب عليه اعلام الضامن في خلال ثمانية ايام على الاكثر من تاريخ علمه بتفاقم الاخطار. وفي كلا الحالتين يحق للضامن فسخ العقد إلا إذا رضي المضمون بزيادة القسط بناء على اقتراح الضامن. على أنه لا يحق للضامن أن يتنزع بتفاقم الاخطار إذا كان بعد علمه بها على وجه ما قد اظهر رغبته في بقاء الضمان ولا سيما إذا دوام على استيفاء الاقساط او دفع التعويض بعد وقوع الطارئ.

Art. 977 - Quand, par son fait, l'assuré aggrave les risques de telle façon que, si le nouvel état de choses avait existé lors du contrat, l'assureur n'aurait pas contracté ou ne l'aurait fait que moyennant une prime plus élevée, l'assuré doit en faire préalablement la déclaration à l'assureur par lettre recommandée.

Quand les risques sont aggravés sans le fait de l'assuré, celui-ci doit en faire la déclaration dans un délai maximum de huit jours à partir du moment où il a eu connaissance du fait de l'aggravation.

Dans l'un et l'autre cas, l'assureur a le droit de résilier le contrat, à moins que, sur sa proposition, l'assuré ne consente à une augmentation de prime.

Toutefois, l'assureur ne peut plus se prévaloir de l'aggravation des risques, quand, après en avoir eu connaissance de quelque manière que ce soit, il a manifesté son consentement au maintien de l'assurance, spécialement en continuant à recevoir les primes ou en payant, après un sinistre, une indemnité.

المادة 978

إذا كانت لائحة الشروط تشير إلى احوال خاصة قد نظر إليها بعين الاعتبار عند تعيين مقدار القسط، وكان من شأنها أن تزيد الاخطار، يحق للمضمون إذا زالت تلك الاحوال في اثناء الضمان، أن يطلب فسخ العقد إذا لم يرض الضامن بتخفيض ما يقابلها من القسط وان يكن هناك اتفاق على العكس.

Art. 978 - Si, pour la fixation de la prime, il a été tenu compte de circonstances spéciales mentionnées dans la police de nature à aggraver les risques et si ces circonstances viennent à disparaître au cours de l'assurance, l'assuré a le droit, nonobstant toute convention contraire, de résilier le contrat, si l'assureur ne consent pas la diminution de prime correspondante.

المادة 979

إذا توفي المضمون أو تفرغ عن الشيء المعقود عليه الضمان، فإن عقد الضمان يستمر لمصلحة الوارث أو المشتري بشرط أن يقوم بالموجبات التي كان المضمون ملزماً بها تجاه الضامن بمقتضى العقد. على أنه يحق في الحالة المتقدم ذكرها للضامن أو للوارث أو للمشتري أن يفسخ العقد الذي عقده المورث أو البائع، بإبلاغ رغبته للفريق الآخر. باطل كل اتفاق يشترط أداء مبلغ يتجاوز القسط السنوي على سبيل تعويض العطل والضرر للضامن إذا بيع الشيء المعقود عليه الضمان أو توفي المضمون واختار المشتري أو الوارث فسخ العقد حسبما تقدم في الفقرة الثانية من هذه مادة. وعندما يبيع الشيء المضمون يبقى البائع ملزماً تجاه الضامن بدفع الاقساط المستحقة ولكنه يبرأ من كل موجب، حتى على سبيل الكفالة، فيما يختص بالاقساط التي لم تستحق بعد، وذلك من تاريخ إبلاغه الضامن عقد البيع بموجب كتاب مضمون. وإذا وجد عدة ورثاء أو عدة مشترين واستمر عقد الضمان، كانوا ملزمين على وجه التضامن بدفع الاقساط.

Art. 979 - En cas de décès de l'assuré ou d'aliénation de la chose assurée, l'assurance continue de plein droit au profit de son héritier ou de son acquéreur, à charge par celui-ci d'exécuter toutes les obligations dont état tenu l'assuré vis-à-vis de l'assureur en vertu du contrat.

Il sera loisible toutefois, dans l'hypothèse ci-dessus, soit à l'assureur, soit à l'héritier ou à l'acquéreur de l'assuré, de résilier le contrat passé par leur auteur en informant l'autre partie de sa volonté à cet égard.

Est nulle toute clause par laquelle serait stipulée au profit de l'assureur, à titre de dommages et intérêts, une somme excédant le montant de la prime d'une année dans l'hypothèse d'aliénation de la chose assurée ou de décès

de l'assuré, si l'acquéreur ou l'héritier optait pour la résiliation du contrat ainsi qu'il est dit au paragraphe 2 du présent article.

En cas d'aliénation de la chose assurée, l'aliénateur reste tenu vis-à-vis de l'assureur du paiement des primes échues, mais il est libéré de tout engagement, même comme garant, en ce qui concerne les primes à échoir, à partir du moment où il a informé l'assureur de l'aliénation par lettre recommandée.

Lorsqu'il y a plusieurs héritiers ou plusieurs acquéreurs, si l'assurance continue, ils sont tenus solidairement au paiement des primes.

المادة 980

إذا وقع المضمون في الإفلاس أو التصفية القضائية قبل انتهاء مدة الضمان، يحق للضامن أن يفسخ العقد بعد انذار المضمون في محل إقامته بوجوب تقديم كفيل مالي في ظرف ثمانية أيام، إذا بقي الانذار بلا جدوى. ويتم الانذار بالفسخ بارسال كتاب مضمون. وللمضمون الحقوق نفسها إذا وقع الضامن في الإفلاس أو التصفية القضائية قبل تاريخ انقضاء الاخطار.

Art. 980 - En cas de faillite ou de liquidation judiciaire de l'assuré avant l'expiration de l'assureur, après sommation restée infructueuse faite au domicile de l'assuré d'avoir à fournir caution solvable dans les huit jours, peut résilier l'assurance. La sommation et la résiliation peuvent avoir lieu par lettre recommandée.

En cas de faillite ou de liquidation judiciaire de l'assureur avant la fin des risques, l'assuré a les mêmes droits.

المادة 981

إذا كان الشيء الذي عقد عليه الضمان هالكا وقت اتمام العقد أو أصبح غير معرض للاخطار، كان عقد الضمان باطلا. وفي هذه الحالة يجب على المضمون السوء النية ان يؤدي الى الضامن ضعفي القسط السنوي. وإذا اقيم البرهان على سوء نية الضامن وجب عليه ان يدفع للمضمون القيمة نفسها.

Art. 981 - L'assurance est nulle si, au moment du contrat, la chose assurée a déjà péri ou ne peut plus être exposée aux risques.

Dans ce cas, l'assuré dont la mauvaise foi est prouvée doit à l'assureur une somme double de la prime d'une année. En cas de preuve de la mauvaise foi de l'assureur, celui-ci paye une somme égale à l'assuré.

المادة 982

يجوز، يقطع النظر عن اسباب الابطال العادية، ان يبطل العقد بسبب تكتم الشخص المضمون أو تقديمه عن قصد تصريحاً كاذباً إذا كان هذا التكتّم أو الكذب من شأنهما ان يغيرا موضوع الخطر أو يخفّفاه في نظر الضامن. وإذا وقع الطارىء فان حكم هذا الابطال الخاص يبقى مرعياً وإن كان الخطر الذي كتّمه المضمون أو قدم في شأنه تصريحاً كاذباً لم يؤثر في وقوعه. أما الاقسط المدفوعة فتبقى للضامن، ويحق له أيضاً استيفاء جميع الاقساط المستحقة بمثابة بدل للعطل والضرر. على ان كتّم الضامن أو تصريحه الكاذب لا يؤدى الى بطلان عقد الضمان إذا لم يتم البرهان على سوء نية المضمون. إذا ظهر التكتّم أو الكذب قبل وقوع طارىء ما، فيحق للضامن ان يفسخ العقد بعد مرور عشرة ايام من تاريخ تبليغ الانذار الذي يرسله الى المضمون بكتاب مضمون الا اذا رضي الضامن بان يبقى العقد مقابل زيادة على القسط يرضى بها المضمون. وإذا لم يظهر التكتّم أو الكذب الا بعد وقوع الطارىء فيخفف التعويض بنسبة الفرق بين معدل الاقساط التي دفعت ومعدل الاقساط التي كان يجب ان تدفع فيما لو كانت المخاطر قد أعلنت على وجه صحيح تام.

Art. 982 - Indépendamment des causes ordinaires de nullité, le contrat est nul en cas de réticence ou de fausse déclaration intentionnelle de la part de l'assuré, quand cette réticence ou cette fausse déclaration changent l'objet du risque ou en diminuent l'opinion pour l'assureur.

Cette nullité spéciale subsiste même dans le cas où, s'il y a eu sinistre, le risque omis ou dénaturé par l'assuré a été sans influence sur celui-ci.

Les primes payées demeurent alors acquises à l'assureur et il a droit au paiement de toutes les primes échues, à titre de dommages et intérêts.

L'omission, ou la déclaration inexacte, de la part de l'assuré dont la mauvaise foi n'est pas établie, n'entraîne pas la nullité de l'assurance.

Si elle est constatée avant tout sinistre l'assureur a le droit de résilier le contrat dix jours après notification adressée à l'assuré par lettre recommandée, à moins que l'assureur ne consente à maintenir le contrat moyennant une augmentation de prime acceptée par l'assuré.

Dans le cas où la constatation n'a lieu qu'après un sinistre, l'indemnité est réduite en proportion de ce dont le taux des primes payées a été inférieur aux taux des primes qui auraient été dues, si les risques avaient été complètement et exactement déclarés.

المادة 983

تكون باطلة:

اولا -جميع البنود العامة التي تتضمن إسقاط حقوق المضمون لمخالفته القوانين والانظمة ,إلا اذا كانت تلك المخالفة عبارة عن خطأ فاحش لا يعذر عليه.

ثانيا -جميع البنود التي تتضمن إسقاط حقوق المضمون لمجرد تأخره عن إعلام السلطة بوقوع الطارئ او عن ابراز بعض المستندات, وذلك مع مراعاة حق الضامن في طلب التعويض المتناسب مع الضرر الناشيء عن التأخير .
ان احكام الفقرة الاولى من هذه مادة لا تحول دون وضع نص يقضي بسقوط حقوق المضمون لمخالفة القوانين او الانظمة المدرج نصها الكامل في لائحة الشروط.

Art. 983 - Sont nulles:

- 1) toutes clauses générales frappant de déchéance l'assuré en cas de violation des lois ou des règlements, à moins que cette violation ne constitue une faute lourde inexcusable;
- 2) toutes clauses frappant de déchéance l'assuré à raison du simple retard apporté par lui à la déclaration du sinistre aux autorités ou à des productions de pièces, sans préjudice du droit pour l'assureur de réclamer une indemnité proportionnée au dommage que ce retard lui a causé.

La disposition de l'alinéa 1er d du présent article ne met pas obstacle à ce que la déchéance soit stipulée à raison de la violation des dispositions de lois ou de règlements dont le texte est intégralement reproduit dans la police.

المادة 984

على الضامن ان يسلم الى المضمون او اي شخص يبرز وكالة منه ,علما بوصول الطلب المقدم له لاجل عقد ضمان جديد او تعديل عقد ضمان سابق .وعليه ايضا ان يبلغ المضمون جوابه الايجابي او السلبي على ذلك الطلب في خلال خمسة عشر يوما على الاكثر .
واذا خالف الضامن احكام هذه مادة ,جاز الحكم عليه باداء بدل العطل والضرر للمضمون اذا اثبت وقوع الضرر عليه بسبب هذه المخالفة.

Art. 984 - Tout assureur est tenu de délivrer récépissé à l'assuré, ou à toute personne qui justifiera en avoir reçu un mandat, de la demande qui lui est faite, soit d'une assurance nouvelle, soit d'un avenant modificatif d'un contrat d'assurances ancien.

L'assureur devra notifier à l'assuré sa réponse affirmative ou négative aux dites demandes dans le délai de quinze jours au maximum.

Faute par l'assureur de satisfaire aux prescriptions du présent article, il pourra être condamné à des dommages intérêts au profit de l'assuré si celui-ci prouve qu'il en a éprouvé un préjudice.

الجزء الرابع - :في مرور الزمن

المادة 985

جميع حقوق الادعاء الناشئة عن عقد الضمان تسقط بحكم مرور الزمن بعد انقضاء سنتين على الحادث الذي تتولد عنه. إلا ان هذه المهلة لا تسري:

اولا -في حالة كتمان المضمون او اغفاله او التصريح الكاذب او غير الصحيح الا من يوم علم الضامن به.
ثانيا -ولا تسري في حالة وقوع الطارئ الا من يوم علم ذوي الشأن به اذا اثبتوا جهلهم اياه حتى هذا اليوم وعندما تكون الدعوى المقامة من المضمون على الضامن ناشئة عن مداعة شخص ثالث , لا تسري مدة مرور الزمن الا من يوم تقديم هذا الشخص دعواه على المضمون او من يوم استيفائه التعويض من المضمون.

Art. 985 - Toutes actions dérivant d'un contrat d'assurance sont prescrites par deux ans à compter de l'évènement qui y donne naissance.

Toutefois, ce délai ne court:

1) en cas de réticence, omission, déclaration fausse ou inexacte sur le risque couru, que du jour où l'assureur en a eu connaissance;

2) en cas de sinistre, que du jour où les intéressés en ont eu connaissance, s'ils prouvent qu'ils l'ont ignoré jusque-là.

Quand l'action de l'assuré contre l'assureur a pour cause le recours d'un tiers, le délai de la prescription ne court que du jour où ce tiers a exercé une action en justice contre l'assuré ou a été indemnisé par ce dernier.

المادة 986

لا يجوز تقصير مدة مرور الزمن بمقتضى بند يوضع في لائحة الشروط.

Art. 986 - La durée de la prescription ne peut être abrégée par une clause de la police.

المادة 987

تسري مدة مرور الزمن ذات السنتين حتى على القاصرين والمحجور عليهم وغيرهم من فاقدى الاهلية.
ويجوز قطع سريانها باحد الاسباب العادية القاطعة لمرور الزمن. ويمكن من جهة اخرى قطع مرور الزمن المختص بدعوى إستيفاء القسط بارسال الضامن كتابا مضمونا الى الشخص المضمون.

Art. 987 - La prescription de deux ans court même contre les mineurs, les interdits et tous autres incapables.

Elle peut être interrompue par des causes ordinaires d'interruption de la prescription. L'interruption de la prescription de l'action en paiement de la prime peut, en outre, résulter de l'envoi d'une lettre recommandée adressée par l'assureur à l'assuré.

الفصل الثاني - في ضمان الحريق

المادة 988

ان ضامن الحريق مسؤول عن جميع الاضرار الناجمة عن اضطرام او اشتعال او احتراق بسيط ولكنه غير مسؤول عن الاضرار الناشئة عن مجرد فعل الحرارة او مساس النار مباشرة او مساس مادة حامية, إذا لم يحصل حريق او بداءة حريق يمكن ان تتحول الى حريق فعلي.

Art. 988 - L'assureur contre l'incendie répond de tous dommages causés par conflagration, embrasement ou simple combustion. Toutefois il ne répond pas de ceux occasionnés par la seule action de la chaleur ou par le contact direct et immédiat du feu ou d'une substance incandescente, s'il n'y a eu ni incendie ni commencement d'incendie susceptible de dégénérer en incendie véritable.

المادة 989

لا يضمن الضامن سوى الاضرار المادية الناجمة مباشرة عن الحريق او بداءة الحريق.

Art. 989 - Les dommages matériels résultant immédiatement et directement de l'incendie ou du commencement d'incendie sont seuls à la charge de l'assureur.

المادة 990

وتعد من الاضرار المادية المباشرة ,الاضرار المادية التي تلحق الاشياء المضمونة بسبب اعمال الاسعاف ووسائل النجاة.

Art. 990 - Sont assimilés aux dommages matériels et directs les dommages matériels occasionnés aux objets compris dans l'assurance par les secours et par les mesures de sauvetage.

المادة 991

يكون الضامن مسؤولا ,بالرغم من كل اتفاق مخالف , عن ضياع الاشياء المضمونة او فقدتها في اثناء الحريق ,ما لم يثبت ان الضياع او فقدان كان نتيجة السرقة.

Art. 991 - L'assureur répond, nonobstant toute stipulation contraire, de la perte ou de la disparition des objets assurés, survenus pendant l'incendie, à moins qu'il ne prouve que cette perte ou cette disparition est provenue d'un vol.

المادة 992

ان الضامن غير مسؤول عن هلاك الشيء المضمون او تعييبه الناشئين عن عيب ملازم له ,وفاقا لاحكام مادة 968 ,لكنه يضمن اضرار الحريق الناجمة عن ذاك العيب ما لم يكن من حقه ان يطلب فسخ عقد الضمان وفاقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة 982.

Art. 992 - L'assureur, conformément à l'article 968, ne répond pas des pertes et détériorations de la chose assurée provenant du vice propre, mais il garantit les dommages d'incendie qui en sont la suite, à moins qu'il ne soit fondé à demander la nullité du contrat d'assurance par application de l'article 982, paragraphe premier.

المادة 993

ان الضمان لا يشمل الحريق الناجم عن تفجر البراكين وعن الزلازل والعواصف والاعاصير وغيرها من الآفات . لكنه يشمل الحريق الناجم عن الصواعق.

Art. 993 - L'assurance ne couvre pas les incendies occasionnés par les éruptions de volcans, les tremblements de terre, les ouragans, les trombes et autres cataclysmes.

Mais elle couvre ceux qui sont causés par la foudre.

الفصل الثالث - في ضمان الحياة

المادة 994

يمكن أن يعقد الضمان على حياة شخص بواسطة هذا الشخص او بواسطة الغير.

Art. 994 - La vie d'une personne peut être assurée par elle-même ou par un tiers.

المادة 995

ان الضمان الموقوف على الوفاة الذي يعقده شخص ثالث في مصلحة المضمون يكون باطلا اذا لم يصرح المضمون خطا بقبوله مع ذكر قيمة الضمان.
وكذلك يجب ان يصرح المضمون خطا بقبوله عند كل تفرغ عن حق الاستفادة من العقد الذي عقده شخص ثالث لمصلحته.

Art. 995 - L'assurance en cas de décès, contractée par un tiers sur la tête de l'assuré, est nulle si ce dernier n'y a pas donné son consentement par écrit avec indication de la somme assurée.

Le consentement de l'assuré doit être donné par écrit pour tout transfert du bénéfice du contrat souscrit sur sa tête par un tiers.

المادة 996

لا يجوز لانسان أن يعقد ضمنا موقفا على وفاة قاصر لم يتم الخامسة عشرة من سنه أو محجور عليه او اي شخص آخر موضوع في دار المجانين , وكل عقد مخالف لهذا المنع يكون باطلا . ويحكم بالابطال بناء على طلب الضامن او الشخص الذي وقع لائحة الشروط او وكيل فاقد الاهلية.
ويجب أن تعاد جميع الاقساط المدفوعة بتمامها . فضلا عن ذلك فان الضامن وموقع لائحة الشروط يستهدفان لجزاء نقدي من خمس ليرات الى مئتين وخمسين ليرة سورية عن كل ضمان عقده عن علم خلافا لهذا المنع . على ان احكام هذه مادة لا تحول دون ابرام عقد يضمن , عند وفاة احد الاشخاص المعينين في الفقرة الاولى من هذه المادة , إعادة الاقساط التي دفعت تنفيذا لعقد ضمان للحياة , معقود لاحد اولئك الاشخاص.

Art. 996 - Il est défendu à toute personne de contracter une assurance en cas de décès, sur la tête d'un mineur de quinze ans, d'un interdit, d'une personne placée dans une maison d'aliénés.

Toute assurance contractée en violation de cette prohibition est nulle.

La nullité est prononcée sur la demande de l'assureur, du souscripteur de la police ou du représentant de l'incapable.

Les primes payées doivent être intégralement restituées.

L'assureur et le souscripteur sont, en outre, passibles, pour chaque assurance conclue sciemment en violation de cette interdiction, d'une amende de 5 à 250 livres libano-syriennes (Voir l'article 30 de la loi No. 89 du 7/9/1991).

Les dispositions du présent article ne mettent point obstacle à l'assurance, pour le cas de décès, du remboursement des primes payées en exécution d'un contrat d'assurance en cas de vie souscrit sur la tête d'une des personnes visées au premier alinéa du présent article.

المادة 997) عدلت بموجب قانون 483/1995)

لا يجوز لشخص ثالث ان يعقد ضمنا موقفا على وفاة شخص وضع تحت الاشراف القضائي بدون اجازة المشرف . على ان هذه الاجازة لا تغني عن رضی فاقد الاهلية نفسه , عند الاقتضاء .
وعند عدم الحصول على تلك الاجازة أو هذا الرضى يحكم بابطال العقد بناء على طلب المشرف أو طلب موقع لائحة الشروط أو طلب الضامن , حسب مقتضى الحال.

Une assurance en cas de décès ne peut être contractée par un individu pourvu d'un conseil judiciaire sans l'autorisation de ce conseil.

Cette autorisation ne dispense pas du consentement personnel de l'incapable, le cas échéant.

A défaut de cette autorisation ou de ce consentement, la nullité du contrat est prononcée, soit sur la demande, suivant le cas, du conseil judiciaire, soit sur celle du souscripteur de la police ou de l'assureur.

المادة 998

ان لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة يجب أن تشمل , فضلا عن الامور المبينة في مادة 964:

اولا - على اسم المضمون وكنيته وتاريخ ولادته.

ثانيا - على اسم المستحق وكنيته اذا كان هناك مستحق معين
ثالثا - على الحادث او الاجل الذي يتوقف على حلوله استحقاق مبلغ الضمان.
رابعا - على شروط التخفيض اذا نص عليه في العقد وفقا لاحكام المادة 1012 والمادة 1013.

Art. 998 - La police d'assurance sur la vie doit indiquer, outre les énonciations mentionnées à l'article 964:

- 1) Les noms, prénoms, et date de naissance de l'assuré.
- 2) Les noms et prénoms du bénéficiaire, s'il y a un bénéficiaire déterminé.
- 3) l'événement ou le terme de la survenance duquel dépend l'exigibilité des sommes assurées.
- 4) le conditions de la réduction, si le contrat implique l'admission de la réduction conformément aux dispositions des articles 1012 et 1013.

المادة 999

يجوز ان تكون لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة محررة" لامر "ولكن لا يجوز أن تكون لحاملها.
ان تظهير لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة والمحررة" لامر "يجب ان يشتمل على التاريخ وعلى اسم المحال اليه وعلى توقيع المحيل والا كان باطلا. اما تعيين القيمة المدفوعة فليس واجبا ولا يكون التحويل نافذا في حق الضامن الا اذا أبلغ اليه بكتاب مضمون او اذا اعترف الضامن خطيا لحامل لائحة الشروط بحق الاستفادة منها.

Art. 999 - La police d'assurance sur la vie peut être à ordre. Elle ne peut être au porteur.

L'endossement d'une police d'assurance sur la vie à ordre doit, à peine de nullité, être daté, indiquer le nom du bénéficiaire de l'endossement et être signé de l'endosseur. L'indication de la valeur fournie n'est pas exigée.

L'endossement n'est opposable à l'assureur qu'autant qu'il a été porté sa connaissance par lettre recommandée ou que l'assureur a reconnu par écrit le porteur comme bénéficiaire de la police.

المادة 1000 (عدلت بموجب قانون 0/1946)

يجوز للضامن ان يتعهد بموجب بند خاص تدفع مبالغ الضمان في حالة انتحار الشخص المضمون قصدا واختيارا او في حالة تنفيذ الحكم عليه بالاعدام "غير ان هذا البند لا يكون له مفعول الا بعد انقضاء مهلة سنتين من انشاء العقد وفي حالة تنفيذ عقوبة الاعدام يراعى لاجل حساب المهلة تاريخ ارتكاب الجرم.

L'assureur doit s'engager à payer les sommes assurées en cas de suicide volontaire et conscient, ou de condamnation de l'assuré à la peine capitale.

Cependant cette clause ne peut produire effet que passé un délai de deux ans après la conclusion du contrat. En cas d'exécution d'une peine capitale, il sera tenu compte, pour la computation de ce délai, de la date de la perpétration du crime.

المادة 1001 (عدلت بموجب قانون 0/1946)

اذا كان العقد لا يتضمن البند المنصوص عليه في المادة السابقة او اذا كان الانتحار او الجرم الذي سبب الحكم بالاعدام قد حدث قبل انقضاء مهلة السنتين المشار اليها فيجب على الضامن ان يدفع الى ذوي الاستحقاق قيمة تساوي مقدار المبلغ الاحتياطي.

Au cas où le contrat ne contiendrait pas la clause prévue à l'article précédent ou que le suicide ou le crime motivant l'exécution de la peine capitale interviendrait avant l'expiration du délai de deux ans susvisé, l'assureur doit payer aux ayants-droit une somme égale au montant de la réserve.

المادة 1002

يجوز اشتراط دفع المبالغ المضمونة:

اولا -في حالة بقاء الشخص المضمون حيا في تاريخ معين.

ثانيا -في حالة وفاته.

ثالثا -اما في تاريخ معين اذا بقي المضمون حيا , واما في حالة وفاته اذا وقعت قبل ذلك التاريخ.

يجوز دفع رأس المال او الدخل المضمون عند وفاة الشخص المضمون اما لورثته او خلفائه في الحقوق , واما لمستحق او عدة مستحقين معينين. ويعد الضمان معقودا لمصلحة مستحقين معينين عندما يمنح المضمون حق الاستفادة لزوجته بدون تعيين اسم او لاولاده وفروعه المولودين او الذين سيولدون وليس من الضرورة ان تقيد اسمائهم في لائحة الشروط او في اي صك لاحق لها مشتمل على تعيين من يستحق رأس المال المضمون. فالاولاد والفروع المعينون على الوجه المتقدم يستفيدون من الضمان بنسبة حصصهم الارثية ويبقى لهم هذا الحق ولو عدلوا عن الارث . واذا لم يذكر مستحق معين في لائحة الشروط او اذا رفض المستحق المعين فيها , كان لموقع لائحة الشروط الحق في تعيين المستحق او في ابداله بغيره. ويتم هذا التعيين او هذا الاستبدال ما بين الاحياء باضافة ذيل الى العقد او بالتظهير اذا كانت لائحة الشروط محررة " لامر - " واما بطريقة الايصاء.

Art. 1002 - Les sommes assurées peuvent être stipulées payables:

1) en cas de vie de l'assuré, à une date déterminée.

2) lors du décès de l'assuré.

3) soit en cas de vie de l'assuré, à une époque déterminée, soit à son décès arrivé avant cette époque.

Le capital ou la rente assurée peuvent être payables lors du décès de l'assuré, soit à ses héritiers et ayants cause soit à un ou plusieurs bénéficiaires déterminés.

Est considérée comme faite au profit de bénéficiaires déterminés, la stipulation par laquelle l'assuré attribue le bénéfice de l'assurance soit à l'épouse sans indication de nom, soit à ses enfants et descendants nés ou à naître, sans qu'il soit nécessaire d'inscrire leurs noms dans la police ou dans tout autre acte ultérieur contenant attribution du capital assuré.

Les enfants et descendants de l'assuré ainsi désignés ont droit au bénéfice de l'assurance en proportion de leurs parts héréditaires. Ils conservent ce droit, même en cas de renonciation à sa succession.

En l'absence de désignation d'un bénéficiaire déterminé dans la police, ou à défaut d'acceptation par le bénéficiaire y désigné, le souscripteur de la police a le droit de désigner un bénéficiaire ou de substituer un bénéficiaire à un autre, Cette désignation ou cette substitution se fait soit entre vifs, par voie d'avenant, ou, quand la police est à ordre, par voie d'endossement, soit par testament.

المادة 1003

عندما يكون الضمان معقودا لمصلحة شخص معين , يصبح بقبول المستحق , مبرما لا يصح الرجوع عنه . ويكون هذا القبول صريحا او ضمنيا . ما دام القبول لم يقع فان حق الرجوع ينحصر في عاقد الضمان دون دائنيه او وكلائه الشرعيين ودون ورثته بعد وفاته او الذين اوصى لهم . ان قبول المستحق للضمان المعقود لمصلحته او الرجوع عنه لا ينفذان في حق الضامن الا من تاريخ علمه بهما . ان تخصيص الاستفادة من الضمان بشخص معين , يعد موقوفا على شرط وجود هذا الشخص عند تاريخ استحقاق رأس المال او الدخل المضمون ما لم يستند العكس من نص العقد او من الظروف.

Art. 1003 - La stipulation en vertu de laquelle le bénéfice de l'assurance est attribué à un bénéficiaire déterminé, devient irrévocable par l'acceptation du bénéficiaire.

Cette acceptation peut être expresse ou tacite.

Tant que l'acceptation n'a point eu lieu, le droit de révoquer cette stipulation appartient au stipulant, mais à lui seul, à l'exclusion de ses créanciers. de ses représentants légaux, et après son décès, de ses héritiers ou légataires.

L'acceptation par le bénéficiaire de la stipulation faite à son profit ou la révocation de cette stipulation n'est opposable à l'assureur que lorsqu'il en a eu connaissance.

L'attribution du bénéfice d'une assurance sur la vie à une personne déterminée est présumée faite sous la condition de l'existence du bénéficiaire à l'époque de l'exigibilité du capital ou de la rente assurée, à moins que le contraire ne résulte des termes de la stipulation ou des circonstances.

المادة 1004

يجوز ان يرهن حق الاستفادة من الضمان لمصلحة دائن المضمون بمقتضى ذيل للعقد او بمقتضى صك خطي يبلغ الى الضامن . واذا كانت لائحة الشروط محررة " لا امر " فان الرهن المعقود لتأمين دين , وان كان هذا الدين غير تجاري , يمكن إنشاؤه بمقتضى تظهير يصرح فيه بان لائحة الشروط سلمت على سبيل التأمين .

Art. 1004 - Le bénéfice de l'assurance peut être affecté à titre de gage au profit d'un créancier de l'assuré, soit par un avenant, soit par un acte écrit notifié à l'assureur.

Quand la police est à ordre, le gage constitué, même pour garantie d'une dette non commerciale, peut être établie par un endossement indiquant que la police a été remise en garantie.

المادة 1005

عندما يعقد ضمان موقوف على الوفاة بدون تعيين مستحق او لمصلحة ورثة المضمون او خلفائه في الحقوق المعينين بصفتهم يعد رأس المال المضمون قسما من تركته.

Art. 1005 - Lorsque l'assurance en cas de décès a été conclue sans désignation d'un bénéficiaire ou au profit des héritiers ou ayants cause de l'assuré, {in genere}, le capital assuré fait partie de la succession de celui-ci.

المادة 1006

ان القيمة المشترط دفعها عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تدخل في تركته . ويعد المستحق , ايا كان شكل تعيينه وتاريخ هذا التعيين , كأنه استحق تلك القيمة وحده من يوم العقد ولو كان قبله بعد وفاة المضمون .

Art. 1006 - Les sommes stipulées payables, lors du décès de l'assuré, à un bénéficiaire déterminé, ne font pas partie de la succession de l'assuré. Le bénéficiaire, quelles que soient la forme et la date de sa désignation, est réputé y avoir eu seul droit à partir du jour du contrat, même si son acceptation est postérieure à la mort de l'assuré.

المادة 1007

ان المبالغ التي تدفع عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تخضع عند الاقتضاء لقواعد التخفيض بسبب تجاوزها المبلغ الاحتياطي المختص بورثة المضمون . ولا تطبق هذه القواعد ايضا على المبالغ التي دفعها المضمون بمثابة اقساط الضمان , الا اذا كانت باهظة على وجه ظاهر بالنسبة الى مقدرته المالية او بالنسبة الى دخله خصوصا .

Art. 1007 - Les sommes payées au décès de l'assuré à un bénéficiaire déterminé ne sont pas soumises, le cas échéant, aux règles de la réduction pour atteinte à la réserve des héritiers de assuré.

Ces règles ne s'appliquent pas non plus aux sommes versées par l'assuré à titre de primes, à moins que celles-ci n'aient été manifestement exagérées eu égard à ses facultés, et spécialement à ses revenus.

المادة 1008

لا يحق لدائني المضمون أن يطالبوا برأس المال المعقود عليه الضمان لمصلحة شخص معين , وليس لهم سوى استعادة الاقساط في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

Art. 1008 - Le capital assuré au profit d'un bénéficiaire déterminé ne peut être réclamé par les créanciers de l'assuré, Ces derniers ont seulement droit au remboursement des primes, dans les cas indiqués par l'article précédent, deuxième alinéa.

المادة 1009

كل مستحق يمكنه بعد قبول الضمان المعقود لمصلحته ان ينقل حتى الاستفادة من العقد اما بطريقة البيع واما بطريقة التظهير اذا كانت لائحة الشروط محررة" لامر . "وكل انتقال اية كانت صورته يعد باطلا اذا لم يقبل خطيا الشخص الذي عقد الضمان على حياته.

Art. 1009 - Tout bénéficiaire peut, après avoir accepté la stipulation faite à son profit, transmettre le bénéfice du contrat, soit par voie de cession, soit, si la police est à ordre, par un endossement. Toute transmission, de quelque nature qu'elle soit, est nulle si la personne sur la vie de laquelle l'assurance repose n'y a pas donné son consentement par écrit.

المادة 1010

يجوز ان يعقد كل من الزوجين ضمانا لمصلحة الآخر بوجه التبادل وبمقتضى صك واحد.

Art. 1010 - Les époux peuvent contracter deux assurances réciproques sur la tête de chacun d'eux par un seul et même acte.

المادة 1011

يحق للمضمون وحده دون دائنيه اما البقاء على العقد واما اختيار التخفيض او -الاقالة فاذا أبقى العقد استمر قائما بجميع مفاعيله لمصلحة المستحق المعين في لائحة الشروط او في ذيل العقد .واذا لم يكن هناك مستحق معين ,حق لكل شخص ان يبقي العقد لمصلحته اذا رضي المضمون بشرط أن يدفع هذا الشخص لدائني المضمون بدل الاقالة.

Art. 1011 - L'assuré a seul, à l'exclusion de ses créanciers, le droit soit de maintenir le contrat, soit d'opter pour la réduction ou pour le rachat.

Quand l'assurance est maintenue, elle subsiste avec tous ses effets au profit du bénéficiaire déterminé, mentionné dans la police ou dans un avenant.

Quand il n'y a pas de bénéficiaire déterminé, toute personne peut maintenir le contrat à son profit, si l'assuré y consent, à charge par elle de rembourser aux créanciers de l'assuré la valeur du rachat.

المادة 1012 (عدلت بموجب قانون 0/1946)

لا حق للضامن في المداعاة لطلب دفع الاقساط .ولا يؤدي عدم دفع احد الاقساط الا الى فسخ عقد الضمان او تخفيض مفاعيله بعد اتمام الشروط المعينة في المادة 975. في عقود الضمان الموقوفة على الوفاة والمعقودة لمدة حياة المضمون كلها بدون اشتراط بقاءه حيا بعد تاريخ معلوم ,وفي جميع العقود التي يتفق فيها على دفع المبلغ او الدخل المضمون بعد عدد معين من السنين ,لا يكون لعدم الدفع من مفعول سوى التخفيض بالرغم من كل اتفاق مخالف اذا كان المدفوع من الاقساط ثلاثة او اكثر .ويتناول هذا التخفيض على الاخص اما مقدار المبلغ او الدخل المضمون واما مدة عقد الضمان.

اما العقود التي تنص على عدم سقوط العقد عند تأخر المضمون عن دفع القسط المستحق فلا يتناولها الاسقاط ولا التخفيض المنصوص عليهما في الفقرات السابقة.

L'assureur n'a pas d'action pour exiger le paiement des primes.

Le défaut de paiement d'une prime n'a pour sanction, après accomplissement des formalités prescrites par l'article 975, que la résiliation pure et simple de l'assurance ou la réduction de ses effets.

Dans les contrats d'assurance en cas de décès, faits pour la durée entière de la vie de l'assuré sans condition de survie, et dans tous les contrats où les sommes ou rentes assurées sont payables après un certain nombre d'années, le défaut de paiement ne peut avoir pour effet que la réduction, nonobstant toute convention contraire quand trois primes annuelles ou plus ont été payées.

La réduction peut porter notamment soit sur le montant de la comme ou de la rente assurée, soit sur la durée de l'assurance.

Quant aux contrats stipulant expressément la non-résiliation en cas de retard de l'assuré dans le paiement des primes échues, ils ne seront pas atteints par la résiliation et la réduction prévues dans les paragraphes précédents.

المادة 1013 (عدلت بموجب قانون 0/1946)

بالرغم من كل نص مخالف على الضامن ان يضع في العقود جدولاً مفصلاً صريحاً بآرقام المبالغ التي ينص عليها العقد كالاحتياطي النقدي والضمان المخفض والمبلغ الذي يحق للمضمون ان يستقرضه على عقده وذلك في كل سنة من سني العقد. وعليه ان يذكر ايضاً انه يضمن هذه المبالغ ويلتزم بها ويؤدي ما يجب تأديته منها لدى الطلب المقدم اليه او الى وكيل الشركة في لبنان بدون -الحاجة الى اجراء اية معاملة.

Nonobstant toutes dispositions contraires, l'assureur doit faire état dans les contrats d'un bordereau détaillé et expresse comprenant le chiffre des sommes stipulées dans le contrat, telles que: réserve liquide, assurance réduite, sommes que l'assuré a le droit d'emprunter en base de son contrat, et ce année par année de contrat; l'assureur doit en outre se porter garant de ces sommes s'y obliger et en payer ce qui est dû sur toute requête formulée à lui ou à son représentant au Liban sans avoir recours à la moindre formalité.

المادة 1014 (عدلت بموجب قانون 0/1946)

تكون إقالة العقد اختيارية فيما خلا الاحوال المنصوص عليها في المادتين 1001 و 1015 وفي الاحوال التي يجبر فيها الضامن المضمون على الفسخ ويكون اختيارياً ايضاً لإسلاف الضامن للمضمون.

Sauf dans les cas prévus par les articles 1001 et 1015 et dans ceux où la résiliation du contrat est imposée par l'assureur à l'assuré, le rachat est facultatif. Il en est de même des avances à faire par l'assureur à l'assuré.

المادة 1015

ينتهي مفعول عقد الضمان بحكم الضرورة اذا تسبب المستحق بقتل المضمون عن قصد او بفعل منه, ما لم يكن هناك مجرد خطأ ويجب على الضامن ان يدفع قيمة الاحتياطي لورثة المضمون او لخلفائه في الحقوق اذا كانت الاقساط قد دفعت عن ثلاث سنوات او اكثر واذا لم يكن هناك إلا محاولة قتل, حق للمضمون ان يرجع عن تعيين مستحق الضمان وإن كان مرتكب المحاولة قد قبل الضمان المعقود لمصلحته.

Art. 1015 - Le contrat d'assurance le bénéficiaire, volontairement ou par son fait, a occasionné la mort de l'assuré, à moins qu'il y ait eu une simple imprudence.

Le montant de la réserve doit être versé par l'assureur aux héritiers ou ayants cause de l'assuré si les primes ont été payées pendant un délai de trois années ou plus.

En cas de simple tentative, l'assuré a le droit de révoquer l'attribution du bénéfice de l'assurance, même si l'auteur de cette tentative avait déjà accepté le bénéfice de la stipulation faite à son profit.

المادة 1016

اذا عين مستحق الضمان بطريقة الايضاء ودفع الضامن المبلغ المضمون الى شخص , لولا وجود التعيين لكان هو المستحق , فان الدفع مبرىء لذمة الضامن على شرط ان يكون حسن النية.

Art. 1016 - En cas de désignation d'un bénéficiaire par testament, le paiement des sommes assurées fait à celui qui, sans désignation, y aurait eu droit, est libératoire pour l'assureur de bonne foi.

المادة 1017

اذا فقدت لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة تطبق القواعد الآتية: اذا لم تكن اللائحة" لامر "فعلى الضامن ان يسلم المضمون نسخة ثانية عنها مقابل تصريحه بانه لم يمنح حقاً ما على الضامن - وتقوم النسخة الثانية مقام السند المفقود واذا كانت اللائحة" لامر "فالذي يدعي انتزاعها منه

يلزمه ان يقدم في غلاف مضمون بياناً مشتملاً على ملخص الظروف التي فقد فيها تلك اللائحة. وهذا البيان يكون بمثابة اعتراض يوقف اداء رأس المال وملحقاته فاذا ظهر شخص ثالث وهو يحمل اللائحة المعارض عليها، فالمحل الضامن يخبر المعارض بكتاب مضمون ويضع يده موقفاً على هذه اللائحة. ويجب على المعارض ان يرفع الامر في خلال الشهر الذي يلي استلام ذاك الكتاب الى المحكمة ذات الاختصاص لتفصل في شأن ملكية اللائحة. واذا لم يقدّم دعواه في المهلة المذكورة، بطل حكم الاعتراض حتماً، الا اذا كان هناك خداع او مانع مقبول واذا مضت سنتان من تاريخ الاعتراض على اللائحة ولم يظهر شخص ثالث يحملها، حق للمعارض ان يقدم عريضة لرئيس المحكمة يطلب بها الترخيص له في الحصول على نسخة ثانية من اللائحة. وتقوم هذه النسخة في نظر المحل الضامن مقام اللائحة الاصلية التي تصبح غير نافذة في حقه. ويبقى للشخص الذي انتزعت منه حق الرجوع على اي كان بالطرق القانونية العادية.

Art. 1017 - En cas de perte d'une police d'assurance sur la vie, on applique les règles suivantes:

Si la police n'est pas à ordre, l'assureur est tenu d'en délivrer duplicata à l'assuré sur son affirmation qu'il n'a conféré aucun droit sur la dite assurance. - Le duplicata tient lieu du titre perdu.

Si la police est à ordre, celui qui prétend avoir été dépossédé adresse par pli recommandé une déclaration résumant les circonstances de la disparition. Cette déclaration emporte opposition au paiement du capital et des accessoires.

Dans le cas où se manifeste un tiers porteur du contrat frappé d'opposition, l'entreprise d'assurance en avise l'opposant par pli recommandé et se saisit provisoirement du titre. L'opposant, doit dans le mois qui suit la réception de cet avis, se pourvoir devant la juridiction compétente qui statuera sur la propriété du titre; faute par lui d'introduire son action dans le délai ci-dessus, l'opposition est levée de plein droit, sauf le cas de fraude ou d'empêchement reconnu légitime.

Dans le cas où deux ans se sont écoulés à dater du jour de l'opposition sans qu'un tiers porteur se soit révélé, l'opposant peut demander au Président du Tribunal, par voie de requête, l'autorisation de se faire délivrer un duplicata du contrat. Au regard de l'entreprise, le duplicata sera substitué à l'original qui ne lui sera plus opposable, le porteur dépossédé conservant à l'égard de tous autres les recours du droit commun.

المادة 1018

ان الخطأ في عمر المضمون لا يؤدي الى بطلان عقد الضمان الا اذا كان عمر المضمون الحقيقي متجاوزاً الحد المعين لعقد الضمان بمقتضى تعريفه الضامن أما في سائر الاحوال، فاذا كان القسط المدفوع على اثر خطأ من هذا النوع دون القسط الذي كان يجب ادائه، فيخفف رأس المال او الدخل المضمون على نسبة القسط المدفوع والقسط المناسب لعمر المضمون الحقيقي. واذا كان الامر بالعكس اي ان القسط الذي دفع على اثر خطأ في سن المضمون كان زائداً جداً، لزم الضامن ان يرد الزيادة بدون ان تحسب لها فائدة.

Art. 1018 - L'erreur sur l'âge de l'assuré n'entraîne la nullité de l'assurance que lorsque son âge véritable se trouve en dehors des limites fixées pour la conclusion des contrats par les tarifs de l'assureur.

Dans tout autre cas, si, par suite d'une erreur de ce genre, la prime payée est inférieure à celle qui aurait dû être acquittée, la capital ou la rente assuré est réduit en proportion de la prime perçue et de celle qui aurait correspondu à l'âge véritable de l'assuré. Si au contraire, par suite d'une erreur sur l'âge de l'assuré, une prime trop forte a été payée, l'assureur est tenu de restituer la portion de prime qu'il a reçue en trop, sans intérêt.

المادة 1019

اذا افلس الضامن او اصبحت حالة التصفية القضائية، واذا لم يقدم كفيلاً ملئاً وفقاً لاحكام المادة 980، فان دين كل من مستحقي عقود الضمان الجارية يحدد يوم الحكم بالافلاس او بالتصفية القضائية، بما يعادل قيمة احتياطي كل عقد محسوبة بدون اية زيادة - على - اساس تعريفه الاقسط الاصطلاحي التي كانت مرعية وقت اتمام العقد.

Art. 1019 - En cas de faillite ou de liquidation judiciaire de l'assureur, et sauf le cas où conformément à l'article 980, il présente une caution solvable, la créance de chacun des bénéficiaires des contrats en cours est arrêtée, au jour du jugement de déclaration de faillite ou de liquidation judiciaire, à une somme égale à la réserve de chaque contrat

calculée, sans aucune majoration, sur les bases techniques du tarif des primes en vigueur lors de la conclusion du contract.

الفصل الرابع - في ضمان الحوادث

المادة 1020

ضمان الحوادث عقد بمقتضاه يلتزم الضامن مقابل قسط ما , أن يدفع رأس مال معين او دخلا معلوما للمضمون نفسه او لورثته او لخلفائه في الحقوق او لاشخاص معينين , وذلك عند موت المضمون او عجزه عن العمل على وجه دائم او مؤقت , اذا كان الموت او العجز ناجما عن حادث ما او عن حادث من نوع معلوم نزل بشخص المضمون . ويجوز ان يكون المضمون هو الموقع للائحة الشروط , كما يجوز ان يكون شخصا او عدة اشخاص عقد موقع للائحة الضمان لمصلحتهم . ان احكام هذا الباب المختصة بضمان الحياة تطبق على ضمان الحوادث فيما خلا الاحكام الاستثنائية والتعديلات المبينة في المواد التالية.

Art. 1020 - L'assurance contre les accidents est un contrat par lequel l'assureur s'oblige, moyennant une prime, à payer un capital déterminé ou une rente soit à l'assuré lui-même, soit à ses héritiers ou ayants-cause, soit à des bénéficiaires désignés en cas de mort ou d'incapacité de travail permanente ou temporaire ayant pour cause un accident quelconque ou un accident d'une certaine sorte atteignant l'assuré. L'assuré peut être soit le souscripteur lui-même, soit une ou plusieurs personnes dans l'intérêt desquelles le souscripteur a conclu le contrat d'assurance.

Les dispositions du présent titre relatives aux assurances sur la vie s'appliquent aux assurances contre les accidents, sauf les exceptions et modifications indiquées dans les articles suivants.

المادة 1021

ان دفع الاقساط إجباري في ضمان الحوادث.

Art. 1021 - Dans l'assurance contre les accidents, le paiement de la prime est obligatoire.

المادة 1022

إن احكام هذا الباب المختصة بالتخفيض او بالاقالة في ضمان الحياة لا تطبق على ضمان الحوادث.

Art. 1022 - Les dispositions du présent titre relatives à la réduction et au rachat en matière d'assurance sur la vie ne s'appliquent point aux assurance contre les accidents.

المادة 1023

عندما يكون المضمون غير الشخص الذي وقع لائحة الشروط يجوز ان يكتفى بتعيين مهنته او وظيفته خلافا لاحكام المادة 998 وفي هذه الحالة لا تطبق احكام المادة 996 التي تنهى من عقد الضمان على قاصر لم يبلغ الخامسة عشرة من سنة.

Art. 1023 - Quand l'assuré n'est pas le souscripteur de la police, il peut, par dérogation à l'article 998, être désigné par la seule indication de sa profession ou de sa fonction.

Dans ce cas, les dispositions de l'article 996 qui défendent de contracter une assurance sur la tête d'un mineur âgé de moins de quinze ans sont sans application.

الباب الثاني - في المقامرة والمراهنة

المادة 1024

Art. 1024 - La loi n'accorde aucune action pour une dette de jeu ou pour le paiement d'un pari.

المادة 1025

وتستثنى من حكم المادة السابقة المراهنة المعقودة بين الاشخاص الذين يشتركون في الالعاب المختصة بالتمرن على الاسلحة وبانواع السباق والالعاب الرياضية على انه يحق للقاضي ان يرد الدعوى اذا رأى القيمة فاحشة وفي الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة لا يحق للوسطاء المرخص لهم على وجه قانوني في جمع بدلات المراهنة من الاشخاص غير المشتركين في الالعاب , أن يتذرعوا بحكم المادة السابقة.

Art. 1025 - Les jeux propres à exercer au fait des armes, les courses de tout genre et les jeux sportifs, sont exceptés de la disposition précédente pour les paris entre personnes prenant part à ces jeux.

Néanmoins le juge peut rejeter la demande, lorsque la somme lui paraît excessive.

Dans les cas prévus au premier alinéa du présent article, les intermédiaires légalement autorisés à réunir les enjeux des personnes ne prenant point part au jeu ne peuvent pas invoquer l'article précédent.

المادة 1026

لا يحق للخاسر ان يسترد ما دفعه اختيارا في لعب او مراهنة خاليين من كل غش.

Art. 1026 - Le perdant ne peut répéter ce qu'il a volontairement payé à la suite d'un jeu ou d'un pari exempt de toute fraude.

المادة 1027

ان لعبة" اليانصيب " لا تخول حق المدعاة ,الا اذا كانت مجازة على وجه قانوني.

Art. 1027 - Les loteries ne donnent lieu à l'action en justice, que lorsqu'elles ont été légalement autorisées.

الباب الثالث - في الدخل مدى الحياة

المادة 1028

ان عقد الدخل مدى الحياة هو عقد بمقتضاه يلتزم شخص (أن يدفع لشخص آخر) ويقال له دائن الدخل (مدى حياته او حياة شخص آخر او عدة اشخاص , مرتبا او دخلا سنويا مقابل بعض اموال منقولة او غير منقولة يجري التفرغ عنها وقت انشاء موجب الدخل واذا كانت الاموال المتفرغ عنها غير منقولة , فلا يكون لانشاء الدخل مفعول ,حتى بين الفريقين ,إلا بعد تسجيله في السجل العقاري.

Art. 1028 - Le contrat de rente viagère est celui par lequel une personne (debirentier) s'oblige à payer à une autre (crédirentier), pendant sa vie, ou celle d'une ou plusieurs autres personnes, une pension ou rente annuelle, moyennant une valeur en meubles ou immeubles, dont la propriété est transférée du moment où naît la charge de la rente.

En ce qui concerne les immeubles, la constitution de rente ne produit d'effet, même entre les parties, que lorsqu'elle a été inscrite au registre foncier.

المادة 1029

يجوز انشاء عقد الدخل على حياة الشخص الذي أعطى رأس المال او على حياة شخص ثالث او عدة اشخاص وكذلك يجوز انشاؤه لمصلحة الشخص

او الاشخاص الذين علق العقد على حياتهم او لمصلحة شخص او عدة اشخاص آخرين.

Art. 1029 - La rente peut se constituer sur la vie de celui qui donne le capital, sur la vie d'un tiers ou sur celle de plusieurs autres personnes.

On peut de même la constituer au profit de la personne ou des personnes sur la vie desquelles le contrat se base, ou au profit d'une ou de plusieurs autres personnes.

المادة 1030

يكون عقد الدخل باطلا اذا أنشئ على حياة شخص كان ميتا وقت انشائه او كان في هذا التاريخ مصابا بمرض أدى الى وفاته بعد عشرين يوما من التاريخ المذكور.

Art. 1030 - Est nulle la rente constituée sur la vie d'une personne décédée à la date de l'acte, ou qui, à cette époque, est atteinte d'une maladie qui occasionne son décès dans les vingt jours suivant cette date.

المادة 1031

ان عدم دفع الاقساط المستحقة لا يخول دائن الدخل حق المطالبة باسترجاع رأس المال او الاموال المتقرغ عنها. فلا يحق له في هذه الحالة الا المطالبة بدفع الاقساط المستحقة وبتأمين الاقساط المستقبلية.

Art. 1031 - Le défaut de paiement des termes échus n'ouvre pas au créancier le droit d'exiger le remboursement du capital ni de rendre les biens aliénés. En ce cas, il a seulement le droit d'obtenir le paiement des termes échus et la garantie des termes à venir.

المادة 1032

ان قسط السنة الذي يتوفى فيها دائن الدخل يدفع بنسبة عدد ايام حياته من هذه السنة. اما اذا كان الاتفاق على الدفع مقدما فالقسط الذي ابتدأت مدته في اثناء حياة الدائن يجب دفعه بتمامه.

Art. 1032 - L'arrérage de l'année du décès du créancier sera payé en proportion du nombre des jours de sa vie; si le paiement devait se faire par termes anticipés, le terme qui a commencé de courir durant la vie du créancier sera intégralement dû.

المادة 1033

ان الشخص الذي ينشئ على املاكه بدون عوض دخلا لمصلحة شخص آخر مدى حياته يحق له ان يشترط عند انشائه انه غير قابل للحجز لايفاء الديون المترتبة على ذمة دائن الدخل.

Art. 1033 - Celui qui constitue à titre gratuit une rente viagère sur ses biens, peut stipuler, au moment de la concession, qu'elle ne pourra être saisie pour les dettes du créancier.

المادة 1034

لا تجوز المطالبة بالدخل اذا لم يثبت وجود الشخص الذي علق العقد على حياته.

Art. 1034 - On ne peut réclamer la rente sans justifier de l'existence de la personne, sur la vie de laquelle elle a été constituée.

الباب الاول - في شروط الصلح

المادة 1035

الصلح عقد يحسم به الفريقان النزاع القائم بينهما او يمنعان حصوله بالتساهل المتبادل.

Art. 1035 - La transaction est un contrat par lequel les parties, au moyen de concessions mutuelles, terminent une contestation née ou préviennent une contestation à naître.

المادة 1036

يجب على من يعقد الصلح ان يكون اهلا للتفرغ ,مقابل عوض , عن الاموال التي تشملها المصالحة.

Art. 1036 - Pour transiger, il faut avoir la capacité d'aliéner, à titre onéreux, les objets compris dans la transaction.

المادة 1037

لا تجوز المصالحة على الامور المختصة بالاحوال الشخصية او بالنظام العام ولا على الحقوق الشخصية التي لا تعد مالا بين الناس . وانما تجوز على مصلحة مالية ناشئة عن امر يتعلق بالاحوال الشخصية او عن احدى الجرائم.

Art. 1037 - On ne peut transiger sur une question d'état ou d'ordre public, ou sur les droits personnels qui ne sont pas dans le commerce; mais on peut transiger sur un intérêt pécuniaire résultant d'une question d'état ou d'un délit.

المادة 1038

يجوز للفريقين ان يتصالحا على حقوق او اشياء وان تكن قيمتها غير معلومة لديهما.

Art. 1038 - Les parties peuvent transiger relativement à des droits ou de choses, encore que la valeur en soit incertaine pour elles.

المادة 1039

لا تجوز المصالحة على حق الطعام ولكنها تجوز على كيفية اداء الطعام او كيفية ايفاء الاقساط المستحقة.

Art. 1039 - On ne peut transiger sur le droit aux aliments.

On peut transiger sur le mode de prestation des aliments, ou sur le mode de paiement des arrérages déjà échus.

المادة 1040

تجوز المصالحة على الحقوق الارثية المكتسبة مقابل بدل يكون أقل من الحصة الشرعية المقررة في القانون بشرط ان يكون ذوو العلاقة عالمين بمقدار التركة.

Art. 1040 - On peut transiger, pour une somme inférieure à la portion légitime établie par la loi, sur les droits héréditaires déjà acquis, pourvu que les parties connaissent la quotité de la succession.

المادة 1041

عندما تتضمن المصالحة انشاء حقوق على اموال عقارية او غيرها من الاموال القابلة للرهن العقاري ,او التفرغ عن هذه الحقوق او اجراء تعديل فيها ,

Art. 1041 - Lorsque la transaction comporte la constitution, le transfert ou la modification des droits sur les immeubles ou autres objets susceptibles d'hypothèque, elle soit être faite par écrit, et n'a d'effet que si elle a été enregistrée au registre foncier.

الباب الثاني - في مفاعيل الصلح

الفصل الاول - احكام عامة

المادة 1042

من شأن الصلح أن يسقط على وجه بات الحقوق والمطالب التي جرت عليها المصالحة وأن يؤمن لكل من الفريقين ملكية الاشياء التي سلمها اليه الفريق الآخر او الحقوق التي اعترف له بها. إن المصالحة على دين مقابل دفع قسم من القيمة المستحقة تسقط القسم الباقي من الدين وتبرئ ذمة المدين.

Art. 1042 - La transaction a pour effet d'éteindre définitivement les droits et les prétentions relativement auxquels elle est intervenue et d'assurer à chacune des parties la propriété des choses qui lui ont été livrées ou les droits qui lui ont été reconnus par l'autre partie.

La transaction sur une dette, moyennant le paiement d'une partie de la somme due, vaut remise du reste et libère le débiteur.

المادة 1043

يجب على كل من المتعاقدين أن يضمن للآخر الاشياء التي يعطيه اياها على سبيل المصالحة وإذا استلم احد الفريقين بحكم المصالحة الشيء المتنازع عليه، ثم نزع هذا الشيء منه بدعوى الاستحقاق او وجد فيه عيبا موجبا للرد، كان ثمة وجه لفسخ عقد المصالحة كله او بعضه او لخفض البذل وفاقا للشروط الموضوعه للبيع. وإذا كانت المصالحة واقعة على منح حق الانتفاع بشيء لمدة من الزمن، كان الضمان الواجب على كل من الفريقين للآخر نفس الضمان الواجب في اجارة الاشياء.

Art. 1043 - Les parties se doivent réciproquement la garantie des choses qu'elles se donnent à titre de transaction.

Lorsque la partie à laquelle la chose en litige a été livrée par l'effet de la transaction en est évincée ou y découvre un vice rédhibitoire, il y a lieu à résolution totale ou partielle ou à l'action en diminution de prix dans les conditions établies pour la vente.

Lorsque la transaction consiste en la concession à temps de la jouissance d'une chose, la garantie que les parties se doivent est celle du louage de choses.

المادة 1044

يجب تفسير عقد المصالحة بمعناه الضيق ولا يجوز، ايا كان نصه، ان يطبق الا على المنازعات والحقوق التي جرى عليها الصلح.

Art. 1044 - La transaction doit être entendue strictement, et, quels qu'en soient les termes, elle ne s'applique qu'aux contestations ou aux droits sur lesquels elle a porté.

المادة 1045

من صالح على حق كان له او تلقاه بناء على سبب معين، ثم اكتسب هذا الحق نفسه من شخص آخر او بناء على سبب آخر، لا يكون مقيدا باحكام

Art. 1045 - Si celui qui a transigé sur un droit qu'il avait de son chef, ou en vertu d'une cause déterminée, acquiert ensuite le même droit du chef d'une autre personne ou d'une cause différente, il n'est point, quant au droit nouvellement acquis, lié par la transaction antérieure.

المادة 1046

إذا امتنع أحد الفريقين عن القيام بالجهود التي قطعها في عقد المصالحة حق للفريق الآخر المطالبة بتنفيذ العقد إذا كان ممكناً والا حق له أن يطلب الفسخ مع مراعاة حقه في طلب بدل العطل والضرر في الحالتين.

Art. 1046 - Lorsque l'une des parties n'accomplit pas les engagements qu'elle a pris dans la transaction, l'autre partie peut poursuivre l'exécution du contrat, si elle est possible, et, à défaut, en demander la résolution, sans préjudice de son droit à des dommages et intérêts dans les deux cas.

الفصل الثاني - في الأسباب الموجبة لإبطال عقد الصلح أو حله

المادة 1047

يمكن الطعن في عقد المصالحة:

أولاً - لوقوع الإكراه أو الخداع.
ثانياً - لحدوث غلط مادي يقع على شخص الفريق الآخر أو على صفته أو على الشيء الذي كان موضوعاً للنزاع.
ثالثاً - لفقدان السبب عندما تكون المصالحة واقعة:

- 1 - على سند مزور
- 2 - أو على سبب غير موجود
- 3 - أو على قضية انتهت بصلح صحيح أو بحكم غير قابل للاستئناف ولا لإعادة المحاكمة، وكان أحد الفريقين أو كلاهما غير عالم بوجوده. ولا يجوز طلب الإبطال من أجل الأسباب المتقدم بيانها إلا للفريق الذي كان حسن النية.

Art. 1047 - La transaction peut être attaquée:

- 1) pour cause de violence ou de dol;
- 2) pour cause d'erreur matérielle sur la personne de l'autre partie, sur sa qualité, ou sur la chose qui a donné lieu à contestation;
- 3) pour défaut de cause, lorsque la transaction a été faite:
 - a. sur un titre faux;
 - b. sur une cause inexistante;
 - c. sur une affaire déjà terminée par une transaction valable ou par un jugement non susceptible d'appel ou de requête civile, dont les parties ou l'une d'elles ignoraient l'existence.

La nullité ne peut être invoquée, dans les cas ci-dessus énumérés, que par la partie qui était de bonne foi.

المادة 1048

لا يجوز الطعن في المصالحة بسبب غلط قانوني أو بسبب الغبن.

Art. 1048 - La transaction ne peut être attaquée pour erreur de droit. Elle ne peut être attaquée pour lésion.

عندما تعقد المصالحة بوجه عام على جميع الأمور التي كانت قائمة بين المتعاقدين , لا يكون اكتشاف الاسناد التي كانوا يجهلون بها وقت العقد ثم وقفوا عليها بعده , سببا لابطال العقد ما لم يكن هناك خداع من الفريق الآخر . ولا تطبق هذه القاعدة على المصالحة التي عقدها وكيل فاقد الاهلية وكان الدافع اليها فقدان سند وجد فيما بعد .

Art. 1049 - Lorsque les parties ont transigé, d'une manière générale, sur toutes les affaires qui existaient entre elles, les titres qui leur étaient alors inconnus, et qui auraient été postérieurement découverts, ne sont point une cause d'annulation, s'il n'y a dol de l'autre partie.

Cette disposition n'est pas applicable lorsque la transaction a été faite par le représentant légal d'un incapable et qu'elle a été déterminée par le défaut du titre, lorsque ce titre vient à être retrouvé.

الصلح غير قابل للتجزئة , فبطان جزء منه او ابطاله يؤدي الى بطلان العقد او ابطاله كله . على ان هذه القاعدة لا محل لها : اولا - عندما يستفاد من عبارة العقد وماهية الاتفاق ان المتعاقدين يعتبرون بنود العقد بمثابة أقسام مستقلة ومنفصلة بعضها عن بعض .

ثانيا - عندما يكون البطلان ناتجا عن عدم اهلية احد المتعاقدين . ففي هذه الحالة الاخيرة لا يستفيد من البطلان الا فاقد الاهلية الذي وضع البطلان لمصلحته , ما لم يكن هناك نص صريح مخالف .

Art. 1050 - La transaction est indivisible; la nullité ou l'annulation d'une partie de celle-ci entraîne sa nullité, ou son annulation totale.

Cette disposition n'a pas lieu toutefois:

- 1) lorsqu'il résulte des termes employés et de la nature des stipulations que les contractants ont considéré les clauses de la transaction comme des parties distinctes ou indépendantes.
- 2) lorsque la nullité provient du défaut de capacité de l'une des parties.

Dans ce dernier cas, la nullité ne profite qu'à l'incapable dans l'intérêt duquel elle est établie, sauf stipulation expresse contraire.

ان البطلان او الحل يرجعان المتعاقدين الى الحالة القانونية نفسها التي كانوا عليها وقت العقد ويجعلان لكل من المتعاقدين سبيلا الى استرداد ما اعطاه لتنفيذ المصالحة مع استثناء الحقوق التي اكتسبها شخص ثالث حسن النية بوجه قانوني ومقابل عوض واذا اصبح استعمال الحق المتنازل عنه غير ممكن فتسترد قيمة هذا الحق .

Art. 1051 - La nullité ou la résolution de la transaction remettent les parties au même et semblable état de droit où elles se trouvaient au moment du contrat, et donnent ouverture, au profit de chacune d'elles, à la répétition de ce qu'elle a donné en exécution de la transaction, sauf les droits régulièrement acquis à titre onéreux par les tiers de bonne foi.

Lorsque le droit auquel on a renoncé ne peut plus être exercé, la répétition porte sur sa valeur.

اذا كان العقد الذي سمي مصالحة ينطوي في الحقيقة على هبة او بيع او غير ذلك من العقود خلافا لما يؤخذ من عبارته , فان صحته ومفاعيله تقدر وفقا للاحكام التي يخضع لها العقد الذي تنطوي عليه المصالحة .

Art. 1052 - Lorsque, malgré les termes employés, la convention dénommée transaction constitue, en réalité, une donation, une vente ou un autre rapport de droit, la validité et les effets de cette convention doivent être appréciés

d'après les dispositions qui régissent l'acte fait sous le couvert de la transaction.

الكتاب الثاني عشر - في الكفالة

الباب الاول - في شروط الكفالة

المادة 1053

الكفالة عقد بمقتضاه يلتزم شخص تجاه الدائن تنفيذ موجب مديونه اذا لم يقم هذا المديون بتنفيذه.

Art. 1053 - Le cautionnement est un contrat par lequel une personne s'oblige envers un créancier à exécuter l'obligation du débiteur, si celui-ci ne l'accomplit pas.

المادة 1054

من كلف شخصا فتح اعتماد مالي لشخص ثالث آخذاً على نفسه ان يكون مسؤولاً عنه , يلزم بصفة كونه كفيلاً بالموجبات التي عقدها الشخص الثالث على قدر القيمة التي عينها له . واذا لم يعين الكفيل قيمة ما , كان مسؤولاً الى الحد المعقول الذي يتفق مع حالة -الشخص الذي فتح له الاعتماد . ويصح الرجوع عن الالتزام المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة , ما دام -الشخص الذي كلف فتح الاعتماد لم يشرع في تنفيذه . ولا يمكن اثبات ذلك الالتزام -الا خطأ .

Art. 1054 - Celui qui charge une autre personne de faire crédit à un tiers, en s'engageant à répondre pour ce dernier, répond, en qualité de caution, et dans la limite de la somme indiquée par lui, des obligations contractées par le tiers. S'il n'a pas été fixé de limite, la caution ne répond que jusqu'à concurrence de ce qui est raisonnable, selon la personne à qui le crédit est ouvert.

L'acte prévu au paragraphe premier du présent article est révocable, tant qu'il n'a par reçu un commencement d'exécution de la part de celui qui a été chargé d'ouvrir le crédit. Il ne peut être prouvé que par écrit.

المادة 1055

لا يجوز الا لمن له اهلية التفرغ بدون عوض , ان يقيم نفسه كفيلاً . ولا تصح الكفالة من القاصر ولو باذن ابيه او وصية اذا لم يكن له مصلحة في القضية التي يكلفها .

Art. 1055 - Nul ne peut se porter caution s'il n'a la capacité d'aliéner à titre gratuit.

Le mineur ne peut se porter caution, même avec l'autorisation de son père ou tuteur, s'il n'a aucun intérêt dans l'affaire qu'il garantit.

المادة 1056

لا تصح الكفالة الا لموجب صحيح .

Art. 1056 - Le cautionnement ne peut exister que pour une obligation valable.

المادة 1057

يجوز ان يكون موضوع الكفالة موجبا ممكن الحدوث (كضمان نزع الملكية بدعوى الاستحقاق) (او موجبا مستقبلا او غير معين بشرط ان يكون التعيين ممكنا فيما بعد) مثل كفالة المبلغ الذي سيحكم به على شخص ما (ففي هذه الحالة يحدد موجب الكفيل بما يجب على المديون الاصيلي .

Art. 1057 - Le cautionnement peut avoir pour objet une obligation éventuelle (telle que la garantie pour cause d'éviction),

future ou indéterminée pourvu que la détermination puisse être faite par la suite (telle que la somme à laquelle une personne pourra être condamnée par un jugement); dans ce cas, l'engagement de la caution est déterminé par celui du débiteur principal.

المادة 1058

لا تصح كفالة الموجب الذي لا يستطيع الكفيل ان يقوم فيه مقام المدينون الاصلي كالعقوبة البدنية.

Art. 1058 - On ne peut cautionner une obligation que le fidéjusseur ne pourrait acquitter au lieu du débiteur principal, telle qu'une peine corporelle.

المادة 1059

ان الكفالة لا تقدر تقديرا بل يجب ان تتجلى إرادة التكفل من الصك صراحة.

Art. 1059 - Le cautionnement ne se présume pas; la volonté de cautionner doit résulter clairement de l'acte.

المادة 1060

ان التعهد بكفالة شخص ليس بكفالة , على انه يحق للمتعهد له ان يطلب باتمام الكفالة , وإلا كان له ان يطالب ببطل العطل والضرر .

Art. 1060 - L'engagement de cautionner quelqu'un ne constitue pas cautionnement, mais celui envers lequel il a été pris a le droit d'en exiger l'accomplissement; à défaut, il a droit à des dommages-intérêts.

المادة 1061

يجب ان تكون الكفالة مقبولة من الدائن على وجه صريح.

Art. 1061 - Le cautionnement doit être accepté formellement par le créancier.

المادة 1062

تجوز كفالة الموجب بدون علم من المدينون الاصلي وبالرغم من مشيئته . اما الكفالة المعطاة بالرغم من منع المدينون الصريح فليس من شأنها ان تنشئ رابطة قانونية بينه وبين الكفيل بل يكون الكفيل ملزما تجاه الدائن فقط.

Art. 1062 - On peut cautionner une obligation à l'insu du débiteur principal, et même contre sa volonté; mais le cautionnement donné contre la défense expresse du débiteur ne crée aucun lien de droit entre ce débiteur et la caution, qui est seulement obligée envers le créancier.

المادة 1063

تصح كفالة الكفيل كما تصح كفالة المدينون الاصلي.

Art. 1063 - On peut cautionner, non seulement le débiteur principal, mais aussi celui qui le cautionne.

المادة 1064

لا يمكن ان تتجاوز الكفالة ما هو واجب على المدينون الاصلي الا فيما يختص بالاجل.

Art. 1064 - Le cautionnement ne peut excéder ce qui est dû par le débiteur, sauf en ce qui concerne le terme.

يجوز ان تعلق الكفالة على اجل اي ان تكون لوقت معين او ابتداء من تاريخ معين . ويجوز ان تعقد على قسم من الدين فقط او على شروط اخف عبثا .

Art. 1065 - Le cautionnement peut être à terme c'est-à-dire pour un certain temps, ou à partir d'une certaine date; il peut être contracté pour une partie de la dette seulement, ou sous des conditions moins onéreuses.

اذا لم تكن الكفالة محددة صراحة بمبلغ معين او بجزء معلوم من الدين , فان الكفيل يضمن ايضا بدل العطل والضرر والمصاريف التي حكم بها على المديون الاصلي لعدم تنفيذه الموجب ولا يكون الكفيل مسؤولا عن الموجبات الجديدة التي عقدها المديون الاصلي بعد انشاء الالتزام المكفول غير أنه اذا كان الكفيل قد كفل صراحة تنفيذ كل ما التزمه المديون بسبب العقد - , كان مسؤولا كالمديون الاصلي عن جميع الموجبات التي يمكن ان يكون هذا المديون مسؤولا عنها بمقتضى العقد .

Art. 1066 - Lorsque le cautionnement n'a pas été expressément limité à une somme fixe, ou à une partie déterminée de l'obligation, la caution répond aussi des dommages-intérêts et des dépenses encourus par le débiteur principal à raison de l'inexécution de l'obligation.

La caution ne répond pas des obligations nouvelles contractées par le débiteur principal après la constitution de l'engagement qu'elle a garanti.

Cependant, lorsque la caution a expressément garanti l'exécution de tous les engagements contractés par le débiteur à raison du contrat, elle répond, comme le débiteur principal, de toutes les obligations dont ce dernier peut être tenu de ce chef.

الكفالة مجانية بطبيعتها , ما لم يكن هناك نص مخالف.

Art. 1067 - Le cautionnement est de sa nature gratuit, sauf stipulation contraire.

اذا اصبح الكفيل الذي قبله الدائن بمقتضى العقد غير ملي , وجب ان يقدم له كفيل آخر او ان يعطى تأمينا آخر معادلا للكفالة وإلا حق للدائن ان يطالب بإيفاء دينه حالا او ان يفسخ العقد الذي عقده على هذا الشرط اما اذا اصبحت ملاءة الكفيل غير كافية فيجب تقديم كفالة او تأمين إضافيين ولا تسري هذه الاحكام:

اولا - اذا كانت الكفالة قد أعطيت على غير علم من المديون او بالرغم منه
ثانيا - اذا كانت الكفالة قد أعطيت بمقتضى اتفاق عين فيه الدائن شخص الكفيل.

Art. 1068 - Lorsque la caution reçue par le créancier, en vertu du contrat, est devenue insolvable, il doit en être donné une autre, ou bien une sûreté équivalente.

A défaut, le créancier peut poursuivre le paiement immédiat de sa créance, ou la résolution du contrat qu'il a conclu sous cette condition.

Si la solvabilité de la caution est seulement devenue insuffisante, il doit être donné un supplément de cautionnement ou une sûreté supplémentaire.

Ces dispositions ne sont pas applicables:

- 1) au cas où la caution a été donnée à l'insu du débiteur ou contre sa volonté;
- 2) lorsque la caution a été donnée en vertu d'une convention par laquelle le créancier a exigé telle personne déterminée pour caution.

المادة 1069

ان الكفالة لا تتضمن التكافل بدون اتفاق صريح. فاذا اشترط التكافل او كانت الكفالة تعد عملا تجاريا من الكفيل ,كانت مفاعيلها خاضعة لاحكام المختصة بالموجبات المتضامنة بين المدينين.

Art. 1069 - Le cautionnement n'entraîne pas solidarité, si celle-ci n'est pas expressément stipulée.

Si la solidarité a été stipulée ou si le cautionnement constitue un acte de commerce de la part de la caution, les effets du cautionnement sont régis par les règles relatives aux obligations solidaires entre débiteurs.

المادة 1070

لا دعوى للدائن على الكفيل الا اذا كان المدينون الاصلي في حالة التأخر عن تنفيذ الموجب.

Art. 1070 - Le créancier n'a d'action contre la caution que si le débiteur principal est en demeure d'exécuter son obligation.

المادة 1071

وانما تجب مراعاة الاحكام الآتية:

- 1 -اذا مات الكفيل قبل استحقاق الدين ,حق للدائن ان يداعي ورثته حالا بدون انتظار موعد الاستحقاق .واذا دفع الورثة الدين في هذه الحالة ,حق لهم الرجوع على المدينون عند استحقاق الدين الاصلي.
- 2 -ان اعلان عدم ملاءة الكفيل يجعل الدين مستحق الاداء عليه حتى قبل موعد استحقاق الدين الاصلي .وللدائن في هذه الحالة ان يطلب ادخال دينه في ديون جماعة الدائنين.
- 3 -ولا يحق للدائن في الحالة المنصوص عليها في المادة 114 ,ان يداعي الكفيل الا عند حلول الاجل المتفق عليه.

Art. 1071 - Toutefois:

- 1) si la caution meurt avant l'échéance, le créancier a le droit d'agir aussitôt contre sa succession, sans attendre cette échéance.
En ce cas, les héritiers qui ont payé auront recours contre le débiteur à l'échéance de l'obligation principale;
- 2) l'insolvabilité déclarée de la caution fait échoir la dette à l'égard de celle-ci même avant l'échéance de la dette principale; le créancier est autorisé, en ce cas, à faire figurer sa créance dans la masse;
- 3) dans le cas prévu à l'article 114, le créancier ne peut poursuivre la caution qu'à l'échéance du terme qui avait été convenu.

المادة 1072

يحق للكفيل ان يطلب من الدائن في بدء المحاكمة وقبل كل دفاع في الاساس أن يداعي اولاً المدينون الاصلي في امواله المنقولة وغير المنقولة , وأن يعين له منها ما يصح فيه التنفيذ على شرط ان يكون موقعها في المناطق الخاضعة لصلاحيية محاكم لدول الشمولة بالانتداب الافرنسي وفي هذه الحالة تقف مدعاة الكفيل الى أن يتم التقاضي في اموال المدينون , ولكن ذلك لا يمنع الترخيص الدائن في اتخاذ الوسائل الاحتياطية في حق الكفيل ,

وإذا كان للدائن رهن أو حق في الحبس على بعض أموال المدينون المنقولة, وجب عليه استيفاء دينه منه, إلا إذا كان هذا المال موضوعا لتأمين موجبات أخرى على المدينون وكان غير كاف لايفائها جميعها.

Art. 1072 - La caution a le droit d'exiger au début de l'instance et avant toute défense au fond, que la créancier discute au préalable le débiteur principal dans ses biens, meubles et immeubles, en lui indiquant ceux qui sont susceptibles d'exécution, pourvu qu'ils soient situés dans les territoires soumis à la juridiction des tribunaux des Etats sous mandat français.

En ce cas, il est sursis aux poursuites contre la caution, jusqu'à la discussion des biens du débiteur principal, sans préjudice des mesures conservatoires que le créancier peut être autorisé à prendre contre la caution. Si le créancier possède un droit de gage ou de rétention sur un bien meuble du débiteur, il doit se payer sur cet objet, à moins que ce dernier ne soit affecté à la garantie d'autres obligations du débiteur et qu'il soit insuffisant pour les payer toutes.

المادة 1073

لا يجوز للكفيل ان يتثبت بتقديم مداعة المدينون الاصلي:

اولا -إذا كان قد عدل صراحة عن هذا الحق ولا سيما اذا كان قد التزم الموجب بالتضامن مع المدينون الاصلي.

ثانيا -إذا أصبح المدينون الاصلي في حالة اعسار مشهور أو أعلن عجزه.

ثالثا -إذا كانت الاموال التي تصح فيها المداعة موضوعا للنزاع أو مرهونة تأميناً لديون تستغرق قسماً كبيراً من قيمتها أو كانت غير كافية بوجه واضح لايفاء الدائن, أو اذا لم يكن للمدينون على هذه الاموال الا حق قابل للالغاء.

Art. 1073 - La caution ne peut demander la discussion du débiteur principal:

1) lorsqu'elle a renoncé formellement à l'exception de discussion, et notamment lorsqu'elle s'est engagée solidairement avec le débiteur principal;

3) Lorsque les biens qui peuvent être discutés sont litigieux, ou grevés d'hypothèques qui absorbent une grande partie de leur valeur, ou évidemment insuffisants pour désintéresser le créancier, ou bien encore lorsque le débiteur n'a sur les biens qu'un droit résoluble.

المادة 1074

ان الكفيل الذي يتثبت بتقديم مداعة المدينون يجب عليه ان يبين للدائن اموال المدينون الاصلي وان يتكفل بالمصاريف اللازمة للتنفيذ.

Art. 1074 - La caution qui requiert la discussion doit indiquer au créancier les biens du débiteur principal et assurer les deniers suffisants pour procéder à l'opération.

الفصل الثالث - في تعدد الكفلاء

المادة 1075

إذا كفّل عدة اشخاص ديناً واحداً بصك واحد, فلا يلزم كل منهم الا بقدر حصته ونصيبه ويحق له التثبت تجاه الدائن بتجزئة المداعة. لا تضامن بين الكفلاء الا اذا نص عليه او اذا كان كل منهم قد عقد الكفالة على حدة للدين بكامله او عندما تعد الكفالة عملاً تجارياً من الكفلاء.

Art. 1075 - Lorsque plusieurs personnes ont cautionné la même dette par le même acte, chacune d'elles n'est obligée que pour sa part et portion, et peut donc opposer au créancier le bénéfice de division.

La solidarité entre cautions n'a lieu que si elle a été stipulée, ou lorsque le cautionnement a été contracté séparément par chacune des cautions pour la totalité de la dette, ou lorsqu'il constitue un acte de commerce de la part des cautions.

المادة 1076

لا يلزم كفيل الكفيل تجاه الدائن, إلا اذا أصبح المديون الاصلي, وجميع الكفلاء في حالة العجز, او اذا برئت ذمتهم بناء على اسباب شخصية مختصة بالمديون او بالكفلاء.

Art. 1076 - La caution de la caution n'est obligée envers le créancier que dans le cas où le débiteur principal et toutes les cautions sont insolvables ou sont libérés au moyen d'exceptions personnelles au débiteur ou aux cautions.

الفصل الرابع - في بعض وجوه الدفع التي يحق للكفيل التذرع بها تجاه الدائنين

المادة 1077

يحق للكفيل ان يدلي بجميع اسباب الدفع المختصة بالمديون الاصلي شخصية كانت او عينية, ومن جملتها الاسباب المبنية على عدم اهلية المديون الاصلي. ويكون له هذا الحق بالرغم من معارضة المديون الاصلي او عدوله عن تلك الاسباب, وله كذلك حق الادلاء باسباب الدفع المختصة بشخص المديون دون سواء كاسقاط الدين الذي تم لشخص المديون.

Art. 1077 - La caution peut opposer au créancier toutes les exceptions tant personnelles que réelles, qui appartiennent au débiteur principal, y compris celles qui se fondent sur l'incapacité personnelle de ce dernier. Elle a le droit de s'en prévaloir, encore que le débiteur principal s'y oppose ou y renonce. Elle peut même opposer les exceptions qui sont exclusivement personnelles à ce dernier, telles que la remise de dette faite à la personne du débiteur.

المادة 1078

يحق للكفيل مداعة المديون الاصلي يبرأ من موجب الكفالة:

اولا - عندما يدعى الكفيل قضائيا لاجل ايفاء الدين, او قبل كل مداعة عندما يصبح المديون في حالة التأخر عن تنفيذ الموجب
ثانيا - عندما يكون المديون قد اخذ على نفسه ان يجلب للكفيل سند الابراء من الدائن في اجل معين اذا كان الاجل قد حل.
واذا لم يتمكن المديون من الاتيان بسند الابراء, وجب عليه دفع الدين او اعطاء الكفيل رهنا او تأمينا كافيا. لا يحق للكفيل الذي وجد في احدى الحالات المنصوص عليها في المادة 1073 ان يتذرع بحق الاستفادة من الاحكام السابقة.

Art. 1078 - La caution peut agir en justice contre le débiteur principal, afin d'être déchargée de son obligation:

- 1) lorsqu'elle est poursuivie en justice pour le paiement, et même avant toute poursuite, dès que le débiteur est en demeure d'exécuter l'obligation;
- 2) lorsque le débiteur s'est obligé à lui rapporter la décharge du créancier dans un délai déterminé, si ce terme est échu; au cas où le débiteur ne peut rapporter cette décharge, il doit payer la dette ou donner à la caution un gage ou une sûreté suffisante.

La caution qui se trouve dans l'un des cas prévus à l'article 1073 ne peut invoquer le bénéfice des dispositions précédentes.

المادة 1079

يحق للكفيل، لكي يبرأ من الدين، ان يداعي الدائن اذا تأخر عن المطالبة بتنفيذ الموجب الذي اصبح مستحق الاداء.

Art. 1079 - La caution peut agir contre le créancier afin d'être déchargée de la dette, si le créancier diffère à réclamer l'exécution de l'obligation alors qu'elle est devenue exigible.

الفصل الخامس - :حق الكفيل في الرجوع على المدينون

المادة 1080

للكفيل الذي أوفى الموجب الاصلي ان يرجع على المدينون بجميع ما دفعه ولو كانت الكفالة قد أعطيت على غير علم من المدينون وله حق الرجوع عليه ايضا بالمصاريف والاضرار الناشئة بحكم الضرورة عن الكفالة وكل عمل من الكفيل - غير الايفاء الحقيقي - من شأنه ان يسقط الموجب الاصلي ويبرىء ذمة المدينون ، يعد بمثابة الايفاء ويفتح للكفيل سبيل الرجوع على المدينون باصل الدين والمصاريف المختصة به.

Art. 1080 - La caution qui a valablement éteint l'obligation principale a son recours, pour tout ce qu'elle a payé, contre le débiteur, même si le cautionnement a été donné à l'insu de ce dernier.

Elle a recours également pour les frais et les dommages qui ont été la conséquence nécessaire du cautionnement.

Tout acte de la caution, autre que le paiement proprement dit, qui éteint l'obligation principale et libère le débiteur, vaut paiement, et donne ouverture au recours de la caution pour le principal de la dette et les frais y afférents.

المادة 1081

لا يحق للكفيل الذى اوفى للدين ان يرجع على المدينون الاصلي الا اذا ابرز سند ايصال من الدائن او غيره من الوثائق التي تثبت سقوط الدين وليس للكفيل الذي دفع قبل الاستحقاق ان يرجع على المدينون الا في موعد استحقاق الموجب الاصلي.

Art. 1081 - La caution qui a payé n'a de recours contre le débiteur principal que si elle peut représenter la quittance du créancier ou une autre pièce constatant l'extinction de la dette.

La caution qui a payé avant le terme n'a de recours contre le débiteur qu'à l'échéance de l'obligation principale.

المادة 1082

اذا وجد عدة كفلاء متضامنين ودفع احدهم جميع الدين في موعد الاستحقاق ، حق له الرجوع على الكفلاء الآخرين بحسب حصة كل منهم ونصيبه، كما يحق له الرجوع عليهم بحصة من فقد الملاءة منهم.

Art. 1082 - S'il y a plusieurs cautions solidaires, celle qui a payé le tout à l'échéance, a également recours, contre les autres cautions, chacune pour sa part et portion, ainsi que pour la part des répondants solidaires insolubles.

المادة 1083

اذا تصالح الكفيل والدائن ، فليس للكفيل حق الرجوع على المدينون وسائر الكفلاء الا بما دفعه فعلا او بما يعادل قيمته اذا كان هناك مبلغ معين .

Art, 1083 - La caution qui a transigé avec le créancier n'a de recours contre le débiteur et les autres cautions que jusqu'à concurrence de ce qu'elle a effectivement payé ou de sa valeur, s'il s'agit d'une somme déterminée.

المادة 1084

ان الكفيل الذي اوفى الدين على وجه صحيح يحل محل الدائن في جميع حقوقه وامتيازاته على المدينون الاصلي بقدر المبلغ الذي دفعه, وعلى سائر الكفلاء بقدر حصصهم وانصبتهم. على ان ذلك الحول محل الدائن ليس من شأنه ان يعدل الاتفاقات الخاصة المعقودة المدينون الاصلي والكفيل.

Art. 1084 - La caution qui a valablement acquitté la dette est subrogée aux droits et aux privilèges du créancier contre le débiteur principal, à concurrence de tout ce qu'elle a payé, et contre les autres cautions, à concurrence de leurs parts et portions. Cette subrogation n'empêche cependant pas modification des conventions particulières intervenues entre le débiteur principal et la caution.

المادة 1085

لا حق للكفيل في الرجوع على المدينون:

اولا - حينما يدفع ديننا يختص به شخصيا ولو كان في الظاهر باسم غيره
ثانيا - عندما تكون الكفالة قد أعطيت بالرغم من منع المدينون
ثالثا - عندما يستفاد من اعتراف الكفيل الصريح او من الظروف ان الكفالة أعطيت على سبيل التبرع وبدون ان ينظر فيها الى حق الرجوع على المدينون الاصلي.

Art. 1085 - La caution n'a point de recours contre le débiteur:

- 1) lorsqu'elle a acquitté une dette qui la concernait personnellement, quoiqu'elle fût, en apparence, au nom d'un autre;
- 2) lorsque le cautionnement a été donné malgré la défense du débiteur.
- 3) lorsqu'il résulte de la déclaration expresse de la caution ou des circonstances que le cautionnement a été donné dans un esprit de libéralité et sans considération de recours contre le principal obligé.

المادة 1086

لا يحق للكفيل أن يرجع على المدينون الاصلي اذا كان قد دفع الدين او حكم عليه في الدرجة الاخيرة بدون ان يعلم المدينون, بشرط ان يثبت المدينون انه قد اوفى الدين أو أن لديه اسبابا تثبت بطلان الدين او سقوطه. على ان هذه القاعدة لا تطبق عندما يستحيل على الكفيل اعلام المدينون, كما لو كان المدينون غائبا.

Art. 1086 - La caution n'a aucun recours contre le débiteur principal lorsqu'elle a payé ou s'est laissé condamner en dernier ressort sans avertir le débiteur, si le débiteur justifie qu'il a déjà payé la dette, ou qu'il a des moyens d'en prouver la nullité ou l'extinction. Cette disposition n'est toutefois pas applicable lorsqu'il n'a pas été possible à la caution d'avertir le débiteur, dans le cas par exemple où celui-ci était absent.

الباب الثالث - في سقوط الكفالة

المادة 1087

جميع اسباب البطلان او السقوط المختصة بالموجب الاصلي تسقط الكفالة.

Art. 1087 - Toutes les causes de nullité ou d'extinction de l'obligation principale éteignent le cautionnement.

المادة 1088

ان موجب الكفالة يسقط بالاسباب نفسها التي تسقط سائر الموجبات وان لم يكن لتلك الاسباب علاقة بالموجب الاصلي.

Art. 1088 - L'obligation qui résulte du cautionnement s'éteint par les mêmes causes que les autres obligations, même

indépendamment de l'obligation principale.

المادة 1089

تبرأ ذمة الكفيل اذا اصبحت حله محل الدائن في الحقوق غير ممكن بسبب فعل من الدائن.

Art. 1089 - La caution est déchargée, lorsque la subrogation aux droits du créancier ne peut plus, par le fait de ce créancier, s'opérer en faveur de la caution.

المادة 1090

ان ايفاء الكفيل للدين يبيري ذمة الكفيل والمديون الاصلي معا. وكذلك احوالة الكفيل للدائن على شخص ثالث اذا قبل الدائن والشخص الثالث هذه الاحالة -وايداع الشيء الواجب اذا تم على وجه صحيح, والايفاء باداء العوض, وتجديد الدين بين الدائن والكفيل.

Art. 1090 - Le paiement fait par la caution libère à la fois la caution et le débiteur principal; il en est de même de la délégation donnée par la caution et acceptée par le créancier et par le tiers délégué, de la consignation de la chose due lorsqu'elle est valablement faite, de la dation en paiement, de la novation consentie entre le créancier et la caution.

المادة 1091

ان ابراء المديون من الدين يبيري ذمة الكفيل, ولكن ابراء الكفيل لا يبيري ذمة المديون. وبراء احد الكفلاء بدون رضى الآخرين يبيري هؤلاء بقدر حصة الكفيل الذي ابرئت ذمته.

Art. 1091 - La remise de la dette accordée au débiteur libère la caution; celle accordée à la caution ne libère pas le débiteur; celle accordée à l'une des cautions, sans le consentement des autres, libère celle-ci pour la part de la caution à qui la remise a été accordée.

المادة 1092

ان تجديد الدين بين الدائن والمديون الاصلي يبيري الكفلاء ما لم يكونوا قد قبلوا بكفالة الدين الجديد. على انه اذا اشترط الدائن ضم الكفلاء الى الموجب الجديد ولم يقبل هؤلاء فالموجب السابق لا يسقط.

Art. 1092 - La novation opérée à l'égard du débiteur principal libère les cautions, à moins qu'elles n'aient consenti à garantir la nouvelle créance.

Toutefois, lorsque le créancier a stipulé l'accession des cautions à la nouvelle obligation, et que celles-ci refusent de la donner, l'ancienne obligations n'est pas éteinte.

المادة 1093

ان اجتماع صفتي الدائن والمديون الاصلي في شخص واحد يبيري ذمة الكفيل واذا حصل هذا الاجتماع في شخص المديون الاصلي بسبب وفاة الدائن وكان المديون الاصلي وارثا له مع آخرين, برئت ذمة الكفيل بقدر حصة المديون اما اجتماع صفتي الدائن والكفيل في شخص واحد, فلا يبيري ذمة المديون الاصلي واما اجتماع صفتي المديون الاصلي والكفيل عندما يصبح احدهما وارثا للآخر, فهو يسقط الكفالة ولا يبقى إلا الدين الاصلي. وانما يبقى للدائن حقه في مداعة من كفل الكفيل. ويحتفظ بالتأمينات التي اتخذها لكفالة موجب الكفيل.

Art. 1093 - La confusion résultant de la réunion en une même personne de la qualité de créancier et de celle de débiteur principal libère la caution.

Si au cas de confusion résultant du décès du créancier dont l'héritier était le débiteur principal, le créancier laisse d'autres héritiers que celui-ci, la caution est déchargée jusqu'à concurrence de la part du débiteur.

La confusion qui a lieu entre le créancier et la caution ne libère point le débiteur principal.

La confusion qui a lieu entre le débiteur principal et la caution, lorsque l'un devient l'héritier de l'autre, éteint le cautionnement et ne laisse subsister que la dette principale. Cependant le créancier conserve son action contre celui qui s'est rendu caution de la caution et retient les sûretés qu'il s'est fait donner pour garantir l'obligation de la caution.

المادة 1094

ان تمديد الاجل الذي يمنحه الدائن للمدينون الاصلي يستفيد منه الكفيل ما لم يكن سببه عسر المدينون اما التمديد الذي يمنحه الدائن للكفيل فلا يستفيد منه المدينون الاصلي ما لم يصرح الدائن بالعكس.

Art. 1094 - La prorogation de terme accordée par le créancier au débiteur principal profite à la caution, à moins qu'elle n'ait été accordée à raison de l'état de gêne du débiteur.

La prorogation de terme accordée par le créancier à la caution ne profite pas au débiteur principal, à moins de déclaration contraire du créancier.

المادة 1095

ان انقطاع حكم مرور الزمن على المدينون الاصلي يجري مفعوله على الكفيل ومرار الزمن الذي تم لمصلحة المدينون الاصلي يستفيد منه الكفيل.

Art. 1095 - L'interruption de la prescription à l'égard du débiteur principal produit effet vis-à-vis de la caution.

La prescription accomplie au profit du débiteur principal profite à la caution.

المادة 1096

عندما يقبل الدائن مختاراً شيئاً غير الشيء الواجب , ايفاء لدينه , فان الكفيل وإن كان متضامناً مع المدينون تبرأ ذمته ولو نزع ذلك الشيء من الدائن بدعوى الاستحقاق او رده الدائن بسبب عيوبه الخفية.

Art. 1096 - Lorsque le créancier a accepté volontairement, en paiement de sa créance, une chose différente de celle qui était due, la caution même solidaire, est déchargée, encore que le créancier vienne à être évincé de la chose ou qu'il la restitue à raison de ses vices cachés.

المادة 1097

وفاة الكفيل لا تسقط الكفالة بل ينتقل موجب الكفيل الى ورثته.

Art. 1097 - Le décès de la caution n'éteint pas le cautionnement; l'obligation de la caution passe à sa succession.

الباب الرابع - في كفالة الحضور

المادة 1098

كفالة الحضور عهد يلتزم به شخص ان يقدم شخصاً آخر لدى القضاء او ان يحضره عند استحقاق الموجب او عند الحاجة.

Art. 1098 - Le cautionnement de comparution est l'engagement par lequel une personne s'oblige à présenter en justice ou à faire comparaître une autre personne à l'échéance de l'obligation ou quand besoin sera.

المادة 1099

لا تصح كفالة الحضور ممن لا يملك حق التفرغ بدون عوض.

Art. 1099 - Celui qui ne peut aliéner à titre gratuit ne peut se porter caution de comparution.

المادة 1100

لا تتم كفالة الحضور الا بالتصريح.

Art. 1100 - Le cautionnement de comparution doit être exprès.

المادة 1101

يجب على الكفيل ان يحضر المكفول الى المحل المعين في العقد , وإن لم يعين محل فيحضر المكفول الى محل اتمام العقد .

Art. 1101 - La caution doit présenter celui qu'elle a cautionné dans le lieu indiqué par la convention. Si aucun lieu n'a été déterminé, le cautionné doit être présenté dans le lieu du contrat.

المادة 1102

يبرأ الكفيل اذا احضر المكفول او حضر المكفول نفسه مختاراً في اليوم والمحل المعينين . ولا يكفي لابراء الكفيل احضار المكفول قبل اليوم المعين .

Art. 1102 - La caution de comparution est libérée si elle présente le cautionné, ou si celui-ci se présente volontairement lui-même, au jour fixé dans le lieu convenu.

La présentation du cautionné avant le jour fixé ne suffirait point à libérer la caution.

المادة 1103

يبرأ الكفيل اذا كان المكفول يوم الاستحقاق في حوزة السلطة العدلية لاسباب غير الكفالة وأبلغ ذلك الى الدائن .

Art. 1103 - Si, au jour de l'échéance, le cautionné se trouve déjà au pouvoir de la justice pour d'autres motifs, et que le créancier en soit informé, la caution est libérée.

المادة 1104

يلزم الكفيل بالدين الاصلي اذا لم يحضر المكفول في اليوم المعين , ويبرأ اذا حضر المكفول بعد هذا التاريخ . اما اذا كان قد صدر حكم على الكفيل , فحضور المكفول لا يكفي للرجوع عن هذا الحكم . ان وفاة المكفول واعساره المشهور واعلان عجزه , كلها تبريء الكفيل .

Art. 1104 - La caution est tenue de la dette principale, si elle ne présente pas le cautionné au jour fixé. Elle est déchargée si le cautionné se présente après cette date; mais si un jugement est déjà intervenu prononçant la condamnation de la caution, la comparution du cautionné ne suffirait pas pour révoquer le jugement.

Le décès du cautionné libère la caution. L'état de déconfiture notoire ou d'insolvabilité déclarée du cautionné ont le même effet.

المادة 1105

ان الكفيل الذي حكم عليه بالدفع لعدم احضاره المديون , يحق له ان يطلب الرجوع عن الحكم اذا اثبت ان المكفول كان في تاريخ صدور الحكم ميتاً او غير ملي . واذا كان الكفيل قد نفذ الحكم الذي صدر عليه , حق له ان يرجع على الدائن بقيمة المبلغ الذي دفعه وفقاً للشروط الموضوعة لاسترداد ما لم يجب .

Art. 1105 - La caution qui a été condamnée à payer, faute de présenter le débiteur, a le droit de faire révoquer la

condamnation si elle prouve qu'à la date du jugement le cautionné était mort ou insolvable. Si la caution a exécuté le jugement qui la condamne, elle a recours contre le créancier, à concurrence de la somme payée, dans les conditions établies pour la répétition de l'indu.

الغاء الاحكام المخالفة وسريان القانون

المادة 1106

ألغيت وتبقى ملغاة جميع احكام" المجلة "و غيرها من النصوص الاشتراعية التي تخالف قانون الموجبات والعقود او لا تتفق مع أحكامه.

Art. 1106 - Toutes dispositions du medjellé et autres textes législatifs qui sont contraires au présent Code des Obligations et Contrats ou inconciliables avec sa teneur sont et demeurent abrogés.

المادة 1107

يعمل بهذا القانون بعد ان يتم نشره في الجريدة الرسمية ,بثلاثين شهرا .

Art. 1107 - Ce Code entrera en vigueur trente mois après sa publication au Journal Officiel.

بيروت في 9 اذار سنة 1932 رئيس الجمهورية
الامضاء :شارل دباس
صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية
الامضاء :اوغست اديب